

مشكلة قبرص

دكتور

مُحَمَّد نَصْرُوهنا

مدرس العلوم السياسية
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

دكتور

جَلال يَحْيى

أستاذ ورئيس قسم التاريخ
وكيل كلية الآداب - جامعة المنيا

١٩٨١



دار المعارف

مقدمة

تعتبر مشكلة قبرص من المشكلات الدولية التي تؤثر على العلاقات بين الدول وبعضها في منطقة الحوض الشرق للبحر المتوسط ؛ كما تؤثر على العلاقات والتوازن بين الدولتين الأعظم ، وبقية الدول الموجودة في نطاق كل من كنفيتها .

وإذا كانت المشكلة تأخذ في مظهرها العام شكل نزاع بشأن القوميات الموجودة في الجزيرة ، ووقوف كل من اليونان وتركيا وراء مجموعة من القبارصة تنتمي إلى هذه الدولة أو تلك ، وتتحد معها في اللغة والعادات والتقاليد والديانة ؛ وإذا كانت إحدى القوميات الموجودة في الجزيرة . وهم القبارصة اليونانيين ، تتحدث على أنها تمثل أغلبية عظمى وتتهم القومية الأخرى بأنها أقلية . ومن الواجب محاسبتها على هذا الأساس ، وكانت المجموعة الأخرى . وهي مجموعة القبارصة الأتراك تتمسك بحقوقها ، وبالتنافقات الدولية التي ضمنت لها بعض الحقوق ، فإن أساس المشكلة يظهر ، على هذا المستوى ، على أنه محاولة من جانب القبارصة اليونانيين لمسايرة حركة اليونان التي تهدف ضم الجزيرة إليها . والموافقة عليها ، وفي غير مصلحة القبارصة الأتراك . ويؤدي بنا هذا الوضع إلى أزمة تنشأ بين تركيا واليونان ، وتهدد بقيام عمليات ساخنة ، قد تصل إلى مرحلة إستخدام القوة المسلحة ؛ وهو أمر خطير ، يؤثر على الأوضاع في منطقة الحوض الشرق للبحر المتوسط .

وإذا ما نظرنا إلى موقع جزيرة قبرص من الناحية الجغرافية ، نجد أنها أبعد الجزر التي تسكنها أغلبية يونانية عن بلاد اليونان نفسها ؛ ونجد أنها قريبة للغاية من السواحل الجنوبية لتركيا ، والسواحل الشمالية لسوريا . ومعنى تفوق النفوذ والسيطرة اليونانية على هذه الجزيرة أن يصبح اليونان تطوق تركيا من الجنوب ،

في الوقت التي توجد معها حدود إلى الغرب ، وتسيطر فيه اليونان على عدد من جزر بحر إيجه القريبة من السواحل المغربية لآسيا الصغرى ، أى بالتالى تطويق اليونان لتركيا ، وبشكل متزايد ، وبواسطة قواعد تؤثر على الموانئ التركية ، أى على أمن الدولة التركية . وهذا العامل أيضاً يهدد بالوصول إلى صدام .

ومن ناحية ثالثة ، فإن إمكانية وقوع صدام بين تركيا واليونان ، يؤثر على فاعلية حلف شمال الأطلسي ، ويضعف جناحه الموجود في جنوب شرق أوروبا ؛ ويؤثر بالتالى على أوضاع الدول المغربية ، وعلى العلاقات الموجودة بين الدولتين الأعظم . هذا علاوة على أن قرب جزيرة قبرص من السواحل السورية ، يجعل هذه المشكلة تؤثر بالتالى على الأوضاع الموجودة في العالم العربي ؛ كما يؤدي تفاقمها إلى التأثير على التوازن الموجود في منطقة الشرق الأوسط . ولا ننسى أن تفجر المشكلة ، وبشكل حاد ، في عام ١٩٧٤ ، قد عمل على نقل مركز الثقل ، ومركز الإهتمام . في ذلك الوقت ، في الشرق الأوسط ، من النزاع العربي الإسرائيلي ، ووجه هذا الإهتمام ، وإن كان مؤقتاً ، إلى مشكلة أخرى ؛ وأدى ذلك ، إلى تقليل أهمية النزاع العربي الإسرائيلي ، وتحويله بالتالى من مركز الإهتمام الأول إلى المركز الثاني . وكل هذه العوامل ، والأسباب ، تزيد من أهمية الموضوع ، وضرورة البحث فيه ، وطرحه للدراسة .

ولقد قسمت موضوع الكتاب إلى قسمين منفصلين : القسم الأول خاص بالتطور التاريخي لجزيرة قبرص ، وقد تمت معالجته بطريقة تاريخية ؛ وهو ينقسم إلى أربعة أبواب ؛ تعرف بالجزيرة وسكانها ، ووقوعها تحت حكم البيزنطيين ، ثم قيام مملكة قبرص حتى عصر فجر التاريخ الحديث ؛ وتشرح عصر الحكم العثماني لقبرص ، والنظم التي وجدت فيه ، ومحاولات روسيا الضغط للخروج إلى البحر المتوسط ، حتى الاتفاق الإنجليزي العثماني عام ١٨٧٨ وتشليم الجزيرة لبريطانيا

العظمى ، ثم تعامل الحـكـم البريطاني لقبرص ، وعلاقة بريطانيا العظمى بروسيا .
وبمشكلة المضائق في أثناء الحرب العالمية الأولى وما بعدها ، وتشرح أيضاً عملية
استقلال قبرص ، مع تزايد أهمية الجزيرة ، وظهور حركة الكفاح من أجل
الاستقلال وإعلان الجمهورية .

وهذا القسم أساسى لمعرفة أسس المشكلة ، والرجوع إلى أصول العوامل ،
والأوضاع السياسية والقانونية والدولية التى تؤثر فيها . ولقد قمت بكتابه هذا القسم .

أما القسم الثانى ، فقد كتبه الدكتور محمد نصر الدين على مهنا ، وهو خاص
بمشكلة قبرص المعاصرة . ولقد عرضه على أساس كونه مشكلة من المشكلات
السياسية ، ومن مشكلات العلاقات الدولية ، وهو من عمله ويحسب له .

ويضم هذا القسم ثلاثة أبواب : الخامس عن المشكلة وتأثير الانقلابات
العسكرية ؛ والسادس عن الغزو التركى لقبرص ؛ والسابع عن الموقف السوفيتى .

ولقد شرح فى الباب الخامس معاهدة الضمان ، وتأثيرها على الأوضاع فى
قبرص ؛ وكذلك موقف حلف شمال الأطلسى من هذه المشكلة ؛ ثم استمر مع
شرح الانقلاب العسكرى اليونانى عام ١٩٦٧ ، وردود فعله على الاستف
مكارىوس ؛ وكذلك إنقلاب ١٥ مايو ١٩٧٤ فى قبرص .

وشرح فى الباب السادس عملية الغزو التركى لقبرص ، وردود فعل هذه
العملية فى الولايات المتحدة ، وفى أوروبا الغربية .

وشرح فى الباب السابع ، الأصول التاريخية للموقف السوفيتى ؛ ثم حل
هذا الموقف فى أثناء الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ؛ واستعرض بعد ذلك
تطور السياسة السوفيتية منذ الخمسينيات ،

وأرجو أن يكون هذا الكتاب نافعا للقارئ والدارس والباحث، وأن يسهم،
مع غيره من الكتب والدراسات، في العمل على إثراء المكتبة العربية -
وعلى الله قصد السبيل .

الاسكندرية ، في ٢٦ يوليو ١٩٨٠

دكتور

جلال يحيى

القسم الأول

التطور التاريخي لجزيرة قبرص

البَابُ الْأَوَّلُ

قبرص حتى فجر العصور الحديثة

الفصل الأول

الجزيرة والسكان

١ - جزيرة قبرص :-

تقع جزيرة قبرص في الزاوية الشمالية الشرقية للبحر المتوسط ، بين آسيا الصغرى ، وسوريا . ومساحتها تبلغ ٩٣٥٠ كيلو متراً مربعاً ، أى أنها أكثر صغراً من صقلية ومن سردينيا ، ولذلك فإنها تعتبر ؛ من حيث المساحة . ثالث جزر البحر المتوسط .

ويزيد عدد سكانها الآن على ٦٠٠.٠٠٠ نسمة ، أكثر من ثلاث أرباعهم (٧٨ ٪) من اليونانيين ، وأقل من الربع (٢٢ ٪) من الأتراك . وتضم الجزيرة بين سكانها كذلك أقليات مسيحية أخرى ، مثل اللاتين ، والمارونيين ، والأرمن والإنجليز ، والذين يصل مجموعهم إلى ٨٠.٠٠٠ نسمة تقريباً .

وتوجد بالجزيرة سلسلتان من الجبال يسيران من الشرق إلى الغرب ، ويقع بينهما سهل ميسوريا ، والذي يعتبر أكثر أماكن الجزيرة خصوبة ، وإنتاجاً . وسلسلة الجبال الجنوبية ، هي الأكثر ارتفاعاً ، وتغطي قممها غابات الصنوبر والأرز . وتصل أعلى قممها ، وهي قمة جبل أولبيا إلى ارتفاع ١٩٢٠ متراً .

وأرض قبرص غنية بالمعادن : مثل النحاس ، والنيكل والبيريت ، والحديد الصخري . ويصل إنتاج هذه المعادن إلى نسبه ٦٠ ٪ من صادرات الجزيرة : ومع ذلك فإن جزيرة قبرص لاتزال زراعية ، رغم نشأة بعض الصناعات فيها ؛ ويعمل ثلثي السكان ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بزراعة الحبوب ، والكروم ، والزيتون ، الخروب وغيرها من أشجار الفاكهة . أما خمر ، وموالح ، وحريز

قبرص ، فإنها من أجود الأنواع . وتعتمد جزيرة قبرص ، مثل بقية بلاد البحر المتوسط ، على الأمطار ، نتيجة لعدم وجود الأنهار ووسائل الرأى والسدود . أما المناخ فهو مناخ البحر المتوسط ، برودة ، وهو يهوى سمحى ومعتدل شتاءً ، ومشمساً في غالبية السنة .

ولقد نمت في قبرص ، ونتيجة للجهودات الفردية ، حركة السياحة ، وإلى حد كبير . وتم في خلال السنوات التالية للحرب العالمية الثانية ، وما بعدها ، إنشاء عدد من الفنادق الكبيرة والحديثة في المدن ، وكذلك في المناطق الزراعية وبين أحضان الطبيعة ، وعلى الجبال . وتوجد في الجزيرة شبكة من الطرق تضمن المواصلات الداخلية ، وهى في مجموعها في حالة جيدة ، ويحافظون عليها ؛ وهذه الطرق تكون كثيرة التعرج ، في بعض الأحيان ، على الطريقة القديمة ، ولكنهم يعملون أكثر وأكثر على تقصيرها ، وجعلها أكثر إستقامة ، وعلى الأقل في الأجزاء الرئيسية منها .

وتنقسم الجزيرة إلى ست مقاطعات . والعاصمة هى نيقوسيا ، ويبلغ عدد سكانها ٨٠.٠٠٠ نسمة ، وتقع في وسط الجزيرة ؛ ويربطها بالخارج مطارها الدولى ، الذى أصبح محطة للخطوط الجوية الأوروبية ، وللخطوط الشرق الأدنى . ويضم متحفها مجموعة غنية من الآثار التى تم العثور عليها في الجزيرة . ويحيط بالجزء القديم من المدينة أسوار ، يعلوها أحد عشر برجاً ، كانت قد بنيت في عهد البنادقة . أما الكاتدرائية اللاتينية القديمة فإنها كانت قد تحولت إلى مسجد جامع في العهد العثمانى . وأما الكاتدرائية اليونانية (الروم الارثوذكس) فتشتمل على نقوش من القرن السادس عشر . وتقع بقية المدن الأخرى بالجزيرة قرب البحر . وفما جوستا ، هى الميناء الرئيسى لقبرص ، وتحيط بها كذلك أسوار بنيت في عهد البنادقة . وتحيط حدائق البرتقال والليمون بهذه المدينة ، التى كانت ، فيما

مضى ، أكبر مركز تجارى فى شرق البحر المتوسط . أما ليماسول ، ولارناكا فلها خليجان مفتوحة ، وتضم بعض الآثار القوطية والبيزنطية . وأما بافوس ، فهى مدينة تاريخية صغيرة ترتبط بأسطورة مولد اغرو ديت . وأما كيرينيا فليست سوى قرية صغيرة تقع فى شمال الجزيرة ، بين أشجار الزيتون . وهى أجمل المدن القبرصية ، وبكثير . ويشاهد الزائر . أو السائح ، وفى كل قرى السهل ، وفى وديان الجبال ، ومع كل خطوة ، خرائباً وآثاراً لمدن قديمة ؛ آثار قوطية ، وأديرة وكنائس بيزنطية ، تجعل من الجزيرة متحفاً لكل حضارات البحر المتوسط . ومن هذا المتحف الموجود فى الطبيعة ، نبدأ ، خطوة بخطوة ، فى شرح تاريخ الجزيرة ، ومن أقدم العصور .

٢ - السكان القدامى :-

ترجع الآثار الأولى لوجود سكان فى جزيرة قبرص إلى العصر النيوليتى ، ولكن علينا ألا نستبعد إمكانية معرفة الجزيرة للسكان منذ العصر الباليوليتى . ومن المرجح أن السكان الأول حضروا للجزيرة من سواحل الأناضول ، وأقاموا فى قبرص قرب الألف الرابع قبل الميلاد ، وحملوا معهم عاداتهم وتقاليدهم . يتجمعون فى تجمعات صغيرة ، تتكون من منازل مستديرة .

وسرعان ما أدى إكتشاف مناجم النحاس فى الجزيرة ، قرب بداية الألف الثالثة ، ومعرفة قيمة ثروات غابات قبرص ، إلى جذب إنتباه شعوب البلاد المجاورة إليها . فوصل إلى قبرص معمر من الأناضول ومن سوريا ، وأقاموا فيها ، وغيروا بذلك من حياة 'العزلة' ، التى كانت تعيشها هذه الجزيرة . وجاءت مواد جديدة لكى تحل محل استخدام الأحجار المصقولة والمهذبة ، فى صناعة الأدوات والاملحة ، وأخذت الأحياء محل التجمعات الأولية . وساعد موقع قبرص المميزة ، عند زاوية الأناضول مع سوريا على توسع تجارتها مع البلاد

الواقعة فيما وراء البحر ؛ وأصبحت قبرص بهذا الشكل محطة للبحارة ، صوب جزر بحر إيجه ، واستغلت غاباتها ، إلى درجة كبيرة ، من أجل بناء السفن . وبدأ فن صناعة الفخار ، الذى أصبح يصدر إلى سوريا ، يزدهر في الجزيرة ؛ وكان يشبه الفخار الذى كان يصنع في تساليا وفي الأناضول . ولكن الإنتاج الرئيسى ظل دائما هو النحاس ، والذى كان أبناء الجزيرة يصدرونه إلى سوريا ، وكذلك إلى مصر ، حتى أن قبرص أعطت اسمها لهذا المعدن الذى إكتشفت في الجزيرة ، وأصبحت هى نفسها تعرف بأسم آلاسيا ، أو بلاد النحاس . ويمكننا كذلك أن نحدد هذه الفترة بدخول عبادة إلهة الخصوبة إلى الجزيرة ، وهى إلهة تشبه الإلهة الأم عند سكان كريت ، وإلهة الأمومة عند الآريين في الأناضول . كما أن القبور الموجودة في مقابر قبرص ، من هذه الحقبة ، تظهر أنه كان لسكان الجزيرة حينئذ تقاليد دفن تشبه طقوس الوفاة عند الشعوب الآرية في الأناضول .

ولقد ظل عصر البرونز لفترة طويلة في قبرص ، واستمر في إمتداده حتى نهاية الألف الثانى . وفي خلال هذه الفترة ، عرفت الجزيرة الازدهار ، نتيجة لتنمية علاقاتها التجارية مع كريت ، وجزر بحر إيجه ، وسوريا ، ومصر ، وآشور . وحدث ، عند أواسط الألف الثانى ، حدثان هامان في الجزيرة : الأول منهما يتمثل في سيطرة الفراعنة على الجزيرة ، وإجبار أهلها على دفع الجزية ؛ وكان الثانى هو وصول أوائل الممرين من ميسينيا إليها ، في طريقهم من البليونيوز شرقا ، وعرفوا أخيرا سواحل قبرص . وكان أول مكان وصلوا إليه هو شمال الجزيرة ، ونزلوا على الساحل إلى مايسمى حتى اليوم « ساحل أخيل » ، ثم توغلوا بعد ذلك إلى داخل البلاد . ولقد تبعهم عناصر أخرى من نفس جنسهم ، وسرعان ما انجحوا ونتيجة لتقدمهم الثقافى في فرص أنفسهم وفي سيطرتهم على العناصر التى كانت موجودة في الجزيرة من قبل . ولقد أحضر معهم معتقداتهم وآلهتهم ، وفنونهم ،

وتقاليدهم ، وكذلك طريقتهم في الكتابة . وسرعان ما انتشرت لغتهم ، الأركادية ، في جميع أنحاء الجزيرة ، والتي لم يتأخر تركيبها البشرى عن أن يتغير في صالح المهاجرين الجدد ، والذين تمكنوا من أن يهضموا العنصر الوطني ، أو يدفعون بمن رفض الاندماج إلى أماكن العزلة في الجزيرة . ومنذ حضورهم ، أخذ فن قبرص صفاته ، وأصبح فخار قبرص منذ هذا الوقت متأثراً بفخار ميسين . ومنذ نهاية الألف الثاني ، تدعمت حركة إستعمار إبناء ميسين لقبرص بوصول الآخين ، الذين توطنوا في الجزيرة بعد حرب طروادة .

وتروى قصائد هوميروس أن أحد ملوك ، قبرص قام بعمل درع شهير لكي يقدمه هدية لأغا ميمون ؛ بينما ذكرت الأوديسا أن أحد الملوك الآخرين للجزيرة . وذهب توسير ، البطل الخرافي ، إلى قبرص ، بعد سقوط طروادة ، لكي ينشئ مدينة سالامين ، التي سميت بهذا الاسم نسبة إلى الجزيرة التي كان قد ولد بها . وفي هذه الفترة ، حضر يونانيون آخرون من اسبرطة ، وآثينا ، وأركاديا ، وكثيرون غيرهم ، وعملوا على إنشاء المدن . وسمى أعلى جبل في قبرص بأسم أولمبيا ، وهو على اسم مقر الآلهة في اليونان . كما أصبحت إلهة الخصوبة هلينية بدورها ، وأصبحت تشبه أفروديت ، إلهة الجمال والحب . وتذكر الأوديسا ، وعلم الخرافات اليوناني ، أن معبدها كان قرب نهر بافوس ، في قبرص . وكان من أشهر المعابد الموجودة في العصور القديمة ، وكان الدخان والبخور يخرج دائماً من مذبحه . أما اليونانيون فإنهم كانوا يعتبرون أفروديت على أن أصلها من قبرص ، وكانوا يسجلونها كيبريس أو بافيا ، بسبب موطنها الأصلي .

وتذكر الكتابات القديمة أن أقدم سكان جزيرة قبرص كانوا من نفس أصل سكان الجزر الأيونية ، وهو نفس الاسم الذي كان الساميون يطلقونه على اليونانيين . وطبقاً للأبحاث الأثرية الأخيرة ، يصعب أن يكون وجود الفينيقيين في قبرص

قبل القرن العاشر (ق.م.). وحينها نزل الفينيقيون في الجزيرة ، وجدوا أن اليونانيون كانوا يستعمرونها ، وأنهم كانوا من التجار المهرة ، ويحاولون إنشاء مراكز تخدم مصالحهم .

ولقد بدأت إقامتهم في مدينة سيتيون ، التي كان قد أنشأها اليونانيون ، ثم في مدينة أمانونت ، والتي تقع على البحر ، في جنوب الجزيرة . وبعد أن أنشأ الفينيقيون قواعد لهم بهذه الطريقة في قبرص ، استخدموا نشاطهم كملاحين للوصول إلى جزر بحر إيجه ، وإلى الساحل الإفريقي للبحر المتوسط . ولقد كان عددهم بسيطاً ، فقمعوا بالتجارة ، ولم يحاولوا استثمار الجزيرة ، ولا القيام بحركة نضال ضد اليونانيين . وانتهى بهم الأمر إلى أن يعيشوا في سلام معهم ، وحتى إلى أن يشتركوا معهم في عبادة أفروديت ، التي إلهتهم وشبهوها بالهتهم إشنرطة ، إلهتهم في بلادهم الأصلية . ومع ذلك ، فإن هذا التعايش ، لم تكن دائماً منسقةً وسلمياً . وحين سقطت الجزيرة تحت الحكم الأجنبي ، كان الفينيقيون ينضمون ، في كل مرة ، إلى جانب الآشوريين ، والمصريين ، والفرس ، حتى يتمكنوا من تدعيم موقفهم على حساب العناصر اليونانية ، وحتى يحصون بهذه الطريقة على فرصة التوغل في داخل الجزيرة ، إلى إيضاليون ويطاسوس مثلاً .

٣ - من الاستقلال إلى الحكم الأجنبي :

تمتعت قبرص منذ بداية القرن العاشر (ق.م.) حتى تقريباً نهاية القرن الثامن (ق.م.) بالاستقلال ، وكذلك بالازدهار . وزاد توسع تجارة أهلها مع بلاد ما وراء البحار إلى درجة أن قام أبناء الجزيرة بإنشاء ميناء ترانسييت ، بوسايدون ، على ساحل الشام ، حتى يتمكنون بالقيام بالتجارة على وجه أفضل . وكثيراً ما قام الفينيقيون بغزو وتخريب بوسايدون ؛ ولكنها عادت إلى أهميتها التجارية قرب عام ٧٤٠ ، بعد الغزو الآشوري للمدن الساحلية السورية والفينيقية . وظل القبارصة بعد ذلك بدون منافسة ، وتمكنوا من أن يزدوا ، وبحرية ، من نشاطهم كتجار ،

وكملاحين . وينسب مؤرخى العصور القديمة إلى هذه الفترة عصر القوة البحرية لقبرص .

وفى داخل الجزيرة ، سمحت الثروة الناتجة عن التجارة بزيادة رخاء سكان الجزيرة ، كما سمحت لهم بمد نطاق مدنها ، وبإنشاء مدن أخرى ، كانت أهمها إيضاليون ، وسالامين ، وبافوس ، وقيتروى ، وكيريون ، وآبيا ، وتماسوس ، وليدرا ، وأماقونت ، ولابيتوس ، وماريون ، وكرباسيون ، وقيرينيا ، وجولجوى .

وكان هناك فى قبرص ، فى هذه الفترة ، تسعة من والمدن الدول ، تحت حكم ملوك وراثيين ، كانوا يقومون فى نفس الوقت بوظيفة كبير الكهنة ، وكبير القضاة ، حسب نظام الملك فى عصر هوميروس . وكانت غالبيتهم من أصل يونانى . ولا نعرف الكثير عن حضارة الجزيرة والنظم التى سادت فيها ؛ وأن كانت بعض الخرافات القديمة تذكر أن إحدى الملكات أصدرت ثلاث قوانين : بعدم دفن من يفتخر ؛ وبقص شعر المرأة الزانية ؛ وبعقاب من يذبح ثيران الحرب . وهناك بعض الأغاني ، التى تنسب إلى هوميروس ، وتروى قصة حرب طروادة .

وبعد هذه الفترة من الإستقلال ، خضعت جزيرة قبرص ، على التوالى لحكم الآشوريين ، ثم لإحتلال المصريين ، ثم للغزو الفارسى .

ولقد خضعت جزيرة قبرص لحكم الآشوريين فى عهد الملك سرجون (٧٢٤ - ٧٠٥ ق.م) . وهناك أحد النصوص الخاصة بتقديم الولاء من جانب الملوك الخاضعين إلى ملك آشور ، ويذكر ، بين أشياء أخرى ، أسماء عشرة ملوك فى مقاطعة إيونيا ، التى توجد فى وسط البحر . وكان الملك سرجون ، بعد أن وطد سلطنته فى فينيقيا وفى سوريا ، قد عمل على غزو قبرص ، التى اضطرت إلى الخضوع بسرعة ، أمام قوة الآشوريين الضخمة . وليست هناك تفاصيل كثيرة عن العلاقة بين ملوك

قبرص الخاضعين ، وبين القوة التي كانت تسيطر على الجزيرة. ويبدو أن السيطرة الآشورية ، والتي استمرت حتى غزو المصريين للجزيرة ، لم تكن كبيرة الثقل على أهل قبرص ؛ وأنهم كانوا أحراراً في تسيير أمورهم الداخلية ، فيما عدا دفع جزية سنوية .

ثم جاء بعد ذلك الاحتلال المصري (٥٨٥ - ٥٣٨ ق.م.) . ولقد كان من بين نتائج انهيار الإمبراطورية الآشورية ، بعد سقوط عاصمتها نينوى ، ووقوعها تحت سيطرة الميديين والبابليين ، في عام ٦١٢ ق.م. ضعف سلطة الآشوريين على قبرص . وأصبحت هذه السلطة ، كأكثر فأكثر ، إسمية . ومع ذلك ، فإن قاهري الآشوريين ، ولا حتى سكان قبرص ، أفادوا من هذا الضعف . وكانت مصر هي التي تلت الآشوريين ، وحكمت جزيرة قبرص . وقام ملكها أحمس (٥٨٩ - ٥٦٩) ، بالإنهزام في معركة بحرية كبيرة على الأساطيل الموحدة للفينيقيين والقباصدة ، وعاد إل بلاده ، كما ذكر ديودور الصقلي ، ومعه كميات كبيرة من المغنم . وقام خليفته أمانيس (٥٦٩ - ٥٢٥) بتأكيد هذا الإنهزام ؛ وتم في عهده إكمال عملية غزو الجزيرة .

وتم إخضاع كل مدن قبرص ، وإعترف ملوكها بالخضوع لمصر . ورغم قلة المعلومات ، فإن هيرودوت يذكر غزو الملك أمانيس للجزيرة ، وأنه كان أول ملك مصري لها . ويذكر ديودور الصقلي أن أمانيس زين معابد قبرص بالكثير من القرايين . ومن المؤكد أن الاحتلال المصري لجزيرة قبرص كان ، رغم قصر مدته الزمنية أكثر صرامة وفعالية من حكم الآشوريين .

وجاءت بعد ذلك عملية الغزو الفارسي (٤٩٩ ق.م.) . وكانت زيادة قوة الفرس وتوسعها حتى البحر المتوسط تيجز أهالى قبرص على البقاء على الحياد في تلك المنافسة التي كانت قد نشأت بين الامبراطوريتين الفارسية والمصرية . وأجبرهم

حذرهم على أن يأخذوا جانب الفرس ، والذين كان نفوذهم قد إمتد حتى قيليقيا المجاورة. ولكي يتجنب أبناء الجزيرة إحتلال الفرس بالقوات المسلحة لجزيرتهم، عرضوا معونتهم على قورش ، حتى قبل حربه مع البابليين في عام ٥٣٨ . ولكي يكافأهم قورش على حسن نيتهم ، سمح لهم ، وكما كان قد فعل مع أهالي قيليقيا من قبل ، بحق الاحتفاظ بملوكهم ، دون أن يخضعهم كعبدوب ساعى من طرفه. وظل ملوك قبرص يضربون العملة بأسمهم ؛ وأصبحت سالامين هي المملكة الرئيسية في الجزيرة ؛ وعملت على زيادة توطيد صلات الجزيرة مع الفرس ، بإرسالها جنوداً إلى قبرص ، لمساعدته ضد ملك مطر، والذين كانوا لا يزالون يدفعون الجزية له حتى ذلك الوقت .

ولم تبق العلاقات حسنة ، بين قبرص الخاضعة ، وبين الملك صاحب السيادة عليها ، لفترة طويلة ، وإنتمت وقت ثورة سكان الجزر الايونية ضد الفرس (٥٠٠ ق.م.) ، وحين إنتشرت أنباء الثورة في قبرص ، لم يتردد سكان الجزيرة في أن يأخذوا جانب سكان الجزر الايونية ، وحاولوا هم كذلك أن يتحرروا من نير الفرس رغم معارضة الأقلية الفيزيقية. وسرعان ما تم عزل الملك جورجوس من عرش سالامين ، وكان متعاطفاً مع الفرس ، وأخذ مكانه أخوه أونيسييلوس ، الذى كان من أنصار اليونان . وتحت تأثيره ، قام الملوك الآخرون ، وفيما عدا ملكي سبيتيون وأما تونت ، بحمل السلاح ضد الفرس . وبعد تسليم سبيتيون ، قام أونيسييلوس ، ومن أجل سحق مقاومة الفيزيقيين ، بمحاصرة أما تونت ؛ ولكن أساطيل الفرس والفيزيقيين كانت قد وصلت في ذلك الوقت أمام سواحل سالامين. وهكذا إضطّر أونيسييلوس إلى رفع الحصار وإلى الاسراع بإرسال المدن إلى مملكته المهددة . ولقد طلب تعزيزات من سكان الجزر الايونية ؛ ولكن الأسطول الذى أتى له وصل متأخراً ، وبعد أن كانت قوات الفرس قد نزلت على الساحل . ومع

ذلك فإن الأيونيين قد تمكنوا من تحدى قوة خصومهم ، ونجحوا في الانتصار في المعركة البحرية التي نشبت بعد ذلك ، وفي تحطيم الأسطول الفينيقي كله تقريبا . أما على البر ، فإن خيانة كيريون قضت على نتائج الانتصار البحري . ووقع أونيسيولوس ، الذي تخلى عنه حلفاؤه ، وإنفض من حوله رجاله ، في الأسر ، وقطعت رأسه . وظل ملك سولى وحده يقاوم ، ولكن بلا جدوى ، ولفترة عدة أشهر : وفتح أبناء سالامين أبواب مدينتهم لجورجوس ، الذى عاد إلى عرشه .

وهكذا نجد أن قبرص قد عادت ، بعد عام من الاستقلال ، إلى الخضوع من جديد للفرس ، الذين سيجعلونها تدفع ثمنا غاليا لشورتها . فتم تعيين العناصر الموالية للفرس في أماكن الملوك ؛ وحينما استعد إكسرسيس في عام (٤٩٠ ق.م) للقيام بحملته ضد أبناء أثينا ، قام ملوك قبرص الجدد بإرسال خمسين سفينة حربية من نوع الترييم (١) إليه ، كما أخذ الملك جورجوس دورا رسميا في هذه الحرب ، وإلى جانب الفرس ، وذلك بإشتراكه في معركة سالامين ، التي أثبتت فشل الخطط التي كان إكسرسيس قد وضعها لغزو اليونان .

ومع ذلك ، فإن قبرص لم تكسب شيئا من هذا الانتصار . ذلك أن الفرس الذين اضطروا إلى التخلي عن خططهم الخاصة بغزو اليونان ، سيجاولون الاحتفاظ بقبرص بأى ثمن ؛ وحين حاول الأثينيون في عام ٤٧٨ ، وفي حكم أرتاكسيريس ، أن يحرروا الجزيرة ، اضطروا سريعا ، وأمام مقاومة الفرس ، إلى أن يعودوا إلى بلاد اليونان ، دون الحصول على نتيجة . ولكن إذا كانت الحملة لم تنجح ، فقد كان من نتائجها ، على الأقل ، تحسين مصير اليونانيين في قبرص . ذلك أن الفرس قد خشوا من عودة هؤلاء المحررون ، ولذلك فإنهم لم يظهروا الشدة والقسوة ، كما كانوا في الماضى يطهرون ، مع سكان الجزيرة . وتمت محاولة ثانية لتحرير قبرص

(١) هي سفينة حربية من ذائع المثلث معروف من المجاديف

بعد ذلك وكانت أكثر نجاحا. ذلك أن أسطولا يتكون من مائتى سفينة حربية، من نوع التريريم، جاء فى عام ٤٤٩ ، من أثينا وحلفائها لمحاصرة سواحل الجزيرة. وكان بقيادة كيرون ، ابن ميلتياد ، المنتصر فى الماراتون . وفى هذه المرة، لم يترك أبناء الجزيرة أنفسهم لمصيرهم . وحين شعروا بأن هناك من يؤيدهم ، نجحوا فى شلخ الطغاة الذين كان الفرس قد عينوهم فى ماريون وفى سولوا، وفى أن يعيدوا المملكة اليونانية . ولكن كل من سالامين ، وسيتيون ، وهما قلعتان تابعتان للفرس ، ظلمتا تقاومان .

وقامت القوات اليونانية بمحاصرة المدينتين ؛ ولكن كيرون توفى ، متأثرا بجراحه أو من المرض . ولقد أخفرا نبأ وفاته ، حتى تم إنتصار اليونانيين على البحر ، وعلى البر . وتم تحطيم أساطيل الفرس وأساطيل الفيليين؛ كما تم تحرير سيتيون . ولقد تم دفن كيرون ، فى أول الأمر ، فى سيتيون ، ثم نقلت جثته بعد ذلك إلى أثينا .

ومع ذلك ، فإن قبرص لم ترجح ، وللمرة الثانية ، شيئا من هذا الانتصار . ذلك أن أكسر كسيسس عقد فى عام ٤٤٩ الصلح مع اليونان، ومنح المدن اليونانية فى آسيا حريتها ، وسرية تطبيقها لقوانينها القديمة ، وكف عن إرسال سفن حربية إلى بحر إيجة . ووعد اليونانيون بدورهم بعدم إرسال قوات إلى البلاد الخاضعة لمالك الفرس ، وسحب القوات الموجودة فيها . وبسبب الصلح ، تم التخل عن قبرص ، التى وجد أبناؤها أنفسهم ، من جديد ، تحت رحمة سائتهم .

٤ - حكم اليونانيين :-

ولم تتأخر الجزيرة طويلا ، بعد أن تركت بدون تأييد مادى ومعنوى من بلاد اليونان . من أن يقع تحت الهيودية والبؤس وتخريب سالامين من الغروب ، ولم تعد سوى شبح لهذه المدينة المزدهرة فيما مضى . وسيبعد اليونانيون عن الفنون

والتجارة ، ولن يكون لهم الحق ، لفترة من الزمن ، في الإقامة إلا في خارج أسوار المدينة . وكان مصير مدن قبرصية أخرى مشابهاً لهذا المصير ، فيما عدا مدينة سيتيون ، التي ستجذب ، بالأغلبية من الفينيقيين المقيمين فيها ، كل إهتمام الفرس ، وستنبو على حساب غيرها ، لكي تصبح أكثر المراكز التجارية الموجودة في الجزيرة أهمية .

وأصبح على اليونانيين في ذلك الوقت إما أن يرضوا بمصيرهم البائس ، وإما أن تعتمدوا على قوتهم الذاتية من أجل تحرير أنفسهم من نير الفرس وتحكم الفينيقين ، حلفائهم ، الذين أصبحوا متحكمين في الجزيرة ، وهم المخلصون ، والذين يدفعون الجزية للدولة المسيطرة .

وفي ظروف هذا الضعف والفقر ، فضل اليونانيون القبارصة رغم كونهم الأغلبية العظمى لأهالي الجزيرة ، أن تنتظروا فرصة أفضل ، بدلا من أن يقوموا بمحاولة جديدة ، قد تعتبر مغامرة ، وليست لها نتائج مضمونة .

ومع ذلك ، فإن الانتظار كان طويلا ، إذ أن الحكام الفينيقيين كانوا يمارسون السلطة بطريقة مشددة . ولم تسنح الفرصة إلا قرب نهاية القرن الخامس (ق.م) ، وحين قام أبديمون ، وهو أحد الفينيقين من صور ، بالاستيلاء على عرش سالامين ، فانهز اليونانيون فرصة الخلافات الموجودة عند سادتهم . وأخذوا في الاستعداد . وتمكن إيفاجوراس ، والذي كان من سلالة من أنشأوا مدينة سالامين ، من أن يجمع حوله مجموعة من المأمرين ، الذين قرروا أن يמידوه إلى عرش أجداده .

وكان إيفاجوراس محبوا من أهالي المدينة ، الأمر الذي جعل أبديعون يشك فيه . فاضطر ، خوفا من التعذيب ، إلى أن ياتجىء مع أعوانه إلى قيليقيا ، حتى يتمكن من إعداد مخططة بشكل أفضل . وسرعان ما تمكن من العودة إلى سالامين ،

ونجح ، بدون صعوبة كبيرة ، في أن يستولى على القصر الملكي ، وفي أن يعلن نفسه ملكا بدلا من أبديمون المعزول .

ولكى يصل إلى أهدافه ، تحاشى إيفاجوراس في بداية الأمر أن يعلن عداؤه للفرس ، قنعوا من جانبهم بالجزية السنوية التي كان يدفعها لهم ، وإمتنعوا عن التدخل في الخصومات الداخلية في الجزيرة . ولكن طموح إيفاجوراس لم يقتصر على عرش سالامين وحدها ، وكانت خطته تهدف فرض سيطرته على كل الجزيرة ، وطرد الفينيقيين منها ، وإعادة لها إلى الاتجاه الهليني . وكان إيفاجوراس مرتبعا بصداقة مع كونون ، الجنرال الآثيني الذي كان لاجئا في سالامين ، فأخذ جانب الآثينيين في صراعهم ضد إسبرطة . ولما رأى إيفاجوراس أن إسبرطة أصبحت تهدد قوته . لم يتردد في أن يطلب العون من الفرس ، وإغرائهم على مهاجمة أسطول إسبرطة . وتمكن كونون ، بالإسطول الذي أعطاه له ، من أن ينتصر عند كنيد في عام ٣٩٤ . ولم ينس أبناء أثينا هذه المعونة التي قدمها لهم إيفاجوراس وكنيد ، فصنعوا لها التماثيل ، ومنحوها لقب « مواطن شرف » . واستمر إيفاجوراس في تنفيذ خطته ، وأخذ في غزو الممالك الأخرى الموجودة في الجزيرة . وتمكن من فتح بعضها ، ومن شراء غيرها بالمال ، وفيما عدا مدن سيبتيون ، وأمانونت ، وسواوى ، التي طلب ملوكها الفينيقيون إلى الفرس أن ينجدوهم .

وأصبحت هيبة إيفاجوراس مهددة ، ولكنه كان دبلوماسيا ، في نفس الوقت الذى اشتهر فيه بالشجاعة في الحرب . وبدلا من أن يخاطر بمواجهة مع قوات إمبراطورية الفرس ، التي تتفوق عليه عددا ، فضل التخلي مؤقتا عن خطته ، حتى يتمكن من الاستعداد بدرجة أفضل . وعلى أى حال ، فإن الفرس أصبحوا لا يشقون فيه ،

وحين تأكد أرتاكسيريس من عدم ولائه ، أصدر الأمر إلى ممثليه في الجزيرة لكي يستعدوا لمهاجمة ملك سالامين ، قبل أن تصبح قوته خطيرة . وهكذا تنشط حالة الحرب ، التي كانت موجوده بالفعل ، بين فارس وبين قبرص ، في عام ٣٩١ . وتولى ابن أخ ملك الفرس قياده الجيش البري ، بينما وصل عدد السفن الحربية إلى ثلاثمائة سفينة . ولكن إيفاجوراس لم يفقد شجاعته . وقبل أن يبدأ العمليات العسكرية ، طلب العون العسكري من أثينا ، وكذلك من هاجورى ، ملك مصر ، الذى كان قد أعلن للفرس ؛ وبعد أن حصل على معونة من الرجال والمعدات من الجانبين ، بدأ فى تنفيذ خطته . وبدلاً من أن يقوم بهجوم مباشر ، أخذ فى شن الهجمات الجزئية ، وفى ممالك صغيرة ، على الوحدات المتفرقة ؛ كما عمل على إستخدام السفن لمنع وصول الامدادات إلى الفرس وأعوانهم . وبعد أن تأكد من فاعلية الحصار ، أخذ فى مهاجمة المدن الساحلية الموجودة فى سوريا وفى فينيقيا . وفى الاستيلاء عليها ، الواحدة بعد الأخرى ، ودون مقاومة كبيرة . وفى قبرص ، اضطرت المدافعون الفينيقيون الموجودين فى سميثيون وفى أمانونت ، إلى التسليم ، نتيجة لحاجتهم إلى المدد وإلى التزود . ولقد إنتصر إيفاجوراس ؛ ولكن السلم الذى عقد فى عام ٣٨٦ بين مدن اليونان وبين الفرس حرمه من ثمار إنتصاره . وكان أرتاكسيريس أكثر واقعية من أسلافه ، فتنخل عن كل حقوقه وإدعاءاته فى المدن اليونانية ، وإكتفى بممتلكاته الآسيوية ، وكذلك بجزيرة قبرص وهكذا وجدت قبرص نفسها ، وللرة الثانية ، وقد تركت لمصيرها ، ولا يمكنها الإعتماد إلا على نفسها . ولقد إستمر إيفاجوراس فى الكفاح بمفرده . ولكنه رغم إنتصاراته الأساسية ، فقد الجولة بعد هزيمة أسطوله أمام أسيتيون . وإلتجأ إلى سالامين ، التي حاصرها الفرس بعد ذلك ؛ فاضطر إلى التفاوض مع الأعداء . وكانت الشروط التي يرغبون فى فرضها عليه مذلة للغاية ، حتى أنه قرر ضرورة الاستمرار فى الحرب .

ولقد خدمه الحظ بقيام منافسة بين القائدين الفارسيين ، وبجح في آخر الأمر في أن يحصل على شروط أفضل . وأصبح في وسعه بهذه الطريقة ، أن يحتفظ بمملكته ، وإن كان عليه أن يحكي بقية المدن القبرصية . ولن يدفع الجزية .

ومنذ ذلك الوقت ، وحتى وفاته بعد عشر سنوات ، حكم إيفاجوراس في سلم . ولقد وجه نشاطه إلى نشر الحضارة اليونانية ، وتجميل سالامين ، وتنمية التجارة .

ولقد قتله أحد الخصيان في عام ٣٧٦ ، وحرمت قبرص بذلك من شخصية كبيرة ، في عصرهما . ولقد وصفوه بالعدل ، وبأنه أعاد إلى سالامين قوة عزها . وشجع الآداب والموسيقى والفنون واستضاف رجالها في قصره : وكان أولئك الذين يضطرون إلى ترك اليونان لأسباب سياسية ، يجدون لديه الملاجأ والحماية والعون .

وتولى بعد إيفاجوراس ابنه الثاني نيكوكليس ، الذي كان قد تعلم في أثينا . ولم يكن نيكوكليس محاربا مثل أبيه ، ولكنه ورث عنه صفات أخرى ، فسار على خطاه في نشر اللون الهليني الحضاري في الجزيرة ، وشجع الأدباء والفنانين . وكان عصره مثالا للعدالة ، وللاعتدال . ولقد اهتم باصلاح المالية ، التي كانت قد قاست من الحروب الطويلة ، ولستوات ؛ كما اهتم بإنشاء القصور ، وتجميل المدينة ، ولكنه لم يحكم لفترة طويلة ، فلقد اغتاله أحد أعوان الفرس ، الذي عارض أمر انضمامه إلى الحكام الفينيقيين في ثورتهم ضد الفرس وتلاه على العرش أخوه الأصغر إيفاجوراس الثاني . ولكنه شعر بأنه غير قادر على معارضة الرأي العام ، الذي كان يطالب بالدخول إلى الحرب ضد الفرس ، فلم يتردد في ترك سالامين ، والإلتجاء عند الملك أرتاكسرسيس الثالث .

ولقد قام بقتياجوراس ، خليفته ، وابن أخيه ، بتولى الحكم ، وترك نفسه مع

الشعور الذى ساد عند الأهالى ، وإنضم إلى بقية ملوك مدن قبرص فى ثورتهم ضد
الفرس عام ٣٥٠. ولكن هزيمة جيوش قبرص أعادت الجزيرة إلى حكم الفرس .
وقام أرتاكسرسيس بمحاصرة سالامين ، وأجبر بنيتاجوراس على أن يطلب
الصلح ، وعلى أن يظل ، كما كان فيما مضى ، ملكا للفرس . أما إيفاجوراس
الثانى ، والذى كان أمر الصلح يمنعه من العودة إلى العرش ، فإنه قد أصبح حاكما
لمدينة صيدا ، فى فينيقيا . وبعد أن طرد منها ، نتيجة لسوء إدارته ، لم يجد مكانا
يذهب إليه فعاد إلى قبرص ، حيث قتل .

وبعد هذا الدرس القاسى الذى أخذه القبارصة من ثورتهم ، لم يجرؤوا بعد
ذلك على أن يقوموا ، من أنفسهم ، بحمل السلاح ضد الفرس . ولن يتم «تحرير»
قبرص إلا على أيدى الاسكندر الأكبر . ومع ذلك فإنه من الخطأ أن نعطي ،
لكلمة «التحرير» معنى الإستقلال ، إذ أن الأمر لم يكن أكثر من تغيير السيادة ،
ولاشك فى أن السيادة الجديدة كانت أكثر تحرراً ، ولكنها كانت دائما سيادة .
وبعد إنتصار الاسكندر فى موقعة إيسوس ، فى قيليقيا ، فى عام ٣٣٣ ، على جيش
داريوس ، ذهب بنيتاجوراس ملك سالامين ، مع بقية ملوك مدن قبرص لمقابلة
القائد اليونانى المنتصر فى صيدا ، ولكى يعرضوا عليه معاونتهم ، ويضعوا
أساطيلهم تحت تصرفه . وقاموا بالحرب مع قواته أثناء حصار صور ، وظلوا
مخلصين له حتى النهاية . ولقد كافأهم الاسكندر على ذلك ، فترك لهم إستقلالهم
الذاتى ، ومنحهم الهدايا . ومنح بنيتاجوراس ، علاوة على ذلك ، حكم مدينة
تماسوس ، التى كانت تحت سيطرة الفينيقيين ، وكانت لها مناجم نحاس لها قيمتها .
ولكنه توفى فى عام ٣٢٣ ، وترك قبرص تحت رحمة خلفائه ، وخفاتهم .

٥ - حكم البطالمة ، ثم الرومان :-

ولم يحدث مباك تغيير كبير فى جزيرة قبرص فى السنوات التالية لحياة

الامسكندر الأكبر مباشرة . فلقد إنشغل خلفاء الاسكندر في عملية تقسيم الاراضى الآسيوية والإفريقية التى كانت موجودة فى امبراطوريته ، وأهملوا أمر قبرص . ووجد ملوك الجزيرة أن من الحكمة أن يمتنعوا ، من جانبهم ، عن الإشتراك فى هذه الخلافات ، وإكتفوا بممارسة سلطاتهم المحلية . ولما كن قبرص أصبحت ، بعد إنتهاء عملية التقسيم ، من نصيب بطليموس . وبغد أن دعم سيطرته فى مصر ، حافظ على العلاقات الحسنة مع الملوك القبارصة الرئيسيين . وبخاصة ملوك سالامين ، وسولوى ، وبافوس ؛ وعقد معهم إتفاقيات تحالف ولكنه فكر ، حين إستعد ضمهم أنتيجونوس لغزو آسيا الصغرى ، فى جزيرة قبرص ، نظراً لموقعها الاستراتيجى . وحاول أنتيجونوس بدوره أن يتحالف مع ملوك قبرص الآخرين ، الموجودين فى سىتيون ، وأماتونت ، وماريون ، ولابيتوس ، وكيرينيا . وحينما بدأ الطرفان فى الاستعداد للحرب ، أصبحت قبرص منقسمة على نفسها إلى حزبين متعارضين . وسرعان ما أصبحت ميدان معركة بين بطليموس وأنتيجونوس . وكانت الحرب طويلة وغير حاسمة ، وإستمرت لعدة سنوات ، ودون الوصول إلى نصر نهائى وفى المراحل الأولى ، تمكن بطليموس من الانتصار على خصمه ؛ ولكن سرعان ما تمكن أنتيجونوس من الثأر . وعجز ملوك قبرص عن معرفة الجانب الذى كان يجب عليهم أن ينضموا إليه ، وحاولوا أن ينضموا إلى من اعتقدوا أنه سوف ينتصر ، ولكن بدون نتيجة . ولقد دفعوا ثمن أخطائهم غالبا ؛ وقام بطليموس بتخريب مدينة ماريون ، فى الوقت الذى تمت فيه معاقبة ملوك سىتيون ولابيتوس على تحالفهم مع أنتيجونوس . وحتى الملك نيكو كريون ، الخليف الأول لبطليموس ، لم ينج من العقاب ؛ فلقد شك بطليموس فى أنه كانت له علاقات سرية مع أنتيجونوس ، فأرسل إليه إثنين من رجاله المخلصين ، لقتله ؛ وفضل الملك القبرصى أن ينتحر فى قصره على أن يقتل ؛ وخذت حذوه زوجته ، وإخوته وزوجاتهم وكل أفراد أسرته ، التى لم يبق منها أحد .

وفي ذلك الوقت، كانت الحرب بين بطليموس واثيجونوس مستمرة، ولكن الوصول إلى معركة حاسمة، وحتى دخل إلى مسرح الأحداث، ديميتريوس، ابن اثيجونوس ومنذ وصوله إلى جزيرة قبرص، اضطرت قوات بطليموس إلى أن تأخذ مواقع الدفاع، لكنى ينهى بها الأمر إلى التحصن داخل مدينة سالامين، التي سيقوم ديميتريوس بمحاصرتها. ولم تتمكن الامدادات، ولا حتى وصول بطليموس مع أسطوله، من إنقاذ هذه المدينة. وانتصر ديميتريوس في المعركة البحرية، واضطر بطليموس إلى العودة إلى مصر. وخضعت سالامين لسلطة ديميتريوس، الذي أصبح سيد الجزيرة كلها، ولفترة عشر سنوات.

واستمر النزاع والتنافس بين الخصمين. وكان بطليموس يتحين دائما الفرصة لاستعادته قبرص. وسنحت هذه الفرصة أخيراً حين هزم ديميتريوس في إيبسوس، عام ٣٠١. وأفاد بطليموس من ضعف قوة خصمه، وبدأ مرة جديدة في العمل على استعادة الجزيرة، التي سيسودها، بعد أن يستولى على سالامين في عام ٢٩٥. ومنذ ذلك الوقت، ولمدة قرنين ونصف قرن تقريباً، ظلت قبرص من ممتلكات البطالمة، وحتى غزو الرومان لها في عام ٥٨.

ومع غزو بطليموس للجزيرة، اختفى الملوك الموجودين فيها؛ وخضعت الجزيرة لسلطة حاكم عسكري، عينه بطليموس. أما الشؤون الداخلية، والتي لا تمس الدفاع، فانها تركت لمجالس محلية. وثم لإنشاء مجلس عام، يضم ممثلي الدوائر الرئيسية، لمراقبة الإدارة والشؤون المحلية. وإصطبغت الحياة الثقافية، والنظم، والعادات، بطابع التأثير البطلمي. كما أن تاليه ملوك أسرة البطالمة في مصر، مثل غيرها من الأسر التي سبقتها في حكم مصر، انتشرت في قبرص. وقام بناء معابد بأسمائهم؛ كما بنيت مدينة أرسينوى تخليداً لذكرى بطليموس فيلادلف. وأصبح لاوزيريس معبداً في لايتوس، وكذلك الحال بالنسبة لسيرايس، التي

دخلت عبادته إلى الجزيرة في عهد البطالمة كذلك . وسرعان ما أعطى السلم الذي خيم على الجزيرة ثماره . واختفت المنافسة الطويلة التي كانت موجودة بين اليونانيين القبارصة وبين الفينيقيين . وبدون إنفاقات عسكرية كبيرة ، عرفت الجزيرة عصر ازدهار ، حتى وإن كان استغلال المناجم قد ظل محتجزاً للبطالمة .

وكان التأثير أكثر وضوحاً في المجال الثقافي . وزادت سمعة وشهرة شعراء وأدباء الجزيرة ، وانتشرت في كل العالم الهليني الكبير .

وكان من نتيجة ضعف إمبراطورية البطالمة ، الذي بدأ قرب نهاية القرن الثاني زيادة سلطة الحاكم العام لقبرص ، الذي أصبح عليه أن يحمي الجزيرة ضد الهجمات التي كانت توجه إليها من قيليقيا ، وكذلك من جانب القرصنة . وفي أثناء فترة حكم كليوباترة ، أصبحت إدارة الجزيرة ، ونتيجة لاهميتها ، تتمتع باستقلال ذاتي ، وحصل الحاكم العام للجزيرة على لقب ملك ذات سيادة ؛ رغم أن سقوفه كانت محدودة ، ورغم أنه كان دائماً خاضعاً لسيادة مصر .

ثم بدأت عملية محاصرة الرومان لإمبراطورية البطالمة ، منذ عام ٧٤ ، مع ضم بركة ، واستمرت مع عملية الاستيلاء على قيليقيا وسوريا ، ولم تتأخر كثيراً عن الوصول إلى قبرص . واستناداً إلى أن ملك قبرص كان قد رفض دفع الفدية التي طالب بها القرصنة من أجل فكر أسره ، أصدر كلوديوس بولشر ، ممثل الشعب في عام ٥٨ ، قانوناً بتحويل الجزيرة إلى إقليم روماني ، وصادر في نفس الوقت ثروات الملك وخزائنه . ونجح ماركوس كاثون ، الذي كلف بتنفيذ هذه المهمة ، وبعد أن وصل إلى قبرص ، في إقناع الملك بالأيقاع . ووعده بأن يبقى على حياته ، وثروانه ، ويتركه يمارس وظيفته ككاهن أعظم في معبد أفروديت . ولكن كاثون لم يظهر أي اتجاه بعد ذلك ، وبعد أن استولى على السلطة في الجزيرة ،

لتنفيذ ما كان قد قطعه على نفسه من وعود . فاستولى على كل ثروات ملك قبرص
والتي كانت موجودة ومخزنة على السفن ، وقام ببيعها بالآزاد ، وأرسل إلى روما
خمسة آلاف مثقال (تالنت) . وأظهر آبيوس كلوديوس بولشر ، الذي خلف
كانتون ، كقنصل أول في الجزيرة ، شراة أكثر ، وأخذ في مصادرة كل الثروات
الموجودة في الجزيرة ، سواء كانت عامة أو خاصة ، حتى أفقر البلاد ، ولذلك
فانه حين تم تعيين شيشيرون ، الخطيب الروماني الشهير ، قنصلا أول على الجزيرة
في عام ٥١ ، وجد الجزيرة في حالة يرثى لها . وكان على سكان الجزيرة البؤس
أن يدفعوا للطاغية الذي يحكمهم ، وكان عليهم علاوة على ذلك أن يعملوا له تمثالا ،
وأن يرسلوا البعثات إلى روما لكي تمجده في روما ، على أنه صاحب فضل ، ومصلح
لاحوال الجزيرة .

وعلىنا أن نشق فيما ذكره شيشيرون ، إذ أنه هاجم ، ومنذ وصوله إلى بافوس ،
التي أصبحت منذ ذلك الوقت عاصمة الجزيرة ، إجراءات الحكومة السابقة ، وعلنا
وعمل على خفض نسبة الضرائب من ٤٨ ٪ إلى ١٢ ٪ .

وفي أثناء التنافس بين يوليوس قيصر وبين بومبي ، ظلت قبرص تابعة لافليم
فيليقيا ، وأعيدت إلى سلطة البطالمة لمدة قصيرة . ولكن الجزيرة عادت وأصبحت
إقليما إمبراطوريا ، بعد هزيمة أنطونيوس في أكتيوم (عام ٣١) وبعد موت
كليوباترا ، ثم أصبحت بعد عشر سنوات من ذلك إقليما تابعا لمجلس الشيوخ . ومنذ
ذلك الوقت ، فقد التاريخ السياسي لقبرص الكثير من أهميته . وأصبح مصير
الجزيرة مرتبطا بروما الامبراطورية ؛ ولكن رغم السلام الروماني الذي ساد
الخارج قرابة ثلاثة قرون ونصف قرن ، اضطربت الاحوال الداخلية ، في عهد
تراجان ، وإلى درجة كبيرة ، نتيجة لحركات التحرر التي قام بها اليهود .

ولقد شارك يهود سالامين في خطة التحرر العام الذي قام به يهود فلسطين ،

ومصر ، وبرقة ضد السيطرة الرومانية ؛ وحملوا هم أيضا السلاح ضد سادتهم .
ووصل هياج اليهود وشراستهم إلى حد أنهم لم يتركوا المدنيين الرومان ، ولا حتى
اليونانيين . وبأوامر من آرتيموان ، قائدهم ، قاموا بمذابح فظيعة ، حتى زاد
عدد القتلى عن ٢٤.٠٠٠ نسمة . وكذلك كانت عملية القضاء على الثورة قاسية ،
وعنيفة . وقام الرومان بأعدام الثائرين في الميادين العامة ، إلا من تمكن من
الفرار من بينهم . ولكي يطمئنوا الأهالي المرتعبين ، طلبوا إلى الامبراطور تراجان
أن يصدر قراراً بمنع اليهود تداماً من الإقامة في قبرص .

ولم تكن جزيرة قبرص ، علاوة على موقعها الاستراتيجي ؛ تمثل أى نفع
للرومان سوى كونها مكاناً حصيناً ضرورياً من أجل محافظتهم على سلطتهم في بلاد
الشرق الأدنى . ومع ذلك ، فانهم وجهوا اهتماماً خاصاً للشئون المحلية ؛ وبعد
إنشائهم لشبكة من الطرق كانت لازمة لأغراضهم العسكرية ، بدأوا في القيام
بأشغال أخرى لها طابع النفع العام ، والنفع الثقافى . مثل مجارى المياه ، والمدرجات
العامة (الفورم) ، والجنائز يوم ، والمكتبات العامة ، والمسارح ، والحمامات العامة ؛
وكانوا يهتمون بنوع خاص بمدن بافوس ، العاصمة ، وكذلك سالامين ؛ فعملوا
على تجميلهما . وحين خرب أحد الزلازل معبد أفروديت ، أمر الامبراطور
أغسطس باعادة بنائه ، على نفقته . وسمح هذا الكرم لمدينة بافوس أن تستعيد مجدها ،
وتصبح كما كانت فيما مضى ، مركز عبادة إلهة الجمال ، وحيث أصبح الحجاج ، من كل
أنحاء قبرص ، وكذلك من بلاد أخرى عديدة ، من بلدان العالم القديم ، يحضرون كل
عام ، لعبادة أفروديت . وأصبح نظام وخنونيا ، الموجود في الدوائر اليونانية ، بعد
تعديله لمواجهة المتطلبات الجديدة ، هو الذى يطبق في الجزيرة ، ودون تدخل من
جانب الرومان ؛ بينما عهدوا بإدارة الأمور في المدن الكبرى إلى مجالس يتنخبها
السكان ؛ الأمر الذى سمح لأبناء الجزيرة بأن يهتموا ، وبحرية ، بأمر تقدم مدنيهم
وتنمية تجارتهم .

التفصيل الثاني

قبرص تحت حكم البيزنطيين

١ - تأسيس الكنيسة :-

كان القديس برنابا ، الذى إغتنى المسيحية من صغره ، من مواليد جزيرة قبرص ، وصاحب القديس بولس أثناء الجزء الأول من حياته . وفى عام ٤٥ نزل الإثنان ، ومعهما القديس مرقس ، ابن عم برنابا ، فى سالامين ، وحيث أخذوا فى الدعوة للدين الجديد بين أعضاء الطائفة اليهودية فى هذه المدينة . ولكن اليهود أخذوا منهم موقفاً معادياً ، فإضطروا سريعاً إلى الاتجاه نحو العناصر اليونانية والرومانية ، والتى رحبت بهم بدرجة أكبر .

وسافروا على الأقدام بين المدن والقرى الموجودة فى الجزيرة ، وتمكنوا من إعداد التواة الأولى للمسيحيين فى الجزيرة ، وحتى من ترسيم بعض الأساقفة . وحصلوا على نشاطهم الأكبر فى بافوس العاصمة ، وحيث قابلهم سيرجيوس بابلوس . ولقد قابلهم القنصل الأول الرومانى فى قصر ، وقام رغم إعتراض المحيطين به ، باعتناق الدين المسيحى . وهكذا كانت قبرص أول بلد يعتنق حاكمه المسيحية . وبعد رحيلهم ، إستمر عدد المسيحيين فى الجزيرة فى التزايد ، رغم ردود فعل اليهود ؛ وحين عاد برنابا مع القديس مرقس إلى قبرص بعد عشر سنوات ، كانت الكنائس موجودة فى أماكن عديدة . ولكن برنابا إستشهد على أيدي اليهود ، ودفن ابن عمه القديس مرقس جثمانه سرّاً قرب سالامين . وليست هناك معلومات تاريخية ثابتة عن إنتشار المسيحية فى جزيرة قبرص خلال الثلاثة قرون الأولى لهذا العهد ؛ ولكن من المؤكد أن

المسيحيين هناك تعرضوا للعداوة والاستشهاد مثل غيرهم من أنصار الدين الجديد في بقية أنحاء الإمبراطورية الرومانية .

ويذكر بعض المؤرخين أن عدد أسقفيات قبرص بلغ عند بداية القرن الرابع الميلادي عشر أسقفيات ، أو أكثر . وكان من بينها المقر المركزي في سالامين ، ثم أسقفيات ستيون ، وتويميتوت ، وبافوس ، وأماتونت ، وتماسوس . ولسكنهم ذكروا أن الجزيرة لم تكن في حالة ازدهار في ذلك الوقت ، وأنها قاست من مصائب كثيرة ، ومن الأوبئة واستمرار الجفاف ، الأمر الذي أدى إلى هلاك المحاصيل . وفقد سكان الجزيرة آمالهم ؛ ويأس الكثير من بينهم من هذا الحال ، فهاجروا في جماعات كبيرة إلى سوريا وإلى قيليقيا . وكان هذا هو حال الجزيرة وقت أن زارتها القديسة هيلانة ، والددة الإمبراطورة قسطنطين الأول . ولقد نزلت قرب مدينة ستيون ، في عام ٣٢٧ ، في رحلتها للعودة إلى القسطنطينية ، وبعد اكتشافها للصليب المقدس ، في مدينة القدس ؛ ولقد وجدت القديسة هيلانة البلاد في حالة من الضنك ، وقد قل عدد سكانها ، وعصفت بها المجاعات والأوبئة . ولقد تأثرت بذلك وقررت مساعدة أبناء الجزيرة ، المسيحيين مثلاً . وتروي القصص أن الحالة تغيرت بمجرد وصولها ، وجاءت أيام عطرة ، هطلت فيها السماء بعد فترة الجفاف الطويلة ؛ ونسبوا ذلك إلى « معجزة » الصليب المقدس ، والذي منحت القديسة هيلانة جزء منه للدير الذي أمرت ببنائه على قمة أحد الجبال . وعين إنتشر خبر وصول القديسة هيلانة ، وخبر التغير الذي حدث ، عاد كثير من المهاجرين القبارصة ، من البلاد القريبة التي كانوا قد هاجروا إليها ، إلى بلادهم الأصلية . وكانت كنيسة قبرص ، منذ إنشائها ، تمثل فرعاً له استقلاله الذاتي ، داخل الكنيسة المسيحية . ومع هذا الاستقلال فيما يتعلق بإدارة شئونها الداخلية ، تمكنت كنيسة الجزيرة من أن تحافظ على استقلالها الذاتي حتى بداية القرن الخامس

دون أى تدخل فى شؤونها من جانب السلطات المدنية ، أو من جانب الكنائس الأخرى . وأصبحت سالامين ، التى تحول إسمها إلى قسطنطينية تكريماً للإمبراطور قسطنطين ، هى عاصمة الجزيرة ، بدلاً من بافوس .

ولكن بعض الكنائس المجاورة لم تحترم أمر إستقلال كنيسة قبرص بشكل مستمر . ومنذ بداية القرن الخامس ، حاول بطاركة أنطاكية أن يتدخلوا فى الشئون الكنسية لقبرص . ولقد بنوا إدعائهم على أساس حقهم فى ترسيم الأساقفة من مذهبهم . ونتيجة لإدخال الجزيرة فى إقليم أنطاكية المذنب ، طالبوا بممارسة هذا الحق على قبرص كذلك . وأمام مقاومة أساقفة قبرص ، الشديدة ، عجز بطاركة أنطاكية عن القيام بأى شئ . ولكن حينما توفى تيودور رئيس أساقفة قسطنطينية ، فى عام ٤٣١ ، قامت كنيسة أنطاكية بتجديد محاولاتها لإخضاع كنيسة قبرص ؛ وأمام هذه المحاولة ، تمسك أبناء الجزيرة بحقوقهم ، ورفضوا الطاعة ؛ وقاموا بانتخاب ريجينوس كخليفة لتيودوروس ، وأرسلوه كممثل لهم فى مجلس المجامع الكنسية الذى انعقد فى إيفيس عام ٤٣١ ، لىكى يدافع عن وجهة نظرهم . ولقد أعطت إستجابات كنيسة قبرص على مخططات بطاركة نتائجها ، ووافق مجلس المجامع ، فى قراره الثامن ، على إعلان أن كنيسة قبرص مستقلة فى إدارة شؤونها . وبعد الاعلان الرسمى لاستقلال كنيسة قبرص ، أخذت هذه الكنيسة فى تنظيم أمورها ؛ وتمكن أساقفة قبرص من أن يحصلوا على حقهم ، ومن أن يمارسوا وظائفهم دون أى تدخل ؛ ولمدة تقرب من خمسين عاماً . ولكن كنيسة أنطاكية كانت تترقب الفرص ، ولم يكن بطاركتها قد تخلوا ، رغم فشلهم ، عن فكرة إخضاع كنيسة قبرص ، وجعلها تابعة لهم . وبعد إنتخاب بطرس بطريركاً على أنطاكية ، فى عهد الامبراطور زينون (٤٧٤ - ٤٩١) ، اعتقد أن الفرصة كانت مواتية لىكى يجدد المحاولات . وكان على صداقة مع الإمبراطور ، وامتد فى مطالبه .

الوصاية على كنيسة قبرص ، إلى العامل الثانى : فالمسيحية لم تدخل إلى قبرص مباشرة من القدس ، ولكن عن طريق أنطاكية ، والتي يجب اعتبارها الأصل بالنسبة للكنائس الموجودة في الجزيرة . ولم يكن في وسع قبرص أن تعتمد على الامبرطور ، الذى كان الحكم في هذا الخلاف ؛ ورأى أساقفتها أن الخطر يحيق من جديد بكل حقوقهم . ولكن سرعان ما حدثت مفاجأة : فلقد اكتشفوا قرب سالامين القبر العرسى للقدس برنابا ، ونسخة لإنجيل القديس متى . وكان ذلك كافياً بالنسبة للإمبراطور زينون ، الذى قبل هذه الهدية الثمينة ، وأعاد تأكيد إستقلال الكنيسة القبرصية ، ومنح أنتيميوس ، كبير أساقفة قبرص ، ومن بعده خلفائه بعض المنح الامبراطورية ، متمثلة في حق حمل الصولجان ، وارتداء المعطف ، والذى كان من حق الامبراطور وحده أن يرتديه ، وكذلك الحق في أن يوقع ، مثل الامبراطور ، بالحبر الاحمر .

وبعد هذه القرارات ، ظلت كنيسة قبرص ، ومنذ ذلك الوقت ، محمية من كل مطالبات أخرى ، سواء من جانب أنطاكية ، أو غيرها من الكنائس المسيحية .

٢ - قبرص أحد أقاليم الامبراطورية الشرقية :-

منذ نقل مقر الامبراطورية الرومانية إلى القسطنطينية ، في عام ٣٣٠ ، أصبحت قبرص جزءاً من ذلك الإقليم الشرقى . والذى كان يشتمل على ترافيا ، والممتلكات الآسيوية ، ومصر . وفي عام ٣٩٥ ، ضمت بشكل نهائى إلى الامبراطورية الشرقية ، وقت التقسيم الإدارى للدولة بين ابنى الامبراطور تيودوس الاول . وأصبحت الجزيرة منذ ذلك الوقت تابعة لحاكم أنطاكية ، وتحت قيادة حاكم عسكرى ، يخضع لسلطة كونت الشرق .

ولقد قسمت قبرص إلى أربعة عشر منطقة إدارية ، تشتمل مع عدد الأبرشيات ،

بدلاً من أربعة كانت موجودة في العهد الماضي . ومع ذلك فإنها ، نتيجة لفقدانها
أهميتها الاستراتيجية ، قد أصبحت مجرد إقليم تهمله الإدارة المركزية . ولقد قل
نشاطها التجارى ، كما قلت صناعاتها التعدينية . ولقد عاشت في سلم ، أوفى نسيان ؛
ما يقرب من القرنين ؛ ولم تخرج من هذه العزلة إلا في عهد الإمبراطور جستنيان
(٥٢٧ - ٥٦٥) ؛ ويرجع الفضل في ذلك للإمبراطورة تيودورا ، والتي كانت
من مواليد هذه الجزيرة . وكانت للإمبراطورة شخصيتها وكانت ابنة لأحد
مروضى الوحوش ؛ وكانت تعطف على الفقراء ؛ كما كان لها تأثير على الإمبراطور ،
وكانت وراء إلغاء بيع مناصب الحكام لأقاليم الدولة ، وأصبح التعيين في هذه
المناصب مرتبط بتقاضى مرتب من الدولة .

ولقد أفادت قبرص ، والتي كان أهلها قد بدأوا بعد فترات طويلة من الركود
التجارى في الانصراف كلية إلى الزراعة ، من هذا الإصلاح إلى درجة بعيدة .
ذلك أن الفلاحين رفع عن كاهلهم ما كانوا يرزحونه تحت من أعباء ثقيلة ، من
ضرائب كانت لا تسمح لهم بحضى أى ثمار من فلاحتهم ؛ فعملوا بنجاح في زراعة
الكروم وأشجار الفاكهة ، إلى جانب زراعتهم للحبوب ، وصناعة الحرير ، التي
أدخلت إلى الجزيرة ، وإلى بقية أقاليم الإمبراطورية في عصر جستنيان . وفي
نفس هذا العصر ، عادت الحرف ، بعد إهمال طويل ، إلى نشاطها السابق . وهكذا
أصبح الفلاحون والحرفيون أكثر أهمية من العمال والتجار ، والذين كانوا ، ولمدة
قرون طويلة ، يمثلان القاعدتين الأساسيتين للتكوين الاجتماعى للجزيرة .
وأصبح اقتصاد الجزيرة يعتمد منذ ذلك الوقت على الزراعة ، واحتفظ بهذا الشكل
لفترة طويلة . وجاءت صوامل خارجية للإسهام في هذا النمو الاقتصادى للجزيرة ،
ذلك أنه أثناء حروب بيزنطة ضد الفرس ، كانت سوريا دائماً مهددة بقوات
الفرس ؛ وكان قرب جزيرة قبرص يجعل منها نقطة مرافقة ، وقاعدة للموين الميسكرى .

ولقد كان الانتصار الكبير للإمبراطور هرقل في نينوى عام ٦٢٦ ، على جيوش كسرى ، ورغم أنه كان هزيمة ضخمة للفرس ، لا يكفي لحماية الممتلكات الآسيوية للإمبراطورية . وسرعان ما ظهر المسلمون على الأفق وحرمت قوتهم المتزايدة البيزنطيين من جنى ثمار انتصارهم على الفرس . فقام العرب بغزو فلسطين وسوريا ، واقتطعا من جسم الدولة البيزنطية .

ورغم أن الموقع الاستراتيجي كان يحمي جزيرة قبرص ، إلا أن ذلك لم يستمر لوقت طويل . وسرعان ما بدأ البحارة المسلمون هجماتهم على المدن البحرية في الجزيرة ، وكانت سيتيون أول موقع يهاجمونه ، في عام ٦٣٢ . ولم تستمر هذه الهجمة الأولى لفترة طويلة ، وعاد بعدها المسلمون . ولكنهم رجعوا من جديد في هجمة أقوى ، عام ٦٤٧ ، في عهد ولاية معاوية للشام .

وكان المسلمون قد إحتلوا الشام ، وحصنوا موانئها ، وأخذوا يستعدون للخروج إلى البحر ، حتى يمنحوا المعتدات الروم عليهم ، ويتمكنوا من الحصول على قواعد أمامية لهم في هذا البحر . وكانت شخصية معاوية بن أبي سفيان ، أكثر إرتباطاً بالبحر المتوسط ، من إرتباطها بالصحراء . ولقد طلب معاوية ، وهو وال على الشام ، الإذن من الخليفة عمر بن الخطاب لكي يركب البحر ويفتح قبرص ، ولكن عمر إشتراط عليه أن يأخذ معه زوجته ، في حالة خروجه لهذا الغزو . وكان إصرار معاوية على فتح هذه الجزيرة ، وإلحاحه في ذلك حتى وفق إليه ، لا يخاف من الدلالة على إهتمامه بالبحر وشدونه ، ونظراً لعدم تعود المسلمين من قبل على ركوب البحر فإن ذلك يعد دليلاً على فضل بني أمية ، في تمكين المسلمين من أمر البحر المتوسط ، وفتاحة لسيادة المسلمين عليه .

وكانت سفن المسلمين تقرب في عددها من سبعمائة سفينة ، وكانت تهدف إخضاع جزيرة قبرص . ولقد حاصر المسلمون هذه المرة مدينة قسطنطينية ، إلا

أن الأهالي واصلوا المقاومة ، ولم ينتظروا مجيء المدد من القسطنطينية . ولقد تمكن المسلمون من إحتلال المدينة ، وأقام معاوية في قصر رئيس الأساقفة ، وأصبح سيد الجزيرة كلها لعدة أشهر ، وترك جيشه يقوم باخضاع بقية أجزاء الجزيرة . ولكن معاوية فقد زوجته ، التي سقطت من ظهر فرس أثناء نزهتها ، فأمر ببناء مقبرة لها لاتزال موجودة حتى الآن ، وتعرف باسم وأم حرم .

ولقد وصل المدد أخيراً من القسطنطينية ، ولكنه وصل متأخراً ، وبعد أن كان المسلمون قد تركوا الجزيرة . ولقد عاد المسلمون إلى الجزيرة في العام التالي ، وهاجموا بافوس ، أغنى مدن قبرص بمدن قسطنطينية ، واستمروا في هجماتهم حتى قبل القبارصة دفع الجزية ، ووعدوا بعدم مساعدة إمبراطور بزنطية . وحين أدخل القبارصة بوعدهم ، قسا المسلمون في عقابهم ، حتى اضطرت الكثيرين من بينهم إلى ترك المزارع ، والالتجاء إلى الجبال والغابات . واضطر الأهالي في نهاية الأمر إلى الخضوع ، وإتفق الإمبراطور مع العرب ، ولم تعد قبرص بزنطية : ذلك أن الجزية السنوية أصبحت تقسم بين الإمبراطور وبين العرب . وسمحت هذه الهدنة للقبارصة بالعودة من الكهوف والغابات ، والعودة إلى أعمالهم . ولكن الحال كان صعباً عليهم ؛ فبدلاً من أن يكون لهم سيد واحد ، من التامة الاقتصادية ، أصبح لهم سيدان ، يدفعون إليهما الجزية كل عام . ومع ذلك فإن الجزيرة وصلت في آخر الأمر إلى السلم والهدوء .

وفي عام ٦٩١ ، وجد البيزنطيون أنفسهم ، مرة جديدة ، في حرب مع المسلمين ، نتيجة لدفعهم الجزية نقوداً تحمل شارة الصليب ، مع شارة الإمبراطورية ، ومنذ بداية العمليات الحربية ، فكر جستنيان الثاني في إخلاء قبرص من السكان العرب ، ونقلهم إلى مكان آخر ، حتى يتحاشى أمر نشوب اضطرابات داخلية في الجزيرة . ولكنه اضطرت ، بعد هزيمته في قيليقيا ، إلى أن يغير فكرته ؛ ذلك أنه

شعر بصعوبة حماية قبرص وسكانها اليونانيين من انتقام العرب ؛ فقرر نقل السكان المسيحيين من الجزيرة إلى هيليس بونت . وبأوامر منه ، قام رئيس الاساقفة جان رأس كنيسة قبرص ، مع غالبية السكان بترك الجزيرة ، وذهبوا للإقامة على الساحل الأوربي في هيليس بونت . وكانت هذه الهجرة الإجبارية مؤقتة ، ولم تستمر سوى فترة تقرب من عشر سنوات . وتم خلالها إنشاء مدينة جديدة لهؤلاء القبارصة في المنفى ، سميت جستنيانبوليس ، نسبة إلى الإمبراطور .

وبروح من التضامن ، قرر مجمع كنائس القسطنطينية منح رئيس أساقفة قبرص لقب وأسقف جستنيان بوليس ، مع منحة حق ممارسة سلطته على كل إقليم هيليس بونت . ومنذ ذلك الوقت ، أصبح رؤساء أساقفة قبرص ، علاوة على لقبهم الرئيسي يحملون لقب مكان منقاهم ، والذي لم يعد له ، بعد عودتهم إلى قبرص إلا قيمة رمزية . ورغم عطف الإمبراطور ، والترحيب الودي الحار لأهالي منطقة هيليس بونت ، فإن القبارصة لم يتأقلموا جيدا مع حياة المنفى . وأخذهم الحنين للعودة إلى بلادهم ؛ ولكنهم لم يتمكنوا من العودة إلى قبرص إلا بعد عقد هدنة جديدة بين البيزنطة وبين المسلمين ، ولقد عادوا إلى بلادهم قرب بداية القرن الثامن ، ووجدوا الجزيرة شبه مهجورة ؛ ولكنه كان من الصعب أن يعيشوا فيها في هدوء نتيجة لعودة الحرب . ولقد تنازع الجزيرة من جديد كل من المسيحيين والمسلمين . ولم يكن في وسع البيزنطيين ، ولا في وسع العرب أن يحتفظوا بالسيطرة الكاملة على الجزيرة لوقت طويل ، ولمدة قرنين ونصف قرن ، خضعت قبرص لما يقرب من أربع وعشرين هجمة عربية ، وكل منها لفترة قصيرة . ولقد تحررت مرات عديدة ، بواسطة البيزنطيين ، لكي تقع من جديد في أيدي المسلمين ، حتى تحررت نهائيا في عام ٩٦٤ ، على يد الإمبراطور نيسيفور فوكاس .

٤- المرحلة الأخيرة لحكم البيزنطيين (٩٦٥-١١٨٤) :-

كان انتصار نيسيفور فوكاس يمثل بداية لإنهيار قوة العرب في الحوض الشرقي للبحر المتوسط وفي الشرق الأدنى . فلقد طرد المسلمون من قبرص ، وأيضا من كريت ، كما أنهم أبعدوا عن قيليقيا . ولم يعودوا يمثلون خطراً على قبرص ، التي عادت إلى بزنطة وحدها ، وهي التي ستعيش في سلام لمدة تزيد على قرنين من الزمان ، دون أن تخشى من تهديد الغزو العربي لها .

وما أن تخلص القبارصة من الأخطار الخارجية ، حتى أخذوا في إعادة بناء جزيرتهم ، التي كانت قد أصيبت بالدمار . ولم تكن المدن الكبرى شيئاً أكثر من أكوام من الخرائب ، وكانت التجارة والصناعة قد اختفت ، وتحدد الانتاج الزراعي بالحاجة المنزلية لكل فلاح . ولما عجز أبناء الجزيرة عن إعادة بناء المدن المخربة ، أخذوا في بناء مدن جديدة ، فنشأت مدينة جديدة إلى جوار قسطنطينية ، هي مدينة أموجوستوس (فاجوستا) . وأخذت لارناكا مكان سيتيون ، كما أخذت ليسوس (لياسول) مكان أماتونت ، ونشأت مدينة جديدة في وسط الجزيرة ، وهي ليوكوسيا (نيكوسيا) ، والتي ستصبح عاصمة قبرص فيما بعد ، قرب مكان ليدرا القديمة . وبدأت مرحلة جديدة من تاريخ قبرص ، بعد أن تخلصت من دفع الجزية للإمبراطور ، وللعرب .

وأعطى إعادة التنظيم الإداري للإمبراطورية البيزنطية فوائد للجزيرة . ولم تعد قبرص خاضعة لإقليم آخر ، بل أصبحت إقليماً يحكمه دوق مسئول عن الدفاع عنها ، وكذلك عن إدارتها المدنية . وأصبحت نتيجة لموقعها الجغرافي ، موقعا إستراتيجياً أمامها للإمبراطورية ، لا يمكن للحكومة الامبراطورية أن تهمله ، كما حدث في الماضي . وهكذا عرفت قبرص الإزدهار ، نتيجة لتوسع إنتشار منتجاتها من الأنسجة ، و لتو تجارتها ؛ وكذلك نتيجة لإنشاء أديرتها الكبيرة ، والتي أصبحت بعد ذلك أماكن

يُحج إليها المسيحيون من كل منطقة اشرق الأدنى .

وكان الدير الوحيد ، من بين الأديرة القديمة ، والذي ظل سليماً ، هو دير الصليب في ستافروپولى ، والذي كانت القديسة هيلانة قد أنشأته ، وقت زيارتها لقبرص في القرن الرابع . أما بقية الأديرة ، فكانت قد تخربت أو أحرقت . أما الكنيسة القبرصية فأنها تمكنت ، بعد أن تجاوزت من الأخطار الخارجية ، من أن تعود سريعاً إلى نشاطها وإلى سلطتها السابقة . وأصبحت مدعمة في ذلك اوقت بتأييد الأباطرة ؛ والذي ظهر بالمنح الكبيرة للمنشآت الدينية في الجزيرة . ولقد تميزت هذه الفترة كذلك بالحركة الديرية . ففي قبرص ، مثلها في ذلك مثل بقية أجزاء الامبراطورية البيزنطية ، بدأ الشباب ، سواء كان ذلك نتيجة للاخلاص للدين ، أو من أجل التهرب من إلتزامات السخرة ودفع الضرائب والتي كان الرهبان معفون منها ، في السير على طريق الحياة الديرية ومن بين الأديرة التي نشأت في أثناء القرن الحادى عشر ، ومن أشهرها ، كان دير العذراء المقدسة في كيكوس ، والذي يرجع أصله إلى إكتشاف ثلاث أيقونات تنسب إلى القديس لوقا . ولقد نشأ دير كيكوس ، وكذلك دير ماكايراس ، بمرسومات إمبراطورية ، ضمننت الإستقلال الداخلى ، لإدارتهم الداخلية .

وفي أثناء هذه المرحلة ، لم يضطرب السلم إلا مرتين : في عام ١٠٤٢ ، وفي عام ١٠٩٣ ؛ ونتيجة لمحاولات فاشلة من جانب حكام الجزيرة لكي يعلنوها دولة مستقلة . وحين عين تيوفل إىروتيكوس حاكماً على قبرص ، في عام ١٠٤٠ ؛ إنتشر عدم الرضاء في كل مكان بسبب الضرائب الثقيلة وحين وعد باصلاح نظام الضرائب في صالح الممولين ، جمع حول نفسه جزءاً من سكان الجزيرة . وأعلن في عام ١٠٤٣ إستقلاله . ولكن الثورة على السلطة الامبراطورية لم تستمر سوى بضعة أشهر . ولانهمز إىروتيكوس أمام قوات الاميرال هاجى ،

وأسر ، ونقل إلى القسطنطينية .

وبعد خمسين عام أخرى ، قام راسبوماتيس ، وهو حاكم آخر للجزيرة ، بمحاولة مماثلة . ولم تستمر الثورة هذه المرة لفترة أطول ؛ ولكنها فشلت ، مثل سابقتها ، وهزم راسبوماتيس ، وأرسل إلى القسطنطينية .

ولقد ساد النظام بعد هزيمة راسبوماتيس كما تدعمت السلطة الامبراطورية من جديد في قبرص . وبعد أن انتهت الفوضى الداخلية ، تمكن سكان الجزيرة من أن ينصرفوا في سلام إلى أعمالهم . ولكن حياتهم ، التي تغيرت قليلا في الظاهر ، ظلت خاضعة ، وبدرجة متزايدة ، للأحداث التي تقع في الحوض الشرقي للبحر المتوسط . فبعد أربع سنوات من نهاية ثورة راسبوماتيس ، قام رؤساء مجموعة من الدول الغربية بأول حملة صليبية من أجل تخليص القدس من أيدي العرب ، ومن أجل إنشاء مملكة مسيحية هناك . وهكذا أصبحت المدن البحرية في فلسطين وسوريا مراكز هامة . وحصلت البندقية ، والتي كانت تجارتها ونشاطها التجاري مزدهرين إلى حد كبير ، على ميزات وإعفاءات في كل من كريت وقبرص . وجاء في أوّل مرة ، تجار لاتين ، وأقاموا في فاجوستا . أما بيزنطة فإنها ، رغم وصول أسرة كومنين إلى عرشها الامبراطوري ، لم يعد في وسعها أن تمنع ولوقت طويل ، تفكك إمبراطوريتها الآسيوية . وتزايد التراخي ، وبشكل متزايد ، في العلاقات بين الأقاليم وبين السلطة المركزية ، التي كانت موجودة في القسطنطينية أما نزعة القوميات المحلية ، والتي كانت غير ظاهرة حتى ذلك الوقت ، فإنها ظهرت في شكلها الحقيقي . ولكن قبرص لم تشارك في هذه الحركة ؛ وظلت دائما مغلصة لبيزنطة ، رغم كونها جزيرة . ومع ذلك ، فإن تجارتها لم تعد خاضعة منذ ذلك الوقت لبيزنطة البعيدة . وكانت تنميتها تتطلب توثيق الروابط مع مملكة القدس ، والتي كان النظام الإقطاعي الموجود فيها يسمح ، وهو يتبع في ذلك الاتجاه

المركتيل الذي كان موجودا في البندقية ، بتوسيع علاقاتها مع المدن البحرية الموجودة في سوريا وفي فلسطين . ولقد أجبرتها الحاجة الضرورية على الخروج من عزلتها . ومع ذلك ، فإن انفصالها عن بيزنطة لم يأخذ شكل التباعد المتزايد ؛ بل إن صلتها ببيزنطة قد انتهت فجأة ، في عام ١١٨٤ ، مع وصول إسحق كومنين ، حفيد الإمبراطور مانويل ، إلى الجزيرة .

وكان إسحق كومنين قد تحرر من أسرة ، بعد هزيمة الأرمن له ، ووصل إلى قبرص ، حيث استولى على السلطة ، بوثاق مزيفة ، ذكرت أن الإمبراطور قد عينه حاكماً على الجزيرة . وبعد أن استقر في الحكم ، إنزعج السيادة ، بإعلان الجزيرة مستقلة ، تحت سلطته الخاصة .

وحين إفاق أبناء الجزيرة من المفاجأة ، عارضوا موقف إسحق الانفصالي وكانوا يخشون من أن تعود الجزيرة ، وللمرة الثالثة ، مسرحاً للعارك ، ولجورد خدمة طموحات مغتصبى السلطة . ورفضت الكنيسة ، وكانت دائماً مخلصه لخاصة لحاميتها الدائم ، إمبراطور بيزنطة ، كل فكرة للقطيعة معه . وحين وجد إسحق نفسه دون سند من الآلهى ، جمع حوله بمجموعه من المرتزقة ، حتى يتمكن من المحافظة على نظامه . وأصم آذانه عن نداءات الأساقفة والأعيان ، وفرض نفسه بالقوة . وخشى من إنتقام عمه ، الإمبراطور إسحق الملاك ، فتحالف مع ملك صقلية ، وتمكن بمساعدته من إبعاد الأسطول الذى أرسله الإمبراطور ضده وبعد أن أصبح سيد الجزيرة بلا منازع ، أظهر طغيانه وشدة قسوته تجاه الآلهى وأنزل أشد العقاب بكل من خالف أوامرهم . وكان غليظاً ، وعدوانياً ، وفرض سلطته بكل قسوة . وعاش عيشة بذخ ، فبذر الأموال العامة . فاضطر إلى فرض ضرائب جديدة ، أدت إلى إفقار الآلهى . واستولى على الأموال ، حتى من الكنائس ، ومن الأديرة ، والتي كانت معفاة حتى ذلك الوقت من دفع الضرائب .

وتبعاً للتقليد البيزنطى ، إعتبر نفسه على أنه الرئيس الأعلى للدين المسيحى الأرثوذكسى . وعاقب ، جسدياً ، كل رجل دين تجرأ على عصيان أوامره . ولم يتردد ، من أجل تدعيم مملكته ، فى أن يتحالف مع صلاح الدين ، بعد إستيلائه على القدس . ولكن نهايته كانت قريبة ، وكان تطرف طغيانه سبباً فى فقدته قبرص .

٤ - إحتلال ريتشارد قلب الاسد للجزيرة

هزت عملية إستيلاء جيش صلاح الدين على القدس ، فى عام ١١٨٧ ، العالم المسيحى الغربى ، الذى قرر أن يجمع قواته من جديد ، لكى يعمل من أجل تحرير الأراضى المقدسة . وتمت الاستعدادات لهذه الحملة الصليبية الجديدة ، فى عام ١١٩١ . ولقد ترك أسطول الصليبيين جزيرة صقلية ، وإتجه صوب عكا ، بقيادة فيليب ؛ مالك فرنسا ، وريتشارد ، ملك إنجلترا . ويمكن العواصف تسببت فى جنوح ثلاث سفن إنجليزية إلى سواحل قبرص ، قرب ليماسول . وكانت إحدى هذه السفن تحمل الملكة الوالدة ؛ أخت ريتشارد ، وكذلك خطيبته ، بيرانجيز صاحبة نافار . وما أن سمع إسحق نبأ الجنوح ، حتى أسرع إلى ليماسول ، وضرب بكل تقاليد الضيافة المأمول بها تجاه الناجين من الفرق عرض الحائط ؛ وأسر رجال ريتشارد ، وأعلن الإستيلاء على السفن ، وأمر بانزال السيدتين منها بالقوة . وبمجرد أن علم ملك إنجلترا بهذه الإهانة التى وجهها لإسحق لأخته ولخطيبته ، أسرع ومعه جزء من الأسطول لتجديتها . ووصل فى الوقت المناسب ، قبل نزولها ، لكى يحاسب ملك الجزيرة على هذه الإهانة ، ويطالب بفك أسر البحارة المسجونين . ورفض إسحق ، بكل تعالى ، أمر التفاهم معه ؛ فأمر ريتشارد بمهاجمة الجزيرة . وحاول إسحق أن يقاوم ؛ ولكنه لم يكن من السهل عليه أن يقاوم القوارب الكبيرة من قاذفى السهام ، الإنجليز والفرنسيين ، الموجودين فى

جيش ريتشارد ؛ فاضطر إلى الفرار . ثم عرض التفاوض مع ملك انجلترا ، ووعد بالاشتراك في الحملة الصليبية ، وبأن يدفع للملك لانجلترا مبلغ ٣٥٠٠ ماركا ذهباً . وقنع ريتشارد بنتائج هذه المغامرة البحرية ، وقرر البقاء بعض الوقت في ليماسول ، وحيث أعلن زواجه من أميرة نافار . ولكن إسحق غير موافقه ، وترك المدينة ليلاً ، ولتجأ إلى قلعة القنطرة ، في شمال الجزيرة ، وإتجه صوب صلاح الدين ، وطلب إليه أن يأتي لمساعدته . فخرج ريتشارد وراعه ، وأجبره على التسليم . وتم عزل إسحق ، وفقد نفوذه ، وأحضره أمام ريتشارد مكبلاً بالسلاسل . وتذكر إحدى الروايات ، أنه شكى من قيده بالسلاسل الحديدية ، وأن ريتشارد أمر بأن توضع بدلا منها سلاسل من فضة .

ويوصلنا هذا التسلسل إلى أمر بيع جزيرة قبرص لجماعة فرسان المعبد . ذلك أن ريتشارد لم يكن في وسعه ، بعد انتصاره السهل على إسحق ، أن يبقى في الجزيرة لفترة طويلة وكان يرغب في الإسراع إلى فلسطين . وبدأ أن هذا الغزو المفاجيء لجزيرة قبرص كان يضايقه ؛ وكان لا ينوى الاحتفاظ بهذه الجزيرة بشكل دائم . فوافق على العرض الذي تقدمت به جماعة فرسان المعبد لشراء الجزيرة نظير مبلغ ١٠٠.٠٠٠ دينار . وقبل أن يترك جزيرة قبرص ، سلمهم إسحق ، سيد الجزيرة السابق ، يفعلون به ما يريدون . وخشى فرسان المعبد مما قد يقوم به إسحق ، فنقلوه ، لأسباب الأمن ، إلى سوريا . حيث مات وهو في السجن ، بعد بضعة أشهر . وما أن أقامت جماعة فرسان المعبد في الجزيرة ، حتى أخذت تعامل الأهالي على أنهم شعب مهزوم . وكانوا يبحثون بكل طريقة عن الأموال اللازمة ، حتى يدفعوها للملك ريتشارد ؛ فلم يترددوا في فرض الضرائب العالية والاتاوات الضخمة على الأهالي ، والذين كانوا قد أرهقوا من قبل من كل ما كان قد فرضه عليهم نظام إسحق المتحكم ؛ فلم يعد في وسعهم أن يتحملوا أكثر من ذلك . وكان

فرسان المعبد ، وهم يحملون شارة صليب القدس على أردبتهم ، يظهرون تعسفهم تجاه رؤساء الكنيسة الارثوذكسية ؛ وكانوا يقبرون الفلاحين ، ويصادرون أملاكهم . فكرهم الاهالى ، ولم يتمكنوا من ممارسة سلطتهم إلا بالقوة . وكان عددهم غير كبير ، فلم يتأخر أبناء الجزيرة كثيراً عن أن يثوروا ضدهم ، وضد نظامهم . فرفضوا دفع الضرائب . وفي نيقوسيا ، حاصر الاهالى مجموعة تقرب من مائة من فرسان المعبد ، وطالبوهم بالتسليم ؛ ولكن الفرسان تمكنوا بحركة مفاجئة من الخروج ، ومن الفرار . ثم عادوا لكي ينتقموا من الثوار ، وقتلوهم جميعاً . وهكذا خضعت هذه الحركة الأرض بالدماء ، وحولت التمرد والعصيان إلى ثورة . وشعر فرسان المعبد أنهم لن يتمكنوا بعد ذلك من إحتواء الاهالى المعادين ؛ وأصبحوا يخشون من الانتقام ، فتركوا قبرص في عام ١١٩٢ . وأعادوا ملكية قبرص إلى ريتشارد قلب الأسد ، الذى أعفاهم بدوره من دينهم وهكذا عاد ملوك إنجلترا من جديد ، ودون أن يرغب ، لى يصبح سيداً على قبرص . وكان عليه أن يبحث عن مشترى جديد ، لهذه الجزيرة التى غزاها .

الفصل الثالث

مملكة قبرص (١١٩٢ - ١٤٨٩) :

١ - إقامة النظام الجديد :-

في عام ١١٩٢ ، وبمجرد الاتفاق مع ريتشارد قلب الأسد ، حضر السيد الجديد لجزيرة قبرص ، ومعه أفراد أسرته ، وبعض فرسان ، من الأراضي المقدسة . وكان هو جى دى لوسينيان ، ملك بيت المقدس . ولم يكن من حقه أن يلقب نفسه بلقب ملك قبرص دون أن يتوج ، ودون أن يوافق البابا على ذلك ؛ ومع ذلك فإنه قنع بلقب « سيد قبرص » . وفى أثناء ذلك الوقت ، لم يكن لوسينيان يهتم كثيراً بالشكليات والمسائل الشرفية ، خاصة وأنه كانت تواجهه مسائل عاجلة . فقد كان عليه أولاً أن يدعم نظامه ، ويدفع ديونه للملك إنجلترا . وفهم ، بعد تجربة فرسان المعبد ، أنه من الصعب عليه أن يحكم أهالى يختلفون عنه فى الجنس وفى اللغة ، دون أن يكون لديه حلفاء ، يقضون إلى جواره . ولذلك فإنه قرر أن يفتح أبواب الجزيرة أمام فرسان الأراضي المقدسة . وأن يبيع لهم الأراضي ، ويوزع عليهم مناطق النفوذ ، حتى يحصل منهم على المال . ولم يحتفظ لنفسه إلا بما كان ضرورى من أجل إياضه . ولذلك فإنه أتى إلى قبرص ، وفى بضعة أشهر ، مايزيد على ثلاثمائة فارس ، ومائتين من مساعديهم . واعتقد جى دى لوسينيان أن مكانه قد تدعم ، ففعل إلى قبرص جماعة مملكة بيت المقدس ، وأقام فيها كنيسة لانيقية ، ونظاماً إقطاعياً ؛ ولكن وفاته المبكرة ، فى عام ١١٩٤ منعت من إتمام بقية أعماله . وخلفه أخوه آمورى (١١٩٤ - ١٢٠٥) ؛ وهو الذى أصبح أول ملك لقبرص . وتم تنويجه فى عام ١١٩٧ فى نيقوسيا ، بواسطة

المستشار كونراد ، الذى أرسله هنرى السادس . إمبراطور ألمانيا ؛ وأصبح مؤسس « مملكة قبرص وبيت المقدس » ، بزواجه الثانى ، من إيزابلا ، الملكة الأم لبيت المقدس . وفى أثناء عهده ، تم إنشاء الكنيسة اللاتينية فى قبرص . ولقد وقعت فى أثناء فترة حكم آمورى بعض الأحداث الخطيرة . ذلك أن أحد القبارصة اليونانيين ، وهو كاناكيس ، أعلن الثورة ضد محاولات الملك لاسترقاق أهالى الجزيرة ، وحمل السلاح ضد الفرنسيين . وبعد أن هاجم ليلا ممتلكات الفرسان ، انسحب عند الفجر ، ثم عاد فى الليلة التالية . ونجح فى إحدى اللحظات فى أسر الزوجة الأولى للملك ، وأولاده ، وأخذهم كرهائن عند إسحق ، سيد أنطويكة . ولم يرجعهم إلا بعد تدخل ليون سيد أرمينيا الصغرى .

٢ - الأوضاع الاجتماعية :

حتى وقعت وصول جى دى لوسينيان ، لم يكن فى الجزيرة تميز اجتماعى . وفى أثناء العصر الجينظى ، كان رجال الدين وحدهم هم المعفون من الضرائب . وكان الشعب ، والبورجوازيون ، والفلاحون يعاملون بنفس المعاملة . وكانوا جميعاً يخضعون لأعمال السخرة ، والذى كان فى وسع الأغنياء وحدهم أن يتفادوها بدفعهم مبالغ مهيمنة . وبإدخال النظام الإقطاعى ، تغير البنيان الاجتماعى للجزيرة كل التغيير . فانقسم سكانها إلى قسمين : المعمرون اللاتين ، والأهالى اليونانيين . وطوال كل عهد نظام الفرنجة ، لن يتداخل هذين العنصرين مع بعضهما أبداً . وسيعيشون منفصلين عن بعضهما ، الواحد إلى جوار الآخر ، وبينهما عداوات إقتصادية ، ودينية ، أو كهلفاء عند التهديد الأجنبى ، ولكنهم لن يكونوا أبداً سوياً . وسرعان ما حضر ، إلى جانب الفرسان ، بعض البورجوازيين من اللاتين ، وبعض التجار ، والحرفيين ، الذين أقاموا فى أول الأمر فى نيقوسيا وفى فماجرستا ، وحيث كانوا الطبقة البورجوازية ، التى تضم أصحاب المهن الحرة والتجار .

أما عند الأهلالي الوطنيين ، فكان من الممكن تمييز ثلاث مجموعات :

أولاً : - مجموعة الفلاحين ، وكانت تمثل غالبية السكان اليونانيين . وكانوا أفنان الملك ، وسادة المناطق . وكان عليهم أن يعملوا لمدة ثلاثة أيام من الأسبوع في حقوله ، والثلاثة أيام الأخرى لحسابهم . ولم يكن من حقهم الخروج من أرض سيدهم ، دون إذن منه ؛ ولم يكن في وسعهم حتى أن يتزوجوا دون تصريح منه . وكان من حق سيد المنطقة أن يعاقبهم كما يرغب ، ولكن دون أن ينزل بهم عقوبات بدنية ، أو يحكم عليهم بالإعدام .

ثانياً : - المجموعة الثانية ، وكانت أقل عدداً من الأولى ، وكان أفرادها مرتبطين كذلك بسيد المنطقة ، ولكنه كان لأفرادها الحق في شراء حريتهم ، وحرية أبنائهم . وبدلاً من أن يعملوا ثلاثة أيام أسبوعياً على أرض السيد ؛ كانوا يدفعون مبلغاً سنوياً من المال ، قيمته خمسة عشر بيزنطى .

ثالثاً : - المجموعة الثالثة ، وهى مجموعة الأحرار ، وكانوا من الأقنان الذين قام سادتهم بتحريرهم ، وكان من حقهم الحصول على ملكيات شخصية . وكان عليهم كذلك ، إعطائه جزءاً من محصول الأرض . وكان من حقهم أن يتزوجوا كما يحلو لهم ، ولكن في حالة زواج أحدهم من امرأة من مجموعة أفنان الأرض ، فإن أولاده لا يصبحون أحراراً .

وإلى جانب هاذين العنصرين من الأهلالي ، أى اليونانيين والمعمرين الفرنسيين ، الفرسان والبورجوازية ، كانت هناك كذلك جاليات أجنبية صغيرة ، وكانت أهمها جالية البنادقة البيض . وكانوا من سلالة الصليبيين ، وأقام هؤلاء البنادقة البيض منذ زمن بعيد في قبرص ، وعملوا في فلاحة الأرض . وكانوا يدفعون جزية سنوية للملك زمام المنطقة ، ولكنه كان من حقهم أن يقدموا للبحاكة أمام قنصل البندقية في نيقوسيا .

٣ - النظام الإداري :-

ولقد تم تنظيم إدارة مملكة قبرص على نفس طريقة تنظيم بيت المقدس . وكان يجمع الفرسان ، أو المجلس الأعلى ، يمثل السلطة العليا في المملكة . وكان يرأسه الملك ، وكان له الحق الكامل في إدارة شئون الدولة ، وممارسة السلطة التشريعية وكان هذا المجلس الأعلى يمثل كذلك المحكمة العليا بالنسبة للنبلاء وله سلطة إصدار الأحكام ، وبدون إستئناف ، في كل مسائل شرعية وراثية العرش ، أو الوصاية ، في حالة وفاة الملك أو غيابه . وكان على الملك نفسه أن يتقدم أمام هذا المجلس الأعلى ، حتى يستوثق من أحقيته في العرش ، قبل أن يرسم .

ومع ذلك ، فعلياً ألا نتصور أن ملك قبرص كان مجرد شخصية تمثيلية ، وبدون سلطات فعلية ، فلقد كان له الحق في صك العملة ، وفي توزيع مناطق النفوذ ، وفي منح الامتيازات التجارية للأجانب ، وممارسة العدالة بين البورجوازيين ؛ وكذلك أمر الاشراف على أموال الدولة ، بواسطة وزرائه . وكان على الفرسان أن يؤدوا القسم بالولاء له . وبدون حضوره ، لا يكون للمجلس الأعلى كياناً شرعياً . وكان هو الذي يمنح العفو للمحكوم عليهم بالأعدام . وإلى جانب المجلس الأعلى ، كان هناك كذلك مجلس البورجوازيين ، أو المجلس « الأدنى » ، والذي كان أهم ما يقوم به يتمثل في الفصل في القضايا بين البورجوازيين . وكان فيكونت نيقوسيا هو الذي يرأس المجلس الأدنى ، والذي كان يختص مدنياً وجنائياً في كل الخلافات بين البورجوازيين وبعضهم ، وكذلك كل المنازعات بين البورجوازيين والطبقات الأخرى من الأهالي .

ومع ذلك فإن كل من المجلس الأعلى ، والمجلس الأدنى لم تكن له سلطة في الشئون الشخصية ، والتي كانت من إختصاص المحاكم الكنسية للكنيسة اليونانية

بالنسبة للأهالى الوطنيين ، ومن إختصاص الكنيسة اللاتينية بالنسبة للفرسان
البورجوازيين .

وكانت الشخصيات الكبيرة فى البلاط هى التى ترأس الادارة المدنية . وكان
حاكم فاجوستا هو أميرال المملكة . وكان الفيكونتات يحكمون المدن ، والأقاليم
المختلفة فى الجزيرة . وكان هناك رجال الشرطة ، والذين يمكنهم أن يصبحوا محلفين
أمام القضاء .

وكانت اللغة اللاتينية هى اللغة الرسمية للملكة فى أيام حكم جى دى لوسينيان
وآمورى ، ولكن الفرنسية حلت محلها ، بعد عهدهم . ومع ذلك ، فإن اللغة
اليونانية أدخلت كذلك كلغة رسمية فى الإدارة ، فى الفترة الأخيرة من حكم أسرة
لوسينيان ، كما أدخلت إلى المحاكم ، وفى العلاقات مع الملوك الأجانب .

٤ - إنشاء الكنيسة اللاتينية والصراع المذهبى :-

ويرجع تاريخ إدخال الكنيسة اللاتينية إلى قبرص إلى عصر حكم الملك آمورى
فى عام ١١٩٦ ، كتب ملك قبرص إلى البابا سلاستين الثالث ، وطلب إليه
إقامة نظاماً كنسياً لاتينياً فى الجزيرة ، حتى يسهل من عملية تحويل الأهالى
الخاضعين للكنيسة اليونانية . وكإجابة على هذا الطلب ، أرسل البابا إلى نيقوسيا
مندوبين ، كلفهما بدراسة هذا الاقتراح ، فى قبرص ، وتسوية المسائل المالية .
ولقد عرض الملك أن يدفع للأساقفة ورجال الدين من الخزانة الملكية ، ولكن
المندوبين رفضوا هذا العرض ، وعلى أساس ضرورة بقاء الكنيسة دائماً مستقلة .
وطالبوا بدخول ثابت ، وبأراضى ، وبجزء من العشور عن الأراضى الملكية
وأراضى الفرسان . وبعد مفاوضات طويلة ، أعطى آمورى موافقته ، حتى يحصل
على موافقة البابا على تنويجه . وبعد هذا الاتفاق ، تم إنشاء الكنيسة اللاتينية ،

قرب نهاية عام ١١٩٦ . وكانت تشتمل على رئاسة أسقفيات في نيقوسيا . وثلاث أسقفيات في فاجوستا ، وليماسول ، وباقوس ، ولكل منها أراضى ، أخذت من الكنيسة اليونانية . ومع رئيس الأساقفة ، والأساقفة اللاتين ، وصلت إلى الجزيرة كذلك جماعات كاثوليكية ، حصلت ، هي كذلك ، على إمتيازات ، وعلى أراضى . وكرد على إحتجاجات الكنيسة اليونانية ، التى حرمت من بعض أملاكها ، قنع آمورى بأن يدعو لديه رئيس الأساقفة اليونانى ، ورئيس الأساقفة اللاتينى ، وبأن ينصحها بأن يعيشا فى سلام وفى إفسجام مسيحى . وجاء أمر إستيلاء الفرنجة على القسطنطينية فى عام ١٢٠٤ ، وفى أثناء الحرب الصليبية الرابعة ، لكى يحرم الكنيسة اليونانية فى قبرص من التأييد المعنوى الذى كان تحصل عليه من قبل : فلم يعهد فى وسع البطريرك الأرثوذكسى الذى التجأ إلى نيسيه أن يمارس سلطاته ، كما كان فيما مضى . ولقد أفاد البابا إنوسنت الثالث من ضعف الكنيسة اليونانية ، وأرسل فى عام ١٢١٩ ، الكاردينال بيلاجيوس إلى نيقوسيا ، وزوده بكل السلطات اللازمة من أجل تدعيم الكنيسة اللاتينية فى الجزيرة . وأتم الكاردينال مهمته ، إن لم يكن بتعصب ، فعلى الأقل بنشاط زائد ، وفى عام ١٢٢٢ ، جمع مجمعاً من رؤساء الكنائس اللاتينية فى فاجوستا ، تحت رئاسته ؛ وحضر هذا المجمع كذلك ممثلين للجماعات الكاثوليكية . ولم يقتصر عمل هذا المجمع على مجرد تسوية مسائل النظام الكنسى للكنيسة اللاتينية فى قبرص ، بل وضع كذلك أسس تفوق هذه الكنيسة الأسيرة على الكنيسة اليونانية . وقلل عدد الأساقفة اليونانيين من عشرة إلى أربعة ، ونقل مقارهم إلى بعض القرى ، حتى لا يكونوا فى المدن التى يقيم فيها الأساقفة اللاتين . وقرر كذلك ضرورة تحديد الملك ورئيس الأساقفة اللاتينى لعدد الرهبان اليونان ، وضرورة موافقة الكنيسة اللاتينية فى قبرص على ترسيم أساقفة الكنيسة اليونانية . أما أولئك الذين يرفضون الطاعة ، فيتم نفيهم ،

وأصبح موقف الكنيسة اليونانية مأسوياً ، بعد مجمع فاجوستا . وحين رفض رئيس الأساقفة اليوناني قبول تفوق الكنيسة اللاتينية ، نفى من الجزيرة ، مع أسقف سولى . فالتجأ إلى نيسيه ، عند البطريرك اليوناني للقسطنطينية . وشرحا له الوضع ، وطلبا تأييده . ونتيجة لذلك ، أرسل البطريرك مندوباً إلى قبرص ، لكي ينصح الأساقفة والأهالي بعدم الخضوع . وأمام هذا الموقف ، طلبت اليكس ، الوصية على العرش ، من البابا ، وكانت تخشى من ثورة اليونانيين ، عدم تنفيذ قرارات مجمع فاجوستا ، ولكن أحداً لم يستمع إليها . ومع ذلك ، فإنها رفضت الموافقة على تنفيذها الفوري ، الأمر الذى سمح للأساقفة اليونانيين بالاحتفاظ بامتيازاتهم لفترة حياتهم .

وكان من نتائج توسط الملكة أليكس ، فى صالح اليونانيين ، التهدئة المؤقتة لعملية اضطهاد الكنيسة اليونانية ، ولكنها لم تمنع قطرف التعصب الدينى وموت الرهبان اليونان فى دير القنطرة : وكانوا قد رفضوا التخلي عن كنيستهم ، فوضعوا فى السجن لمدة ثلاث سنوات . ثم أعلنوا بأنهم من الهراطقة ، وتم حرقهم أحياء . وفيما عدا هذا الحدث الخطير ، تمكنت الكنيسة اليونانية من أن تحافظ على موقفها حتى وقت وفاة البابا أنوسنت الرابع ، فى عام ١٢٥٤ . وبعد انتخاب البابا إسكندر الرابع ، جدد رئيس الأساقفة اللاتينى لقبرص محاولته لإخضاع الكنيسة اليونانية ، وترك البابا الجديد سياسة المصالحة التى كان قد سار عليها سلفه ، ووافق على الطلب ، وأصدر فى عام ١٢٦٠ مرسوماً بابوياً ، أيد به قرارات مجمع فاجوستا .

وكانت عملية إذلال الكنيسة اليونانية كاملة : فكان على الأساقفة اليونانيين أن يقسموا بالولاء لرئيس الأساقفة اللاتينى ، ولم يعد من حقهم الإقامة فى المدن ، بل يظلوا فى بعض القرى . وعند وفاة أحدهم ، يقوم رئيس الأساقفة اللاتينى باختيار

خلفاً له ؛ أما المشور التي كان الأساقفة اليونانيون يجمعونها ، فإنها نقصت ، وفي صالح الأساقفة اللاتيني . وقصرت سلطاتهم القضائية على الخلافات التي تقع في نطاق قانون الأحوال الشخصية بين اليونانيين . وفي حالة وقوع خلاف بين اليونانيين واللاتينيين ، فإنه كان ينظر أمام المحكمة الكنسية اللاتينية .

ورغم اعتراض اليونانيين ، ونداءات المملكة والنبلاء الذين لم يكونوا من أنصار تدخل الكنيسة في شؤون المملكة ، تم تنفيذ المرسوم البابوي . ومن نوع الاستثناء ، وكنحة شخصية ، سمحوا للرئيس الأساقفة جرمانيوس بالاحتفاظ بحقوقه وبمركزه طوال حياته ، ودون أن يجبروه على إعلان الخضوع للرئيس الأساقفة اللاتيني في نيقوسيا .

٥ - الحياة الاقتصادية والثقافة :

أما فيما يتعلق بالحياة الاقتصادية ، فإنها شهدت تقدماً كبيراً . ولقد كانت إقامة التجار والحرفيين الذين جاءوا من الغرب في نيقوسيا ، وفي بقية المدن البحرية الأخرى في الجزيرة ، وكذلك رفع قبرص من حالة دولة إقليمية إلى مرتبة المملكة ، من الأسباب التي أثرت تأثيراً إيجابياً في تقدمها الإقتصادي . وسرعان ما أصبحت الجزيرة محطة هامة بين الغرب والشرق الأدنى ، ونمت فيها الصناعات ، كما ازدهرت الزراعة . وسمحت زراعات قصب السكر والكروم بتصدير السكر المسحوق والأنبذه إلى الخارج . وأصبحت الأنبذه الحلوة ، ومطرزات لافراكا ، والمنسوجات الحريرية من بافوس ، ونتيجة لمستواها الرفيع ، من المنتجات الشهيرة في كل بلاد الخوض الشرق للبحر المتوسط ، وكذلك في أوروبا .

وإذا أضفنا إلى ذلك المنتجات الزراعية ، نجد أن هذه التجارة كانت تأنى للجزيرة بشروات كبرى ، وأصبحت فيما جوستا أكثر مدن الشرق الأدنى ثروة ،

والميناء الذى كان يصل إليه ، ويخرج منه كل يوم ، وحسب رواية فيليب دى ميزير ، أكثر من مائة سفينة ، محملة بجميع أنواع السلع .

وكان غنى ورفاهية هذه المدينة تثير إعجاب زوارها . وكانت توجد فيها الأخشاب النادرة ، كما كانت التوابل موجودة فيها ، ومتوفرة ، بدرجة توفر الخبز ، على حد تعبير الحجاج السكسون . وكانت توجد عند بنات البورجوازيين مجموعات من الجواهر ، لم تكن متوفرة حتى عند ملكة فرنسا نفسها ، فى ذلك الوقت ، فى خزائنها . وكان التجار يدعون الملك والفرسان إلى حفلات إستقبال فاخرة ، تلعب فيها الجواهر الغالية ، وتتألق ، وكانوا يضعون الجواهر على صوانى من الفضة ، وكذلك يعرضون اللآلىء ، لكي تبهر الأبصار ، وكدليل على ثروتهم وكانوا يطهون الأطباق التى تقدم فى هذه الولائم على نار أخشاب معطرة . وكانت السجاجيد التى تزين القصور مطرزة بخيوط من ذهب ، وخيوط من حرير . وكانت السفن تصل كل يوم وعليها لآلىء الخليج الفارسي ، والذهب والعاج ، وتوابل الشرق . ومع ذلك فإن مستوى المعيشة كان مرتفعاً للغاية حتى أن الرجل الذى كان لديه ثلاثة آلاف فلورنسى ، كان أشد فقراً عما يكون عليه فى البلاد الألمانية ، وله دخل يقارب ثلاثة ماركات .

وأما فيما يتعلق بالعمارة ، فنجد أن العهد الفرنسى لجزيرة قبرص كان يتميز ببناء الكاتدرائيات الفخمة ، والقصور التى ترك الفن الفرنسى عليها بصمات واضحة فكاندرايمات القديسة صوفيا فى نيقوسيا ، والقديس نقولا فى قلمجوستا . التى حولت فيما بعد إلى جوامع فى أثناء العهد العثماني ، كانت عينات ممتازة لفن العمارة الفرنسى من العصر القوطى . أما صالة طعام أبرشية بلاياى ، فإنها تشبه تلك التى كانت موجودة فى قصر أفينيون . وكانت قلعة سان هيلاريون ، التى تسيطر على البحر عند كيريتيا ، هى المقر الضيق للأسرة الملكية . أما قلعتى بوفانفس والقنطرة

والموجودتين في شمال الجزيرة ، فانهما بنيتا في نفس موقع القلاع البيزنطية القديمة ، وذلك في أثنا القرنين الثالث عشر ، والرابع عشر .

وأما الحياة الثقافية للجزيرة في عهد حكم لوسينيان ، فإنها لم تكن على مستوى الفنون المعمارية . والحقيقة أنه يمكننا أن نميز في هذه الفترة آدابا باللغة الفرنسية وآدابا باللغة اليونانية .

ومن بين المؤلفين الفرنسيين ، كان المؤرخ فيليب دي نوفار هو الأكثر شهرة ؛ وجاء كتابة عن الحرب بين الامبراطور فردريك وجان ديبيلان كتيحة رائعة . ويمكننا أن نذكر كذلك المؤرخ فلور بيسترون ، والشاعر جيوم دي ماشو ، والذي وصف في ملحمة الشعرية « الاستيلاء على الاسكندرية » ، الحملة الصليبية للملك بطرس ، ملك قبرص ، وكذلك فيليب دي ميرير ، وإستيفان دي لوسينيان . ويمكننا أن نذكر ، من بين المؤلفين باللغة اليونانية ، وقيل غيرهم ، مورخى القرن الخامس عشر ، ليونسن ماكيراس الذي كان أحد كبار موظفي أسرة لوسينيان وجورج بوسترون . ولدينا أيضا شعراء شعبيين يونانيين ، كتبوا بالعامية القبرصية ، والكثير من أغاني الحب .

٦ - التطورات السياسية (١٣٠٥ - ١٣٥٨) :-

وبعد وفاة الملك آمونى في عكا ، في الشام ، في عام ١٣٠٥ ، تولى ابنه هيج وله من العمر إحدى عشر عاماً ، عرش قبرص . وكان الابن الأكبر ، وتم تنويجه في عام ١٣١١ . ولكنه لم يعيش لمدة طويلة ، فتوفي وله من العمر ٣٣ سنة ، في أثناء رحلة إلى الشام عام ١٣١٨ . وتولى بعده ابنه هنرى ، وهو طفل عمره تسعة أشهر ، ووضع تحت وصاية والدته أليكس ، وريثة عرش بيت المقدس . ومع ذلك فإن أليكس لم تبق كل الوقت في قبرص . وبعد زواجها الثانى من أمير أنطاكية ، تركت قبرص نهائيا إلى الشام ، وذلك بعد خصومتها مع جان ديبيلان .

وفي ذلك الوقت عرفت قبرص ، ولأول مرة بعد إنشاء المملكة ، صراها بين عناصر الفرسان. وبمجرد بدء هذا الصراع ، استمر ، ولم ينته أبداً . ولقد استمر بأشكال مختلفة ، حتى نهاية عهد أسرة لوسينيان ، وتحول في بعض المراحل إلى عمليات قتل ، وحتى إلى حروب داخلية .

وفي أثناء المنافسة بين مجموعة إيبيلان ، وبين مسئول المملكة ، الذي عينته الملكة أليكس ، وصل إلى الجزيرة فردريك الثاني، إمبراطور ألمانيا، في عام ١٢٢٨ وهو في طريقه إلى بيت المقدس. وبعد أن أحسن إستقباله الحزب المعارض لمجموعة إيبيلان ، طلب فردريك إلى جان إيبيلان أن يوقف هجماته على مسئول المملكة . ولما رفض ، استخدم فردريك القوة ، ووضع بعض الرهائن في السجن ، مكبلين بالسلاسل . وكان فردريك يرغب في الإسراع بالسفر إلى بيت المقدس ؛ فعين قبل سفره خمسة من بارونات الحزب المعارض ، كمسؤولين للملكة. وعند عودته، احتفل في قبرص بتزويج الملك هيج الشاب من ابنة أخيه، أليكس دي مونفيرات، ثم سافر إلى أوروبا . وبعد سفره ، عمل مسئولوا المملكة الجدد على الانتقام من مجموعة إيبيلان وأعدائهم ، وصادروا أملاكهم . وفرضوا عليهم إتاوات كهيذة؛ ولكنهم لم يتمكنوا من الحكم لفترة طويلة . وتمكن جان ديبيلان من أن يعود من سوريا إلى قبرص ، بعد هزيمة خصومه ، وأصبح من جديد وصيا على الجزيرة ؛ وخلص الملك الشاب . ولكن الخصومة ، بين مجموعة إيبيلان وبين الإمبراطور، استمرت ، وامتدت إلى سوريا . وتم عقد صلح بعد محاصرة بيروت ، وعاد الملك هنري إلى قبرص

وبعد إقامة السلم، عاد الهدوء ، وتمكنت قبرص أخيراً من أن تعيش ، وبدون اضطرابات داخلية ، لعدة سنوات ، ومع ذلك فإن مسألة الوصاية على العرش طرح من جديد، بعد وفاة الملك هنري ، في عام ١٢٥٣ ؛ وكان قد ترك كورنث

له ابنه هيج الثانى . الذى كان طفلا عمره بضعة أشهر . وترك أمولته الشابة قبرص ، وذهبت إلى فلسطين ، لى تتزوج من جديد ، تاركة الوصاية على ابنها لهيج ، ابن عمه ؛ وهو الذى سيخلفه على العرش ، بعد وفاته المبكرة ، فى عام ١٢٦٧ .

وكان الملك الجديد ، هيج الثالث ، رجلا قوى الشكيمة ، وشارك فى حملات الفريجة على الاراضى المقدسة . ولقد عمل على تدعيم نظامه ، بوضع حد للقوة المتزايدة والمهددة لجماعة فرسان المعبد ، وذلك عن طريق مصادرة ممتلكاتهم ، وتخريب قلاعهم فى لياسول وبافوس . ولم يسمح بعد ذلك بقيام منافسات بين عناصر الفرسان . ومع ذلك ، فإن النزاع حول العرش ظهر من جديد بعد وفاته فى عام ١٢٨٤ . ولم يعيش ابنه جان الأول سوى عام واحد ، وتلاه على العرش أخوه هنرى الثانى ، وكان حكمه الطويل (١٢٨٥ - ١٣٢٤) حكما إسميا ، أكثر من كونه فعلى ولقد قام بالنزاع عرشه منه أحد إخوانه ، ثم الآخ الآخر : وهما جى ، وآمورى . وقضى الفترة الواقعة بين ١٣٠٦ و ١٣١٠ سجيناً فى أرمينيا ، ولم يعد إلى قبرص إلا بعد مقتل أخيه آمورى ، لى يعيش فى سلام ، حتى وفاته ، فى عام ١٣٢٤ . وحكم بعده ابن عمه هيج الرابع .

وكان وصول هيج الرابع إلى عرش قبرص يمثل بدء المرحلة الأكثر أهمية فى تاريخ أسرة لوسينيان ، وكذلك بالنسبة لازدهار الأوضاع فى الجزيرة . ذلك أنه بعد إستيلاء المسلمين على عكا ، وكانت آخر معاقل الصليبيين فى الشام ، أصبحت قبرص هى البلد الوحيد فى الحوض الشرقى للبحر المتوسط الذى يخضع لنظام مسيحي . وجاء التجار البنادقة ، الذين خرجوا من الاراضى المقدسة ، لى يقيموا فى فاجوستا ، الميناء الرئيسى للتجارة مع الشرق ، ومركز التهريب ، والنشاط التجارى غير المشروع ، بين البندقية ، وسلطنة المماليك ، والأتراك العثمانيين . ولقد شارك هيج فى التحالف المسيحي ، الذى تم تكوينه ضد المسلمين ، وانضم إليه ،

وأرسل أسطول له لكي يستولى على جزيرة إيمبروس ، وعلى ميناء أزمير ، في آسيا الصغرى . وحين شعر بقرب منيته ، تنازل عن العرش ، في عام ١٣٥٨ ، في صالح ابنه بطرس ، وتوفي بعد عام من ذلك .

٧ - حملة بطرس الأول وضمف المملكة :

وبدأ الملك بطرس الأول ، بمجرد وصوله إلى العرش ، في العمل من أجل إعداد حملة صليبية ضد الأتراك . وكان جريئا ، ويعتبر نفسه على أنه يمثل روح الفروسية السابقة ، وكان آخو يمثل لحركة المد الصليبي ، وآخر أمل للغرب المسيحي . وبعد قيام بطرس بالاستيلاء على أضايا ، وعلى جوريكوس ، في آسيا الصغرى ، قام برحلة إلى أوروبا ، لكي يحصل على تأييد البابا ، ومعونة الملوك الغربيين من أجل الإعداد لحملة صليبية جديدة . ولكنه لم يحصل ، رغم ترحيبهم الكبير به ، والوعود الشفهية بالدعم ، على أى شئ . فعاد إلى قبرص خاوي الأيدي ، وإن كان قد استمر على تصديمه على تنفيذ مشروعه . ولقد سافر في عام ١٣٦٥ على رأس أسطول له إلى جزيرة رودس ، وفرض الغرامة والتحالف على بعض رؤساء آسيا الصغرى . ثم عمل على مهاجمة مصر ، وحاصر ميناء الاسكندرية وبحركة سريعة ، تمكن رجاله من الاستيلاء على هذه المدينة . وفكر بطرس في إمكانية التقدم صوب القاهرة ، ولكن رجاله وحلفاءه رفضوا إتباعه . وبعد ثلاثة أيام من نهب المدينة ، ترك بطرس الاسكندرية ، وعاد إلى قبرص . ولقد احتفظ حتى آخر أيامه بأمل العودة إلى حملة صليبية جديدة . ولقد عقد إتفاقيات تحالف وذهب من جديد إلى أوروبا يطلب معونة البابا ، ولكنه عاد مرة أخرى إلى قبرص وأيديه خالية . وكانت الحالة المالية للجزيرة سيئة ، والخزانة شبه خاوية ، بسبب نفقات الحرب الباهظة . وعلاوة على سوء الأحوال الاقتصادية ، كان على الملك أن يواجه منافسات جديدة ظهرت بين مجموعات الفرسان ، وكذلك مشكلات

أسروية . ولم يقبل الإهانة التي وجهت إلى شرفه ، فحاول أن يثار ، ولكنه أغتيل على أيدي منافقيه ، وبمساعدة إخواته . وقطعوا رأسه ، وعرضوها على الأهل المتجمهرين أمام القصر ؛ ثم أعلنوا إرتقاء ابنه القاصر ، بطرس الثاني ، عرش قبرص . ومنذ وفاة بطرس الأول ، أصبحت المملكة ، في قبرص ، تحت رحمة مجموعات البارونات ، ومنافسات المعمرين البنادقة وأبناء جنوا . وفي عام ١٣٧٢ ، وفي وقت تنويع الملك الشاب بطرس الثاني ، تنازع أبناء البجاليين من المعمرين على أهمية كل من البجاليين بالنسبة للبجالية الأخرى . وتطورت الخصومة إلى معركة دموية ، ثم إلى صدام معلن ، كانت نتيجته إستيلاء أبناء جنوا على فماجوستا في عام ١٣٧٤ ، ولم يعد الملك سيذا على كل الجزيرة ، وأصبح عليه أن يطلب التصريح من أبناء جنوا قبل زيارة فماجوستا ؛ وقام من خلفه ، وهو الملك جاك الأول ، بحماية المناطق الخلفية من البلاد ضد هجمات أبناء جنوا . واتخذ لارناكا مقراً له ، بدلا من فماجوستا ، وكانت لارناكا قد أهملت حتى ذلك الوقت . ولقد واصل ، وحتى وفاته في عام ١٣٨٩ ، محاولاته الفاشلة من أجل إستعادة فماجوستا والتي بقت في أيدي أبناء جنوا . وبعد وفاة رئيس الأساقفة اللاتيني لنيقوسيا ، أقدمت هيلانة الملك بأن يعين كخليفة له أحد أعضاء الكنيسة اليونانية . وأمام رفض البابا الموافقة على هذا التعيين ، قام الملك بمصادرة أملاك الكنيسة ؛ ولكنه اضطر ، ونتيجة لتدخل النبلاء ، إلى إعادتها ، وقبل تعيين رئيس الأساقفة الذي إختاره البابا . وكانت هيلين لانتقبل تدخل زوج إبنتها الوحيدة ، شارلوت ، في شئون الدولة ولاتوافق على طريقته في حماية الكنيسة اللاتينية ، فمارست كل نفوذها حتى تنفيه بعيداً عن قبرص .

* * *

وهكذا ضعفت قبرص بشكل واضح ، من عام ١٤٥٨ حتى عام ١٤٨٩ ،

والذى تمثل نهاية حكم كاتوين ، آخر من حكم قبرص من أسرة دى لوسينيان .
إنها فترة إحتصار المملكة ، ووقوعها تحت سيطرة ونفوذ كل من المماليك فى مصر ،
البنادقة ، من جانب آخر .

ولذلك فإنه من الأصوب الحديث عن هذه المرحلة ، مع الحديث عن نظام
حكم البنادقة للجزيرة ، ابتداء من عام ١٤٨٩ — وذلك كفترة تمهيدية تصل إلى
عام ١٥٧١ ، والذى تمت فيه عملية إستيلاء العثمانيين على جزيرة قبرص . إنه
موضوع الفصل الرابع .

البَابُ الثَّانِي

قبرص تحت الحكم العثماني

الفصل الرابع

ضعف قبرص ونفوذ المماليك والبندقية .

١ - إحتصار مملكة قبرص (١٤٥٨ - ١٤٨٩) :

بعد وفاة الملك حنا الثاني ، والتي حدثت في عام ١٤٥٨ ، وبعد بضعة أشهر من وفاة زوجته ، شارلوت ، أصبحت إبنتهما الوحيدة ملكة شرعية على قبرص . وبعد عام من ذلك ، تزوجت من ابن عمها لوى دى سافوا . ولم تحكم إلا لمدة بضعة أشهر : وطالب جاك ، الابن الطبيعي لحنا الثاني ، بعرش قبرص لنفسه . وكان جاك محبوباً للغاية بين اليونانيين ، ولكن الفرسان كانوا يكرهونه ، بسبب طريقة مولده ؛ ولذلك فانه عجز عن الوصول إلى هدفه . ولقد خشى على حياته فسافر سراً من الجزيرة ، وإلتجأ عند صاحب السيادة على قبرص ، سلطان المماليك في مصر . وقدم نفسه إليه على أنه هو الوارث الشرعى الوحيد لعرش الجزيرة ، وطلب منه أن يعطيه العون ، في نظير دفع جزية سنوية .

ومع هذا العون ؛ عاد في عام ١٤٦٠ إلى قبرص ، وإحتل مدينة لارناكا بدون مقاومة . وتقدم إلى داخل الجزيرة مع هتافات الألهالى ، وأصبح سيداً عليها في فترة عدة أيام ، بينما اضطرت شارلوت ، مع زوجها وعدد من الفرسان المخلصين ، إلى أن تلتجئ إلى كيرينيا . ودون أن يخسر الوقت ، توج نفسه في نيقوسيا ، ملكاً على قبرص وبيت المقدس وأرمينيا ؛ ثم إستولى على مدينة فاجوستا من أبناء جنوا .

وفي أثناء ذلك الوقت . كانت شارلوت وزوجها المحصورين منذ ثلاث سنوات في قلعة كيرينيا ، قد رفضا دائماً التخلي عن حقوقهما في العرش ؛ ولكنهما

إضطرا . بعد خيانة الفرسان لهما ، إلى الفرار إلى روما ، حيث عاشا في المنفى . ولم يكن لها أولاد ؛ فقررت شارلوت أن تتنازل عن حقها في عرش قبرص إلى أسرة سافوا ، التي كان ينتسب إليها زوجها .

وكان رد فعل الملك جاك سريعا ؛ فأرسل سفارة إلى البندقية ، لكي تطلب له يد الأميرة كاترين ، سليلة أسرة كورنارو النبيلة ؛ وتطلب عقد التحالف بين قبرص وبين جمهورية البندقية . وبعد الزواج ، الذي تم بتوكيل في كاتدرائية القديس مرقس ، ذهبت كاترين ، ومعها مائة ألف دوقى ، منحتها لها الجمهورية ، وسافرت إلى قماجوستا . ومنذ هذا الوقت ، سادت نهاية أسرة لوسينتان . فلقد عهدوا بأمر حماية المملكة إلى البنادقة . وتم تعيين بيير موشينيجو أميرالا لقبرص . ولم يعد في وسع الفرسان أن يقاوموا عملية تغلغل البنادقة في القصر الملكي ، وفي الجيش . وفي عام ١٤٧٣ ، توفي الملك جاك ، بعد مرض قصير ، وترك أرملته حامل . وتم تعيين كاترين ، ويعاونها مجلس من النبلاء ، كوصية على العرش ، حتى يولد الطفل . والواقع أن عمها ، أندريه كورنانو ، كان هو السيد الفعلى للجزيرة . ولقد إتهمه الفرسان بأنه قد دس السم للملك جاك . وبعد بضعة أشهر ، ولدت كاترين إبناً ، هو جاك الثالث ، الذى لم يعيش إلا عام واحد . وبعد موته ، خشى الفرسان من أن يقوم البنادقة باحتلال الجزيرة ، فقرروا منح تاج قبرص لألفونس ، الابن الطبيعى لفريناند ، ملك نابولى . وحصلوا على تصريح بذلك من البابا ، عن طريق رئيس أساقفة نيقوسيا اللاتينى . ولقد أعلن الفرسان أن أندريه كورنار وهو الذى قتل الملك ، ودخلوا في أثناء الليل إلى القصر الملكى ، وقتلوه وقتلوا في نفس الوقت مارك بامبو ، نحال الملكة كاترين ، ومستشارها ومع ذلك ، فإنهم لم ينجحوا في تنفيذ خططهم للنهاية ، وذلك بسبب معارضة الأهالى اليونانيين . وكانت كاترين هى آخر ملكة لقبرص ، حتى وقت التنازل عن الجزيرة للبندقية ، في عام ١٤٨٩ .

٢ - نظام حكم البنادقة (حتى عام ١٥٧١) :-

في عام ١٤٧٤ ، وبعد واحد من مقتل عمها ، وأكبر مستشاريها ، فقدت كاترين كذلك ابنها الوحيد ، الملك جاك الثالث الصغير وإنتهت بذلك أسرة لوسينيان . وعندئذ أصبحت كاترين هي الملكة الأم في قبرص . ولكنها كانت وحدها ، وكانت مؤمرات الأحزاب مستهجرة . ولم تعد السلطة الملكية إلا ظلًا لما كانت عليه من قبل . ولم تعد الملكة سوى سيدة إسمية للجزيرة ، بدون قوة ، وغير قادرة على أخذ قرار ، وتحت رحمة منافسة المجموعات . ولم يعد في وسعها أن يسيطر على الصراع المستمر الذي تقوم به المعارضة ؛ وكانت محبوبة للخاية من جانب الشعب ، ولكن النبلاء كانوا يكرهونها ، وينظرون إليها على أنها أجنبية ، وكان عليها أن تواجه هذا العداء الواضح ، وكذلك أمر التهديد من جانب العثمانيين . وحين لم يجد التأييد من حولها ، فأتجهت إلى البندقية ، التي أرسلت لها إثنين من المستشارين . ومنذ ذلك اليوم أصبح تدخل البندقية متزايدًا في قوته . وإستولى البنادقة على أزمة الأمور في الحكومة ، رغم معارضة النبلاء . ومرت الإدارة كلها بين أيديهم ، ولم يعد للملكة سوى التوقيع على أوامره . والحقيقة أن إستقلال الجزيرة قد إنتهى . وفي عام ١٤٨٧ تم رفع علم القديس مرقس على نيقوسيا . ولم يبق سوى أمر الضم الرسمي إلى جمهورية البندقية ، الأمر الذي حدث بعد عامين من ذلك ، وفي عام ١٤٨٩ ، دُعيت كاترين إلى البندقية ، حيث تم إستقبالها بكل تقدير ملكي ، ولكنهم أجبروها هناك على التنازل عن العرش في صالح جمهورية البندقية . ولقد منحوها ، وفي نظير تنازلها عن العرش ، قصر أسولو ، الذي أمضت فيه حياتها في عزلة ، حتى وفاتها في عام ١٥١٠ .

وكانت البندقية تعرف تماماً الصعوبات الخاصة التي تواجه حكومة الجزيرة وكذلك الأخطار الخارجية ، فوضعت نظامها هناك بكل حذر . ولكن تبعد كل سوء تفاهم مع الخارج ، ضمنت لسلطنته المماليك في مصر دفع الجزية السنوية

بانتظام . وعرضت على نبلاء الجزيرة ألقاب صرف من جمهورية البندقية، ولكنهم رفضوها بإحتقار . ومنحت سكان أمر الاستمرار في تطبيق النظام الذى كان متبعاً في بيت المقدس ؛ ولكنهم ألغت نظام «المجلس الأعلى» . وأعادت تنظيم الإدارة على نفس الطريقة المتبعة في البندقية، وذلك بوضعها على رأسها حاكماً من البندقية، من النبلاء ، ويعاونه إثنان من المستشارين ، ويشكل معها «مجلس رئاسة» Rectorat للجزيرة . وهؤلاء الرؤساء الثلاث يكونون القيادة العليا لقبرص . وليست لهم مسؤولية سوى أمام مجلس شيوخ الجمهورية « بشأن الإدارة الداخلية للجزيرة ، ويكلف مراقب عام Provéditeur بالشئون الخارجية وبالدفاع عن هذه الممتلكات الجديدة . ولكي يحافظوا على إحترام القوانين والنظم ، منحوا النبلاء الحق في أن ينتخوا من بينهم ، وكل عامين ، أحد السادة الذى يحى التشريع . وفيما عدا هذه التعيينات، وبعض التغييرات الادارية والعسكرية الأخرى، لم تكن هناك ، فيما يتعلق بشعب الجزيرة ، إختلاف كبير بين النظام الجديد، وبين نظام أسرة لوسينيان . ولم تغير وضعية الكنيسة اليونانية . وظل التمييز الإجتماعى كما كان . وحين كان البنادقة يحتاجون للمال (وكانوا دائماً في حاجة إلى الأموال نتيجة لخلو خزائهم بشكل دائم) كانوا يلجئون ، وكما كان يحدث في عهد حكم آل لوسينيان ، إلى بيع الأراضى للتابعين ، ويسمحون للعناصر الفرنجية الأصل بإعادة شراء إعفائهم من السخرة . وكانت النفقات العسكرية الضخمة تستدعى فرض ضرائب جديدة ، وطلب تقديم كميات نوعية من المنتجات الزراعية .

أما من الناحية الاستراتيجية ، فإن البنادقة قد عملوا ، منذ سيطرتهم على الجزيرة ، على تحصينها ، الأمر الذى كان قد أهمل في أثناء الفترة الأخيرة من حكم أسرة لوسينيان . فنفذوا أعمالاً وأسغلا عسكرية ضخمة في فاجوستا ، وفي

نيقوسيا، وفي كيرينيا، وكذلك في المدن الأخرى . وكانوا يخشون من خطر العثمانيين فأرسلوا إلى الجزيرة مجموعة من أحسن مهندسيهم المعماريين ، لكي يقوموا ببناء التحصينات في فماجوستا ، وفي نيقوسيا ، وهي التحصينات التي لاتزال موجودة حتى الآن . وأنشئوا هناك أبراج مراقبة على قمم الجبال ، وعلى سواحل الجزيرة كانت تراقب ليلاً ونهاراً ، حتى تسرع بإبلاغ السلطات حين إقتراب سفن القرصنة .

وليس هناك إحصاءات دقيقة عن عدد سكان الجزيرة وقت حكم البنادقة . واسكن وصف المؤرخين يمكننا من إستخلاص أن عدد السكان . والذين كانوا يعملون في غالبيتهم بالزراعة ، كان يتراوح في هذه الفترة فيما بين ١١.٠٠٠ و ١٩٧٠٠٠ نسمة ، بما في ذلك ٦٠٠٠ يمثون رجال الحامية من البنادقة .

ولقد ساد السلم قبرص ، وحتى وقت إستيلاء الاتراك العثمانيين عليها ، في ١٥٧٠ - ١٥٧١ ، فيما عدا ثلاثة أحداث ، عكزت صفوه . وكان الحادث الأول يتمثل في الهجوم على بعض السفن العثمانية . ففى شهر نوفمبر ١٥٣٣ ، أصدر «مراقب» عام الجزيرة أوامره بمهاجمة السفن العثمانية التي تسير قرب سواحل قبرص ، ومعاملتها على أنها سفن قرصنة . ولكن هذه المسألة سويت سريعاً ، بعد الاعتذارات التي قدمتها البندقية للدولة العثمانية . أما الحادث الثانى فقد وقع بعد بضع سنوات ، وحينما تعرضت جزيرة قبرص للهجوم العثماني الأول ، وذلك في الوقت الذي قام فيه خير الدين بربروسا بإحتلال جزر بحر إيجة ، ولم تفلت جزيرة قبرص من التعرض لهذا الخطر . وفي عام ١٥٣٨ تعرضت مدينة ليماسول البحرية لهذه الهجمة ، وتم إحتلالها . ولكن هذا الإحتلال لم يستمر لفترة طويلة . وفي عام ١٥٤٠ ، وبعد عقد الصلح ، انسحب الاتراك من المدينة . أما الحادث الثالث ، فكان داخلياً ؛ ولقد وقع في عام ١٥٦٥ ، وبسبب المجاعة

والبؤس ، اللذين انتشرا في الجزيرة في هذه الفترة . وقام أهالي نيقوسيا ، وهم مسلحون بالحجارة ، بغزو قصر المراقب ، العام ، وطالبوا بالخبز ؛ ولكنهم تفرقوا بعد أن وعدوا بتحسين الأحوال ، وتوزيع مواد المعيشة . ولكن نهاية إحتلال البندقية للجزيرة كان قريباً . وكان تزايد قوة الدولة العثمانية يثير مخاوف جمهورية البندقية ، التي كانت ترغب في نفس الوقت في الاحتفاظ بممتلكاتها ؛ فاضطرت إلى البقاء على الحياد التام . ولكنها عجزت عن تطبيق ذلك الحياد .

٣ - إستيلاء العثمانيين على الجزيرة (١٥٧١) :-

ولقد قام العثمانيون ، في عام ١٥٦٦ بالاستيلاء على جزيرة خيوس ؛ وقاموا في عام ١٦٦٧ بالاستيلاء على جزيرة ناكسوس . وأصبح السلطان سليم الثاني يزيد من طلباته ، وبشكل مستمر ، من البنادقة ؛ ولم يخف نيته في إحتلال جزيرة قبرص . وفي عام ١٥٧٠ ، أرسل سفيرا إلى البندقية ، لكي يطالب بالتنازل له عن جزيرة قبرص ، لأسباب تتعلق بالأمن ، وبالجوار الجغرافي .

ولكن مجلس الشيوخ في البندقية ، رفض هذا الطلب ، وبشكل إحتقار ، وأقحم السفير العثماني أن جمهورية البندقية مصممة على الإحتفاظ بجزيرة قبرص ، مهما كان الثمن . ومنذ ذلك الوقت ، بدأ الصدام المسلح .

وكانت لإجابة البندقية قد أخذت شكل إهانة للسلطان ؛ فأصدر أمره إلى المصطفى ، قائد جيشه ، لإعداد حملة على قبرص ؛ وبعد بضعة أشهر ؛ وصل الأسطول العثماني إلى ميناء لارناكا ، وإحتلها بسهولة . واسكن البنادقة كانوا قد إحتفظوا بقوتهم من أجل الدفاع عن نيقوسيا ، العاصمة ، وقماجوستا ، الميناء الرئيسي ؛ كما كانوا قد إحتفظوا بأحدى الحاميات للدفاع عن مدينة كيريفيا الصغيرة ، في شمال الجزيرة .

وقرر مصطفى باشا أن يهاجم في أول الأمر نيقوسيا ، والتي كانت تحصيناتها أقل من تحصينات فماجوستا ، حتى تكون له حرية عمل أكبر ، ويحتفظ بالبلاد الخلفية تحت تصرفه . أما سكان المدينة من اليونانيين فكانوا غير راضين عن البنادقة ، ولم يظهروا أى عداوة للعثمانيين . ولقد عملت سلطات نيقوسيا على أن تستثير اليونانيين على القتال ، وتؤكد لهم أنها سوف تقوم باصلاحات ، فى صالحهم ، ولكن بلا جدوى . وتم حصار نيقوسيا ، قرب نهاية شهر أغسطس بقوات مصطفى باشا . ولقد دافع البنادقة عنها بكل بسالة ، رغم انسحاب قائد جيشهم ، الذى اختلف مع القائد الثانى ، وترك العاصمة ، وذهب إلى المدافعين عن مدينة فماجوستا . ولم ينجح العثمانيون ، رغم هجماتهم المتكررة ، فى الإلتصاف على البنادقة ؛ وإقترحوا كذلك على المدافعين أمر التسليم ، ولكن البنادقة ، رفضوا ذلك .

وفى ذلك الوقت ، تدعم موقف المهاجمين نتيجة لوصول جيش بيالى باشا ، ونزوله إلى الجزيرة ، فعادوا إلى عملية تحويل الحصار إلى عملية هجوم على نيقوسيا . وأصبح موقف البنادقة ، ومنذ الأيام الأولى من شهر سبتمبر ، بلا أمل ؛ واضطروا إلى التسليم يوم ٩ سبتمبر . ورفع العلم العثمانى ، الذى يحمل الهلال على تحصينات المدينة . وبعد ثلاثة أيام من تطهير للمدينة ، تم تحويل كاتدرائية القديسة صوفيا إلى جامع ، وانتهت المقاومة .

وبعد سقوط مدينة نيقوسيا قليل ، تم سقوط فماجوستا ، ولقد بدأ مصطفى باشا محاصرة فماجوستا فى أثناء شهر أبريل ١٥٧١ ؛ وكانت قواته قد تدعمت بقوات أنت إليه من سوريا ، ومن آسيا الصغرى ؛ فركز حصاره لهذه القلعة الأخيرة للبنادقة فى قبرص . وفى داخل هذه المدينة المحاصرة ، قام مارك أنطوان براجادينو القائد العام ، بمواصلة الحرب والمقاومة ، ومع قواته التى بلغت

، ، ٧ مقاتل ، وحتى النهاية . ولمدة عدة أشهر ، لم يتمكن المحاصرون من الحصول على أى نتيجة ، ولكن المدافعين عن المدينة أصبحوا محصورين من ناحية البر ، وكذلك من ناحية البحر ، ونقصتهم الذخائر ومواد التموين وقرب بداية شهر أغسطس ، عرضوا على مصطفى باشا أمر تسليم فماجوستا ، بشروط مشرقة ، وقبل مصطفى باشا ذلك . ويقال أنه ضمن سفر الجيش إلى كريت ، مع أسلحته ومهمات ، وأنه وعد سكان المدينة بحرية ممارسة طقوسهم الدينية ، مع إحترام أملاكهم . ولكن مصطفى باشا أمر ، بعد وصول براجادينو إلى مقر قيادته ، بالقاء القبض عليه ، وتكبيله بالسلاسل ، ثم أمر بقتله . ولقد عرضت رأسه على سكان المدينة ، ثم أرسلت إلى إستنبول . ولقد قام أخاه بشراء هذه الرأس بعد بضع سنوات ، ودفنت في أحد كنائس البندقية . وبعد مأساة فماجوستا ، دار الزمن على الدولة العثمانية ، في موقعة ليبانتو . فعلى القرب من هذه المدينة البحرية ، الواقعة على خليج باتراس ، إنتقم الغرب المسيحي من الأنراك ، ومن عملية إستيلائهم على قبرص . ففى يوم ٧ أكتوبر ١٥٧١ ، إنتصرت الأساطيل المتحدة للبندقية وإسبانيا ، على الأسطول العثماني ؛ وتمكنوا من أخذ خمسة عشر ألف أسير مسيحي ، كانوا يجدفون على السفن العثمانية . وبعد عامين من ذلك ، وقعت البندقية على الصلح مع الدولة العثمانية ، وتنازلت عن كل حقوق لها على قبرص ودخلت قبرص عهداً جديداً ، هو العهد العثماني .

المفصل الخامس

العهد العثماني (١٥٧١ - ١٨٧٨) .

١ - التنظيم الإداري :

كان غزو الأتراك العثمانيين لقبرص يمثل نهاية السيطرة اللاتينية على الجزيرة ، والتي كان عليها بعد ذلك أن تعيش تحت نظام « غير مسيحي » ، حق وقت التنازل عنها لبريطانيا العظمى ، في عام ١٨٧٨ . ولكن الغزو التركي لم يكن مجرد تغيير في السلطة ، كما كان إحتلال البنادقة ، وبدون تغييرات في البنيان الإجتماعي والكنسي والديني : بل لقد قام تنظيم جديد للأمور ، وفي كل ميسادين الحياة في الجزيرة .

وسرعان ما حلت الإدارة المدينة محل السلطات العسكرية ، بعد وقف العمليات الحربية . وعين السلطان حاكماً عاماً للجزيرة ، يحمل لقب باشا . وكان يعاونه إثنان من الباشوات الآخرين ، وكانا مكلفان بالإدارة المحلية لإقليمى بافوس وفماجوستا . وكان الباشا هو سيد الجزيرة ، وكانت مسئوليته أمام الصدر الأعظم . وتم إلغاء النظام الإقطاعي ولم يعد هناك سادة ، ولا تمييز بين الطبقات الاجتماعية ، بين الأهالي اليونانيين ، ولم تسمح الإدارة الجديدة بوجود أرسنقراطية محلية ، أو طبقات مميزة .

وبدلاً من قوانين مملكة بيت المقدس التي كانت مطبقة ، أدخل الأتراك العثمانيون نظامهم القضائي ، وكان القانون الشرعي مستمد من القرآن . ولقد قسمت الجزيرة إلى سبعة عشر قضاءً ، أو منطقة قضائية ، مع محاكم من الدرجة الأولى ، وأنشئت محكمة إستئناف في نيقوسيا ، تحت رئاسة قاضى شرع ، ولكنه لم يكن من

حق اليونانيين أن يعينوا في مناصب القضاء ، كما أنهم كانوا لا يقبلون كشهود في القضايا بين المسلمين والمسيحيين .

وتم فرض النظام الضرائبي ، الذي كان مطبقا على بقية أنحاء الامبراطورية العثمانية ، على سكان قبرص . فأصبح عليهم دفع نفقات الحماية العثمانية ؛ وأصبحوا يدفعون الضرائب على الأراضي وعلى المياه ، ورسوم للجمارك ، وضرائب نوعية على المحصولات الزراعية . وكان على المسيحيين ، أو « الرعية » ، أن يدفعوا علاوة على ذلك ضريبة الرؤوس ، نتيجة لاعفائهم من التجنيد .

ولكي يحددوا عدد دافعي الضرائب ، أخذ الأتراك العثمانيون ، بعد إقامتهم في الجزيرة بعدة أشهر ، في عمل احصاء للسكان ، الذين وصل عددهم في ذلك الوقت إلى ١٦٠.٠٠٠ من المسيحيين ، و ٢٠.٠٠٠ جندي من الأتراك . ولقد ذكرت المصادر الرسمية أنه لم يعد هناك لاتين في الجزيرة بعد الاحتلال العثماني . ولكن من المؤكد أن غالبيتهم كانت قد فرت بعد وصول العثمانيين ، ومن المؤكد تقريبا أن بعض أفراد الأسرة اللاتينية والمارونية ، والتي كانت قد ألتمجت إلى قبرص بعد سقوط عكا ، لم تتمكن من ترك الجزيرة ، وكانت موزعة على القرى ، ودخلت إلى الاسلام حتى لا تتعرض للإضطهاد . ومع ذلك فإن بعضهم قام بذلك ظاهريا وكونوا بذلك طائفة خاصة من المسيحيين القبارصة ، ويطلق عليهم اسم لينوبماكي (مرتدي التيل والقطن) ؛ وكانت بعض سلالاتهم موجودة حتى وقت الاحتلال البريطاني للجزيرة . ورغم أنهم كانوا قد أعلنوا دخولهم إلى الاسلام ، فإنهم لم يتخلوا أبدا ، في حقيقة الأمر ، عن دينهم . وكانو يعملون أطفالهم سرا ، ويحملون أسماء مسيحية ، في السر ، علاوة على أسمائهم المسيحية .

ولكي يسهلوا أمر إقامة الأتراك في الجزيرة ، قام السادة الجدد بتوزيع قطع من الأراضي ، مجانا ، على المحاربين القدماء ، وأخذوا هذه الأراضي من الأراضي

السابقة للسادة البنادقة ، والفريجة . ولكنهم باعوا كذلك مساحات من الأرض للأهالى اليونانيين ، ولم يعاملوهم معاملة شعب مقيم . ومع ذلك ، فإنهم لم يسمحوا لهم بحمل السلاح ، ولا بركوب الخيل ، وهى الميزات التى إحتفظوا بها للأتراك وحدهم ، كما هو الحال فى بقية أنحاء الدولة العثمانية . وكان على اليونانيين أن يدفعوا الجزء الأكبر من نفقات الاحتلال . وكانوا يعهدون بمسؤولية جمع الضرائب إلى ملزمين خاصين ، يشترون بالمزاد حق جمع الضرائب فى منطقة معينة . وكانوا يجمعون الضرائب ، وبزيادة ، أو فائض ، حتى يعرضوا بجهودهم . وهكذا كان على الأهالى أن يدفعوا ، علاوة على ضرائبهم ، أرباح الملتزم ، ومصاريف جمع الضرائب .

٢ - إعادة إنشاء الكنيسة اليونانية : -

ولقد أرسل يونانيو قبرص ، بعد إنشاء السلطات المدنية العثمانية فى جزيرتهم مباشرة ، وفدأ من أعيانهم إلى إستانبول ، لكى يطلبوا إلى السلطان إعادة إنشاء الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية ، التى كانت قد ظلت تقريبا غير موجودة خلال الثلاثة قرون الماضية . ولقد قابل الوفد الصدر الأعظم ، الذى حصل منه على تأكيد بولاء سكان الجزيرة للنظام الجديد ، وحصل فى نظير ذلك على الحرية الدينية ، والتصريح باعادة إنشاء الكنيسة الأرثوذكسية ، بحقوقها ، وتقاليدها السابقة . وحصل ، علاوة على ذلك ، على حق إعادة شراء الأديرة التى كان العثمانيون قد صادروها . وحرية إمتلاك الكنيسة للدور والأراضى ، وحتى فى مدينة فهاجوستا ، التى كانت محجوزة للمسلمين . ولكن هذه الامتيازات لم تمنح إلا على أساس عدم السماح لأى شخص من المذهب اللاتينى بالدخول فى الكنائس اليونانية .

وبعد عودة الوفد إلى جزيرة قبرص ، قام الاساقفة بإفتشاء المجمع المقدس ،

وعاد رئيس الأساقفة إلى نيقوسيا ، كما عاد بقية الأساقفة من الأماكن التي كانوا فيها ، إلى مدن فماجوستا ، وليراسول ، وبافوس . وبعد بضعة سنوات ، أخذت أسقفية كيرينيا مكان أسقفية فماجوستا . وهذه الامتيازات التي منحتها السلطات العثمانية للكنيسة اليونانية في قبرص ، ثلثها منح أخرى ، في أثناء القرن الثامن عشر . فلقد أصدر السلطان خطأ (مرسوماً) شاهانيا ، في عام ١٧٥٤ ، يعترف فيه رسمياً برئيس أساقفة قبرص ، والثلاث أساقفة الآخرين في الجزيرة ، ممثلين للأهالي اليونانيين في قبرص ، مع حق الاتصال مباشرة مع الباب العالي ، دون المرور عن طريق الحاكم العام للجزيرة . أما فيما يتعلق بعلاقاتهم مع السلطات المدنية المحلية ، فإن الأساقفة أصبحوا يستخدمون إدارة المترجم الرسمي في قصر الحاكم . وكان هذا المترجم دائماً من اليونانيين ، ويتم إختياره من بين نبلاء نيقوسيا ؛ وسرعان ما حصل على سلطة كبيرة ، وإن كانت أقل من سلطة كل من الحاكم ورئيس الأساقفة . وكان رئيس الأساقفة هو الذي يعينه ، وكان في نفس الوقت يعبر عن رغباته لدى الحاكم ، كما كان هو المتحدث باسم الحاكم عند رئيس الأساقفة . ولم يكن من الممكن فرض أى نص على المسيحيين إلا بعد استشارة رئيس الأساقفة . وعن طريق المترجم . وفي حالة إصرار الحاكم ، كان من حق رئيس الأساقفة أن يرفح الأمر إلى الباب العالي . وكان من حق رؤساء الكنيسة ، هم كذلك ، أن يأخذوا الضرائب من المسيحيين ، من أجل صيانة الكنائس ، كما كان لهم الحق الكامل في ممارسة النظام الكنسي على القديس ، وأن يحكموا ، وطبقاً للقانون الكنسي ، في خلافات الأحوال الشخصية بين اليونانيين .

وهكذا ، أصبح رئيس الأساقفة هو السلطة الإدارية الثانية في الجزيرة . وباعتراف السلطان به كرئيس وممثل الأهالي اليونانيين في الجزيرة ، وطبقاً لنص « براءة » الترسيم ، أصبح هو الرئيس الروحي لقبرص ، وهو اللقب الذي

. إستففظ به طوال العهد العثماني ، وحتى كذلك أثناء الحكم البريطاني .
ومع ذلك فإن بعض الأحداث الداخلية وقعت ، وبشكل مؤقت ، في الكنيسة
القبرصية ، فلقد وقعت بعض المنافسات بين المقدمين لكرسى رئاسة الأسقفيات ،
وتسببت في بعض الأحيان في نشأة صعوبات بين الكنيسة وبين الأهالي في قبرص .
ولكن هذه الأمور كانت عارضة ، وكثيراً ما كانت تسوى بواسطة بطريرك إستانبول ،
وبقية البطاركة اليونانيين . وبشكل عام ، كان مركز الكنيسة القبرصية ثابتاً في هذه
الفترة ، وذلك حتى وقت نشوب حرب إستقلال اليونان ، في عام ١٨٢١ ، حين
قام الأتراك بقتل رئيس الأساقفة ، وغيره من رؤساء الكنيسة ، نتيجة لتحريكهم
للثورة ، كما سنشرح فيما بعد .

وإلى جانب وظائفهم الكنسية ، كان رؤساء الكنيسة القبرصية يظهرون دائماً
إهتماماً بتعليم الشباب ، وينشر الثقافة اليونانية . وقاموا بإنشاء المدارس الابتدائية
في مدن وقرى الجزيرة ، وعلى حساب الكنيسة . كما قام رئيس الأساقفة ، فيلوتئوس ،
بإنشاء مدرسة عليا في نيقوسيا ، منذ أواسط القرن الثامن عشر .

٣ - التطورات السياسية :

ولقد مرت بالجزيرة بعض التطورات السياسية ، تمثلت في محاولات أولى
للمتمرر ، ثم خضعت بعدها جزيرة قبرص للحكم العثماني ، وأصبحت ولاية عثمانية
من عام ١٥٧١ حتى عام ١٨٢١ ، وفي أثناء هذه الفترة وقعت كذلك ثورة في
عام ١٧٦٤ ، كما وقعت فيها ثورة تالية ، تعرف باسم ثورة خليل أغا .

أما عن المحاولات الأولى للمتمرر فتتلخص في أن بعض أبناء الجزيرة ، قد صدقوا
تأكيدات عملاء البنادقة ، الذين وعدوهم بالعون السريع ، وحملوا السلاح في عام
١٥٧٨ ضد سلطات الجزيرة . ولكن سرعان ما خابت آمالهم ، ولم يأت أى عون
من البندقية ، أو إسبانيا ، أو البابا . ولم تستمر هذه الثورات إلا لفترة عدة
أسابيع فقط .

وقامت بعد ذلك محاولة ثانية ، في بداية القرن السابع عشر ، وقام بها القبرصى فيكتور زيبيتوس ، ولم يكن مصيرها خير من مصير سابقتها . وقرب عام ١٦٠٠ ، قام دوق سافوا شارل إيمانويل فيليبير ، وكان يدعى حقه في عرش قبرص ، لقرايته للملكة شارلوت دى لوسينيان ، بوضع خطة جاده لغزو قبرص ، وإعادة النظام السابق . فدخل من أجل ذلك في علاقات مع رئيس الاساقفة ورؤساء الكنيسة القبرصية ، وأرسل إليهم ممثلان شخصياً . ووافق على شروط أبناء الجزيرة بشأن تفوق الكنيسة اليونانية ؛ ولكن الحالة الداخلية في دوقية سافوا لم تسمح له بتحقيق خطته . ومع ذلك ، فإن زيبيتوس ظل يأمل دائماً في الحصول على العون ، وحمل السلاح ضد العثمانيين . ولكنه ظل بمفرده ، مع بعض المخلصين له ؛ ولم اضطر بعد بضعة أشهر ، إلى أن يترك الجزيرة ، حتى لا يقع في الأسر وللتجاء إلى سافوا .

وظلت جزيرة قبرص عثمانية ، من عام ١٥٧١ . وطبقا للنظام المطبق في الدولة العثمانية ، كثيراً ما كان السلطان يمنح ، وكفحه شخصية ، إدارة أحد الأقاليم إلى أحد رجال الدولة ، فظير دفع الجزية السنوية لخزانة الدولة ، أو حتى كمنطقة نفوذ شخصى ، ودون أن يدفع المستفيد من ذلك أى مبلغ مقدماً .

وفي عام ١٦٧٠ ، وبعد قرن كامل من نظام الإدارة المباشرة ، وضعت قبرص تحت إدارة أمير البحار العثماني ، القبودان باشا . ومع هذا النظام الجديد ، أصبح على القبارصة أن يدفعوا ، علاوة على الضرائب العادية ، ضريبة سنوية خاصة في صالح القبودان باشا . وسرعان ما أثارت هذه الضريبة الجديدة غضب الأهالى ، اليونانيين وكذلك العثمانيين ، الموجودين في الجزيرة ، ورفضوا دفعها . وتحول هذا الرفض إلى ثورة « بقيادة أحد كبار الأتراك في نيقوسيا ، الذى قام ، بمعاونة الآخرين ، بعمليات مقاومة امتدت إلى فترة سبع سنوات ، وحتى وصول الإمدادات

من إستانبول . ولكنهم إضطروا أخيراً ، ونتيجة لنقص التوطين ، إلى أن يتراجعوا عن المقاومة . وتمكنت قوات الباشا من أسرهم ، وشنقتهم في الأماكن العامة في نيقوسيا ولم يتغير نظام الضرائب .

ورغم المظاهر الواضحة لمساواة الإدارة غير المباشرة ، إستمر البؤس الناتج عن جشع الكثيرين من الموظفين . وفي عام ١٧٠٢ قرر السلطان أن يعهد بإدارة الجزيرة إلى الصدر الأعظم . ولكن هذا التغيير لم يحسن من النظام السابق ، وأجبر الفقر السائد في الجزيرة العديد من السكان إلى الهجرة إلى الخارج ، أملاً في الحصول على حياة أفضل . وظل عدد الأهالي يتناقص ، سنة بعد أخرى ، حتى إضطرت السلطان في عام ١٧٤٥ ، وتحت تأثير الطلبات الملحة للأساقفة والأعيان الأتراك ، إلى أن يرفع الجزيرة إلى مستوى الولايات الممتازة ، ويجعلها من الإشالك . وعين لإدارتها أحد رجال خاصته ، ثم أبو بكر باشا ، في عام ١٧٤٦ ، وهو الذي أبدى إهتماماً كبيراً بشئون قبرص . وكانت فترة حكمه هي الفترة الأولى ، منذ الغزو العثماني ، التي عرفت فيها الجزيرة مزاياء الإدارة الحسنة . وكان أبو بكر باشا ينفق ، حتى من أمواله الخاصة ، من أجل تنفيذ المشروعات ذات النفع العام ، والتي كان من بين أهمها مشروع بحارى مياه مدينة لارناكا . ولكن هذه الفترة لم تستمر سوى ثلاث سنوات ؛ وفي عام ١٧٤٨ ، وترك أبو بكر باشا وظيفته ، نتيجة لمؤامرات القصر ، وعادت لإدارة قبرص من جديد إلى أيدي الصدر الأعظم ، ووقعت قبرص في البؤس ، ودون أمل في التغيير . أما مطالب الأساقفة من أجل تقليل المساوىء ، من جانب الحاكم وموظفيه ، فقد ظلت ، فيما عدا إستثناءات نادرة ، بدون نتيجة . وهذه الحالة البائسة دفعت كذلك أتراك الجزيرة أنفسهم إلى أن يفقدوا الأمل . ومرات عديدة ، قام اليونانيون والأتراك في الجزيرة ، بالاحتجاج لدى الباب العالي ، على شراهية الحكام ؛ وشكوا من حالة الإهمال التي تركوا فيها الجزيرة ،

ولكن بجهوداتهم لم تؤد إلى تحسن الأحوال . وكان الحكام في غالبيتهم ، بدون كفاءة ، وغالباً ما كان هؤلاء الباشوات غارقين في الديون ، التي نزلت بهم نتيجة للإنحراف ، والوصول إلى منصب الحكام ؛ وكانوا بعد تعيينهم ، يحاولون الإفادة من سلطتهم ، وإستغلالها ، من أجل تكوين ثروات على حساب الأهالي .

وأما عن ثورة عام ١٧٦٤ ، فنجد أن الأزمة المستعصية للجزيرة قد زادت خطورة ، في هذا العام ، نتيجة لتعيين غيل عثمان حاكماً للجزيرة . وبمجرد وصوله إلى نيقوسيا ، أبلغ رئيس الأساقفة أنه سيفرض ضرائب إضافية ، حتى يتمكن من أن يدفع ديونه في إستانبول ؛ وكانوا قد عينوه حاكماً ، وكان قد وعدهم بدفع ديونه بما يمكنه أن يحصل عليه من منصبه الجديد . ورفض رئيس الأساقفة أن يوافق على ذلك . وعندئذ مهدده الحاكم بالحجز على ممتلكات الأديرة . ولكي يتحاشى تفاقم الحال ، في حالة تنفيذ هذه التهديدات ، أرسل رئيس الأساقفة ، سرّاً ، وفداً إلى إستانبول ، لكي يطلب تدخل الباب العالي في الأمر . وأجاب الصدر الأعظم هذا الطلب ، وأصدر الأمر إلى الحاكم بالألا يطالب بأية ضرائب ، غير المبالغ المحددة في الأوامر السلطانية ، وإلا فإنه يعرض نفسه للفصل . وحين وصلت الأوامر من السلطان ، طلب الحاكم لإجتماع الأساقفة والأعيان الأتراك في قصره ، من أجل قراءة فرمان ؛ ولكن حدث ، إما بتعمد أو كمجرد حادث ، أن وقعت أرضية صالة الإجتماع تحت ثقل الأشخاص المدعويين ، والذين وقعوا جميعاً في سرداب القصر . ونتيجة لصياحهم ، إعتقد الأهالي ، اليونانيون والأتراك ، والذين كانوا متجمعين أمام القصر ، في أن هناك مؤامرة مدبرة لإغتيال ممثليهم ، فهاجموا على القصر ، من أجل إنقاذ رؤساء الكنيسة وأعيان الأتراك . وقتلوا الحاكم ، ونهبوا القصر ، ثم أحرقوه . وبعد أن عاد النظام ، إختار الأتراك وأخذاً منهم لكي يحكم الجزيرة مؤقتاً ، وأرسلوا إلى إستانبول لكي يشرحوا أسباب الحادث ، ويقدموا

أسف سكان الجزيرة على الجريمة التي ارتكبت ضد مثل السلطان.

ومع تعيين الصدر الأعظم لحاكم جديد للجزيرة ، أرسل معه ثلاثة من المسؤولين لعمل تحقيق ، ولتحديد قيمة التعويض الذى سيدفع لأسرة الحاكم المقتول ، والذى سيدفع لخزانة السلطان . وعندئذ اجتمع اليونانيون والأتراك ، وشرحوا أن غيل عثمان كان طاغية ، وأنهم لم يتمكنوا من تحمل طغيانه أكثر من ذلك ، سواء فى ذلك الأتراك أو الرعية ، من اليونانيين . ووعدوا بإعادة بناء القصر الذى لحرق ، وبدفع التعويض المطلوب .

وبعد أن قام مندوبو الصدر الأعظم بإتمام عملهم فى الجزيرة ، ووزعوا الغرامة بين السكان اليونانيين والأتراك ، عادوا إلى إستانبول ، وتركوا للحاكم الجديد ، أمر جمعها . ولكن الأتراك رفضوا ، بعد سفر المندوبين ، دفع نصيبهم فى هذه الغرامة ؛ وإدعوا أنهم لم يكونوا مسئولين عما حدث . وحاول الحاكم العام أن يجبرهم على أن يدفعوا ، بالقوة ؛ ولكن ثلاثمائة من بينهم قاموا باحتلال طواحين كيتريا ، وحرموا بذلك نيقوسيا من الدقيق ومن الأكل . وبعد بضعة أيام أظهر خليل أغا ، قائد قلعة كيرينيا ، وعلناً ، نيته فى معارضة دفع الغرامة ، سواء كانت من جانب الأتراك ، أو من جانب اليونانيين . وأرسل مندوبين إلى مدن وقرى الجزيرة ، ومعهم أوامر للسكان برفض دفع أية ضريبة . وأمام مثل هذا الموقف ، عجز الحاكم عن مجرد جمع الغرامة . بل وأيضاً عن القيام بواجبات عمله ، إذ أنه لم يكن لديه سوى عدد بسيط من الجنود . ولذلك فإنه أرسل رئيس الاساقفة سراً إلى إستانبول ، لى يطلب المدد ، حتى يتمكن من إعادة النظام وتدعيمه . وبعد وصول الإمدادات ، تحصن خليل أغا فى كيرينيا ، حيث إستمر فى المقاومة لمدة أسابيع . ولكن الجوع أجبره ، مع رجاله ، على التسليم . وتم تنفيذ حكم الإعدام فيهم .

٤ - التجاوب مع ثورة اليونان :

كان من حظ قبرص أن يكون لها رئيس أساقفة ، منذ عام ١٨١٠ ، شاباً نشطاً ، اسمه كيبيريانوس ، الذى لم يهتم فقط بالمسائل الكنسية ، وتحسين أحوالها المالية ، بل لاهتم كذلك إهتماماً كبيراً بزيادة تعليم الشبان اليونانيين فى الجزيرة . وكان يميل ، منذ البداية ، لحركة الجامعة الهلينية، وإعادة بعث اليونان ؛ ومع ذلك فإنه كان متحفظاً فيما يتعلق بثورة جزيرة قبرص ضد الحكم العثمانى ، ولم يعد إلا بالتأييد المعنوى والمادى ، واعتذر بعدم قدرته على القيام بدور أكثر نشاطاً من ذلك ، بسبب قرب جزيرة قبرص من آسيا الصغرى وسوريا .

وفى أثناء حرب إستقلال اليونان ، ظلت جزيرة قبرص هادئة . ولكن حاكم الجزيرة ، كوجك محمد ، كان يخشى من أن يقوم يونانيو قبرص ، هم كذلك ، بحمل السلاح ضد العثمانيين ، كما فعل يونانيو جزر بحر إيجه ؛ فطلب إلى كيبيريانوس ، تأكيدات عن ولائه ، وقدمها رئيس الأساقفة له دون تردد . ورغم ذلك فإن كوجك محمد ظلت تساوره الشكوك ؛ فطلب إرسال ٢٠٠٠ جندى تركى إلى الجزيرة ، لى يضمن الأمن . كما أصدر الأوامر بنزع السلاح من كل اليونانيين فى الجزيرة ؛ وعلاوة على ذلك ، وكأنه لم يكن كافياً ، أمر بالقاء القبض على أعيان اليونانيين ، وقتل المترجم . وجاءت عملية توزيع بعض المنشورات لى تزيد من شكوكه ؛ ولم يعد يشق فى تأكيدات رئيس الأساقفة .

ولقد كتب حاكم الجزيرة إلى الباب العالى ، وإتهم رؤساء الكنيسة اليونانية ، والأعيان اليونانيين فى الجزيرة ، بأنهم على صلات مع الثوار . وطلب معاقبتهم ، الأمر الذى عارضه السلطان ، ورفض تنفيذه فى أول الأمر . ولكن كوجك محمد أصر حتى حصل على موافقة السلطان .

وبعد أن حصل الحاكم على الموافقة بالتنفيذ ، دعا رؤساء الكنيسة إلى قصره فى

نيقوسيا ، بدعوى التوقيع على « تصريح بالولاء » . وكانت الدعوة محددة بصباح يوم ٩ يوليو ١٨٢١ ؛ وحين دخل رئيس الاساقفة ، مع الاساقفة ، إلى داخل القصر ، ووراءهم كبار رجال الكنيسة ، أمر الحاكم بإغلاق الأبواب ، وباحضارهم أمامه مكبلين بالسلاسل . وبدلاً من أن يقترح عليهم نصاً ، يمكنهم أن يوافقوا عليه ، قرأ عليهم قراره بالحكم عليهم بالإعدام ، وهو القرار الذي تم تنفيذه ، بدون تأخير ، في الميدان الكبير ، في نيقوسيا . وبعد تنفيذ حكم الإعدام ، أمر كوجك أيضاً بمصادرة أملاك الكنيسة ، وقتل الأعيان اليونانيين في كل من الجزيرة . وقتل في هذا الحادث ما يزيد على ٤٥٠ شخص ، ولم يتمكن من النجاة سوى أولئك الذين كانوا قد التجسوا إلى قنصليات فرنسا ، وانجلترا ، وروسيا ، ولكي يسافروا بعد ذلك سراً إلى الخارج .

٥ - فترة الإصلاحات :-

وحتى وقت قتل رئيس ، الاساقفة كيريانوس ، لم يكن للعناصر العلمانية من اليونانيين صوت في إدارة الشؤون البلدية . وكان لرئيس الاساقفة ، مع سلطته في تمثيل اليونانيين القبارصة ، الحق الكامل في إدارة المالية ، ليس فقط للكنيسة ، ولكن كذلك للطائفة اليونانية ، وفي فرض الضرائب ، وإدارة المدارس ، ومراقبة طريقة عمل المنظمات العامة . ولكن هذا النظام الأوتوقراطي إنتهى في عام ١٨٢١ . وبعد تنفيذ حكم الإعدام في رؤساء الكنيسة ، أعيد إنشاء هذه الكنيسة اليونانية ، ولكن الاساقفة الجدد لم تكن لهم السلطة ولا الهيبة السابقة .

ولقد أخذ الأماهي في المطالبة بحقوقهم . وفي عام ١٨٣٠ ، وبعد عودة وفد كان قد أرسل إلى إسطنبول ، لنيقوسيا ، تم عقد مجلس من الاساقفة ويمثل الشعب اليوناني في نيقوسيا . وبرئاسة رئيس الاساقفة ، كتب المجلس نظام إدارة الشؤون البلدية ، وعلى أساس « المبادئ البرلمانية » ، حسب تعبير النص . ولم تعد

هناك ، عند الحاكم ، ذلك المترجم الذى كان هو المتحدث باسم رئيس الأساقفة ، بل أنشئت لجنة من أربعة أشخاص ، يمثلون الطائفة اليونانية . وفى عام ١٨٣٨ ، وبعد الإصلاحات الادارية فى الدولة العثمانية ، تعدلت الوضعية . ولم يعد رئيس الأساقفة والأساقفة هم رؤساء اليونانيين ، وأصبحت إدارة الشؤون البلدية فى أيدي عشرين من الممثلين المنتخبين عن طريق المجلس . وظل هذا النظام معمولاً به حتى نهاية العصر العثمانى .

أما الإصلاحات الادارية فإنها امتدت من عام ١٨٣٩ حتى عام ١٨٥٦ . وفى عام ١٨٣٩ ، قرر السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٥٦) القيام بإصلاحات إدارية فى الدولة العثمانية ، طبقاً للبادئ الحديثة للقانون . وأصدر فى هذا العام نطى شريف كلخانة ، الذى ألغى نظام بيع المناصب فى الدولة ، وأحل محله نظام التعيين المباشر ، مع تقاضى مرتب ثابت . وفى وقت هذه الإصلاحات ، أصبحت جزيرة قبرص ولاية من الدرجة الثانية ، وأصبح لقب حاكمها هو « قائممقام » . ولأول مرة فى تاريخ الدولة العثمانية ، سمح للمسيحيين بالمشاركة فى الديوان ، أى المجالس الإدارية والقضائية ، والى أنشئت فى كل إقليم . وفى قبرص ، كان الديوان يتشكل من ثمانية أعضاء ، أربعة من الأتراك ، وأربعة من المسيحيين ، كان اثنان منهما من اليونانيين (رئيس الأساقفة وممثل للطائفة اليونانية) ، علاوة على أحد الموزنة وأحد الأرمن .

وفى عام ١٨٥٦ ، وبعد حرب القرم ومعاهدة باريس ، أدخل السلطان إصلاحات جديدة على الامبراطورية العثمانية . وبإصداره فرمانه الشهير فى هذه السنة ، والمعروف باسم نطى شريف همايون ، فى عام ١٨٥٦ ، أصبح من حق الأقليات المسيحية فى الدولة العثمانية إدارة شؤونها البلدية ، دون تدخل من السلطات التركية . وتم الاعتراف من جهيد بالرقساء الدينيين لليونانيين على أنهم

الرؤساء الروحانيين للرعية المسيحية ، وأصبحوا ، بحكم وظائفهم ، أعضاء في مجالس المقاطعات ، وشاركوا في إدارتها .

وفي قبرص ، أصبح الديوان ، الذي أعيد تشكيله ، بعد مشاركة رئيس الأساقفة والأعضاء الثلاث الذي ينتخبهم ممثلو الطائفة اليونانية ، لا يضم بعد ذلك أعضاء ينتسبون إلى الأفليات المارونية أو الأرمنية . وأصبح من حق الأساقفة كذلك حق المشاركة في مجالس المدن القبرصية الأخرى . وأصبحت الوضعية الشخصية للمسيحيين تسوى طبقاً للقانون الكنسي لديانتهم . وأصبح للأساقفة الحق الكامل في إدارة شؤون الميراث . ولأول مرة ، أصبحت الخصومات تنظر أمام محكم تشكل من قضاة أتراك وقضاة يونانيين . وقبلت شهادة المسيحيين في الخصومات المدنية ضد الأتراك .

ولقد تلى هذه الإصلاحات ، في عام ١٨٧٠ ، تطبيق القانون الفرنسي (الجنائي ، والتجاري والبحري) ، في الامبراطورية العثمانية ، مع إعادة تنظيم المحاكم . وأصبحت هناك محاكم من الدرجة الأولى في كل المدن الرئيسية في الجزيرة ، ومحكمة إستئناف في نيقوسيا ، ومحكمة تجارية في لارناكا ، تتكون من اثنتي عشر عضواً ، ستة من الأتراك ، وستة من المسيحيين .

ولقد ظل النظام الذي أنشأته إصلاحات عام ١٨٥٦ ، يمثل ميثاق الحرية الشخصية والبلدية للمسيحيين في جزيرة قبرص ، مثلهم في ذلك مثل غيرهم من المسيحيين في بقية أنحاء الدولة العثمانية . وظل نافذاً حتى نهاية العصر العثماني . ولكن التقدم الاقتصادي للجزيرة كان بطيئاً .

وفي عام ١٨٦٨ . تم إلغاء ولاية قبرص ، وضمت الجزيرة إلى تقسيم إداري آخر ، هو « ولاية الجزيرة » ، والتي كانت عاصمتها هي تشاناق قلعة ، في السردنيل ؛

الأمر الذى تسبب فى إستفحال الأزمة الاقتصادية ، وأهمال الزراعة ، وركود التجارة، ونتيجة لتدخل أعيان الجزيرة ، من الأتراك، أعيد العمل بالنظام الإدارى السابق للجزيرة، فى عام ١٨٧١ ، ولكن دون أن تتحسن الإدارة كثيراً. وأفادت مدينة لارناكا وحدها من هذا التغير ، وذلك بسبب تطبيق نظام الامتيازات الأجنبية ، ووجود بعض الأوربيين هناك ، فى حماية قنصلياتهم، وأصبحت لارناكا هى الميناء الرئيسى لقبرص ، وأهم مدينة فى الجزيرة ، بعد نيقوسيا .

ونصل بذلك إلى عام ١٨٧٨، ومرور الجزيرة من الدولة العثمانية إلى بريطانيا العظمى. وهذا الحدث مرتبط، فى جذوره ، بسياسة روسيا القيصرية حيال الدولة العثمانية ، ومحاولتها الخروج إلى البحر المتوسط ، وفى شكل أزمات متتالية ، حتى حرب البلقان ، ومعاهدتى سان استيفانو ، وبرلين عام ١٨٧٨ . وهذا هو موضوع الفصل التالى .

الفصل السادس

الضغط الروسي للوصول إلى البحر المتوسط

كانت الدولة العثمانية قد إتسعت من قارة آسيا إلى أوروبا، عبر المضائق وتوسعت فيها حتى سيطرت على اقاليم البلقان . ووصلت إلى وسط أوروبا ، قرب فيينا ، كما توسعت في الجزء الشمالى من القارة الافريقية ، بعد احتلالها مصر ، وانضم الجزائر إليها ، وعملها على تحرير كل من تونس وطرابلس من السيطرة الاسبانية . وكانت هذه الدولة قد وصلت إلى أوجها ، وتوقفت عن النمو ، فى نفس الوقت الذى وصلت فيه إلى احتلال قبرص ، أى مع معركة ليبانتو . وخضعت الدولة بعد ذلك لعمليات ضغط عليها ، وبخاصة مع زيادة قوة دولة روسيا ، وعملها على التوسع ، صوب أوروبا وصوب الدولة العثمانية .

١ - الضغط الروسى ومعهاهدة كجك فيناردجى :-

بعد أن ظلت الدولة العثمانية تمثل خطراً على أوروبا المسيحية، ولمدة قرنين، منذ نهاية القرن الخامس عشر، وصلت إلى نهاية القرن السابع عشر، لى تفقد هذه الصفة . ومن ناحية أخرى ، نجد أن روسيا ، التى كانت دولة شبه آسيوية فى أثناء القرن السابع عشر ، قد حاولت ، تحت حكم أسرة رومانوف الجديدة، أن ترتبط بأوروبا ، ووصلت إلى أخذ مكانها بين الدول العظمى الأوروبية أثناء القرن الثامن عشر . ولقد وصلت إلى ذلك على مرحلتين . فقادها فى المرحلة الأولى بطرس الأكبر ، وتمكنت منها من تحطيم سيطرة السويد على بحر البلطيق ؛ ثم وصلت مع كاترين الثانية إلى إلغاء مملكة بولندا . وفى نفس الوقت الذى عمل فيه بطرس الأول على جعل روسيا دولة أوروبية ، من الناحية السياسية ، عمل كذلك على تغيير عادات شعب روسيا ، وفرض عليه الحضارة الأوروبية ، وواصلت كاترين الثانية هذا

العمل ، الذي بدأه بطرس الأول ، وزادت عليه .

ولقد وجد بطرس الأول أن السويد كانت تسيطر على سواحل بحر البلطيق ، وتمنع روسيا من الوصول إليه . أما روسيا فإنها كانت تسيطر على مصبات الدونك والنيبر ، وتمنع روسيا من الوصول إلى البحر الأسود ؛ كما أن بولندا كانت تمنع روسيا من الاتصال بوسط أوروبا . وكان بطرس في حاجة إلى فتح نافذة تطل على أوروبا ؛ وأنفق سنوات حكمه الستة والثلاثين (١٦٨٩-١٧٢٥) للوصول إلى هذه النتيجة . وصمم بطرس الأول على الحصول على إحدى الموانئ ، إما على بحر البلطيق ، وعلى حساب السويد ؛ وإما على البحر الأسود ، وعلى حساب الأتراك . ولقد بدأ بالعمل ضد الأتراك ، خاصة وأنهم كانوا في ذلك الوقت أكثر ضعفاً ، وكانوا مشغولين بالحرب ضد النمسا والبندقية . وكان في وسع الحرب ضدهم ، وهم مسلمين ، أن تأخذ شكل حرب صليبية ، علاوة على كونها السياسية . وكان بقاء الأتراك في إستانبول ، القسطنطينية فيما مضى ، والعاصمة الأرثوذكسية السابقة للعالم ، يعمل على إيقاظ الروح الوطنية لدى الروس الأرثوذكس .

ولقد عمل بطرس على الاستيلاء على ميناء آزوف ، الواقعة على مصب نهر الدون ، من الأتراك ، في عام ١٦٩٥ ، بالهجوم عليه من البر . ولكنه فشل في هذه المحاولة ؛ فاردفها بمحاولة ثانية ، في العام التالي ، بالهجوم عليه من البر ، وبمعاونة بعض السفن لحصاره من البحر ؛ ونجح في الاستيلاء عليه . وكان لذلك صدى في أوروبا وشارك بطرس في هذه العمليات ، بصفته أحد رجال المدفعية ، وكان له من العمر ثلاثة وعشرين عاماً .

ورغم أن الاستيلاء على آزوف كان هاماً ، إلا أنه لم يسمح لبطرس إلا بنجاح بسيط للإتصال بأوروبا ، خاصة وأن هذا الميناء كان يطل على بحر آزوف ، الذي لا يتصل إلا بالبحر الأسود ، والذي كانت كل سواحله ومخارجه في اليوسفود

والنرويج ، تحت سيطرة الأتراك . وعلى العكس من ذلك كان بحر البلطيق يمثل مزايا كثيرة لروسيا . ولذلك فإن بطرس قد اتجه إليه . وبعد أربع سنوات من الاستيلاء على آزوف ؛ غمد بطرس إلى تخطيم ذلك الجدار السويدي الذي كان يحيط ببحر البلطيق ، ويفصل روسيا عن غرب أوروبا . ولقد استمرت الحروب في هذا الاتجاه مدة إحدى وعشرين عاما ، من عام ١٧٠٠ حتى عام ١٧٢١ . ولقد انتصرت روسيا على قوات السويد في معركة بولتافا ، في شهر مايو ١٧٠٩ . ولقد جرح شارل ، ملك السويد ، في رجله ، واضطر إلى أن يلتجئ من إقليم أوكرانيا ، التي وقعت فيه الموقعة ، إلى أقرب الحدود إليه ودخل لاجئا إلى الدولة العثمانية . وكانت معركة بولتافا من المعارك الفاصلة في التاريخ ، والتي جعلت من روسيا أكبر دولة في شمال أوروبا .

ولقد واصل بطرس عملياته العسكرية ضد الدولة العثمانية ، وهجم بقواته على البغدان . ولكن القوات العثمانية حاصرت في عام ١٧١١ ، واضطرت إلى أن ينسحب ويمجد آزوف إليهم ؛ بعد أن دفع ثلاثة ملايين فرنك ذهب للصدر الأعظم محمد بلطجي .

وبعد أن توفي بطرس الأكبر في عام ١٧٢٥ ، تنال على العرش عدد من القياصرة الضعفاء . ولكنهم عملوا على الضغط كذلك على الدولة العثمانية ، للوصول إلى مياه البحر الأسود . ونشبت الحرب بين الدولتين ، في عام ١٧٣٥ ، ولكن روسيا فشلت في تحقيق أهدافها ، واضطرت إلى عقد معاهدة بلجراد ، في شهر سبتمبر ١٧٣٩ ، وهي المعاهدة التي نصت على ضرورة الاحتفاظ بالحدود السابقة بين الدولتين ؛ وإن كانت قد تورت هدم قلعة آزوف ؛ إلا أنها قررت منع روسيا من بناء أو إبقاء أساطيل لها أو أي سفن في البحر الأسود ، وأن يمارس الروس نشاطهم التجاري في البحر الأسود على سفن تركية .

وفي عام ١٧٦٣ وصلت كاترين الثانية إلى عرش روسيا ، وكان لها من العمر ثلاثة وثلاثين عاماً ، وحكمت لفترة ثلاثة وثلاثين عاماً أخرى ، أى حتى عام ١٧٩٦ . وكانت ذكية ، ونشطة ، وطموحة ، وجريئة . ورغم أنها كانت من أصل ألماني ، إلا أنها كانت أقرب القياصرة إلى قلوب الروس ؛ وعرفت كيف تتعامل مع أبناء البلاد .

وكان من أهم أعمال كاترين الثانية مجهوداتها للاستعمار على الطريقة البروسية ، وجذبت عدداً من الأجانب إلى المقاطعات الجنوبية في روسيا ، وخاصة مناطق الفولجا وأوكرانيا ، والتي كانت تتميز بالخصوبة وقلة السكان . وأحضرت الحكومة الآلاف من المهاجرين ، ومن الزراع والحرفيين ، وكانت تؤودهم بالمساكن ، والمواشى ، وأدوات العمل ؛ وأنشأت بهذه الطريقة ما يقرب من مائتي قرية ومدينة صغيرة . ووضعت هذا المشروع تحت إدارة بوتمكين ، الذي كان ضابط صف ، ثم صديق لها ، على طريقة صديقات لوى الخامس عشر . وبدأ هذا المشروع وفي مناطق جنوب روسيا ٢٠ ألف نسمة ، ووصل عددهم عام ١٧٩١ إلى ٨٠٠ ألف . وكان الهدف منه ، علاوة على التنمية ، تكوين كثافة سكانية في المناطق القريبة من الدولة العثمانية .

أما في السياسة الخارجية ، فإن كاترين قد واصلت سياسة بطرس الأكبر ، الخاصة بتحطيم الجدار الذي كان يفصل روسيا عن أوروبا ، متمثلة في تركيا وبولندا وحاولت أن تمد روسيا إلى البحر المتوسط في الجنوب ، وإلى الحدود الألمانية والنمبوية في الغرب . وإذا كانت عملية « تقسيم بولندا ، التي تمت بالاشتراك مع بروسيا والنمسا (١٧٧٢ - ١٧٩٥) قد سمحت بإعطاء روسيا واجهة على أوروبا الوسطى ، تكمل تلك الواجهة التي كان بطرس الأكبر قد حصل عليها على حساب السويد ؛ فإننا نجد على العكس من ذلك أن كاترين لم تنجح في إتجاه الجنوب ،

ورغم أنها كانت تخلم بتقسيم الدولة العثمانية، وإنشاء إمبراطورية يونانية لحفيدها في القسطنطينية . ذلك أن الدول العظمى خشيت من سرعة توسع روسيا ، ووقفت ضدها في حربين ، وأعطتها شبه جزيرة القرم ، والسواحل الشمالية للبحر الأسود ، بدلا من إعطائها مخرجا على البحر المتوسط . هذا من وجهة نظر روسيا . أما من وجهة النظر العثمانية ، والتي رأت زيادة خطر روسيا ، وضغطها صوب الجنوب ، فإن معاهدة كجك فيناردجي ، التي آتت بعد حرب إستمرت سنوات مع روسيا ، ومنيت فيها القوات العثمانية بخسائر فادحة ، كانت ضربة شديدة للدولة العثمانية ؛ ولسيادتها على البحر الأسود والمضائق . ولقد تم التوقيع على هذه المعاهدة في ٢١ يوليو ١٧٧٤ ؛ وسمحت هذه المعاهدة لروسيا ، وأعطتها الحق في إنشاء بعض القواعد العسكرية ، البرية البحرية ، على سواحل البحر الأسود ؛ وبذلك أصبحت روسيا إحدى دول البحر الأسود ، الذي تحول من بحيرة عثمانية روسية ؛ كما أنها أعطت روسيا الحق في استخدام سفنها التجارية في استخدام البوسفور والدردنيل للخروج إلى البحر المتوسط .

ولقد أعطت هذه المعاهدة لروسيا ميناء آزوف ، مع بحر آزوف ، وكذلك شبه جزيرة القرم ، بما فيها من قلاع ، علاوة على قلعة عند مصب نهر دنيبر . أما من حيث حقوق الملاحة لروسيا في البحر الأسود والمضائق ، فإن معاهدة كجك فيناردجي قررت أن تكون الملاحة حرة في البحر الأسود حرة ومفتوحة وبدون أى قيد بالنسبة للسفن التجارية الروسية ، تلك السفن التي سيكون من حقها كذلك حرية المرور في المضائق بين البحر الأسود والبحر المتوسط ، مع حرية دخول موانئ البحر الأسود . وسمحت الدولة العثمانية ، بهذه المعاهدة ، للروس بالقيام بأعمال التجارة في جميع ولايات الدولة ، برأ وبحراً ، وعلى نهر الدانوب ؛ وأن يحظى الروس بنظام الامتيازات الأجنبية وأن يكون من

حقهم أن يدنوا بسفنتهم لإستانبول ، مع دفع الرسوم المقررة .
وهكذا وصل الضغط الروسى ، على الدولة العثمانية ، وبمعاودة كجك
فيناردجى ، فى عهد كاترين الثانية ، و صوب البحر المتوسط ، إلى مزايا ومحقات
إيجابية ، كانت خطيرة بالنسبة للدولة العثمانية . وجين توفيت كاترين الثانية ،
فى عام ١٧٩٦ ، كان الجنرال بوناپرت قد إنتصر فى موقعة أركول ، فى إيطاليا .
إنها مرحلة جديدة .

٣ - حملة دكوبرث وفشل إنجلترا فى إقناع المضايق :-

كان لجنده حملة الجنرال بوناپرت إلى مصر ، فى عام ١٧٩٨ تأثيراً كبيراً على
الدولة العثمانية ، إذ أنه كان أول هجوم لدولة أوربية على إحدى الولايات
الإسلامية فى الدولة العثمانية . وكانت مصر تعتبر أكبر دوة فى عمالة السلطان
العثمانى .

فأسرع السلطان العثمانى بعقد معاهدة تحالف دفاعى ، مع إمبراطورية
روسيا ، يوم ٢٣ ديسمبر ١٧٩٨ . ولقد كان هذا التحالف لمدة ثمانية سنوات ،
وتعهدت روسيا بأن تمد الدولة العثمانية باثنى عشرة قطعة بحرية ، وفى حالة
تطور الظروف العسكرية بأن تمدها بقوات يتراوح عددها بين ٧٥ و ٨٠ جندي
روسى . وفى مقابل ذلك وافقت الدولة العثمانية على منح روسيا حق مرور
سفنها الحربية ، هذه المرة فقط ، وبحرية ، من المضايق . وهكذا نجح بول الأول
قيصر روسيا ، فى أخذ خطوة جديدة صوب البحر المتوسط ، فى عهد السلطان
سليم الثالث .

وفى العام التالى ، منحت الدولة العثمانية لبريطانيا العظمى ، حق مرور سفنها
التجارية فى البوسفور والدردينل ، من وإلى البحر المتوسط .

وفي عام ١٨٠٢ ، تم عقد صلح إميان ، بين الدولة العثمانية وفرنسا ، وحصلت فرنسا على حق مرور سفنها التجارية من وإلى البحر الأسود كذلك .

وفي وقت تجديد معاهدة التحالف الدفاعي ، بين تركيا وروسيا ، في شهر سبتمبر ١٨٠٥ ، حصلت روسيا على إمتياز جديد ، أكثر خطراً من كل ما كانت قد حصلت عليه حتى ذلك الوقت ، إذ أن الدولة العثمانية اعترفت هذه المرة بأن الدفاع عن المضائق يعتبر مسؤولية مشتركة ، تقع على كل من الدولة العثمانية وروسيا في نفس الوقت . ولقد سمح للسفن الحربية الروسية . وناقلات الجنود ، بعبور المضائق من أجل خدمة وتموين القوات الروسية التي تحتل الجزر الأيونية ، وقد اشتملت هذه المعاهدة على مادة هامة ، نصت على أن روسيا ، والدولة العثمانية قررتا إغلاق البحر الأسود ، وعدم السماح لأية سفينة حربية تابعة لأي دولة أخرى بعبور المضائق ؛ وكل محاولة لإنتهاك هذا القرار تعتبر عملاً عدوانياً موجهاً لهاتين الدولتين ، العثمانية والروسية ، اللتين تقرران إستخدام قواتهما البحرية في وجه كل سفينة تحمل مواد حربية تحاول الدخول إلى البحر الأسود .

وكانت معاهدة جاترة بالنسبة للدولة العثمانية . وسرعان ما جاءت إنتصارات نابليون في موقعة أولم ، ضد النمسا ؛ ثم موقعة أوسترليتز ، ضد النمسا وروسيا ، لكي يضطر قيصر روسيا إلى الانسحاب صوب بلاده شرقاً . ويمكن نابليون بعد ذلك من الانتصار على بروسيا في موقعة إينا ، عام ١٨٠٦ ، وأعلن ، الحصار البري على بريطانيا العظمى ، الأمر الذي زاد من هيئته ، وقلل من قيمة أعدائه ، ومنهم روسيا .

وقلت هيبة روسيا في إستانبول ، وقلت إمكانيات وجودها في الجزر الأيونية ، وتشجعت الدولة العثمانية وألغت جميع الامتيازات التي كانت قد أعطتها للبحارة الروس ، ولم تلتفت لموقف السفير البريطاني إلى جانب السفير الروسي . ثم وصل

إلى استانبول الجنرال سياستيانى ، كسفير لفرنسا ، قى ١٠ أغسطس ١٨٠٦ ،
وشعر الجميع بأنه سوف يعمل على تحصين البوسفور والدردنيل . ولقد طلب
سياستيانى إلى الباب العالى إغلاق البوسفور والدردنيل فى وجه السفن الحربية
الروسية . وقال أن كل تحالف جديد أو استمرار بالعمل بتحالف سابق بين الدولة
العثمانية وبريطانيا وروسيا ، وهما أعداء فرنسا ، لن يكون مجرد نقص صريح
لمبدأ الحياد ، بل سيكون كذلك مساعدة لإيجائية من جانب الدولة العثمانية فى الحرب
التي تشنها بريطانيا وروسيا ضد فرنسا . واستجابت الدولة العثمانية لهذا النفوذ
الفرنسى ، وقررت فى ١٤ نوفمبر ١٨٠٦ فسخ معاهدة التحالف المجددة مع روسيا ،
وقررت كذلك ، وفى نفس اليوم فسخ إتفاقها مع بريطانيا العظمى ، والذي كان
قد عقد فى شهر يناير ١٧٩٩ .

وكانت فكرة إقتحام المضائق تراود السفير البريطانى فى إستانبول ، قبل
وصول الجنرال سياستيانى إلى عاصمة الدولة ، وزادت هذه الفكرة عند السفير ،
وعند وزارة لندن بعد وصول هذا السفير الرئيسى إلى استانبول ، وفسخ الدولة
العثمانية لتحالفها مع روسيا ، ولإتفاقها مع بريطانيا .

وأصدرت الحكومة البريطانية أوامرها بإرسال أسطول قوى ، للتقدم ، واتخاذ
مواقفه أمام إستانبول ، وبشكل يسمح له بالقيام بالعمليات الحربية ، فى حالة
فشل بمجهودات السفير البريطانى فى العاصمة العثمانية ، فى الوصول إلى أهدافه بطرق
الضغط الدبلوماسى ، وكان الاميرال السير جون دكويرث هو قائد هذا الأسطول .
وكان عليه أن يقوم بهذه المظاهرة البحرية ، لتأييد موقف السفير البريطانى ، وأن
يطلب إلى الدولة العثمانية قطع علاقاتها مع فرنسا ، وإعادة دعم العلاقات والتعاون
مع الحكومة البريطانية . وكان معنى ذلك إجراء مفاوضات تحت تهديد السلاح .
وفى حالة رفض الدولة العثمانية تنفيذ ذلك ، يقوم القائد العام للقوات البريطانية

في صقلية بإرسال قوات إلى الاسكندرية لاحتلالها ، واتخاذها نقطة إرتكاز للقوات البريطانية في شرق البحر المتوسط ضد فرنسا والدولة العثمانية . وهكذا كانت هذه العملية تهدف إكراه الباب العالي على إبعاد النفوذ الفرنسي ، وإعادة علاقاته ببريطانيا العظمى وروسيا .

ولقد عبر اسطول الاميرال دكويرث الدردنيل ، ورسى أمام استانبول يوم ١٩ فبراير ١٨٠٧ ؛ وكانت أول مرة يدخل فيها الاسطول البريطاني إلى المضائق . ولكن السفير البريطاني كان قد غادر استانبول ، ومعه الرعايا البريطانيون ؛ كما كان سفير روسيا قد ترك استانبول أيضاً . وبعد تقديم الاميرال دكويرث مطالبة للحكومة العثمانية ، شعر أنها تسوف في عملية الرد عليه ؛ ثم خشى من استمرار عمليات التحصينات في منطقة البوسفور والدردنيل ، ومشاركة السفير الفرنسي ، وعدد من المهندسين الفرنسيين فيها ؛ فقرر ضرورة الخروج من منطقة المضائق ، قبل أن يتخرج موقفه هناك . وعند تحرك الاسطول البريطاني وهو عائد إلى البحر المتوسط ، أطلقت المدفعية التركية النيران عليه ، وأعطيت بعض قطعه . وفشلت هذه الحملة في تحقيق مهمتها في استانبول ، وإن كانت بريطانيا قد انقذت بعد ذلك الجزء الثاني من خططها ، وهي إرسال حملة لاحتلال الاسكندرية . وكانت بقيادة الجنرال فريزر ، وهي لاتتعمد بموضوعنا ، الخاص بالضغط الروسي للوصول إلى البحر المتوسط .

وعلى أى حال فإن رأى الحكومة البريطانية قد استقر على صرف النظر عن إرسال حملة أخرى إلى المضائق ، واكتفت بتشديد الحصار على موانئ الدولة العثمانية ، وتضييق الخناق على تجارتها ، حتى تعود هذه الدولة إلى صوابها وتستأنف علاقاتها الطبيعية مع بريطانيا .

ولكن العلاقات الدولية لم تستقر على ماكانت عليه . فبعد صلح تيلست ، في

عام ١٨٠٧ بين نابليون وقيصر روسيا ، إنتهى التحالف الانجليزى الروسى ، وتمهد السبيل ، وبدلا منه ، لتقارب بين بريطانيا والدولة العثمانية . وتم فى يناير ١٨٠٩ عقد معاهدة صلح وتجارة وتحالف ، بين بريطانيا والدولة العثمانية ، وهى المعاهدة المعروفة بإسم معاهدة الدردنيل . ولقد أعادت هذه المعاهدة العلاقات بين الدولتين إلى ماكانت عليه من قبل ، مع سريان نظام الامتيازات الأجنبية ، والتجارة فى البحر الأسود ، وإعتبار المعاهدات والاتفاقيات السابقة بين الدولتين سارية المفعول منذ عقدها ، وكأنها لم تلغى أو يعطل العمل بها . والشئ الهام فى هذه المعاهدة الجديدة ، وفى ظروف إنضمام روسيا إلى فرنسا . كان يتمثل فى قرار منع السفن الحربية ، فى أوقات السلم وفى وقت الحرب ، من عبور المضائق ، ومن الدخول إلى البحر الأسود . وبذلك أصبحت بريطانيا أول دولة تتمثل مصالحها وتتطابق مع مصلحة الدولة العثمانية فى إغلاق المضائق فى وجه السفن الحربية فى أوقات السلم وأوقات الحرب ، وحرمت بذلك روسيا من امكانية خروج أسطولها من البحر الأسود إلى البحر المتوسط ، وفى كل الاوقات ؛ وشرطت ضرورة مراعاة كل دولة فى المستقبل هذا النظام الذى كان محمولا به من وقت طويل فى فى الدولة العثمانية .

٣ - معاهدة إنكار أنكلسى :-

ولقد ظلت روسيا تحاول التخلص من هذه الوضعية التى تحرم على سفنها الحربية الخروج أو الدخول من وإلى البحر الأسود ؛ وكأنت بريطانيا تقف إلى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا .

ومع نشوب الثورة فى بلاد اليونان ، وتسوية هذه المشكلة بمعاهدة أورنه عام ١٨٢٩ ، نصت هذه المعاهدة على أن يصبح من حق السفن الروسية التجارية ، ومن أى حجم ، الملاحة فى البحر الأسود ، والتجارة فيه ، وكذلك المرور عبر المضائق .

ولقد نصت نفس المعاهدة على حصول ولايتي الأفلاق والبغدان ، وهما يكونان رومانيا حالياً ، على الاستقلال الداخلى ، وتحت نفوذ روسيا ؛ وكان هذا النص يدعم مركز روسيا فى البحر الأسود ، ويضيف لـ إليها دولا ، وإن كانت ناقصة السيادة ، تطل على هذا البحر الداخلى .

ولم يمر وقت طويل حتى منحت الفرصة أمام روسيا ، للوصول إلى أهدافها فى المضائق . ذلك أن قوات والى مصر ، محمد على ، تقدمت فى الشام شمالا ، واستولت عليها ، ثم بدأت زحفها ، وراء جبال طوروس ، حتى وصلت إلى قونية ، ووصلت بعض طلائعها إلى أزمير . ولقد ظهر بشكل واضح أن استانبول قد أصبحت مهددة ، وأن قوات مصر قد تستولى على عاصمة الدولة العثمانية . ولم يكن فى وسع بريطانيا أن تتدخل ، مع الظروف التى كانت موجودة فى اسبانيا والحوض الغربى للبحر المتوسط ، كما أنه لم يكن فى وسع الاسطول البريطانى أن يدافع عن الأناضول أو حتى تراقيا الشرقية . ولم يكن من السهل على النمسا أو بروسيا التدخل ؛ فاصبحت روسيا هى الدولة الوحيدة التى يمكنها أن تتدخل ، وفى صالح الدولة العثمانية ، وبهدف تحقيق أهدافها فى الوصول إلى البحر المتوسط .

وقد تم عقد معاهدة بين روسيا والدولة العثمانية فى شهر يونيو ١٨٣٣ ، وهى معاهدة تحالف دفاعى ، عرفت باسم معاهدة إنكار أسكسسى . وكان هذا التحالف لمدة ثمانية سنوات . ونصت المعاهدة على أن يقوم السلطان بإغلاق المضائق أمام السفن الحربية لجميع الدول ، ماعدا روسيا ، التى يكون من حق سفنها الحربية وحدها عبور المضائق . وكانت روسيا قد أسرعت بإرسال أسطولها إلى البوسفور ، فوقفت قطعه هناك ، وكأنها تحمى استانبول . كما أرسلت قوات برية إلى هناك ، وكذلك إلى سينوب ، فى شمال الأناضول ، وإحدى الموانئ الصغيرة المطلة على البحر الأسود .

ولقد رأى البعض أنه في الوقت الذي تعهدت فيه روسيا بتقديم مساعدة مسلحة للدولة العثمانية، وكان في وسع القوات الروسية عندئذ أن تحتل مضائق البوسفور والدردنيل في حالة قيام دولة ثالثة بمهاجمة تركيا، لن يطلب القيصر إلى الباب العالي مدداً فعلياً إذا ما وجدت روسيا نفسها في حالة حرب مع دولة أخرى؛ بل يكتفى، في مثل هذه الحالة، بعملية «إقفال» البوسفور والدردنيل، ويمنع بالتالي عدو روسيا من إدخال أسطول في البحر الأسود وفي هذا الشكل، لم تكن هذه المعاهدة تضمن لسياسة روسيا سوى حل جزئى لمسألة المضائق؛ ولكنه أصبح لروسيا نفوذاً متفوقاً في توجيه السياسة العثمانية. وفي هذه النقطة، أصبحت المصالح الإنجليزية مهددة بطريق مباشر.

ورغم ذلك، فإن الحكومة الإنجليزية إكتفت باحتجاج دبلوماسى. وكانت تعلم عدم قدرتها على الذهاب أبعد من ذلك، إذ إنه لم يكن في وسعها أن تستند إلى فرنسا، والتي كانت سياستها في اسبانيا تقلق بريطانيا، ولم يكن في وسعها كذلك أن تستند إلى النمسا، والتي كانت قد وعدت بانفاية مونشنجراتز (٦ سبتمبر ١٨٣٣) وفي نظر وعد بالتعاون في شئون أوروبا الوسطى، بعدم معارضة السياسة العثمانية لروسيا.

ومع ذلك، فإن السياسة الإنجليزية لم تتقاعس عن البحث عن وسائل أخرى تواجه بها عمل روسيا. وفي ٦ ديسمبر ١٨٣٣، وسم بلرستون برناجه، والذي يتخصص في إظهار مخاطر التحالف المميت، الروسى التركى للسلطان، وهو التحالف الذى يضع الامبراطورية العثمانية تحت إشراف دولة تبقى أهدافها الرئيسية، في حقيقةهما، معادية لبقاء هذه الإمبراطورية نفسها؛ ومنح مساعدة بريطانيا العظمى للباب العالي، لكن يعيد تنظيم قواته المسلحة، ولكن دون أن يعرض عليه تحالف يمكنه أن يعطى الحكومة العثمانية الأمل في شن حرب انتقامية ضد مصر، والحصول

في نظير ذلك على مزايا إقتصادية في الأقاليم العثمانية . وفي شهر أغسطس عام ١٨٣٨ عقدت معاهدة تجارية ، معروفة باسم معاهدة بلطة ليمان ، حددت الرسوم الجمركية في الدولة العثمانية بنسبة ٣٪ ، وهي المعاهدة التي سمحت لبريطانيا العظمى بزيادة مشترياتها من المواد الخام ، ومن الزيت والحبوب . كما عقد إتفاق في شهر مارس ١٨٣٩ ، أعطى لبعثة من ضباط البحرية الإنجليزية مهبة إعادة تنظيم الاسطول العثماني . وأما بالنسبة للجيش ، فإن السلطان قد إلتجأ إلى بعثة من الضباط البروسيين . وهكذا أظهرت الحكومة العثمانية رغبتها في التحرر من الإشراف الروسي .

٤ - إتفاقية المضائق عام ١٨٤١ :-

وحين طرحت الأزمة المصرية الثانية ، في سنة ١٨٣٩ ، أخذت هذه المسألة ، في المجال الدولي ، شكلا مختلفاً عن ذلك الذي ظهر في المرحلة السابقة . وهذه المرة ، كانت بريطانيا العظمى هي التي فرضت نفسها ، وكحامية للإمبراطورية العثمانية ، حتى يتجنب عودة أحداث عام ١٨٣٣ ، وعمل روسيا . وكانت إنجلترا ترغب في إجبار والى مصر على التنازل عن سوريا رغم إنتصاره في موقعة نصيبين . وتحلت الحكومة الروسية عن معاهدة انكيار أسكلة سى ، في الوقت الذي واتها الفرصة لإستخدامها ، وأعلنت استعدادها لتسوية المسائل الشرقية «بالإتفاق مع الدول الأخرى» . وظهرت مقاومة السياسة الإنجليزية في فرنسا وحدها ، وبينما كانت الحكومة الفرنسية في تركت سفيرها في استانبول يقوم بسياسة «موالية للأتراك» ، في عام ١٨٣٣ ، أعطت هذه الحكومة الآن تأييدها لمصر ، مخاطرة في ذلك بأن تجد نفسها في معارضة مع الدول العظمى الأخرى .

وكانت حكومة روسيا حذرة : فكان نيقولا الأول يعرف جيداً أنه ليست

له أية فرصة لكي يحصل ودياً من السلطان ، في عام ١٨٤١ ، على تجديد معاهدة انكيار أسكله سى ، لأن الباب العالى لم يعقد هذه المعاهدة إلا بسبب ظروف استثنائية . وبعد حصول سى ، تسبب في قلة موارد الضرائب ، أصبحت الخزينة الروسية في حالة ضعف ، لانسمح لحكومة القيصر بالمخاطرة بالحرب . ولكن هذا الحذر كان متأثراً كذلك بأهداف السياسة العامة . ومادام نيقولا الاول كان لا يشعر بقدرته على فرض رغبته ، فإنه قد فكر في أن من مصالحه أن يترك بريطانيا العظمى تعمل ، وحتى في أن يشجعها ، إذ أن ذلك سيكون الوسيلة لتحطيم اوافق الفرنسي الانجليزى في أوروبا .

وأخذت بريطانيا العظمى موقفاً من فرنسا ، التي كانت تؤيد محمد على ، بعد أن كانت قد إحتلت الجزائر ، ونشيت بريطانيا من سيطرته فرنسا بسهولة بعد ذلك على طرابلس وتونس ، وبشكل يمد السيطرة الفرنسية على سواحل البحر المتوسط من قرب مضيق جبل طارق حتى خليج الاسكندرونة . ولذلك فان بريطانيا جمعت حولها روسيا والنمسا وبروسيا ، واتفقت معهم لندن (١٥ يوليو ١٨٤٠) . وكانت هذه المعاهدة درساً لفرنسا . خاصة وأنها كانت في ذلك الوقت منافساً خطيراً لبريطانيا في بلجيكا ، وهي البلاد الأوربية المواجهة للجزر البريطانية . ولقد نصت هذه المعاهدة على أن الباب العالى تلتزم بمنع السفن الأجنبية من المرور في المضائق . وفي حالة إقدام والى مصر على توجيه قواته البرية والبحرية ضد استانبول ، فان الدول الأوربية تقوم ، وبنا على طلب صريح من السلطان ، بالإستجابة لطلبه ، وتتخذ الإجراءات لحماية عرشه ، عن طريق التعاون الذى يتم بموافقة مشتركة من الدول الموقعة على المعاهدة ، وبذلك تصبح المضائق ، وكذلك باقى الأراضى الشمانية ، فى مأمن من كل اعتداء .

ولقد تراجعت فرنسا عن موقفها ، وانضمت ، في ٣ مارس ١٨٤١ للقول

الموقعة على معاهدة لندن ، فسمح ذلك بعودة وحدة الصف إلى الدول الأوربية الكبرى ، فيما يتعلق بتسوية المسألة الشرقية .

وبعد تسوية المسألة المصرية ، قامت الدول الأوربية الست ، التي وقعت على المعاهدة السابقة ، وهي الدولة العثمانية . وبريطانيا العظمى . وفرنسا ، وروسيا ، والنمسا ، وبروسيا ، بعقد معاهدة ، في ١٣ يوليو ١٨٤١ عرفت باسم معاهدة لندن بشأن المضائق . وتتفق هذه المعاهدة في ثلاث مواد ؛ وأعلن السلطان تعهده وتصميمه على أن يلتزم في المستقبل بالمبدأ الثابت في الدولة العثمانية ، والذي حرم على كل السفن الحربية لجميع الدول الأجنبية ، وفي كل الأوقات ، أمر الدول إلى المضائق ؛ وطالما كان السلطان في حالة سلم فإنه لن يسمح لاية سفينة أجنبية بدخول المضائق . ومن ناحية أخرى ، أعلن أباطرة وملوك الدول الأوربية أنهم يتعهدون باحترام تصميم السلطان ، وبالالتزام هذا المبدأ . وإحفظ السلطان لنفسه بحق منح ترانزيت برور السفن الحربية الخفيفة ، التي سوف تستخدم ، في خدمة السفارات والقنصليات الأجنبية .

وهكذا نصت هذه الاتفاقية على أن عبور المضائق « يقفل دائماً أمام سفن الحرب الأجنبية ، مادام الباب العالي في حالة سلم » . ولقد أصبح من « واجب » الحكومة العثمانية أن ترفض هذا العبور ، وتعهدت الدول العظمى ، باحترام هذا الوضع ولكن السلطان لم يقيد بمبدأ « الاغلاق » ، إذا ما وجد نفسه مشتركاً في حرب ؛ وأصبح من حقه ، في مثل هذه الحالة ، أن يستدعى أسطول إحدى الدول الصديقة إلى المضائق .

وكانت هذه الوضعية تنقص من سيادة الباب العالي ، من حيث المبدأ ، مادام السلطان ، الذي كان حراً في الماضي في فتح وإقفال العبور حسب رغبته ، قد أصبح الآن وفي زمن السلم ، « حارساً للأبواب » تحت إمرة أوروبا . ولكن

الحكومة العثمانية وجدت في حقيقة الأمر بعض الميزات في هذه الوضعية ، إذ أنها لم تكن تشعر ؛ حين كانت حرة ، بقوة كافية لمنع توغل أى أسطول أجنبي داخل المضائق ، حيث كان وجود هذه السفن الحربية يهدد إستقلال ميامنتها . وأصبح في وسعها ، منذ ذلك الوقت ، أن تتهرب بسهولة من مثل هذه الضغوط ، وتحمى نفسها وراء سلطة أوروبا .

وإن ما يشير الدهشة من الوهلة الأولى هو رؤية قبول الحكومة الروسية لهذا النظام ، مادام «الإقفال» يحرم أسطولها في البحر الأسود من الخروج إلى البحر المتوسط : الأمر الذى جعل السياسة الروسية تتنازل عن الضغط الذى كان في وسعها ممارسته على بريطانيا العظمى . ومع ذلك فإن مدى هذا التنازل كان بسيطاً ، لأن هذا الأسطول لم يكن في حالة تسمح له بمنازلة الأساطيل الانجليزية . وعلى العكس من ذلك ، نجد أن الإقفال كان يعطى ميزة لروسيا ، مادام يمنع القوة البحرية الانجليزية من الظهور في البحر الأسود . ولذلك فإن الإتفاقية ، في هذه النقطة ، كانت تؤكد المادة السرية في معاهدة انكيار أسكله سى . وبالإختصار ، فإن نظام المضائق كان ضمناً أخذته كل من روسيا وبريطانيا العظمى ، الواحدة ضد الأخرى ، وبرهان على الوفاق الذى عقده ، في عام ١٨٣٩ - ١٨٤٠ فى مسألة «المحافظة على الامبراطورية العثمانية» .

وهكذا فشلت روسيا من جديد ، ولفترة ، عن الخروج من مياه البحر الأسود إلى مياه البحر المتوسط .

ولم يكن ، هل إستنفدت روسيا وسائل عملها ، بعد أن منعت من الخروج البحرى . لقد كانت هناك ذرائع أخرى ، ووسائل عمل أخرى ، تهدف نفس الهدف ، مادامت مصلحة روسيا كانت تسيرها صوب الخروج إلى البحر الحمر ، فليقت كانت هناك مقالة الأهمالى الأرثوذكس فى الدولة العثمانية ، وكانت هناك

مسألة العناصر السلافية في البلقان ، بعد ذلك ؛ وكانوا هم أيضا من الارثوذكس . وكانت هذه ذرائع جديدة لتدخل روسيا في الدولة العثمانية ، ومحاولة الوصول إلى أراضي ، وأهالي تطل بلادهم على البحر المتوسط .

٥ - حرب القرم والوقوف في وجه روسيا :-

كانت هناك دوافع تدفع روسيا صوب العمل ضد الدولة العثمانية ، في أواخر سنوات الاربعينات ، وأوائل سنوات الخمسينات . ذلك أنها ، من الناحية الاقتصادية كانت ترغب في زيادة تصدير حاصلاتها من القمح صوب أوروبا الغربية ، وكانت من الناحية الدينية تحاول زيادة روابطها بالكنائس الارثوذكسية ، وبالشعوب الارثوذكسية الموجودة في البلقان ، وفي فلسطين ؛ كما كانت من الناحية السياسية ترغب في مد مجال نفوذها السياسي في البلقان ، وإبتداء من ولايتي الافلاق والبغدان ، صوب بلغاريا في الجنوب .

وإدعت روسيا أن الإصلاحات التي أعطتها الدولة العثمانية باسم دخطي شريف كلفخانة ، كانت غير محددة ، وغير كافية ، وأنه من حق روسيا أن تمارس حق حماية الرعايا الارثوذكس في الدولة العثمانية ، تشبها بفرنسا التي كان لها حق حماية الرعايا الكاثوليك في هذه الدولة .

ولقد فكرت روسيا في ذلك الوقت حتى في مشروع تقسيم الدولة العثمانية مع بعض الدول الأوروبية ، وخاصة مع النمسا ، وعلى أن تعطى بريطانيا مصر أو كريت .

ولكن هذا الاتجاه كان ضد مصالح بريطانيا العظمى التي كان حجم تباطلها قد زاد مع الدولة العثمانية من ١٨٢٩م إلى ١٨٦٠م . وكان هذا العامل الاقتصادي هاما بالنسبة لبريطانيا العظمى ، ويمكننا أن نضيف إليه مشغولية بريطانيا العظمى في المحافظة على التفوق الانجليزي على الطرق الملاحية في البحر المتوسط ..

أما فرنسا فإنها كانت تخشى من إقامة سلطة أرثوذكسية، في استانبول ، تقلل من قيمه البابوية ، وكان نابليون الثالث يرغب في ضم بريطانيا إليه ، في مشروعاته الأوروبية ، لكي يضرب بها روسيا .

ولذلك فإن هاتان الدولتان وقفتا في وجه المشروع الروسي ، ونجحتا في ضم النمسا إليهما ، خاصة وأن تفوق النفوذ الروسي في الأغلاق والبغدان ، وهما يطلان على مصب الدانوب ، كان أمراً يخيف النمسا . وأخيراً ، وأمام مثل هذا التكتل ، فلم يكن من مصلحة بروسيا أن تشاهد استفحال النفوذ الروسي ، كدولة مجاورة لها ، وتتوسع في اتجاه الجنوب . وأخيراً انضمت دولة بيدمونت إلى هذا التكتل ، الذي أرسل قوات عسكرية لنجدة الدولة العثمانية .

ولقد انتهت حرب القرم بعد عدة معارك ، ومن أهمها معركة سيستبول، وإن كان سبب انتهائها سياسى ، أكثر منه عسكرى ، إذ أن كل من الطرفين كان يصعب عليه فرض نفسه على الجانب الآخر بقوة السلاح .

وجاءت معاهدة باريس ١٨٥٦ لى تنتهى هذه الحرب، وفي نفس الوقت أعلنت الدولة العثمانية «خطى شريف همايون» للإصلاحات في ولاياتها ، ومع رعيتهما . وفي نفس الوقت الذى تم التوقيع فيه على معاهدة باريس ، ٣٠ مارس ١٨٥٦ ، تم التوقيع كذلك على إتفاقية خاصة بالمضايق والتواجد البحرى في البحر الأسود . وكانت تكرر نفس التزامات إتفاقية لندن بشأن المضايق ، وعام ١٨٤١ ، وإن كانت قد زادت عليها فقرة خاصة بشأن السفن الحربية الأجنبية التابعة للدول الموقعة على معاهدة باريس ، والمسموح لكل منها بالتواجد في مصبات نهر الدانوب في البحر الأسود ، ضماناً لتنفيذ الواجبات الموضوعة لكفالة حرية الملاحة في هذا النهر، وبحيث لا يزيد عدد هذه السفن عن سفينتين لكل دولة .

وهكذا أوقفت عملية محاولة توسع روسيا وضمها للوصول إلى البحر المتوسط،

رغم أنها قد رعت هذه المرة بحقها في حماية المسيحيين الارثوذكسيين في الدولة العثمانية ؛ ووقفت أمام روسيا كل الدول العظمى الأوروبية ، وأجبرتها على الاستمرار في احترام وضعية المضائق ، التي وجدت منذ عام ١٨٤١ .

ومع ذلك فإن الدولة العثمانية قد زاد ضعفها ، نتيجة لعواملها الداخلية العديدة ، وعدم كفاءتها في التعامل مع الدول العظمى ، وبشكل أغرى روسيا ، من جديد ، إلى القيام بمحاولات للتوسع فيها ، بهدف الوصول إلى البحر المتوسط .

وكانت حرب البلقان ١٨٧٥ - ١٨٧٨ فرصة لمحاولة روسية جديدة ، وهي الحرب التي مستعطى ، مع معاهدة سان ستيفانو ، ثم مع مؤتمر برلين ، في عام ١٨٧٨ ، فرصة لبريطانيا العظمى لكي تحصل على قبرص .

البَابُ الثَّالِثُ

قبرص تحت الحكم البريطاني

الفصل السابع

حصول بريطانيا على قبرص (١٨٧٨)

١ - روسيا وحرب البلقان (١٨٧٥) :-

كانت إثارة المسألة الشرقية ، إبتداءً من عام ١٨٧٥ متوقعة ، خاصة وأن نمو حركة القوميات في شبه جزيرة البلقان كان يضعف من السيطرة العثمانية على هذه المنطقة ؛ كما أن إمكانيات تدخل الدول العظمى تزايدت ، مع تزايد مصالحها في هذه الأقاليم ، وعبرها .

ولقد كان التقسيم الجزئي للدولة العثمانية في أثناء القرن التاسع عشر، مع إنشاء إمارات الصرب والجبل الأسود ، وملكة اليونان ، وأخيراً إمارة رومانيا ، يزيد من الصعوبات في المناطق التي كانت لا تزال خاضعة للسيطرة العثمانية ، والتي عاشت فيها شعوب صربية وبلغارية ويونانية ورومانية . وكانت هذه الإمارات وهذه الممالك مراكز جذب بالنسبة لتلك الشعوب . وكان البلغار هم وحدهم ، من بين مسيحي الإمبراطورية العثمانية الذين لا يجدون في الخارج وطناً قومياً ، مستقلاً أو شبه مستقل ، يمكنهم أن يوجهوا أنظارهم نحوه ؛ ولذلك فإن يقظتهم القومية كانت أكثر بطشاً من يقظة الشعوب المسيحية الأخرى . ولكنهم حصلوا من السلطان ، وبمساعدة روسيا ، في شهر أبريل ١٨٧٠ على نظام ديني جديد : فبدلاً من أن يخضعوا لبطريرك إستانبول الأرثوذكسي ، والذي كان يونانياً ، أصبحت لهم كنيسة قائمة بذاتها ، تخضع لرئيس بلغاري . وساعد وجود هذه الكنيسة البلغارية على نمو الشعور القومي .

ولقد تسببت الأوضاع الموجودة في البلقان في ظهور حركة ثورة

كبيرة ، بدأت في عام ١٨٧٥ ، ووصلت في خلال بضعة أشهر من البوسنة والهرسك إلى بلغاريا .

ولقد كانت الظروف الإقتصادية والأحوال الإجتماعية ، هامة بالنسبة للبوسنة والهرسك ، وحيث كانت أغلبية الشعب تتحدث اللغة الصربية ، وتتبع المذهب الأرثوذكسى . وكان النبلاء المحليين هناك قد وافقوا على سياسة البقاء منضمين إلى الدولة العثمانية ، حتى يحافظوا على إمتيازاتهم . ولقد إشتكى الفلاحون ، وخاصة حين كانوا من المستأجرين ، من التضخم المستمر لحقوق السادة ، ومن زيادة كل الرسوم والأعباء الضرائبية . وفي عام ١٨٧٥ جاء سوء المحصول لكي يزيد من بؤسهم ؛ وفي المدن رأى الحرفيون — من صانعي الأحذية والنساجين — أن حالتهم تتدهور منذ إلغاء نظامهم التعاوني في عام ١٨٥١ ، وزيادة منافسة المنتجات المستوردة . ولقد إستغلت طبقة صغار القسس الأرثوذكسيين مشاعر عدم الرضاء هذه . ولكن العامل الديني لم يكن له ، مع ذلك ، إلا دوراً ثانوياً ، خاصة وأن الشعوب الأرثوذكسية كانت ممزجة بمجموعات كاثوليكية ، كان رؤساؤها حذرين بالنسبة للحركة القومية ، وكانت ممزجة بالإسراييليين الذين كانوا يؤيدون السلطة العثمانية .

ولقد كان دور حكومة الصرب أكثر أهمية . وكانت دعاية الحركة القومية الصربية مستمرة في البلقان ، وإستمرت في البوسنة والهرسك بنوع خاص ؛ وكانت الصرب ترغب في أن تلهب في البلقان دوراً مماثلاً لذلك الذى لعبته بيدمونت في إيطاليا .

وأما في بلغاريا ، فإن الحركة الثورية لم تظهر على أنها متأثرة ، بطريق مباشر ، بالمصالح الإقتصادية أو بالأحوال الإجتماعية : ذلك أن المعارضة كانت من عمل رجال الدين والمدرسين ، ويشرف عليها عدد من المثقفين الشبان ، وكان يغذيها

شعور وطني واسكن هذه الحركة كانت أكثر تنظيماً من حركة البوسنة ، رغم أنها لم تضم إلا أقلية من الشعب ، وقام ليفسكي ، الداعى لها ، ومنذ عام ١٨٧٣ ، بتنظيم مائتين من اللجان الثورية الصربية . و حاولت اللجنة الثورية المركزية ، لى تقود الجماهير ، أن تقنعهم بأن في وسع الثورة أن تعتمد على معونة خارجية ؛ ولم تتردد في بعض الحسابات ، و لى تقنعهم ، من إستخدام القوة ، وهددت بإحراق القرى إذا رفض سكانها الإشتراك في العمل . ومع ذلك فإنها لم تتمكن من الحصول على التأييد الفعلى والكامل إلا في قسم من البلاد . ولذلك فإن هذه الثورة البلغارية لم تكن « حركة جماهيرية » .

ولم يكن في وسع الدوافع المحلية وحدها أن تكفى لإثارة الثورة ، إذا لم يكن لدى رؤسائها أملا في معونة تأتي من الخارج . وهذه المعونة كان في وسعهم أن ينتظرونها إما من روسيا ، وإما من النمسا والمجر . ومن المرجح أن الرحلة التي قام بها الإمبراطور فرانسوا جوزيف في دالماتيا في ربيع ١٨٧٥ ، وعلى طول الحدود مع البوسنة والهرسك ، قد شجعت الصرب في هذا الإقليم على الثورة . ومن المرجح أكثر من ذلك أن موقف عملاء روسيا قد أعطى للصرب والبلغار اعتقاداً بأنهم لن يكونوا بمفردهم ، إذا ما بدأوا الثورة ضد السيطرة العثمانية .

ولقد بدأت الثورة في البوسنة والهرسك ، في شهر أغسطس ١٨٧٥ ، ولمتدت في ربيع ١٨٧٦ إلى بلاد البلقان . ولقد قاسى من ذلك الآلاف من الأتراك المسلمين المقيمين في هذه المناطق ؛ ولذلك فإن القمع كان سريعاً وحاسماً وخاصة في بلاد البلقان . وعندئذ أعلنت الصرب والجبل الأسود الحرب على الإمبراطورية العثمانية ، وكان من الطبيعي أن تستحق إمارتين إذا لم تحصلا على تدخل أجنبي .

ولقد وجدت روسيا في هذه الأزمات فرصة لإضعاف الإمبراطورية العثمانية ،

ولتدعيم نفوذها على الشعوب السلافية في شبه جزيرة البلقان ؛ وكان يكفيها أن تؤيد آمالهم في الإستقلال الذاتي أو في الإستقلال . ولكنه كان على روسيا أن تتوقع مقاومة من جانب النمسا والمجر ، ومن جانب بريطانيا العظمى . وفي أول الأزمات ، قيم جور تشاكوف الخطر : فكان يرغب في تأييد مصالح العناصر السلافية البلقانية ، ولكنه كان يرغب في أن يعمل بالاتفاق مع الدول الأخرى إلى أبعد درجة ممكنة . وأشار إيجناتيف ، سفير روسيا في إستانبول ، والذي كان على اتصال بأوساط حركة الجامعة السلافية ، على العكس من ذلك ، بعمل « مستقل » : فكان في وسع روسيا ، إذا ما تصرف بمفردها ، أن تأخذ في يدها زمام الحركة السلافية في البلقان ، وتحصل على نفوذ مسيطر في شبه الجزيرة . ولقد عطل هذا الخلاف في الرأي أمر إتخاذ قرار لمدة عدة أشهر . ومع ذلك ، فقد إعترف جور تشاكوف ، في خريف عام ١٨٧٦ ، بأن نفوذ روسيا في البلقان سيأخذ ضربة قوية وخطيرة ، إذا ما ترك الصرب والجبل الأسود تسحق . ولذلك فإن حكومة روسيا أعلنت للدول أنها ، إذا لم تتفق لكي تفرض على السلطان برناباً للإصلاحات في صالح الشعوب المسيحية ، فإنها لن تتردد في التدخل بمفردها . وكانت النمسا والمجر تراقب « طريق سالونيك » . وكانت تفكر في إقامة نفوذها في البوسنة والهرسك ، وهما ظهير مطاعة دماشيا النمساوية . وكانت تنظر كذلك صوب صنجق نو في بازار ، الإقليم العثماني المحصور بين الصرب والجبل الأسود . وكانت هذه هي مشغولياتها المباشرة . ولكنها لم تكن بطبيعة الحال ترغب في نمو حركة سلافية تحت إشراف روسيا في البلقان .

وكانت من مصلحة بريطانيا العظمى ، في هذه الأزمة الجديدة ، مثل غيرها من الأزمات السابقة ، أن تحتفظ بسلامة الإمبراطورية العثمانية . وفي حالة تفككها ، كانت بريطانيا تخشى من أن ترى رومانيا تستولى على المضائق . أما بالنسبة لإمكانية

القيام بضغط على السلطان لإجباره على تحسين حال الشعوب المسيحية ، فلم تكن هناك وحدة بشأنها في وجهات نظر الساسة . وكانت مشاركة بريطانيا في الضغط على السلطان في هذه المسألة تهدد بالتأثير على النموذ الذي كانت الدبلوماسية البريطانية تخشى به في إستانبول ، وتهدد بإمكانية أن يؤدي ذلك إلى تنفيذ سياسة روسيا .

وظهرت الأزمة الدولية حينما أعلن القيصر ، في خطبة ألقاها في موسكو ، يوم ١١ نوفمبر ١٨٧٦ ، أنه مصمم على إستخدام السلاح ، إذالم تقرر الدول التدخل بقوة لدى الحكومة العثمانية . واحتفظت هذه الأزمة بأوروبا في حالة طوارئ ، لمدة تقرب من عامين .

ولقد كان من اللازم أن تحصل الدول العظمى من سلطان الدولة العثمانية على تطبيق برنامج إصلاحات ، حتى يتفادوا تدخل روسيا . وكان سلطان الدولة العثمانية في ذلك الوقت هو السلطان عبد الحميد الثاني ، الذي كان قد وصل إلى العرش بعد أزمة ، وهزة عنيفة لنظام الدولة . ذلك أن السلطان عبد العزيز كان قد عزل عن العرش يوم ٣٠ مايو ١٨٧٦ ، بناء على فتوى مبنية على تهذيبه وعجزه عن حكم الدولة . أما ابن أخته ، الذي إحتل عرش السلطنة بعده ، وهو مراد الخامس ، فلم يبق على العرش سوى ثلاثة أشهر ، عزل بدوره بعدها ، نتيجة لإختلال قدرته العقلية ، وعجزه عن الحكم في هذا الوقت العصيب . وجاء بعده أخاه ، عبد الحميد ، في شهر أغسطس ١٨٧٦ ، ووجد الثورة قد إشتعلت أقاليم البلقان ، وإمتدت من البوسنة والمهرسك صوب بلغاريا . وكانت روسيا تهدد ، والدول الأوروبية تطالب بضمانات في صالح المسيحيين في البلقان . وطالبت روسيا بضرورة فرض الهدنة في البلقان ، وإجراء مفاوضات بين الدولة العثمانية وبعض الولايات البلقانية من أجل عقد الصلح . ثم تقدمت بإصدار بضرورة منح الإستقلال

الإدارى لبعض هذه الولايات البلقانية ، وأن تضمن الدول الأوروبية حقوق سكانها المسيحيين . ووافق السلطان على ذلك ، خاصة وأنه كان من الواضح أن روسيا كانت مصممة على منازلة العثمانيين ، لتحقيق أطباعها التوسعية ، في الدولة العثمانية ، تحت ستار الانتصار لمبدأ حرية الشعوب في البلقان .

وفضجت عند بريطانيا العظمى فكرة الدعوة لعقد مؤتمر دولى في الاستانة ، بهدف العمل على ضمان تحسن حالة الرعايا المسيحيين في الدولة العثمانية ، وبالتالي تجنباً لقيام روسيا بدورها الذى رسمته لنفسها ، كحامية للمسيحيين في البلقان ، وللوصول إلى أهدافها التوسعية من وراء هذا الستار .

ولقد ألقى قيصر روسيا خطاباً مثيراً ، ألقى فيه على إستقبال أهل الصرب والجلبل الأسود ، في حربهم ضد الدولة العثمانية ، ثم قادت روسيا بعملية تعبئة لقواتها الموجودة على الحدود .

ووافقت الدول الأوروبية على عقد المؤتمر الدولى ، الذى إجتمع فى إستانبول يوم ٢٣ ديسمبر ١٨٧٦ ، وكان يضم ممثلين عن فرنسا وبريطانيا وإيطاليا ، وروسيا وألمانيا والنمسا والمجر ، علاوة على ممثل الدولة العثمانية . وكانت هذه الوفود قد إتفقت مسبقاً ، وقبل بذلك ببضعة أيام ، وبدون المتدوب العثماني ، على الإقتراحات التى سوف تتقدم بها وتعرضها على المؤتمر بصفة رسمية ، وتطلب موافقة السلطان عليها كمتطلب .

وقرر السلطان عبد الحميد أن يعلن إصدار الدستور ، أو المشروطة ، في نفس اليوم الذى إفتتح فيه مؤتمر الاستانة الدولى . وكان هذا الدستور يقرر المساواة بين جميع الرعايا أمام القانون ، وينص على وحدة الدولة وعدم إمكان فصلها أو تجزئتها ، ووضع ضمانات ضد مصادرة الأموال والتعذيب . كما أنه وضع نظاماً لإنشاء الحكم التمثيلى ، وذلك عن طريق الإلتخاب من أجل مجلس المبعوثان ،

وقيام الدولة باختيار أعضاء لمجلس الأعيان . ولقد نص الدستور على سيادة القانون ، وضمان عدم التدخل في القضاء ، وأعلن حرية التعليم ، وحرية الصحافة .

وهكذا أسقط في يد مندوبي الدول ، رغم أن البعض إدعى بأنها كانت مجرد مسرحية ، من جانب الدولة العثمانية ، لتفويت الفرصة على الدول الأوروبية ، من أجل التدخل ، ومن أجل الحصول على ضمانات دولية . فدعا المظان عبد الحميد إلى إجتماع ، يوم ١٨ يناير ١٨٧٧ ، حضره ما يقرب من المائتين من أعيان الدولة ، ورؤساء الديانات ، وعرض عليهم مطالب الدول ؛ ولقد أجمعوا على رفضها . وهكذا رفض السلطان عبد الحميد مطالب مندوبي الدول الأوربية ؛ عملاً برأى كهراء الأئمة ، ورؤساء المذاهب والديانات ؛ وحفظاً لكرامة الدولة وصيانة لشرفها . وإذا كانت الدولة مستعدة للنظر في بعض طلبات المؤتمر ، فإنها كانت غير مستعدة للتنازل عن أى جزء من أراضيها ، سواء للصرب ، أو للجبيل الأسود أو غيرها ؛ مادامت قد أصدرت الدستور ، وسرت بين رعاياها .

وكان الإصرار من جانب الدول على ضرورة أخذ ضمانات من الدولة العثمانية ، بعد إصدار الدستور ، يعتبر أمراً غير ذى موضوع . فأنهى المؤتمر الدولي أعماله ، يوم ٢١ يناير ، وسافر المندوبون راجعين إلى بلادهم . وفتح ذلك الطريق لحرية عمل روسيا ، وعمليها المسلح .

٣ - معاهدة سانت إستيفانو -

وكانت روسيا قد أخذت احتياطاتها ، قبل أن تستخدم القوة المسلحة ضد الدولة العثمانية ، فتاعة وأنها كانت لا ترغب في الاصطدام ، في نفس الوقت بانجلترا ،

وبالنسبة والمجر . ولذلك فإنها تفاوضت مع حكومة النمسا والمجر . وهذه المفاوضات ، التي كانت قد بدأت في عام ١٨٧٦ ، وإستمرت بعد فشل مؤتمر الأستانة ، إنتهت في يوم ١٥ يناير ١٨٧٧ بالتوقيع على إتفاقية سرية . ووعدت النمسا والمجر روسيا بأن تحتفظ ، في حالة نشوب الحرب الروسية التركية ، بحالة حياد ودي ، وحتى بأن تعمل دبلوماسياً على إبعاد إمكانية تدخل «دولة الثالثة» ، أي إنجلترا . وحصلت النمسا والمجر ، وفي نظير هذا الوعد ، على حق إحتلال البوسنة والهرسك ؛ وتعهدت روسيا بأنها لن تمتد عملياتها في أثناء الحرب الروسية التركية داخل ذلك الجزء الغربي من شبه الجزيرة . وبالاختصار ، فإن حكومة النمسا والمجر قد عرفت أنه لا يمكنها أن تتفادى تدخلا روسيا ؛ ولذلك فإنها قد فضلت حلا وسطاً ، يحدد الخسائر ، ويضمن لها تعريضا .

ولقد عملت روسيا على تصعيد الموقف ، في نفس الوقت الذي عملت فيه على بذل مجهودها من أجل ضمان حياد الدول الأوروبية في الحرب . وأوفدت روسيا لجنااتيف إلى العواصم الأوروبية . وإتفق ، في لندن ، على عقد مؤتمر دولي في العاصمة البريطانية ، يحضره سفراء الدول الموقعة على معاهدة باريس ١٨٥٦ . وإنعقد هذا المؤتمر ، ولم تشارك فيه الدولة العثمانية ، وأصدر «بروتوكول لندن» ، في ٣١ مارس ١٨٧٧ ، وكان عبارة عن إنذار جماعي من الدول للباب العالي ، بضرورة عقد معاهدة صلح مع الجبل الأسود ، على أساس منح هذا الإقليم إضافات إقليمية كان يطالب بها ، وإنقاص أعداد الجيش العثماني الموجود في البلقان ، وتحسين أحوال الرعايا المسيحيين في الدولة . وسوف تتخذ الدول الإجراءات الفعالة ضد الدولة العثمانية في حالة رفض هذه الطلبات ،

ولقد عرض السلطان عبد الحميد هذه المطالب على مجلس المبعوثان ، فرفضها ، فأصبحت الحرب وشيكة الوقوع ،

وكانت روسيا قد أخذت استعداداتها من أجل الحرب . منذ نشوب الثورة في البلقان . وكان هناك الكثيرون من الضباط الروس قد حصلوا على إجازات من عملهم ، حتى يتمكنوا من قيادة ثوار البلقان ضد الدولة العثمانية . وأخيراً تمكنت روسيا ، في هذا المناخ السياسي الذي سيطر على أوروبا ، من الاتفاق مع رومانيا ، وباتفاقية سرية ، على مرور قواتها عبر أراضي رومانيا . في زحفها على الدولة العثمانية . وأعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية . يوم ٢٤ أبريل ١٨٧٧ ، وعبرت قواتها حدود الدولة في البلقان . وفي آسيا ، في نفس اليوم . وكانت روسيا تعتمد على قوات بوية ضخمة ، حشدتها على طول حدودها الجنوبية مع رومانيا ، وستكون هذه هي القوات الرئيسية في الحرب ضد الدولة العثمانية ، وبشكل يجعلها تزحف جنوباً إلى بلغاريا ، وتنزل إقليم أروميلي غرب بقية الأراضي العثمانية في البلقان . وبذلك يحصل الثوار في الصرب والبوسنة والجبل الأسود على تفوق واضح ضد جيوش الدولة ، التي ستقطع خطوط مواصلاتها مع إستانبول . ويمكن لهذه القوات أن تهدد أدرنة وإستنبول ، وتقضي على الحكم العثماني في البلقان ، وتهدد عاصمة الدولة . إنه سهم يهدد بالوصول إلى البحر المتوسط ، أو على الأقل إلى المضائق .

وفي نفس الوقت جهزت روسيا هجوماً ثانياً ، يقوم به القوازق ، على منطقة جورجيا ، وهلال الجراكسة الواقعة فيما بين البحر الأسود وبحر قزوين ، وهدفت الوصول منه ، والدولة العثمانية مشغولة في البلقان ، إلى أقاليم الأرمن ، عبر آذربيجان ، وبعد أن تقضي على الجراكسة ، حراس الحدود الجبلية .

وأما في البحر الأسود ، فإن الأسطول الروسي كان ضعيفاً ، وكان لا يمكنه أن يدخل في معارك ضد سفن الجهادية العثمانية . ولذلك فإن الحرب ستكون برية ، وفي ميدانين : البلقان ، وتدعى فيه روسيا أنها تحمي الثوار ، وتفيد من وجودهم

ومعوتهم لها . ومعوتها لهم ؛ وفي آسيا ، وحيث يمكن روسيا أن تتوسع بسهولة ، نتيجة لإنشغال الدولة العثمانية بثورات البلقان .

وعلىنا ألا ننسى أن الدولة العثمانية كانت تتمر بأزمة إقتصادية ومالية حادة ، منذ بضع سنوات ، وأن مالياتها كانت قد خضعت ، في إستانبول ، للرقابة المالية الأوربية ، منذ عام ١٨٧٦ ، مثلها في ذلك مثل مالية كل من مصر ، وتونس .

ودخلت القوات الروسية رومانيا ، وبإتفاق مع هذه الإمارة ، التي كانت لا تزال خاضعة للسيادة العثمانية . فصدرت الأوامر لوحدات البحرية العثمانية الموجودة في مصب نهر الدانوب بقذف شواطئ رومانيا . وردت رومانيا على ذلك بإعلان إستقلالها يوم ١٤ مايو ١٨٧٧ ، ثم أعلنت دخولها الحرب إلى جانب روسيا . ولانضم جيش رومانيا ، والذي كان يبلغ ستين ألفاً ، إلى جانب روسيا ، الأمر الذي سهل على جيش روسيا أمر عبور نهر الدانوب ، في أواخر شهر يونيو ؛ وغير ذلك من موازين القوات الموجودة في البلقان . وكان الجبل الأسود قد انضم إلى روسيا . منذ الأيام الأولى للحرب ، الأمر الذي اضطرت الدولة العثمانية إلى تحويل جزء من قواتها لمواجهة هذه الحالة في غرب البلقان ، بدلا من تجميع كل قواتها في مواجهة قوات روسيا . ودخلت الصرب بعد ذلك الحرب ، الأمر الذي جعل الدولة العثمانية تواجه تكتلا من روسيا ، ورومانيا ، والجبل الأسود والصرب ضدّها ، وكان تكتلا مسيحياً واضحاً ، خاصة وأن مسيحيي الدولة العثمانية في البلقان انضموا إلى هذا التكتل ؛ حتى أنذت هذه الحرب شكلا صليبيّاً واضحاً ضدّه الأتراك والمسلمين في شبه جزيرة البلقان . ولقد قاموا بمهاجمة أحياء المسلمين في المدن ، وإفترسعوها وأعمروا القتل والنهب والسلب ، والسبي وإشعال الخرائق فيها ؛ وحتى المساجد لم تقلم منهم ،

وكان الهجوم الروسي قوياً ، وزاد اشتعال الثورة في البلقان ، مما اضطرت

قوات الدولة إلى أن تتخلى عن كثير من المواقع ، وتتقهقر جنوباً ؛ كما تقدمت قوات روسيا في القوقاز ، وانتشر الذعر في إستانبول .

وانضمت بلغاريا إلى هذه الجبهة المهادية للدولة العثمانية وإن كانت الممارك تجرى في أراضيها ، ووقفت الدولة العثمانية بمفردها ، ولأول مرة ، في وجه مثل هذا التكتل . ولم تجرؤ إنجلترا وفرنسا على التدخل ، كما حدث في حرب القرم من قبل ؛ وظهر نجاح روسيا في عزل الدولة العثمانية دبلوماسياً ، بعد أن إتفقت مع إمبراطورية النمسا والمجر على أن تحتل إقليمى البوسنة والهرسك ، وأكدت لبريطانيا وفرنسا أن مصالحهما لن تتعرض للخطر ، وأن العمليات العسكرية لن تمتد إلى مصر ، وإلى قناة السويس ، ولن تعوق حرية الملاحة فيها .

ولقد أثبت الجيش العثماني جدارته ، وتميز الكثير من قواده في أثناء هذه الحرب ، وبخاصة عثمان باشا ، الذي قاد موقع بلفنا ، ببسالة منقطعة النظير . وكانت بلفنا في موقع ممتاز ، وفي غاية الأهمية من الناحية الإستراتيجية ، إذ أنها كانت تتحكم في الطرق الرئيسية الموصلة بين نهر الدانوب ، وغرب بلغاريا ، ومرتات جبال البلقان . ولقد قام عثمان باشا ببناء التحصينات والإستحكامات فيها ، وبشكل جعل هجمات الروس القوية والعنيفة تفشل في إقتحامها ، وتمهود بعد كل هجوم ، وقد تركت الأرض مغطاة بالقتلى والجرحى . ولقد حضر قيصر روسيا بنفسه ، مع أمير رومانيا ، لرفع الروح المعنوية عند القوات الروسية ، ولكنهم اضطروا في النهاية إلى فرض الحصار المحكم على هذا الموقع ، بعد أن فشلوا في عمليات الهجوم عليه . وإستمر هذا الحصار مدة ستة أشهر كاملة ، من يوليو إلى ديسمبر ١٨٧٧ ؛ وسحين نفذت الذخائر من أيدي المدافعين العثمانيين ، اضطروا إلى التسليم ، بعد أن فقد الجيش الروسي أمام هذا الموقع ٣٨.٠٠٠ جندي ، ووصلت خسائر العثمانيين فيه إلى ١٥.٠٠٠ رجل . ولقد أشاد قيصر روسيا نفسه

بمسالة عثمان باشا ، قائد موقع بلقنا ، كما أرسل إليه السلطان عبد الحميد مكبراً بطولته و بطولة رجاله وبسالتهم

ومنذ بضعة أسابيع من ذلك كانت قوات روسيا قد أحرزت إنتصاراً في جبهة القوقاز ، وإستولت على مدينة قارص ، يوم ١٨ نوفمبر ١٨٧٧ ؛ ثم جاء سقوط بلقنا يوم ١٠ ديسمبر . ولقد وجهت روسيا جيوشها صوب بلغاريا والروميللي ، وسقطت في أيديها صوفيا ، وأدرنة ؛ وبذلك أصبحت هذه القوات على مسافة ٤٥ كيلو متراً من إستانبول .

وأمام هذا الزحف ، قام المسيحيون بالانتقام من المسلمين ، الأمر الذي أدى إلى هجرة الكثيرين من المسلمين صوب استانبول ، تاركين ديارهم وأمولاكهم وأمتعتهم . وإمتلأت بهم شوارع العاصمة ، إذ أن أعدادهم زادت على مائة وخمسين ألفاً . ووقع على الحكومة أمر إغاثتهم ، وتقديم المأوى والملابس والطعام لهم ؛ وزاد الطين بلة إنتشار وباء التيفوس بينهم .

وإضططر الباب العالي إلى أن يطلب إلى الدول الموقعة على معاهدة باريس ١٨٥٦ التوسط لدى روسيا لوقف إطلاق النار ؛ تمهيداً لعقد الصلح ؛ ولكن الدول تباطأت . وكان الموقف يهدد بإشتراك اليونان في الحرب ، وضد الدولة العثمانية كذلك ، ومن أجل تحقيق أطماع في البلقان ، وفي جزر البحر المتوسط ، وعلى أساس الوصول إلى إرضاء الإتحاد الهليني ، وعلى حساب الدولة العثمانية . وأعلنت الحكومة اليونانية تأييدها للحركات الثورية التي نشبت في إلبروس وتراقيا وجزيرة كريت ، وإستعدادها لإحتلال هذه الأقاليم .

وأمام هذا الموقف ، طلب السلطان إلى روسيا وقف إطلاق النار ، وعقد هدنة وفرضت روسيا أمر الموافقة على إستقلال الصرب ، ورومانيا ، والجبل الأسود ، وتنازل الدولة العثمانية لهذه الدول عن بعض الأراضي ، ومنح بلغاريا إستقلالاً

داخلياً ، وجعل الإدارة في البروسنة والهرسك مستقلة ؛ ودفع غرامة حربية . وشم عقد الهدنة في أدرنة ، يوم ٢٠ يناير ١٨٧٨ .

وكانت عملية وصول القوات الروسية قرب إستانبول ، . بعد هذا الانتصار السريع ، وفرض هدنة أدرنة ، قد أظهر الدولة العثمانية على أنها قد خضعت وأصبحت تابعة لروسيا . فخشيت بريطانيا على مصالحها في المضائق ، وفي الشرق الأوسط ، وفي قناة السويس ؛ وأسرعت بإرسال أسطولها إلى إستانبول ، بدعوى المحافظة على أرواح رعاياها ، وطلبت إلى سلطاتها في الهند الإسراع بإرسال قوات إلى مالطة ، وفي مناخ يهدد بخاطر الحرب .

ولقد ترتب على ذلك أن طلب القائد الروسى إدخال بعض القوات الروسية إلى إستانبول ؛ كما طلبت روسيا السماح لأسطولها بدخول البوسفور ، لحماية المسيحيين . ولاحتجت بريطانيا على ذلك ، وشرحت أنه ليس هناك وجه مقارنة بين إرسال أسطولها إلى إستانبول وبين احتلال القوات الروسية لإستانبول عسكرياً ؛ وأندرت روسيا بأنها لن تسمح على الإطلاق باحتلال إستانبول ، وأن الحكومة الروسية ستكون مسئولة ، في حالة دخول قواتها عاصمة الدولة العثمانية ، عن الأخطار التي ستتجمع عن هذا العمل العسكرى . وإضطرت روسيا إلى التراجع ، محتفظة لنفسها بهذا الحق في حالة نزول القوات البريطانية إلى البر .

وبدأت المفاوضات من أجل عقد معاهدة الصلح في أدرنة ، ثم نقلت إلى سان إستيفانو ، على البوسفور ، بعد ذلك . ونشبت اجناتيين ، المندوب الروسى ، بضرورة التوقيع على المعاهدة قبل عيد القيصر ، وهو يوم ٣ مارس ١٨٧٨ ؛ وإلا فإن القوات الروسية ستعتبر أن الهدنة قد إنتهت ، ودون تجديد ، وستدخل إستانبول ، وكان جور تشاكوف قد وصل إلى هناك ، ومعه حرس من ألف جندي ، نذير فيما بعد إلى عشرين ألف ، ودون أن يتمكن أحد من الوقوف في وجهه ،

وكان العثمانيون يشعرون بألم الهزيمة ، وبأنهم بمفردهم في مواجهة الروس ، ودون وسائل للمقاومة ، أو جدوى للمناقشة أو المساومة . فتم التوقيع على معاهدة سان إستييفانو ، يوم ٣ مارس ١٨٧٨ .

ولقد حصلت روسيا بهذه المعاهدة ، على نفوذ سياسي وعسكري كبير في البلقان ، نتيجة لحصولها على حق الاحتلال الموقت لدولة «بلغاريا» الكبرى ، التي تم إنشائها ، وبدعوى تنظيم شعوب هذه الدولة ، ومساعدتها على إنشاء جيشها وإدارتها . كما حصلت روسيا على توسعات إقليمية على حساب الدولة العثمانية ، في آسيا وفي أوروبا ، ووضعت نظاماً جديداً لمرور السفن في البوسفور والدردنيل ، لتحقيق مصالحها الحربية والتجارية ، كما فرضت على الدولة العثمانية غرامة حربية ضخمة .

وكانت الظاهرة الملفتة للنظر في هذه المعاهدة ، تتمثل في إنشاء دولة بلغاريا الكبرى ، التي تمتد حدودها من نهر الدانوب شمالاً إلى سواحل البحر الأسود شرقاً ، وإلى ألبانيا غرباً ، وإلى بحر إيجه جنوباً . وأصبح على الدولة العثمانية أن تسحب قواتها من بلغاريا ؛ وأصبح من حق القوات الروسية البقاء في هذه الدولة الجديدة لمدة عامين ، حتى يتم إنشاء قوات مسلحة يصل تعدادها إلى خمسين ألف جندي . حقيقة أن هذه الدولة الجديدة كانت ستدفع للدولة العثمانية بمبلغاً معاوفاً ، وبدون تحديد ، كجزية ؛ ولكن ذلك الأمر كان مرتبطاً بالظروف الاقتصادية التي تواجهها بلغاريا في أول عهدها . ولقد تقدر كذلك هدم القلاع على شواطئ نهر الدانوب ، ومنع السفن الحربية من التواجد في مياه هذا النهر في بلغاريا ورومانيا والصرب ، إلا السفن الصغيرة والقوارب المستخدمة في أعمال الشرطة النهرية . وأصبحت بذلك دولة بلغاريا تضم مساحات إقليمية واسعة ، إلتقطت من الدولة العثمانية ؛ وأصبحت روابطها ضعيفة بهذه الدولة ، وتتمثل في الجزية

السنوية ، وتعين أمير بلغاريا ، وذلك في الوقت الذي أصبحت فيه لروسيا قوات في هذه الدولة الجديدة ، التي أصبحت سواحلها الجنوبية تطل على مياه بحر إيجه . وهكذا نجد أن روسيا لم تخرج إلى البحر المتوسط عن طريق البوسفور والدردنيل ، ولكن قواتها وصلت إلى سواحلها ، وعن طريق البر ، مع بلغاريا . ولقد قررت هذه المعاهدة أمر إستقلال الجبل الأسود ، وزيادة مساحته على حساب ألبانيا ، وإعطائه مينائين على بحر الإديرياتيك . كما قررت إستقلال رومانيا إستقلالاً كاملاً ، وحصولها على جزء من إقليم دوبروجة ، في الوقت الذي تركت فيه إقليم بيسارابيا لروسيا . وقررت كذلك إستقلال الصرب . أما ولايتي البوسنة والهرسك فإنهما وضعتا تحت الإشراف المشترك للنمسا ولروسيا ، وإن كانتا قد ظلتا إقليمين خاضعين للسيادة العثمانية . وكانت كل هذه الانتصارات لأهالي البلقان المسيحيين تعتبر مكاسباً سياسية لروسيا ، وزيادة لنفوذها السياسي في البلقان .

ولقد حصلت روسيا على مكاسب واضحة في معاهدة سان إستيفانو ، علاوة على إستيلائها على إقليم بيسارابيا ، الذي أوصل حدودها إلى نهر الدانوب ، وإنشائها دولة بلغاريا الكبرى ، الذي أوصل تواجد قواتها المسلحة إلى سواحل البحر المتوسط . وكانت هذه المكاسب تتمثل في : إستيلاء روسيا على أقاليم هامة في آسيا هي أردھان ، وقارص ، وباطوم ، وبايزيد ، وتقريباً بحرية المرور في البوسفور والدردنيل في أوقات السلم والحرب للسفن التجارية المتجهة إلى روسيا ، والعائدة منها ، على أن تكون هذه السفن تابعة لدول محايدة ، مع تعهد الباب العالي بعدم فرض الحصار على سواحل البحر الأسود وبحر آزوف ، وأخيراً الغرامة الحربية الضخمة ، التي فرضت على الدولة العثمانية ، والتي بلغت ٣٠٠ مليون روبل ، بعد إستنزاف قيمته الأراضي والأقاليم التي حصلت عليها روسيا .

ومع هذه المعاهدة ، ضاعت على الدولة العثمانية بلاد البلقان ، التي لم يبق لها

منها سوى سالونيك ، و ترانيا ، ونساليا ، وايروس ، وألبانيا . ولقد أثارت هذه المعاهدة سخط كل من رومانيا واليونان ، كما أنها واجهت هجوماً عنيفاً من الدول العظمى ، الأمر الذى أظهر فشل دبلوماسية روسيا ، والحاجة إلى تصحيح معاهدة سان إستيفانو بمعاهدة جديدة ، تنتج عن مؤتمر دولي ، هو مؤتمر برلين ١٨٧٨ .

٣ - مؤتمر برلين :-

وبمجرد معرفة محتويات معاهدة سان إستيفانو ، ساد الاستياء معظم الدول الأوروبية الكبرى ، وخاصة مع إنفراد روسيا بالمكاسب الضخمة في البلقان وآسيا وفي المضايق ، ودون أن تحصل الدول الأخرى على نصيبها . واقتد اعتراضت كل بريطانيا العظمى والنمسا والمجر على هذه المعاهدة ، ودأنا أن روسيا قد وضعت أوربا أمام الأمر الواقع ، رغم التحذيرات التي كانت حكومتى لندن وفيينا قدمتاها لروسيا .

ولقد اعتراضت إمبراطورية النمسا والمجر على معاهدة سان إستيفانو لأنه لم يرد فيها نص على احتلالها لولايتى البوسنة والهرسك ، الأمر الذى يعتبر نقضاً من جانب قيصر روسيا لتعهداته التي إتفق عليها مع النمسا والمجر ، بعد إنتصاره على الدولة العثمانية . وكانت النمسا ترغب في إحتلال هاتين الولايتين ، لأسباب سياسية ، واستراتيجية واضحة .

أما بريطانيا العظمى فإنها خشيت من أن تصبح روسيا هي الدولة صاحبة النفوذ الأول في البلقان ؛ ومن دولة بلغاريا الكبرى التي أنشأتها المعاهدة ، والتي كانت تعتبر ولاية بحرية تمتد من الدانوب حتى سواحل البحر المتوسط ، وتحت السيطرة الروسية ؛ وكانت هذه الدولة الجديدة تمثل تهديداً لإستانبول ، وقاعدة

عسكرية لما قد تقوم به روسيا من هجوم على منطقة قريبة منها في شرق البحر المتوسط ؛ كما أن المعاهدة كانت قد ضمنت حرية مرور السفن الروسية في المضائق لكي تصل إلى البحر المتوسط ، مع إقفال المضائق في زمن الحرب في وجه السفن التي تحارب روسيا ، الأمر الذي يحمل من البحر الأسود بحيرة روسية . وكان لإحتلال روسيا لأردهان وقارص وباطوم يقربها من منطقة شمال العراق وسوريا ، ويجعلها قريبة من الطريق البري المؤدى إلى الهند . ولذلك فإن بريطانيا فكرت ، مثل النمسا والمجر ، في ضرورة تغيير معاهدة سان إستيفانو ، وفكرت في نفس الوقت في ضرورة الحصول على نقطة إرتكاز قريبة من خطوط التوسع الروسي ، وإتجهت أنظارها إلى قبرص .

وطالبت النمسا والمجر بضرورة عقد مؤتمر دولي ، ولم تتشبث روسيا كثيراً ؛ وإقترح المستشار الألماني برلين كمنقر لعقد المؤتمر ، ووافقت الدول الأوروبية على ذلك . وكان المهم هو إبعاد روسيا عن هذا الموقف الذي أفادت منه . ولقد عملت بريطانيا العظمى والنمسا والمجر من أجل ذلك ، بمفاوضات مباشرة ومنفصلة مع حكومة روسيا . وكانت هذه المفاوضات السابقة لإجتماع المؤتمر حاسمة . وكانت حكومة روسيا تعرف أن جيشها الذي تحمل كثيراً في الحرب مع تركيا لم يكن في حالة تسمح له بمواجهة حرب أوروبية ؛ وكانت تلاقى كذلك صعوبات مالية ، وتطلب بالحاح ، وبدون جدوى ، عرض قرض على السوق الفرنسية . وهكذا أجبرت على التراجع ، وتقهقرت بوضوح أمام تهديد بريطاني يتمثل في إستدعاء دزرائيلي في ٢٧ مارس لإحتياطى الجيش الإنجليزى للخدمة العاملة ؛ ولكنها تراجعت أساساً لأنها كانت تعلم جيداً أن النمسا والمجر لن تتأخرا عن التدخل ، في حالة قيام حرب روسية إنجليزية .

ولقد جاءت المفاوضات ، وكانت مبررة للغاية بين بريطانيا العظمى وروسيا

من جانب ، وبين النمسا والمجر وروسيا ، من جانب آخر . وطبقاً لهذه المفاوضات ، نصت الإتفاقات ، المعقودة مع بريطانيا العظمى في ٣ مايو ، ومع النمسا والمجر في ٦ يونيو ، على «إخفاء» بلغاريا الكبرى ؛ وسيؤدي ذلك إلى إنشاء إمارتين في الأراضي البلغارية ، هما بلغاريا ذات الاستقلال الداخلي ، والروميلي التي ستستمر في خضوعها للإمبراطورية العثمانية . ولكن تحت حاكم مسيحي ، وفي جنوب الروميلي ستبقى منطقة ساحل بحر إيجه عثمانية بدون أي شروط . وهكذا تمتعت روسيا من إمكانية بقاء قواتها في دولة تطل سواحلها على بحر إيجه ، أي على البحر المتوسط . وإشتمل الإنفاق الإنجليزي الروسي ، علاوة على ذلك ، على فقرة خاصة بعمليات الضم الروسية في تركية آسيا : فتحفظ روسيا بقارص وباطرم ، ولكنها تترك بايزيد ، رأس الطريق المؤدي إلى الفرات ، وتعطي تعهداً رسمياً بالألا تحاول التوسع أكثر من ذلك في هذه المنطقة في المستقبل .

ولقد تم بذلك ما هو أساسي . ولم يبق المؤثر ، الذي لاجتماع في برلين من ١٥ يونيو إلى ١٣ يوليو برئاسة بسمارك ، إلا بالموافقة على الإنفاقيات التي عقدت من قبل ، وإضافة بعض التفاصيل إليها : تقليل واضح للرايا الإقليميتين التي أعطتها معاهدة سان إستيفانو للصرب والجبل الأسود ؛ واعد أعطى لليونان بالحصول على توسع إقليمي في تساليا ؛ وتعهد من رومانيا بأن تنازل لروسيا عن بيسارابيا الجنوبية . وأن تحصل في نظير ذلك على دبروجة ، التي كانت معاهدة سان إستيفانو قد فصلتها عن الإمبراطورية العثمانية . ولكن المؤتمر أعطى النمسا والمجر التعويضات التي كانت تأمل فيها : مثل حق إدارة البوسنة والهرسك « مؤقتاً » ، ودون أن تقوم بالضم ؛ والحق في الاحتفاظ بحاميات في صنجق نوفى بازار ، لكي تحمي « طريق سالونيك » . وهكذا سوت الدول العظمى هذه المسائل طبقاً لمصالحها ، ودون أن تحسب حساباً لمصالح الشعوب البلقانية وآمالها .

وهكذا . صلت النمسا والمجر على نجاح واضح ، وضمنت لنفسها مركزاً مسيطراً في الجزء الغربي من شبه جزيرة البلقان ، نتيجة لإحتلالها البوسنة والهرسك ، والحق في الإحتفاظ بحامية في الصنجدق ، وعن طريق التضيقات التي أدخلتها على المطالب الإقليمية للصرب وللجبل الأسود . وحصل أندراسي على هذه النتائج بمحذق ، ودون أن يلتجئ إلى وسائل التعجئة : وترك بريطانيا العظمى تأخذ المواجهة ، ومر في ظلها .

أما روسيا فإنها حصلت على نتائج أقل بكثير من آمالها . ولاشك في أنها هزت الإمبراطورية العثمانية ، وأنها أخذت شكل حامية السلافيين ، ولم يكن هذا أمراً هيناً بالنسبة للحاضر ، فإنها أخذت ضربة قوية لنفوذها ، مادامت قد أجبرت على التنازل عن إنشاء بلغاريا الكبرى ، ومنعت من الوصول إلى البحر المتوسط . والحقيقة أن السياسة الروسية لم تجد من يسيرها : وكانت دوافع إجناتيف الشخصية هي التي أوقعها في مأزق . ومع ذلك فإن الأوساط الروسية المسؤولة إتهمت بطبيعة الحال الدول الأخرى ، بدلا من أن تعترف بأخطائها الخاصة ؛ ولم يقتصر حقدهم على بريطانيا العظمى ، والنمسا والمجر - التي كانت منافساً واضحاً لها في المسألة الشرقية - بل إمتد أيضاً عند ألمانيا ، التي إتهموها بمحاولة إقامة «كتل أوربي» ضدهم .

وأما بريطانيا العظمى ؛ فإنها منعت تفكك الإمبراطورية العثمانية ، وهو الكثير ؛ ولكنها لم تتمكن من أن تجعلها تنفادى ضعفاً واضحاً وخسائر إقليمية . وكانت في واقع الأمر مضطرة إلى أن تقوم بعملية «انسحاب إستراتيجي» ، رغم الموقف المهدد الذي إلتخذه دزرائيل . ولكنها وجدت الوسيلة لكي تعطى نفسها إحدى الميزات التي دفعت الإمبراطورية العثمانية ثمنها ؛ وذلك بالانفاق الإنجليزى التركى ، في ٤ يونيو ١٨٧٨ ، والخاص بقبرص .

٤ - الاتفاق الانجليزى التركى عام ١٨٢٨ :-

وكانت بريطانيا تنظر دائما بعين الإهتمام إلى الجزء الشرقى من البحر المتوسط، كمنطقة هامة فى مواصلاتها مع الشرق. وزاد إهتمامها بهذه المنطقة منذ فتح قناة السويس للبلاحة البحرية، فى عام ١٨٦٩، ودون أن تنسى الطريق البرى الموصل للشرق. عبر الشام والعراق. وقامت فى عام ١٨٧٥ بشراء نصيب مصر فى أسهم شركة قناة السويس، وأصبحت، كحكومته، ذات مصلحة فى هذه الشركة، علاوة على مصالحها فى العبور منها، وأكبر دولة تستخدم سفنها هذه القناة.

وحين اضطرت الأحوال فى البلقان، مع نشوب الثورات، وظهرت إمكانية تدخل روسيا فى هذه المنطقة، زاد شعور بريطانيا بحاجتها للتوسع فى منطقة شرق البحر المتوسط، وإمتلاك إحدى القواعد البحرية، التى يمكنها أن تخدم أسطولها فى هذه المنطقة. وكانت أنظار بريطانيا تنتقل بين مصر وسواحل الشام، وكريت، وقبرص.

وقامت بريطانيا العظمى بدراسات عن المنطقة، ومن بينها الدراسة التى قام بها الكولونيل هوم، فى عام ١٨٧٦، حين أرسلته حكومته فى مهمة إلى استانبول، لبحث أفضل الوسائل لتعزيز الدفاع عن عاصمة الدولة العثمانية، والتى نشرت فيما بعد. ولقد استعرض الكولونيل هوم السواحل والموانئ والجزر الموجودة فى منطقة شرق البحر المتوسط، والتى كانت لها أهمية عسكرية، يمكنها أن تخدم المصالح الإستراتيجية لبريطانيا العظمى فى المنطقة؛ وإختار جزيرة قبرص، وفضلها على غيرها، لمكى تكون قاعدة يمكن إستخدامها فى عمل حشود عسكرية، برية وبحرية، لبريطانيا العظمى، يمكنها أن تتمم فى كل المنطقة المحيطة بها.

وجاء دخول روسيا الحرب ضد الدولة العثمانية، وعبور قواتها لرومانيا ونهر الدانوب، ودخولها إلى بلغاريا وأدرنة، لمكى يوصل القوات الروسية إلى سواحل

البحر المتوسط ، من هذه الناحية ؛ كما جاء زحف القوات الروسية في أقاليم القوقاز و صوب طريق الفرات الأعلى ، من الناحية الثانية ، لكي يظهر أهمية جزيرة قبرص بالنسبة للبلقان ، وآسيا الصغرى ، وطريق الفرات الأعلى ، في نفس الوقت ، علاوة على إمكانية الاستناد إليها في أية عمليات مقبلة في مصر ، أو سوريا أو كريت ، مع إكمالها لنظام القواعد العسكرية . البرية والبحرية ، الموجودة في البحر المتوسط ، من الغرب إلى الشرق ، ومن جبل طارق إلى مالطة ، وإلى قبرص ؛ إمكانية مد هذا الخط فيما بعد إلى قناة السويس .

وهكذا كان إحتلال الروس لمناطق فارس ، وأردهان ، وبالموم ، قد زاد من مشغولية ضمان الحصول ، وبأى ثمن ، على قاعدة قرب مصر ، يمكن إستخدامها في الدفاع عن الطرق الموصلة إلى الهند . وكان الموقع الجغرافي لجزيرة قبرص يرشحها للقيام بهذا الدور . كما أن التوقيت كان مناسباً ؛ ذلك أن تركيا كانت قد ضعفت من الحرب ، وأذلتها شروط معاهدة سان إستيفانوا ، وكانت تبحث من ناحيتها عند انقضاء يمكنهم أن يصمموا لها سلامة أراضي إمبراطوريتها . وأفادت بريطانيا العظمى من هذه الفرصة ، وإفترحت على السلطان أمر عقد تحالف دفاعي ، وبشرط أن يسمح السلطان تحت تصرف بريطانيا العظمى قاعدة بحرية ، تسمح للأسطول البريطاني بالتدخل بسرعة وفاعلية أكثر ، حين يحىء وقت تنفيذ هذا التحالف . ولقد وافق السلطان ، خاصة وأنه كان في حاجة إلى قرض مال من بريطانيا لدفع مرتبات جنوده . وهذه هي الطريقة التي وضعت بها جزيرة قبرص تحت الإدارة « المؤقتة » لبريطانيا العظمى ، بإتفاق ٤ يونيو عام ١٨٧٨ .

ولقد تم التوقيع على هذا الإتفاق في إستانبول ، وقبل بضعة أيام من إنعقاد مؤتمر برلين ؛ وكان هدفه أن يضم السلطان الدولة العثمانية ، وفي المستقبل ، أراضيها الموجودة في آسيا .

ولقد نصت المادة الأولى من هذا الإتفاق ، والمكتوب باللغتين الإنجليزية والفرنسية ، على أن تتعهد بريطانيا العظمى بأن تنضم إنجلترا إلى صاحب الجلالة سلطان الدولة العثمانية ، فى حالة إحتفاظ روسيا بباطوم وأردهان وقارص ، أو أحد هذه الأقاليم ، أو فى حالة قيامها فى أى وقت فى المستقبل بمحاولة للإستيلاء على أية أقاليم أخرى للسلطان فى آسيا . وهى الأقاليم التى ستحدد بمعا هذه الصلح النهائي . وفى مقابل ذلك ، وعد السلطان إنجلترا بإدخال الإصلاحات الضرورية (التي يتم الإتفاق عليها فيما بعد بين الدولتين) والتي تتصل بحسن الإدارة وحماية الرعايا المسيحيين وغيرهم من رعايا الباب العالي ، والذين يوجدون على هذه الأراضى المذكورة . ولكي تحصل إنجلترا على الوسائل اللازمة لتنفيذ تعهداتها ، يوافق السلطان على أن تقوم بريطانيا العظمى باحتلال وإدارة جزيرة قبرص .

ولقد أكمل إتفاق ٤ يونيو ١٨٧٨ ، بملحق فى أول يوليو ١٨٧٨ : نص أولاً على بقاء المحاكم الشرعية الاسلامية فى الجزيرة ، وأنها ستختص بمجرد الشؤون الدينية (الأحوال الشخصية) لمسلمى قبرص ؛ وثانياً ، على وضع إدارة الممتلكات والأراضى والأوقاف المتابعة للمساجد ، وكذلك المقابر والمدارس الإسلامية ، وغيرها من المنشآت الدينية ، تحت إدارة مندوبين : مأمور تعيينه نظارة الأوقاف فى إستانبول . ومندوب تعيينه السلطات البريطانية ؛ وثالثاً ، على أن تدفع بريطانيا العظمى سنوياً للباب العالي ، وكجزية نظير إحتلال الجزيرة ، فائض الإيراد الموجود ، بعد إستئزال مصاريف الإدارة العثمانية . وسوف يحسب هذا الفائض ويقرر على أساس متوسط دخل الخمس سنوات الأخيرة ، والمحدد بقيمة ٢٢٩٣٦ كيس ؛ ورابعاً ، على حق الباب العالي فى أن يبيع ويوثر الأراضى الزراعية وأراضى المبانى وغيرها من أملاك الدولة العثمانية الموجودة فى قبرص ؛ وخامساً ، على إمكانية ممارسة الحكومة البريطانية ، وعن

طريق مصلحتها المختصة ، حق نزع الملكية، وبشمن مناسب، للأراضي غير المزروعة وأراضي البناء اللازمة للمنافع العامة ؛ وسادساً وأخيراً ، على إخلاء إنجلترا لجزيرة قبرص ، وإلغاء إتفاق ٤ يونيو ١٨٧٨ في حالة قيام روسيا بإرجاع قارص والأقاليم الأخرى التي قامت بغزوها في أرمينيا خلال الحرب الأخيرة ؛ إلى الدولة العثمانية.

ولقد ظل الإتفاق سراً ، حسب الإتفاق المأقود بين بريطانيا العظمى والدولة العثمانية ، وكذلك ملحق أول يوليو ، حتى لا يثير نشره شكوك الدولة العظمى المشتركة في مؤتمر برلين . ولكن كل من بسمارك، المستشار الألماني، والكونت أندراسي ، وزير الخارجية النمساوية علم بأمر الإتفاق والملحق ؛ ولم يعترض عليهما، نظير تعهد سالسبري لهما بمساعدتهما في تقرير أمر إحتلال امبراطورية النمسا والمجر للولايتين العثمانيتين البوسنة والهرسك . وفي يوم ٧ يوليو ، وفي إحدى الجلسات الخاصة ، في جوانب مؤتمر برلين ، رأى سالسبري ، وزير خارجية بريطانيا ، أن يخبر زميله واذنبحتون ، وزير خارجية فرنسا ، بأمر إتفاق قبرص ؛ فثارت ثائرة الوزير الفرنسي ، وأبرق به إلى باريس ؛ وثارت ثائرة الرأي العام الفرنسي، وهاجم الإتفاق هجوماً عنيفاً .

وفي يوم ٨ يوليو ١٨٧٨ نشرت جريدة الديلي تلجراف في لندن ملخص الإتفاق، الأمر الذي أثار الحماس عند البريطانيين . وكتب دزرائيلي، لورد بيكنزفيلد . والذي كان هو صانع هذا الإتفاق ، إلى الملكة فيكتوريا ، وذكر لها أن كل البلاد مبهتجة به ، فيما عدا المستر جلاستون ، الذي ثار غضبه . ولقد أثار نشر خبر هذا الإتفاق بعض ممثلي الدول في مؤتمر برلين ، وجعلهم يعلقون بتعليقات في غير صالح بريطانيا العظمى . وسرعان ما قامت بعض الصحف بمهاجمة دبلوماسية دزرائيلي ، ولم تهتمها بالغش . وذكرت صحيفة ديبا Debate أن تقاليد إنجلترا لم تمت ،

بل إنها لاتزال تعيش في تفكير لحدس السيدات ، وأحد رجال الدولة الهرمين ،
وحتى معارضة الأحرار في بريطانيا ، لاحتجت على هذه الإتفاقية ، وذكر رئيسها ،
جلادستون ، في مجلس العموم ، أن التنازل عن قبرص يعتبر د لئها كما صريحاً
ولا يغتفر للقانون الدولي . ومع ذلك ، فإن الإتفاق الانجليزى التركى كان قد
أصبح وافماً دولياً . وهكذا بدلت قبرص سادتها ، دون مرافقة الشعب ، صاحب
المصلحة ، شعب قبرص .

الفصل الثامن

بداية الإحتلال البريطاني

١ - إقامة النظام الجديد :

في يوم ٢٢ يوليو ١٨٧٨ ، نزل الجنرال السير جانت وولسل إلى لارنكا ، واحتل الجزيرة باسم الملكة فيكتوريا ، وأصبح أول مندوب سامي بريطاني في الجزيرة . وفي البلاغ الأول الذي أصدره إلى شعب قبرص ، وعد من جانب حكومة لندن وعوداً ثلاث :

- أ - عمل اللازم من أجل تنمية التجارة والزراعة ؛
- ب - منح القبارصة الحرية ، والعدالة ، والأمن ومساواتهم جميعاً وبدون تمييز أمام القوانين ؛
- ج - إحترام العادات والتقاليد القديمة والسائدة في الجزيرة .

ولقد تحدث الأسقف كيريانوس ، أسقف سيبتيون ، باسم اليونانيين ، وأشار إلى اتحاد الجزر الإيونية مع اليونان ، وذكر أن القبارصة يوافقون على تغيير النظام ، وهم يأملون في أن تقوم بريطانيا العظمى بنفس الشيء بالنسبة لقبرص ، ومساعدتهم على أن يتحدوا مع اليونان ، وبصفها الوطن الأم . وكان هذا هو الاتجاه الذي قابل فيه الشعب اليوناني في قبرص مسألة الإحتلال البريطاني ، وكانوا يعتقدون في أن النظام الجديد لم يكن سوى نظاماً مؤقتاً .

وفي أول شهر أغسطس عام ١٨٧٨ ، تم عقد اتفاق إضافي بين بريطانيا العظمى والباب العالي ، حصلت به بريطانيا العظمى على حق من القوانين في جزيرة قبرص باسم الملكة ، وعلى حق تسوية كل المسائل التجارية والقنصلية .

والفصل فيها ، دون تدخل الباب العان . وعلى أساس هذه الاتفاقية ، قام مجلس الملكة المخصوص في ١٤ سبتمبر ١٨٧٨ ، باصدار مرسوم بقانون نص على التصريح للمندوب السامي باصدار القوانين ، ويعاونه في ذلك مجلس تشريعي ، يتكون من ثمانية أشخاص ، كان أربعة منهم من الموظفين الانجليز ، والأربعة الآخرين من القبارصة الذين يقوم بتعيينهم .

٢ - الوضعية الدولية لقبرص :

ولاستمرت قبرص ، من وجهة نظر القانون الدولي ، بعد الاحتلال البريطاني ، تكون جزءاً من الامبراطورية العثمانية . ولقد اعتقد البعض أن التنازل عن الجزيرة لإنجلترا لم يكن يمثل إلا تنازلاً مؤقتاً عن السيادة ، وذلك طبقاً للإدارة العامة التي أشرفت على تسيير أمور قبرص في بريطانيا العظمى . ولقد ألحقت إدارة قبرص وخضعت ، في أول الأمر ، لوزارة الخارجية البريطانية ، ثم نقلت إلى وزارة المستعمرات . ولكن هذا الرأي كان خطأ ، ويتعارض مع الاتفاقات الدولية ، ونصوصها الصريحة فيما يتعلق بمسألة السيادة .

حقيقة أن بريطانيا قامت ، ومن جانب واحد ، في عام ١٨٧٩ ، بإلغاء نظام الإمتيازات الأجنبية ، وذكرت أن هذه العملية كانت طبقاً لمبادئ القانون الدولي . وأعلنت الحكومة البريطانية ، بمذكرة وجهتها إلى الدول المعنية ، أن هذا الإلغاء يتم كأمر واقع ، وطلبت موافقة هذه الدول على ذلك ، إستناداً إلى دقوع التنهيد الإداري ، ولكن بريطانيا العظمى اضطرت ، أمام إحتجاج هذه الدول ، إلى تغيير النظام القضائي الموجود ، وذلك عن طريق إدخال نص خاص ، فأكد أن الرعايا غير العثمانيين لن يخضعوا لسلطة القبارصة ، بل سيخضعون لمحاكم يروأسها قاضى إنجليزى . ولقد استمر هذا النظام حتى عام ١٩٢٨ ، ثم إنتهى العمل به نهائياً في هذا التاريخ ،

أما فيما يتعلق بالوطنية ، فإن القبارصة كانوا رعايا عثمانيين ، ولم يكن من حقهم الحصول على جواز سفر بريطاني ، بل كانوا يحصلون على «تذكرة مرور» كانت تعتبرهم مجرد «سكان قبرص» ، ولم تعطهم حق حماية السلطات القنصلية البريطانية من الخارج .

٣ - النظام الإداري :

وصل عدد سكان قبرص ، تبعاً لإحصائية عام ١٨٨١ ، إلى ١٨٦٠٠٠ نسمة ، كان منهم ١٣٧٠٦٣١ من اليونانيين و ٤٥٨٤٥٨ من الأتراك . ولقد قسمت الجزيرة إلى ست مقاطعات : نيقوسيا ، وفاجوستا ، ولارنكا ، وليماسول ، وبافوس ، وكيرينيا . وتم تنظيم القضاء ؛ وتم إنشاء محكمة عليا في نيقوسيا كما تم إنشاء محاكم أخرى ، يرأسها رئيس إنجليزى ، وتتكون من قاضيين ، أحدهما من أصل يوناني ، والثاني من أصل تركى فى كل مدينة من مدن قبرص الستة ؛ كما تم إنشاء محاكم من الدرجة الأولى ، أو محاكم المصالحة ، فى المدن وفى معظم القرى الكبيرة فى الجزيرة .

وفى عام ١٨٨٢ ، تغير المجلس التشريعى للمندوب السامى ، وحل محله مجلس آخر ، يتكون من ١٨ عضواً ، منهم ستة من الموظفين الانجليز ، يعينهم التاج ، وإثنى عشر عضواً منتخبين : تسعة من اليونانيين وثلاثة من الأتراك .

أما السلطة التنفيذية فإنها بقيت فى أيدي المندوب السامى ، ويعاونه فى ذلك مجلس تنفيذى يتكون من سبعة أشخاص ، كان أربعة من بينهم من الموظفين الانجليز ، وإثنان من اليونانيين ، وواحد من الأتراك . وعهد بالإدارة المحلية ، فى المدن الست وفى بعض القرى الكبيرة ، إلى مجالس بلدية ، ينتخبها الأهالى ، ويرأسها أحد العمدة الذى يتم إنتخابه بواسطة أعضاء المجلس . وكان إنتخاب الممثلين البلديين يقوم على أساس عدد السكان ، اليونانيين والأتراك ، إذ أن كل

طائفة كان من حقها انتخاب ممثليها ، تبعا لنسبة عدد الناجحين . وهكذا كان هناك من كل المدن والقرى الكبيرة في قبرص عملوا من اليونانيين ، فيما عدا قرية اليفكا ، التي كان عمدتها تركيا . وفي كل قرى قبرص الأخرى ، كانت هناك سلطات محلية منفصلة ، لليونانيين من جانب ، وللأتراك من جانب آخر .

ولقد عهدوا بشئون التعليم كذلك إلى لجان محلية ، تحت رئاسة الإساقفة ، بالنسبة لليونانيين ، وتحت رئاسة الأعيان ورجال الدين الأتراك بالنسبة لمدارس طائفتهم . وكانت الدولة تشرف على التعليم العام ، ولكن مرتبات المدرسين في المدارس كانت على حساب أعضاء كل طائفة ، والتي كانت تجمع ضرائب خاصة من بين أعضائهما من أجل ذلك . وكانت حكومة الجزيرة قد إقتصرت على أمر إغاثة التعليم الإنجليزي . ولقد وقعت محاولات ، من جانب المندوب السامي البريطاني ، لابتدال التعليم اليوناني بالتعليم الإنجليزي في المدارس الابتدائية ، ولكن هذه المحاولة رفضها وزير المستعمرات البريطانية ، اللورد كيمبرلي . وهكذا ظلت اللغة اليونانية إحدى اللغات الرسمية الثلاث في الجزيرة ، مع الإنجليزية والتركية ، حتى نهاية عهد الاحتلال البريطاني . ومع ذلك فعلمنا أن نلاحظ أن المذكرات التي كان يونانيو الجزيرة يقدمونها إلى وزارة المستعمرات في السنوات الأولى ، كانت تكتب باللغة الفرنسية ، والتي كانت هي اللغة الأجنبية الوحيدة التي كان اليونانيون يتحدثون بها في هذا العصر .

أما الشرطة ونظام السجون فإنها أصلحت وعدلت على نفس النمط الذي كان مائلا في بقية المستعمرات الإنجليزية .

٤ - الجزيرة :

ولقد سيطرت إحدى المسائل على التاريخ الاقتصادي لقبرص ، منذ وصول الانجليز إلى الجزيرة حتى عام ١٩٢٧ ، وهي مسألة إجبار سكان الجزيرة على دفع

جزية سنوية تبلغ ٩٢.٠٠ جنيه لانجلترا كجزية سنوية للسلطان، نظير احتلال لانجلترا للجزيرة .

ولقد نظر اليونانيون إلى هذا المبلغ أنه كان يدفع لانجلترا، لا للسلطان، وبنوا على ذلك أمر إنهاء السيادة العشائية على الجزيرة . والواقع أن هذا المبلغ كان لا يدفع للسلطات ، وأن الحكومة البريطانية كانت تحتج به بعد ذلك ، ويمكن على أساس أنه جزية للسلطان ، ثم تعيد حجه ، كجزء من سداد الديون العثمانية ، التي تمت تسويتها منذ عام ١٨٥٥ .

وفي عام ١٩٠٧ ، وبعد طلبات متكررة من مندوبي اليونانيين تم تخفيض الجزية السنوية من ٩٢.٠٠ جنيه إلى ٤٢.٠٠٠ جنيه ، ثم تم إلغاؤها نهائية في عام ١٩٢٧ ، وبتل محلها مبلغ سنوي يبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه ، كمساهمة من قبرص في نفقات الدفاع عن الامبراطورية البريطانية .

وفي أثناء الفترة الأولى من الاحتلال البريطاني للجزيرة كان أمر دفع هذه الجزية يمثل عبئا ثقيلا على الميزانية العامة . وطبقا للدراسة التي تمت في عام ١٨٨١ ، كانت الضرائب تصل إلى نسبة ١٧.٥٪ من الدخل السنوي ، وكان الجزء الأكبر منها يرصد لدفع الجزية ، ولقد قدروا أن أكثر من مليونين ونصف مليون جنيه كانت قد دفعت إلى الخزنة البريطانية حتى عام ١٩٠٦ ، وأن هذا المبلغ وصل في مجموعه ، وحتى وقت الإلغاء النهائي للجزية في عام ١٩٢٧ إلى ما يزيد على ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه . وكانت هذه الجزية السنوية تثقل على الميزانية العامة لبلاد ضحيمة ومتخلفة مثل قبرص . وإذا ما عرفنا أن الميزانية السنوية للجزيرة كانت لا تزيد على ١٤.٨.٠٠٠ جنيه في عام ١٨٧٩ ، وعلى ١٩.٨.٠٠٠ جنيه في عام ١٩٠٢ ، وعلى ٢٨.٧.٠٠٠ جنيه في عام ١٩١١ لفهمنا سبب أن دفع بلغ ٩٢.٠٠٠ جنيه كان يتسبب في الكثير من الشكوى من جانب سكان الجزيرة وكان هذا المبلغ يتضمن

جزءاً هاماً من إيراد الجزيرة ، ولا يترك شيئاً تقريباً لتنمية الموارد الطبيعية، وكان هو السبب الرئيسى لتأخر التقدم الاقتصادى فيها . ولولا بعض المهنات من الخزائن البريطانية ، وبعض المنح من الجاليات القبرصية المقيمة فى الخارج ، لثم تحطيم الجزيرة من الناحية الاقتصادية . ومع ذلك ، فإن الحكومة الانجليزية كانت تصمم أذنانها دائماً عن مذكرات وإحتياجات أهالى قبرص ، وكانت تعتذر بالالتزامات التعاقدية مع السلطان ، أى تعتذر بدعوى إضرارها إلى دفع الجزية سنوياً للسلطان .

٥ - الأحداث السياسية :

لقد أظهر القبارصة اليونانيون ، ومنذ بداية الحكم البريطانى للجزيرة ، آمالهم من أجل توحيد جزيرتهم مع اليونان . وكانت الأعلام اليونانية المرفوعة على كل الكنائس والمدارس ، والؤسسات الخاصة ، فى المدن والقرى ، تذكر البريطانيين بهذه الآمال القومية . وفى نفس الوقت ، لم تكن الحركة الوطنية فى قبرص تظهر أى عداء تجاه إنجلترا ، والتى كان سكان الجزيرة يعتبرونها دائماً على أنها دولة صديقة لوطنهم الأم . وكان القبارصة الأتراك ، مع إظهارهم مطالبهم القومية ، وتقديماً بشكل مشروع ، يطلبون بريطانيا بتطبيق مبادئها الحرة على جزيرة قبرص . وفى كل عام ، وفى مناسبة لإفتتاح جلسات المجلس التشريعى ، كان النواب اليونانيون يتقدمون ، ومع إجابتهم على خطاب التاج ، بالتماس من الإتحاد مع اليونان . ولم يكن الاساقفة ، والأعيان ، وساطات القرى يتركون إحدى الفرص لى يؤكدوا أملمهم الوطنى الوحيد . وفى عام ١٨٨٩ ، وفى وقت زيارة وفد قبرص للندن ، برئاسة رئيس الاساقفة سوفرونوس ، الذى كان قد ذهب لمناقشة المشكلات الاقتصادية للجزيرة مع وزير المستعمرات ، أظهر ممثلو الشعب ، وقبل أى شىء آخر ، فى مذكرتهم ، التى كتبوها بالفرنسية ، آمالهم القومية بهذه الالفاظ :

إن شعب قبرص ، الذى لم ينس أصله وتقاليده ، يتجرأ ويأمل دائماً فى الوصول إلى مستقبل وطنى .

وكانت إجابة الإنجليز تستند دائماً إلى أساس شروط الاتفاق الانجليزى التركى لعام ١٨٧٨ . «إننا نحترم مشاعركم ، ولكن إنجلترا لا توجد فى قبرص إلا بصفتها منقذة من جانب السلطان . والجزيرة تتبع دائماً الامبراطورية العثمانية ، ولم يتنازل السلطان أبداً عن سقوق سيادته عليها .

ومع ذلك ، فإن السلطات البريطانية لم تتخذ أية إجراءات ضد الآلاف من المتطوعين القبارصة فى سنوات ١٨٩٧ و ١٩١٢ و ١٩١٣ ؛ فلم تعارض فى سفرهم ، كما لم تعارض فى عودتهم إلى الجزيرة ، وحيث كانوا يستقبلون كأبطال ، وكانوا قد حاربوا الدولة العثمانية وفى صفوف اليونانيين ، وإجابة على احتجاج أحد النواب من الأتراك القبارصة ، على موقف الحكومة التى سمحت لرعايا عثمانيين بالإشتراك فى حرب ضد الدولة العثمانية ، أجاب ممثل المندوب السامى البريطانى إنه على الأتراك القبارصة أن يظهروا كذلك ولاهم اوطنى ، بدلاً من الاحتجاج على أعمال القبارصة اليونانيين .

وفى عام ١٩٠٧ ، قام المستر ونستون تشرشل ، الذى كان حينئذ وكيلاً لوزارة المستعمرات بزيارة للجزيرة لدراسة الأوضاع فيها . ولقد قاء باوعد وصوله وهم يحملون الأعلام اليونانية ، ويهتفون بحياة الإتحاد مع اليونان . وذكر له النواب اليونانيون القبارصة ، فى المذكرة التى قدموها له ، السابقة النبيلة التى قامت بها بريطانيا العظمى ، والتى تتهشل فى تنازل بريطانيا عن الجزر الأيونية لليونان . ولقد كرر ونستون تشرشل ، فى إجابته ، حجج سيادة السلطان ، ولكنه وافق على أنه «من الطبيعى ، بالنسبة لأهال قبرص ، الذين هم من أصل يونانى ، أن يعتبروا انضمامهم إلى مايسمونه الوطن الأم ، كممثل أعلى جدير بالعمل بجد يامن

أجله ، وبشاط وإصرار . ولقد أعترف أن هذه الأشاعر كانت دلالة على الولاء الوطنى الذى يمثل الأمة اليونانية النبيلة .

وفى أثناء هذه الفترة ، كانت علاقات قبرص مع اليونان ودية للغاية . فكان القبارصة يشاركون فى كل الاحتفالات والمناسبات ذات الطابع الهلنى ، وكذلك فى الكثير من الحركات الثقافية والرياضية ، وحتى التجارية . وكان شباب القبارصة اليونانيين يذهبون للدراسة الجامعية فى أثينا ؛ وكانت صحف قبرص تنشر أخبار اليونان ، وكانوا يحتفلون فى قبرص بالأعياد الوطنية لليونان ، وبكل حماس .

ورغم سوء الأحوال الاقتصادية ، كان القبارصة اليونانيون يحرمون أنفسهم من الضرورى لإرسال التبرعات فى المناسبات الوطنية لوطنهم الأم . وفى عام ١٩١٢ ، قام النواب اليونانيون فى قبرص بتقديم إستقالاتهم ، بعد أن رفض وزير المستعمرات قبول طلبهم لتعديل الدستور ، والبدء فى عملية إصلاحات فى الإدارة . أما الشعب القبرصى اليونانى ، فإنه قام بتأييدهم ، وقام بمظاهرات للتضامن ، وعقد الاجتماعات فى نيقوسيا ، وغيرها من المدن ، وأرسل فى نفس هذه السنة ، وفداً إلى لندن ، لى يقدم للحكومة الإنجليزية مطالبه الوطنية ، وشكاواه فى الجزية السنوية ، ومن النظام الإدارى المطبق .

أما العلاقات بين اليونانيين القبارصة ، والقبارصة الأتراك ، وهم أقلية فى الجزيرة ، فإنها كانت خلال هذه الفترة تتسم بالإحترام المتبادل ، فيما عدا بعض المراحل النادرة ، وفى المجلس التشريعى كان النواب اليونانيون والنواب الأتراك يتعاونون ، فى المسائل المحلية ، وكانت علاقاتهم الإجتماعية ، وعلاقاتهم التجارية دائماً جيدة . وكان اليونانيون والأتراك يتبادلون الزيارات فى مناسبات الأعياد الدينية المسيحية والاسلامية ؛ وكانوا يعملون سوياً فى المشروعات التجارية والصناعية ، ووصل الأمر حتى ببعض أطفال الأتراك إلى أن يدرسوا فى المدارس اليونانية . وكانت الغالبية العظمى من القبارصة الأتراك تتحدث اللغة اليونانية .

الفصل التاسع

قبرص في أثناء الحرب العالمية الأولى وما بعدها .

١ - ضم قبرص إلى الامبراطورية البريطانية (١٩١٤) :-

في يوم ٥ نوفمبر ١٩١٤ ، تامت الدولة العثمانية باعلان الحرب على بريطانيا العظمى وفرنسا . وفي نفس اليوم أصدر ملك إنجلترا قراراً بالغاء الإنفاق الإنجليزى التركى لعام ١٨٧٨ ، وأعلن ضم قبرص إلى ممتلكاته . وفي نفس الوقت أعلنت حالة الحرب في الجزيرة على الدولة العثمانية ، وكذلك أمر إلغاء السيادة العثمانية على قبرص . وأصبح جميع الرعايا العثمانيين الموجودين في الجزيرة في يوم الضم رعايا بريطانيون ، كما أصبح على الموظفين أن يقسموا باولاء الملك لإنجلترا ومخلفائه .

ولقد قابل القبارصة اليونانيون هذا التغيير بحاس ، وذلك بأمل أن يسهل النظام الجديد لقبرص أمر تحقيق مطالبهم القومية . أما القبارصة الانراك فأنهم لم يظهروا احتجاجاً ، بل قبلوا بهدوء ، إن لم يكن بخضوع ، هذا النظام الجديد ، وكانوا لا يرغبون ، بنوع خاص ، بخلق ظروف غير مناسبة لمركزهم كموظفين للدولة .

ومع ذلك ، فإن ضم الجزيرة للإمبراطورية البريطانية ، لم يكن يتمشى مع مبادئ قانون الغزو ، على أرض مؤجرة ، أو يوجد بشأنها إتفاق ، إلا في حالة قيام الطرف الثانى باعلان رغبته في إنهاء إتفاق عام ١٨٧٨ . ولسكن إنجلترا لم تهتم كثيراً بالصيغ القانونية في أثناء الحرب العالمية الأولى ؛ ورأت أنه من الممكن تسوية عدم شرعية هذا الضم من جانب واحد فيما بعد ، ومع معاهدات الصلح .

وكان هذا هو ماتم عن طريق معاهدة سيفر في عام ١٩١٩ ، ثم معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣ .

وفي عام ١٩١٧ ، وحين قامت روسيا ، بعد ثورة أكتوبر ، بعقد صلح برست — ليتوفسك المنفرد مع ألمانيا وعلفائها ، طالبت تركيا بعودة قارص ، وأردمان ، وباطوم . وكان في وسعها أن تحصل على حقها ، بهذه الطريقة في استعادة قبرص ، ولكنها اضطرت ، بعد هزيمتها في عام ١٩١٨ إلى أن تتخلى عن ذلك .

٢ - عرض قبرص على اليونان (١٩١٥) :-

وفي شهر أكتوبر عام ١٩١٥ ، قامت بريطانيا العظمى بعرض قبرص على اليونان ، في نظير دخولها الحرب إلى جانب الحلفاء . ولم تقبل اليونان هذا العرض ، بسبب معارضة روسيا ، التي أعلن وزير خارجيتها أن وجود القوات اليونانية في القسطنطينية أمر لا يمكن الموافقة عليه بأي شكل من الأشكال .

وكانت اليونان في ذلك الوقت منقسمة على نفسها ، نتيجة للصراع الموجود بين الأحزاب ، فلم تتمكن من أن تفيد من الفرصة السانحة . أما في قبرص ، فانهم لم يعلموا بالنبأ إلا حينما كان العرض قد سحب . وهكذا فقد القبارصة اليونانيون فرصة لإتحادهم مع اليونان ؛ ومع ذلك فإن القبارصة لم يفقدوا الأمل ، وظلوا يشيرون إلى هذا العرض في مذكراتهم . كدليل على قبول إنجلترا للصفقة اليونانية لقبرص .

وعند نهاية الحرب ، أرسل القبارصة اليونانيون وفداً إلى لندن ، برئاسة رئيس الأساقفة ، لكي يطلبوا من جسد يد أمر لإتحادهم مع اليونان ، ولكنهم لم يتمكنوا من الحصول إلا على بعض الوعود غير المحددة ، ودون أية نتيجة إيجابية.

ولقد أكد لويد جورج ، رئيس وزراء بريطانيا ، لرئيس الاسانفة أنه كان يعلم
عواطف الأسمالى اليونانيين فى قبرص ، فى صالح لإتحاد الجزيرة مع اليونان ،
وأضاف أن رغباتهم سوف تؤخذ بعين الإعتبار من جانب الحكومة البريطانية ،
ويكل إهتمام بالغ وتعاطف ، فى وقت تحديد مستقبل الجزيرة ، . وفى نفس
الوقت ، أعلن مكدونالد ، رئيس حزب العمال ، فى المؤتمر الاشتراكى الدولى ،
الذى إجتمع فى برن فى عام ١٩١٩ ، أن حزب العمال البريطانى سوف يطبق مبدأ
حرية الشعوب فى تقرير مصيرها على قبرص . وبعد أن حصل الوفد على هذه
الوعود ، عاد إلى قبرص ، ولكن سرعان ما أعلنت الحكومة البريطانية ، وبعد
وقت قصير ، أنها تنوى الإحتفاظ بالجزيرة .

٣ - قبرص ومعاهدات الصلح :-

وحين تم عقد معاهدة سيفر ، فى عام ١٩٢٠ ، تنازلت تركيا ، وبالمواد
١١٥ - ١١٧ عن كل حقوقها وصفاتها على وفى جزيرة قبرص ، بما فى ذلك
أمر الجزيرة ، ووافقت على أمر ضم جزيرة قبرص إلى الممتلكات البريطانية ، منذ
٥ نوفمبر ١٩١٤ . وباتفاق آخر ، تم التوقيع عليه من جانب إيطاليا واليونان
(والذى لم يتم تصديق إيطاليا عليه) ، كان على جزر الدوديكانيز ، وفيها عدا
جزيرة رودس ، أن تعاد إلى اليونان ، وكان من حق أهالى رودس أن يمارسوا
حقوقهم فى تقرير أمر مصير جزيرتهم ، فى نفس اليوم الذى تقرر فيه إنجلترا أمر
إعطاء قبرص لليونان .

ولكن معاهدة سيفر ظلت بدون تنفيذ ، وحلت محلها معاهدة لوزان ، التى
عقدت يوم ٢٤ يوليو ١٩٢٣ ، بعد الهزيمة التى أنزلها الكماليون باليونانيين فى
آسيا الصغرى وأزمير ، فى عام ١٩٢٢ . وكانت شروط المعاهدة الجديدة هي نفس

شروط معاهدة سيفر فيما يتعلق بموضوع ضم جزيرة قبرص ، وتخلي تركيا عن حقوقها في هذه الجزيرة : فأصبح الرعايا العثمانيين المقيمين في الجزيرة رعايا بريطانيين ، بحق الضم ، ومع ذلك فقد كان من حقهم ، وفي خلال فترة سنتين ، أن يختاروا الجنسية التركية ، وذلك من تاريخ تنفيذ معاهدة لوزان ؛ وفي هذه الحالة الأخيرة ، عليهم أن يتركوا جزيرة قبرص في خلال فترة الإثنى عشر شهراً التالية لممارسة حق الاختيار . ولقد قامت بالفعل بعض مشات من القبارصة الأتراك بترك جزيرة قبرص فيما بين عامي ١٩٢٤ و ١٩٢٦ ، وذلك من أجل الإقامة في آسيا الصغرى . وكانت الميزات التي تعرضها تركيا عليهم ، من أجل إعادة التوطين في المدن والأحياء التي أنقلاها اليونانيون ، وغيرهم من العناصر المسيحية ، تجذبهم صوب بلادهم الأصلية . أما بقيه القبارصة الأتراك فإتهم ظلوا يمارسون حياتهم كما هي ، في جزيرة قبرص ، وتجنباً إلى جنب مع إخوانهم القبارصة اليونانيين .

٤ - قبرص مستعمرة للتاج :-

ولقد تسبب رفض الحكومة البريطانية لمطالب القبارصة اليونانيين في نشأة أزمة سياسية . وقام النواب القبارصة اليونانيون بتقديم إستقلالتهم ، تعبيراً عن إحتجاجهم ، وقامت الغالبية العظمى لسكان الجزيرة بالامتناع عن المشاركة في الانتخابات الجديدة ، والتي تم فيها إنتخاب إثنين من الموازنة وسبعة من القبارصة اليونانيين .

وقامت الإدارة البريطانية باتخاذ إجراءات صارمة ؛ وقام المندوب السامي بإصدار الأمر بطرد إثنين من كبار الرجال السياسيين ، من القبارصة اليونانيين ، من الجزيرة ، وكان من بينهما نائب لارفاكا السابق . وتحولت كل الحركة السياسية من المجلس التشريعي إلى قصر رئيس الأساقفة ، وحيث قام مجلس وطني

يوناني ، يتألف من الأثناثة ، والنواب المستقيمين ، وغيرهم من الأعيان ، بتسيير شؤون الأهالي ، متناسين في ذلك أمر وجود السلطات البريطانية . وظل الحال كذلك حتى وقت تغيير وضعية الجزيرة في عام ١٩٢٥ .

وفي يوم ١٠ مارس ١٩٢٥ ، منحت بريطانيا العظمى قبرص وضعية مستعمرة التاج . وتغير لقب المندوب السامي إلى لقب حاكم . وإرتفع عدد النواب القبارصة اليونانيين إلى اثني عشر ، بينما ظل عدد النواب القبارصة الأتراك ثلاثة ، كما كان . وفي أثناء ذلك الوقت ، كانت الأغلبية اليونانية محرومة من السلطات البرلمانية ؛ ولكن يعادلوا الإثني عشر نائباً من اليونانيين ، رفع الانجليز عدد الأعضاء المعيّنين من ستة إلى تسعة .

ولقد ظل هذا النظام الجديد يعمل لمدة ستة سنوات ، قام خلالها القبارصة اليونانيون بإرسال وفد بديدي إلى لندن ، لكي يطالب باتحاد قبرص مع اليونان ؛ ويطالب كذلك بإجراء إصلاحات دستورية تسمح لشعب الجزيرة بتسيير الشؤون المحلية . ولكن إجابة حكومة العمال لم تكن تختلف عن إجابة الحكومات السابقة . وتحوت ضغط الأهالي ، اضطر النواب القبارصة اليونانيون إلى تقديم إستقالتهم . وفي ذلك الوقت قام أسقف سميثيون ، نائب لارناكا ، بإصدار إعلان ، في ليما سول ، عن اتحاد جزيرة قبرص مع اليونان ، وعدم إطاعة السلطات البريطانية . وفي ليلة ٢١ أكتوبر ١٩٣٠ ، قام المتظاهرون من القبارصة اليونانيين في نيفوسيا بالزحف على قصر الحاكم ، وطالبوا بالاتحاد مع اليونان . وحين رفض طلبهم ، قاموا بإحراق القصر . وفي نفس الوقت ، قام أهالي الجزيرة بمظاهرات ضخمة معادية للبريطانيين ، في المدن الأخرى والقرى ، ورفضت السلطات المحلية ، من القبارصة اليونانيين ، ممارسة وظائفها .

وسرعان ما أعلنت حالة الطوارئ : فتم إلغاء حرية الصحافة وحرية

الإنتقال والمراسلة ، والغى المجلس التشريعى ، وإضطر الأماهى القبارصة اليونانيون إلى دفع غرامة ، ودفع تكاليف إعادة بناء قصر الحاكم ، وصدرت الأوامر بطرد أسقف سيمتيون وأسقف كيرينيا ، وكذلك نائبين وعدد من الأعيان ، من جزيرة قبرص ؛ كما تم إلقاء القبض على ما يزيد على ألف شخص ، أو وضعهم فى إقامة محددة . ومنع تدريس تاريخ اليونان ؛ وظلت الكنيسة اليونانية بدون أساقفة ، وبدون مجلس كنسى ؛ أما حق التشريع فانه رجع إلى حاكم الجزيرة البريطانى . ولقد ظل هذا النظام سارياً حتى وقت إعلان الحرب العالمية الثانية ، فى عام ١٩٣٩ . وفى أثناء ذلك الوقت ، قام الانجليز بإنشاء لجنة إستشارية ، فى عام ١٩٣٣ ، تتكون من أعضاء معينين بواسطة الحاكم ، حتى تعطيه رأياً فيما يحتاجه من إجراءات داخلية . ومع ذلك ، فإن التضييق الذى فرض على التعليم وعلى الكنيسة اليونانية ظل كما هو . وبعد وفاة رئيس الاساقفة كيرلس ، فى عام ١٩٣٣ ، ظل عرشه خاوياً ، دون خليفة ، إذ أن السلطات البريطانية رفضت أن تتم الانتخابات طبقاً للقانون الكنسى ؛ وكانت قد أمرت بشفى أساقفة نسييون وكيرينيا . وحين قام أسقف بافوس بالاحتجاج على الإجراءات التى قامت بها إدارة التعليم بالنسبة لتعليم تاريخ اليونان ، حكمت عليه المحكمة البريطانية ، وعلى أساس ارتكاب جريمة التمرد ، ووضع فى إقامة محددة وإجبارية ، فى قصر الاسقفية ، لا يبرحه .

وجاء بعد ذلك العدوان الفاشستى الإيطالى ، يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٤٠ على اليونان ، لكى يغير الوضع فى فترة ساعات معدودة . وما أن علموا بالنبا حتى إمتلأت جزيرة قبرص بالأعلام اليونانية من جديد ، وبعد أن كان الأماهى قد نخبوا لمدة سنوات طويلة ، ولأول مرة ، منذ عام ١٨٧٨ رفعت الأعلام اليونانية إلى جانب الأعلام البريطانية . ورغم منع المظاهرات ، عبر شعب قبرص

وبحماس عن مشاعره ، وسأيرت المظاهرات في شوارع المدن القبرصية ، وحتى في القرى ، وطالب القبارصة اليونانيون بالتطوع ، وبالسفر إلى اليونان للمشاركة في الحرب والمقاومة . ولكن الانجليز لم يسهحوا لهم بذلك .

وبعد الإحتلال الألماني لجزيرة كريت ، في عام ١٩٤١ ، عاشت جزيرة قبرص أياماً عصيبة . وكانت السلطات تخشى من وقوع هجوم على قبرص ، فأمرت بإخلاء السكان المدنيين من المدن ؛ ولكن نشوب الحرب بين ألمانيا وروسيا ، في صيف عام ١٩٤١ ، أنقذ الجزيرة من بؤس الوقوع تحت الإحتلال الأجنبي .

وفي هذا الوقت العصيب ، وأمام الخطر ، قامت السلطات البريطانية بالتوجه إلى المشاعر الوطنية للقبارصة ، حتى يقبلون الخدمة في القوات المسلحة ، من أجل تحرير اليونان . وهكذا قام أكثر من ٣٠.٠٠٠ شخص بقتيد أسمائهم ، كمتطوعين ، من أجل الخدمة في الخارج ؛ وسأربوا بكل بسالة ، على جبهات فرنسا ، وإيطاليا ، واليونان ، وشمال إفريقيا . كما قام أكثر من ١٠.٠٠٠ شخص بالتطوع من أجل الدفاع عن الجزيرة . وفي عام ١٩٤٣ ، قام المسترونستون تشرشل ، وهو في طريق عودته إلى إنجلترا ، بزيارة رسمية لقبرص ، وللمرة الثانية . وصرح أمام أسقف بافوس ، وأمام الأعيان المجتمعين بهذه المناسبة في حديقة قصر الحاكم : « حينما تنتهي الحرب ، سيكون إسم قبرص بين تلك الأسماء التي إمسحت الجدارة ، ليس فقط من جيلنا ، ولكن كذلك من الأجيال المقبلة » .

وبعد نهاية الحرب ، قام القبارصة ، وطبقاً لنصوص ميثاق الأطلنطى ، والوعد بالتحرر السياسى للشعوب الخاضعة للنظام الاستعمارية ، بإرسال مندوبيهم من جديد إلى لندن ، لكى يطالبوا بالإتحاد مع اليونان . ولكنهم صدموا بنفس الرفض التقليدى . ومع ذلك ، فإن الانجليز قاموا هذه المرة بتقديم بعض التنازلات : فوعدوا بعودة الأشخاص المبعدين منذ عام ١٩٣١ ، وبإعادة تشكيل

المجلس الكنسى الخاص بالكنيسة اليونانية ، كما حاولوا وضع ميثاق دستورى
بوافق عليه الشعب . وهذا الدستور الذى فسكروا فيه كان يتعلق باستقلال ذاتى
يحدده حق الاعتراض ، ، الفيتو ، ، الذى يحتفظ به الحاكم . وأمام رفض
الأهالى من القبارصة اليونانيين ، وباستثناء الشيوعيين ، المشاركة فى وضع هذا
الميثاق الدستورى ، فشل المشروع الانجليزى . وقام الشعب من جديد بالتظاهر
فى الشوارع ، معلناً مطالبة الوطنية ، وأخذ على البريطانيين أنهم كانوا يرغبون فى
الاحتفاظ بسيطرتهم على الجزيرة بشكل أبدي ، وعلى عكس ما أعلنوه .
إنها مرحلة جديدة فى تاريخ قبرص ، إنها مرحلة الاستقلال .

الباب التاسع

إستقلال قبرص

الفصل العاشر

الحركة الوطنية في قبرص

١ - إزدياد الأهمية الاستراتيجية لقبرص :-

مع نهاية الحرب العالمية ، في عام ١٩٤٥ بدأت تغيرات هامة في كل منطقة الشرق الأوسط ، نتيجة لانتصار مبادئ الديمقراطية ، وإنتشار فكرة حق الشعوب في تقرير مصيرها ، مع نشأة الأمم المتحدة . وكان كل ذلك يدفع شعوب العالم التي خضعت للاستعمار إلى العمل من أجل الحصول على حريتها وإستقلالها ، سواء كانت قد أسهمت في بذل مجهود ، برضاها ، ساعد الديمقراطية على الوصول إلى النصر ، أو أنها وقفت تنتظر ساعة خلاص العالم من شرور النازية والفاشية ، حتى تطالب بتحقيق أمانها الوطنية ، وفي الإستقلال .

ولقد ساعد على إزدياد قوة هذه الحركة التحررية ، والتي كانت تعنى بالفعل بداية النهاية بالنسبة للنظام الاستعماري والإمبريالي ، وتصفيته ، ذلك التطور العميق الذي حدث للدول الإستعمارية السابقة ، والتي فقدت الإمكانيات المادية ، وحتى المعنوية ، التي كانت تستخدمها حتى ذلك الوقت لقمع الشعوب . فلقد خرجت كل من إنجلترا وفرنسا ، رغم إنتصارهما ، أو مشاركتهما في النصر على إيطاليا وألمانيا واليابان ، وهما مكبلتين بالديون ، وقد تخربت الكثير من مدلولهما ومصانعهما ، والتجهيزات العامة الموجودة في بلادهما ، وكانت الخسائر البشرية فادحة في هذه الحرب ، وشعرت فيها الدول الإستعمارية بحاجتها إلى الدول الخاضعة لها ، إستراتيجياً وإقتصادياً ، وحتى سياسياً ومعنوياً ، حتى تستمر في مواصلة الحرب ، كما شعر فيها أبناء المستعمرات بأنهم قد قاموا بدور إيجابي لولا

لما تمكنت الدول العظمى ، التي تستعمرهم ، من أن تنتصر في الحرب . هذا علاوة على صدور بعض التصريحات من جانب المسؤولين في هذه الدول الاستعمارية ، حتى وإن كان بعضها قد صدر لكسب الوقت ، تعترف بما قامت به هذه الشعوب ، وتعددها بمستقبل أفضل بمجرد نهاية الحرب . وجاءت مبادئ ميثاق الأطلنطي ، وإنشاء هيئة الأمم المتحدة لكي تدعم السير في هذا الاتجاه .

وفي منطقة الشرق الأوسط كانت عملية النمو مستمرة ، وبشكل يهدد سيطرة الإمبراطورية البريطانية ، كما كان الحال فيما مضى . ومع ضعف الإمبراطورية البريطانية ، زادت مبادئ التحرر من قوة الدول الحديثة في المنطقة ، وبدأ وكان النفوذ الأمريكي المتزايد ، يمثل شكلاً جديداً ، في ذلك الوقت ، لتدعيم حركات التخلص من السيطرة الاستعمارية السابقة . وإن كان يحتفظ بما يليق به من قوة سيطرة إقتصادية يمارسها ، ويدعمها ، برؤوس أمواله وبقوة انتصاره ، على البلاد الجديدة ، وعلى الدول التي كانت تستعمرها في نفس الوقت . وكان كل ذلك يزيد من صعوبة الموقف أمام بريطانيا العظمى في منطقة الشرق الأدنى .

أما من حيث العلاقة بين بريطانيا العظمى ، وبين دول وأقاليم المنطقة ، فكانت قوة التيار تسير في اتجاه مضاد للسياسة البريطانية ، وكان ذلك واضحاً في كل من مصر ، والعراق ، وفلسطين ؛ وذلك في نفس الوقت الذي كان فيه على فرنسا أن تصفي نفوذها في لبنان ، بعد أن أجبرت على تصفيته في سوريا .

ورغم أن إنشاء جامعة الدول العربية لم يكن يمثل قوة مادية تخشها بريطانيا ، إلا أن نمو الحركات الوطنية فيها كان يمثل مناطق النفوذ البريطاني ، كان أمراً يحسب له كل حساب ، ورغم أن المفاوضات كانت سلاحاً يمكن لبريطانيا أن توجله به أمر الوصول إلى اتفاق ، إلا أن قوة الدفع الوطني ، كان يعرض ذلك ، واضطرت بريطانيا العظمى في عام ١٩٤٦ إلى إخلاء قواعدها العسكرية في كل

من القاهرة والاسكندرية، وإلى نقل قواتها إلى القواعد الموجودة في قناة السويس؛ وكان الضغط عليها في الرأي العام وفي الأمم المتحدة يجعلها تشعر بأن بقاءها كان عسكرياً ، وأنها فقدت أى تأييد في أراضى مصر ، من جانب أبناء البلاد .

وكان الأمر بالنسبة لبريطانيا في العراق لا يقل خطورة . وحتى من فلسطين كان نمو القوة اليهودية الوافدة إلى البلاد قد بدأ في أخذ موقف صريح ضد بريطانيا ، كدولة صاحبة إمتداد ، وأخذ في الإستعانة بتأييد الولايات المتحدة ، ضد بريطانيا العظمى ، حتى يصل إلى إنشاء دولة إسرائيل . ولستخدمت المنظمات الصهيونية سلاح الإرهاب وسيلة فعالة ضد القوات البريطانية ، الوصول إلى أهدافها ، وفي الوقت الذى كان فيه العرب والفلسطينيون يضغطون على بريطانيا من جانب آخر ، حتى لاتضيع حقوقهم عليهم ، وفي بلادهم .

وكانت كل من قناة السويس في مصر ، وحيثما في فلسطين ، وكذلك العراق ، تمثل أهمية كبرى بالنسبة للإمبراطورية البريطانية ، من أجل مواصلاتها مع الهند والشرق الأقصى ، وفي الوقت الذى واجهت فيه بريطانيا ضعف الحركة الوطنية في شبه القارة الهندية ، وعدم إستقرار الأوضاع ، مع إستمرار بعض حروب التحرير ، في بورما ، وأخذت فيه إندونيسيا تضغط على سنغافورة . لقد أصبحت طرق المواصلات الإمبراطورية ، بحرياً ، عبر قناة السويس ، وجوياً عبر منطقة الشرق الأوسط ، مهددة ؛ كما أصبحت حيثما ، كمنخرج لبتروول الشرق الأوسط ،

لقد أصبح على بريطانيا أن تعيد حساباتها من جديد ، بالنسبة لكل المنطقة ، وثقتار لنفسها خطأ ثانياً ، في حالة فقدتها للخط الأول ، وإذا كانت خطوط البترول التى تصل إلى حيثما هى خطوط بترول شركة أرامكو ، أى الشركة العربية

الأمريكية للنفط ، وكان الضغط الذى تمارسه الولايات المتحدة على بريطانيا من أجل الحركة الصهيونية قد تزايد فى هذه الفترة ، وأصبح الوجود البريطانى فى فلسطين غير محتملا ، وأصبحت قواتها تشعر بأنها موجودة فى أرض معادية ، فيمكن لبريطانيا أن تتراجع عن فلسطين ، وتعلن عجزها عن حل المشكلة العربية اليهودية ، أمام الأمم المتحدة ، وأمام الجميع . ويمكنها بذلك أن تترك اليهود يتعاملون مع العرب ، وتسائر النفوذ الأمريكى ، الذى كان له ثقله فى أوروبا الغربية ، وفى بقية العالم فى ذلك الوقت .

وهذا الموقف ، الذى لم تضح منذ عام ١٩٤٧ ، كان يجبر بريطانيا على أن تتخذ لإحتياطاتها بالنسبة لخط ثان ، يمكنها منه أن تستمر فى مراقبة تطور الأحداث فى مصر ، وفى العراق ، وفى كل منطقة الشرق الأدنى ؛ وكان هذا الخط الثانى يشمل فى قبرص ، التى كان موقعها الجغرافى يجعل منها قاعدة إستراتيجية لها قيمة كبيرة ، وقت الحاجة . ولذلك فإن بريطانيا سوف تتمسك بوجودها فيها .

ومنذ نهاية الحرب العالمية كانت المنظمات الصهيونية قد أخذت فى إعداد قوات لها ، وقامت بتدريبها فى معسكرات أنشئت فى فرنسا والنمسا ، لتزويدها برجال أصحاب مدرين ، يمكنهم المشاركة فى إنشاء دولة إسرائيل . وكما كانت بريطانيا هى « الحاضنة » التى إحتضنت الحركة الصهيونية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ، ورعت نموها فى فلسطين ، استمرت هذه المنظمات فى الإفادة من النفوذ البريطانى ، من أجل توصيل الكثير من المتطوعين اليهود ، بطريق الهجرة غير المشروعة ، إلى فلسطين ، وعن طريق أكثر المراكز البريطانية أمناً لهم ، وقرباً لهم ؛ وكان ذلك عن طريق قبرص ، التى إعتبرت محطة لتزويد اليهود فى فلسطين بما يلزمهم من رجال العصابات ،

أما قوات الفيلق اليهودى ، التى كانت بريطانيا قد أنشأته فى أثناء الحرب

العالمية الثانية ، كوحدة من وحدات الجيوش الإمبراطورية ، فإن بريطانيا قد احتجزتها في جزيرة قبرص كذلك. وحين استعدت القوات البريطانية للإنسحاب من فلسطين قبل يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ ، كان هذا الفيلق يمثل احتياطياً هاماً بالنسبة للمنظمات الصهيونية ، التي كانت تستعد من أجل الإستيلاء على ما يمكن أن تستولى عليه من أراضي فلسطين ، وتعلن قيام دولة إسرائيل . وإذا كانت بريطانيا قد أعلنت أن قوات هذا الفيلق لن تصل إلى فلسطين ، إلا أنها اضطرت بعد ذلك ، وأمام الأمر الواقع ، إلى أن تعلن أنه لم يكن في مقدورها منع رجال هذا الفيلق من الذهاب إلى فلسطين .

وهكذا نرى أهمية قبرص بالنسبة لبريطانيا العظمى بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وعملها على الإحتفاظ بهذه الجزيرة تحت سيطرتها ، وتزايد هذه الأهمية الإستراتيجية بالنسبة لكل منطقة الشرق الأدنى ، في نفس هذه الفترة ، وكخط ثانٍ للإمبراطورية البريطانية، ترقب منها تطور الأحداث في مصر والعراق وسوريا . وزاد من أهميتها وأهمية التواجد البريطاني فيها ، بداية التوترين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية ، مع حادث برلين ، في عام ١٩٤٨ ، وتقلقل الأوضاع ثم قيام الحرب الأهلية في اليونان ، بين أصحاب الاتجاهات اليسارية ، وأصحاب الاتجاهات اليمينية ، من بين ملوكيين ، ومن جمهوريين .

فما هو موقف شعب قبرص ، وأهلها ، وما هي حركاتهم في هذه الفترة ؟

٢ - الاستفتاء الوطني عام ١٩٥٠ :

منذ بداية عام ١٩٥٠ زاد ظهور مشاعر القبارصة اليونانيين لتحقيق أملمهم في الإتحاد مع اليونان . ولقد وجدوا أنه من الصعب عليهم الإعتماد على مجرد تقديم « المذكرات » للحكومة البريطانية ، إذا ما كانوا يرغبون في الوصول إلى أهدافهم ؛

ولذلك فانهم قرروا ضرورة رفع الامر إلى الأمم المتحدة . وعمل على تشجيعهم ، ذلك القرار الذى كان مجلس النواب اليونانى قد وافق عليه بأغلبية شبه جماعية ، فى ٢٧ فبراير ١٩٤٧ ، وفى صالح مطالبهم الوطنية ، فبدأوا فى تنظيم عملية إستفتاء وطنى ، يوم ١٥ يناير ١٩٥٠ ، شاركت فيه الغالبية العظمى للقبارصة اليونانيين . وكان حاكم الجزيرة قد حرم على الموظفين الإذلاء بأصواتهم ؛ ومن بين ٢٣٤٠٧٤٧ صوتاً ، كان ٢١٥٨١٠٨ صوتاً فى صالح الإتحاد مع اليونان .

وبعد الإستفتاء ، سافر وفد من قبرص ، لاعطاء نسخ من بطاقات التصويت ، ونتائج الإستفتاء إلى أثينا ، ولندن ، ونيويورك ، ولتسليم هذه المجلدات إلى مجلس النواب اليونانى ، وللحكومة البريطانية ، وللسكرتير العام للأمم المتحدة . وبعد عام من ذلك ، طلب مكاريوس الثالث ، رئيس أساقفة قبرص ، إلى الحكومة اليونانية ، أن تثير مسألة قبرص أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة . ولكن الحكومة اليونانية رفضت القيام بذلك ، وإكتفت ، فى أول الامر ، بأن تتصل بالحكومة البريطانية ؛ ولم تعط هذه الاتصالات نتائج أكثر من رفض الحكومة البريطانية مناقشة الموضوع القبرصى . ولكن القبارصة لم يفقدوا الأمل . وفى يوم ١٠ أغسطس ١٩٥٣ ، كتب رئيس الأساقفة مكاريوس ، باسم شعب قبرص ، إل الأمين العام للأمم المتحدة ، وطلب إليه قيد موضوع قبرص فى جدول أعمال الدورة الثامنة للجمعية العمومية .

وكان رئيس الأساقفة مكاريوس يهدف ازوصول إلى أن يحصل القبارصة على حق تقرير المصير . ولقد إستند فى ذلك إلى قرار الأمم المتحدة ، فى ١٦ ديسمبر ١٩٥٢ ، بالعمل على الإعتراف بحق تقرير المصير لجميع الشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، حسب روح ومبادئ الهيئة ، فى حرية تعبير هذه الشعوب عن رغبةها بالاستفتاء أو بأية وسيلة ديمقراطية أخرى ، تجرى تحت إشراف الهيئة ؛

وكذلك على المادة الثالثة من ميثاق الأمم المتحدة ، التي تنص على احترام رغبات الشعوب وحقها في إختيار الحكومة التي تريدها ، وتمنع الشعوب المحرومة بسيادة حقيقية وحكم ذاتي ؛ وأخيراً إلى تصريح المستر آتلي ، في مجلس العموم البريطاني ، عام ١٩٤٦ عندما كان رئيساً للوزراء ، بشأن المباحثات التي أجريت مع بورما لإنهاء وضعها كمنطقة ، وتمتعها بالحكم الذاتي .

ولكن أحداً لم يستمع إليه . وقرر حينئذ أن يبدأ في محادثات ودية بين الأطراف ذات المصلحة ؛ وإن كان هذا الأمل قد ظل بلا جدوى . وفلتت بمجهودات القبارصة في تسوية المسألة ودياً ؛ ولم يستمع أحد إلى نداءاتهم . أما الطلبات الدبلوماسية ، التي كانت حكومة اليونان قد تقدمت بها ، فإنها إصطدمت برفض الحكومة البريطانية ، والتي لم توافق حتى على مناقشة المطالب الوطنية للقبارصة .

ولقد أعلن المستر هوبكنسون ، وزير الدولة لشئون المستعمرات ، يوم ٢٨ يوليو ١٩٥٤ ، وبشكل قاطع ، أمام مجلس العموم البريطاني بشأن قبرص : « إن بعض الأقاليم من الكومنولث لا يمكنها أبداً أن تدعى أوصل إلى إستقلال كامل » . وأمام مثل هذا الموقف الرافض تماماً ، قررت الحكومة اليونانية أن تلتهجئ إلى الأمم المتحدة . وفي يوم ١٦ أغسطس ١٩٥٤ ، كتبت إلى الأمين العام ، وطلبت فيه المسألة القبرصية في جدول أعمال الدورة التاسعة للجمعية العامة . ولقد أشار الماريشال باباجوس ، رئيس الوزراء اليوناني ، في خطابه ، إلى أن اليونان قد إستنفدت كل الوسائل للوصول إلى إتفاق ، عن طريق مباشر ؛ وبعد أن مرت كل الفترات التي تسمح بها الملائمة الداخلية للجمعية العامة ، ترى نفسها مضطرة إلى اللجوء إلى الأمم المتحدة ، لكي تطلب إليها إيجاد حل لهذه المشكلة ، والموافقة على الإعتراف بالحل الذي تفرضه العدالة ، والكرامة .

والمبادئ المقدسة التي أعلنها الميثاق . وأنها تلتجئ إلى الجمعية العامة ، وهي واثقة من أنها ستقوم بعمل بناء ، من أجل السلم والحرية .

٣ - عرض القضية على الأمم المتحدة :

ولقد كتب الأسقف مكاريوس ، في ٢٢ أغسطس ١٩٥٤ إلى سكرتير الأمم المتحدة ، خطاباً مؤيداً فيه موقف الحكومة اليونانية بعرض موضوع قبرص على الدورة التاسعة للجمعية العمومية ؛ وذكر فيه أنه سيكون لقرارات الأمم المتحدة أثرها الحيوى على حياة ومستقبل شعب قبرص اليونانى .

ثم شرح مكاريوس فى خطابه أنه يتحدث بالنيابة عن شعب قبرص ، ولكونه منتخباً كرئيس وطنى لهذا الشعب ؛ وذكر التالى :

أولاً : أن جزيرة قبرص لا تتمتع بالحكم الذاتى ، وتقع تحت حكم بريطانيا العظمى فى الأمم المتحدة .

ثانياً : أن القبارصة اليونانيين يكونون ٨٠ ٪ من تعداد سكان الجزيرة ؛ وأشار إلى الاستفتاء الحر الذى تم فى عام ١٩٥٠ ، وكان من نتيجته أن ٨٠ ٪ من مجموع سكان الجزيرة قد طالبوا بالانضمام لليونان ، البلد الام ؛ وأن نتائج هذا الاستفتاء قد سلمها وفد قبرص للحكومة البريطانية ، ولسكرتير الأمم المتحدة .

ثالثاً : أن الحكومة البريطانية ترفض الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب القبرصى ؛ رغم أن ميثاق الأمم المتحدة (المادة ١ فقرة ٢ والمادة ٥٥) ينص على حق تقرير المصير للشعوب ، كمبدأ أساسى معترف به ؛ ورغم أن قرارات الجمعية العمومية ، فى ١٦ ديسمبر ١٩٤٢ ، توصى بضرورة احترام حقوق الغير ، متمتعين بالحكم الذاتى ومبدأ تقرير المصير .

رابعاً : أنهم طالبوا الحاكم العام الانجليزى بتنفيذ قرارات إستفتاء عام ١٩٥٠ ، وتنظيم إستفتاء آخر ، ولكنه رفض ذلك ، وأفاد أن الحكومة البريطانية لا تفكر فى إجراء أى تغيير فى السيادة على قبرص .

خامساً : أن بريطانيا أهملت تطبيق ميثاق الأمم المتحدة ؛ كما أن الأوضاع الموجودة فى قبرص غير ديمقراطية ، تمنع حرية الصحافة والقول . ولذلك فإنه يؤيد طلب الحكومة اليونانية إدراج الموضوع فى جدول أعمال الجمعية العمومية . وكان هذا موقف جانب القبارصة اليونانيين ؛ فإذا كان موقف الجانب الآخر ، أى القبارصة الأتراك ؟

لقد كتب مفتى قبرص ، فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٤ ، إلى سكرتير الأمم المتحدة ، بنفس المناسبة ، والخاصة بعرض قضية قبرص على الأمم المتحدة .

ولقد أراد ، من جانبه ، أن يشرح موقف مائة ألف مسلم قبرصى فى المشكلة ، وكانت أهم نقطه عمل على توضيحها هى أن مطالب القبارصة اليونانيين للإنضمام تحت عنوان تقرير المصير ، إلى اليونان ، أمر مرفوض ، ولأسباب كثيرة :

أولاً : من حيث اللغة ؛ حقيقة أن الغالبية العظمى لسكان الجزيرة تتحدث اللغة اليونانية ، ولكن هذه الأغلبية تمثل شعباً غير متجانس .

ثانياً : من حيث المبدأ الديمقراطي ، والذي يعترف بحقوق أغلبية السكان على الإقليم الذى يسكنوه ؛ فهذا المبدأ نفسه قد اعترف أيضاً للأقلية بحق الحياة فى إقليمها فى سلام وأمان . ومن الواجب فى هذا النطاق أن تقيد حقوق الأقلية من حقوق الأغلبية ، خاصة وأن ما ينادى به المتحدون باليونانية من الانضمام إلى اليونان يؤثر على سلامة الأقليات فى الجزيرة ؛ الأمر الذى يخالف مبادئ العدالة والحقوق البشرية .

ثالثا : أن الشعب اليوناني يميل إلى العمل حسب شعوره ، وليس وفقاً للتعقل ، الأمر الذي يجعل إدارتهم للحكم خطيرة ، وخاعة بالنسبة للجياليات غير اليونانية . كما أن عدم إستقرار الحكومة اليونانية ، والصراع الدموي الموجود بين الأحزاب اليونانية فيها ، وإختلاف المذاهب الفكرية ، يظهر ضعف الإدارة اليونانية .

رابعا . ومن حيث المعطيات الجغرافية والتاريخية ، فإن قبرص لم تكن أبداً في يوم من الأيام جزءاً من اليونان ، والمسافة بينها تصل إلى ١١٠٠ كيلومتر ، وليس هناك إرتباط إستراتيجي فيما بينهما .

خامسا : وحتى من حيث السكان ، فإن الأغلبية الخاصة بالقبارصة اليونانيين لم تزد إلا في خلال الستين عاماً الماضية . فقد كان في الجزيرة ٢٠ ألف يوناني فقط في عام ١٧٩٠ ، في الوقت الذي كان بها ٦٠ ألف تركي (أرقام مأخوذة من تقرير فيزن ، فنصل إنجلترا في قبرص حينئذ) . وفي عام ١٨٩٦ كان تعداد سكان الجزيرة ٢٠٩٢٩١ نسمة ، ثلثهم من الأتراك ، والثلثان من غير الأتراك ؛ وكان من ضمنهم كل الأقليات غير التركية (أخذت هذه الأرقام من كتاب تاريخ قبرص لفيليب نيومان) . أما الغالبية اليونانية الحالية بقبرص ، فهي ليست من القبارصة أصلاً ، إنما هم من مواليد المهاجرين الذين حطوا على الجزيرة ، مفيدون من ضيافة الأتراك والحكومة الانجليزية . كما أن ستون عاماً ليست بالمدة الطويلة في التاريخ ، والتي يمكنها أن تعطي الأغلبية اليونانية القوة في تغيير سيادة الجزيرة ، لصالح الدولة التي لم تكن جزءاً منها ، أي اليونان .

سادسا : من حيث سلامة البلاد المحيطة بها ، فإن المسافة الطويلة التي تفصل بين قبرص واليونان ، وهي ١١٠٠ كيلومتر تجعل الادارة اليونانية ، غير القوية

في البلد الأصلي، أي اليونان ، أكثر ضعفاً في الجزيرة ؛ وسوف يستغل الشيوعيون هذا الموقف لغير صالح الجزيرة والبلاد المحيطة بها ، الأمر الذي قد يحول الجزيرة إلى حالة تهدد بها السلام والأمن في البلاد المحيطة بها .

وهكذا يكون حق الحياة في سلام وأمن ، أهم من حق التمتع ببهجة الحياة .
وباختصار ، فإن المسلمون طالبوا بعدم لانضمام جزيرة قبرص إلى اليونان .

ولقد وافق مجلس الأمن على إدراج القضية في جدول أعمال الدورة التاسعة للجمعية العمومية للأمم المتحدة ، بتسعة أصوات ، مقابل ثلاثة أصوات ، هي أصوات تركيا وبريطانيا وفرنسا ، وإمتناع ثلاثة آخرين . وكان هذا القرار بناء على أن هذا الإدراج لا يمثل تدخلا في الشؤون الداخلية لبريطانيا العظمى .

ولقد ظهرت الحجج ، والمواقف التالية ، عند عرض الموضوع ، بعد أن شرح الوفد اليوناني حق القبارصة في تقرير مصيرهم :

أولا : موقف تركيا : رفض حق تقرير المصير للقبارصة ، وعلى أساس أن ميثاق الأمم المتحدة ينص على احترام الحق المشروع في الدفاع المفرد والجماعي أو المنظمات الإقليمية ، وأن هذا الحق في الدفاع يستهدف الخطر الذي سوف ينشأ إذا ما انفصلت قبرص عن الإمبراطورية البريطانية .

وحاول المندوب التركي أن يستند إلى العامل الجغرافي ، وبغض النظر عن رأى أغلبية السكان ، وبناء عليه فمن الواجب ضم قبرص إلى تركيا ، على إعتبار أنها إمتداد لهضبة الأناضول ، وأنها أقرب بكثير إلى مياهها الإقليمية ؛ منها لليونان . كما إستند إلى العامل السكاني ، وظروف تطوره ، فذكر أنه بالرغم من وجود ٣٠٠.٠٠٠ قبرصى يوناني في الجزيرة ، فإنه كان هناك كذلك ٣٠.٠٠٠ قبرصى تركى ، غادر الكثيرون منهم الجزيرة ، مهاجراً إلى الولايات المتحدة وأمريكا

الجنوبية وتركيا ، ودول أخرى ، لأسباب عديدة ، منها السعي وراء العيش ، ولذلك يجب أخذ أصواتهم إذا تم إجراء إستفتاء لأهالى الجزيرة ، طبقاً لمبدأ تقرير المصير. ولقد إستشهد بما تم بهذا الشأن فى سيليزيا العليا ، بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ، وعند بحث موضوع ضمها إلى بولندا ، ومعارضة ألمانيا لذلك الاقتراح ، إستناداً إلى أنه يجب إجراء إستفتاء عام يشترك فيه سكانها لتقرير مصيرهم ، وتم ما أرادت ألمانيا . وكانت النتيجة أن أخذت أصواتاً تقرب من ٣٥٠.٠٠٠ ألماني ، ممن ولدوا فى سيليزيا العليا ، وهاجروا منها ، فرجحت كفة ألمانيا بحصولها على أغلبية ٧١٦.٠٠٠ صوت ، مقابل ٤١٧.٠٠٠ ؛ وبذلك ضمت سيليزيا العليا إليها .

كما أن المندوب التركى حاول أن ينفى إدعاء أن القبارصة اليونانيين الحاليين ينحدرون من أصل يوناني ، وإستند إلى أنهم ينتمون إلى أصل سكان البحر المتوسط ، أو أصل سكان الحوض الشرقى للبحر المتوسط (أصل ليفانتى) .

ثانها : موقف اليونان ؛ ولقد قسم المندوب اليوناني مناقشته إلى ثلاثة أقسام هى الموضوع العام بالنسبة لجزيرة قبرص ، وعرض فيه حق تقرير المصير ، الذى ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة ؛ وأشار إلى إستفتاء عام ١٩٥٠ ، الذى وصفه بأنه يعبر عن شعور سكان الجزيرة ؛ وطالب بعمل إستفتاء آخر ، يتم تحت إشراف الأمم المتحدة . وتحدث عن الوحدة بين شعبى اليونان وقبرص ، وعن وحدة اللغة ، والدين ، والجنس ، والأمانى ، والتقاليد بينهما . وأكد أن ضم الجزيرة لن يغير الوضع بالنسبة لإلتزامات اليونان أمام حلفى البلقان وشمال الأطلنطى .

وقام المندوب اليوناني بعد ذلك بمحاولة لتنفيذ حجاج مندوب تركيا ، الخاصة بالقرب الجغرافى . وتحدث عن السكان ، وذكر أنه لم يكن هناك أترك

في جزيرة قبرص في عام ١٥٧١، حين قام العثمانيون باحتلالها. وذكر أن الرحالة إيفل تشلي، الذي زار الجزيرة فيما بين عامي ١٦٧٠ و ١٦٧٥ وجد أنه كان بالجزيرة ٣٠٠٠ يوناني و ٣٠٠ تركي. وأن طلعت أفندي، حاكم قبرص التركي، قدر في عام ١٨٤١، عدد القبارصة اليونانيين بـ ٧٥٠٠ يوناني؛ والأتراك بـ ٣٥٠٠٠ تركي.

وأخيراً، فإن المندوب اليوناني ـ أول أن يفند رأى بريطانيا العظمى الخاص باعتراف اليونان بسيادة بريطانيا على الجزيرة، وذكر أن توقيع اليونان وغيرها من الدول على المعاهدة التي تنازلت فيها تركيا، وطبقاً للمادة ٣٠ منها، عن جزيرة قبرص، لا يعنى أن تقرم بريطانيا بضم الجزيرة إليها، ولكنها شهادة شاهد بأن تركيا قد تنازلت عن الجزيرة فقط.

ثالثاً : موقف بريطانيا العظمى وقد استند إلى النقاط التالية : —

١ — أن موضوع قبرص يعتبر موضوعاً داخلياً، وليس للأمم المتحدة، استناداً إلى ميثاقها، أى حق في بحثه.

٢ — إن إعطاء قبرص لليونان يخالف معاهدة لوزان، التي تنازلت فيها تركيا عن الجزيرة لبريطانيا، وقد وقعت اليونان على هذه الوثيقة مما يشبت موافقتها.

٣ — أن مناقشة قبرص سرف يؤدي إلى إنيار حلف البلقان.

٤ — أن حركة «أيوكا» التي تطالب بضم الجزيرة إلى اليونان ما هي إلا حركة مفتعلة نظمتهها حكومة اليونان.

٥ — أن السلطة البريطانية في الجزيرة تقوم بمجهودات إصلاحية في الجزيرة، لا تستطيع الحكومة اليونانية القيام بها.

٦ - أن الحكومة البريطانية تعد مشروعاً لمنح الجزيرة حكماً ذاتياً ، مع حفظ حقوق الأقلية التركية .

ولقد إستند المندوب البريطاني إلى أساسيد قانونية ، ومنطقية، مما أعطى قوة لموقفه ، وكان له أثر على موقف الدول الأعضاء ؛ بينما كان دفاع مندوب اليونان متركزاً على نواحي عاطفية ، وعلى بعض الأرقام ، ومع تحاشي النظر إلى النتائج. ونجد أن الولايات المتحدة وقفت إلى جانب بريطانيا العظمى ، ورفضت حق تقرير المصير ، عن طريق الاستفتاء ، في هذه المشكلة .

وهكذا ظهر واضحاً أن عملية الاستفتاء تهدف ، في الدرجة الأولى، أمر ضم قبرص إلى اليونان ، ودون أن يؤدي ذلك إلى تحسين في شؤون أهلها ، بل يهدد بالتالي في قيام صراع بين طائفتي سكان الجزيرة . كما أن هذا الإتجاه يؤدي إلى سوء العلاقة بين تركيا واليونان ، ودون مقابل . وأخيراً فإن الدول ذات الكلمة في الاتفاقيات الدولية التي تمس المنطقة ، وهي حلف شمال الأطلسي وحلف البلقان ، وهما الولايات المتحدة ، وإنجلترا ، كانتا لاتوافقان على مثل هذا الاتجاه. وتدخل مندوب نيوزيلندا ، وطلب إرجاء المناقشة ، إستناداً إلى أن إستمرار مناقشة القضية سوف يؤدي إلى شقاق ، ويضر بالعلاقات بين عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، كما أن إرجاء بحث المشكلة سوف يعطي فرصة للطرفين لتصفية الموقف بينهما ، بما يتفق مع الصالح العام .

وحين وصلت هذه الأنباء إلى قبرص، خرج الطلاب في مظاهرات في الشوارع، تطالب بضرورة الوحدة مع اليونان .

الفصل الحادي عشر

الكفاح من أجل الإستقلال

١ - الكفاح :

في ليلة أول أبريل ١٩٥٥ ، إمتزت نيقوسيا والمدن الأخرى في الجزيرة ، نتيجة للإفجارات العنيفة للقنابل . وتخربت محطة الإذاعة في الجزيرة تخريباً شبه كاملاً ، كما حدثت إصابات بالغة للمباني الحكومية . ومات أحد القبارصة اليونانيين ، بعد أن صعدته قوة ضغط التيار الكهربائي ، حين حاول قطع أسلاك الكهرباء التي تصل لارناكا بضماجوستا . وفي نفس الوقت ملأت المنشورات كل المدن والقرى القبرصية ، وكانت تحمل توقيع ديمجينيس ، رئيس منظمة أيوكا E.O.K.A. السرية (المنظمة الوطنية للمحاربين القبارصة ؛ والتي كانت تعلن بدء الكفاح المسلح من أجل الحرية .

ومنذ هذا اليوم ، إستمرت الإفجارات ؛ وكان الوطنيون من القبارصة اليونانيين يقومون كل ليلة بمهاجمة المباني والإدارات الحكومية . ولقد إعتقدت السلطات المحلية ، في أول الأمر ، أن المسألة كانت عابرة ومؤقتة ، ولم تأخذها مأخذ الجد .

وفي شهر يونيو ، قام ألان لينوكس بويد ، وزير المستعمرات ، بزيارة الجزيرة ؛ وتباحث مع البطريك مكاريوس ، وأبلغه أن الحكومة البريطانية كانت ترى أن تعقد في لندن ، مؤتمراً بشأن قبرص ، قرب نهاية الصيف . والواقع أن وزراء خارجية بريطانيا العظمى ، واليونان ، وتركيا ، قد إجتمعوا في

لندن ، يوم ٢٩ أغسطس ، في مؤتمر دولي ، كان هدفه بحث مشكلات الحوض الشرقي للبحر المتوسط ، بما في ذلك مشكلة قبرص .

ولم يكن شعب قبرص ممثلاً في هذا المؤتمر . وبعد عرض وجهة النظر اليونانية ، والتي كانت في صالح فكرة إتحاد الجزيرة مع اليونان ، أعلن ممثل تركيا معارضته لتحقيق هذه الفكرة ، لأسباب تتعلق بالأمن ، وبسبب قرب جزيرة قبرص من سواحل آسيا الصغرى . ولعبت الحكومة البريطانية بطاقة تركيا ضد اليونان ، وأعلنت نيتها على أن تبقى حكمها للجزيرة ، وذلك في نفس الوقت الذي وعدت فيه بمنح شعب قبرص إستقلالاً داخلياً محدوداً . وأمام هذا الطريق المسدود ، أوقف المؤتمر أعماله ، يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٥ ، وأصبح من حق اليونان بعد ذلك أن تستمر في إلتجائها إلى الأمم المتحدة .

وفي أثناء ذلك الوقت ، إستمر الوطنيون من القبارصة اليونانيين في الجزيرة ، في عمليات المقاومة ، وبكل شدة ؛ ولزادت عمليات التخريب ، والهجمات على الإدارات العامة يوماً بعد يوم في خطورتها بالنسبة للسلطات البريطانية . وبدأوا في تنفيذ قانون سجن الأشخاص المشتبه فيهم بالقيام بأعمال تخريب ، ودون محاكمة ، وكذلك حظر التجول ؛ ولكن بدون نتيجة فعالة . وكان الوطنيون يعلنون أن كفاحهم من أجل الحرية سيكون طويلاً ، وصعباً ؛ وأن عليهم أن يواجهوا معارضة تركيا ، علاوة على معارضة بريطانيا .

ولانتهت فترة حكم الحاكم أرميتاج ، وجاءت فترة حكم المارشال هاردينج ، الذي أخذ لإجراءات صارمة ضد السكان المدينين من اليونانيين ، وبمجرد وصول الحاكم الجديد إلى الجزيرة ، أعلن تصميمه على سحق المقاومة المسلحة التي يقوم بها اليونانيون ، وبأي ثمن .

ولقد جمع في يديه كل السلطات ، وأعلن حالة الطوارئ وأدخل نظام الغرامات الجماعية ، بالنسبة لكل حادث تخريب ؛ وأغلق المدارس . ولم يعد في وسع أى شخص أن يدخل إلى المحاكم دون تفتيشه . وكان لا يثق في رجال الشرطة من اليونانيين ، فأنشأ فرقة من رجال البوليس المساعدين ، تتكون في غالبيةها العظمى من الأتراك ولما كانت أعداد الأشخاص المقبوض عليهم تزايد في كل يوم ، لم يعد في وسع السجون أن تأويهم جميعاً ؛ فقرر إنشاء معسكرات اعتقال للوطنيين من القبارصة اليونانيين ، وفصلهم بهذا الشكل ، عن مجرمي القانون العام . وكانت الداوريات تسير في المدن والقرى ليلاً ونهاراً ، من أجل المحافظة على النظام ، وللبحث عن السلاح . وتم التخلي عن كل مشروعات التنمية الاقتصادية في الجزيرة . أما الإدارة فأنها عملت وكأنها في حرب ، مع إعطاء أولوية لأعمال الدفاع والحماية ضد الوطنيين من القبارصة اليونانيين .

ولم يتردد الماريسال هاردينج في الدخول في محادثات مع رئيس الأساقفة مكاريوس في بداية شهر أكتوبر ١٩٥٥ ، من أجل إيجاد حل للمشكلة القبرصية . وكانت المفاوضات طويلة ، وصعبة . وفي خلال أشهر طويلة ، وحتى بداية شهر فبراير ١٩٥٦ ، كان الحاكم ورئيس الأساقفة يتبادلان وجهات النظر والمقترحات ، ويتصلان بحكومة لندن ، وحكومة أثينا .

وأخيراً ، فإن الحكومة البريطانية وافقت على أن تمنح شعب قبرص استقلالاً ذاتياً محلياً ، وبشكل فعلى ، واحتفظت لنفسها بالاختصاصات المتعلقة بشئون الدفاع والعلاقات الخارجية . أما فيما يتعلق بالأمن الداخلى ، فلقد تم الإتفاق على أن تستمر الحكومة البريطانية في أن تقوم به ، وادة عام بعد بدء تطبيق الدستور . وكانت على الوضعية الدولية المقابلة للجزيرة ، أن تسوى ، في فترة مقبلة ، غير محددة ، حينها يسمح الموقف الدولى بذلك ، وقرر رئيس الأساقفة مكاريوس ، وبعد

موافقة ممثلي القبارصة اليونانيين ، أن يقبل المشروع البريطاني ؛ ووصل وزير المستعمرات البريطانية إلى قبرص قرب نهاية شهر فبراير ١٩٥٦ .

٢ - نفى البطريك إلى سيشل :

وكان العالم كله يعتقد في أن الاتفاق كان قريبا . ومع ذلك فإنه قد إصطدم ، وفي اللحظة الأخيرة ، بمعارضة إنجلترا ، لموضوع إطلاق السراح الفوري للوطنيين ، من القبارصة اليونانيين ، وإنهاء إعتقالهم . وأدى إلى ذلك الأمر إلى قطع المحادثات . وعاد وزير المستعمرات إلى لندن ؛ وفي الوقت الذي كان فيه رئيس الاساقفة مكاريوس يستعد لأخذ الطائرة إلى أثينا ، قبعوا عليه ، مع أسقف كيرينيا ، وعلى اثنين من الوطنيين ، من اليونانيين ، ونفوهم إلى جزر سيشل ، في المحيط الهندي . وتم إغلاق قصر الاسقفية ، بأمر من السلطات ، بعد أن طردوا منه كل رجال الدين . ولقد أعلن الأهالي اليونانيون في الجزيرة الحداد لمدة ثلاثة أيام ، كوسيلة للتعبير عن سخطهم لنفى البطريك .

وحين وصلت أنباء إبعاد البطريك إلى أثينا ، تسببت في نشأة لاحتجاجات عنيفة من جانب الأهالي ، وفي الصحافة اليونانية ؛ وإستدعت حكومة اليونان سفيرها في لندن وفي بريطانيا العظمى ، لاحتج حزب العمال المعارض ، وبقوة ، على عمل وزير المستعمرات . وقامت السلطات في قبرص بأخذ إجراءات متشددة للغاية ضد الأهالي من القبارصة اليونانيين ؛ وأخذت في تقديم المضربين إلى المحاكم ، وصدرت الأحكام ضدهم .

أما الماريشال هاردينج ، فإنه شرح السياسة البريطانية تجاه قبرص ، في خطابه الذي ألقاه يوم ٢٣ مارس ١٩٥٦ . وكانت هذه السياسة تقوم على أسس ثلاث :-

أولا : المصالح السياسية والاستراتيجية البريطانية ؛

ثانيا : المحافظة على حسن العلاقات بين بريطانيا العظمى وتركيا ؛

ثالثاً:- أعطاء بعض التنازلات لأمانى القبارصة .

وأعلن الحاكم ، فيما يتعلق بالنقطة الثالثة ، أن رجل القانون الإنجليزى ، اللورد رادكليف قد كلف بكتابة الدستور المقبل للجزيرة ، ودعا الأهالى إلى التقدم بآمالهم . ولكن القبارصة رفضوا كل تعاون وأعلنوا أن رئيس الاساقفة مكاريوس كان هو الشخص الوحيد الذى يمثلهم ؛ وطالبوا بضرورة إطلاق سراحه ، دون أن يتخلوا عن هذا الموقف ؛ وفى الوقت الذى استمرت فيه الاحداث الدامية فى الجزيرة . ولقد كان على الأهالى المدينين فى قبرص أن يعيشوا تحت نظام منع التجول لفترة طويلة ، ولم يكن يسمح لآى فرد بالخروج عن نطاق المدن . وقامت الحكومة باصدار الاوامر بغلق المقاهى ، وبقيّة المحلات العامة . وكانت كل حركة ممنوعة بعد غروب الشمس ، وكان على اليونانيين أن يبقوا فى منازلهم ، ومع الإبقاء على نوافذها مغلقة .

وفى شهر مايو ١٩٥٦ ، ورغم النداءات الصادرة من المنظمات الدينية والثقافية فى قبرص . وفى اليونان ، تم شنق إثنين من الوطنيين من القبارصة اليونانيين ، هما كراوليس وديميتريو ، فى سجن نيقوسيا المركزى . ولقد اعتقد الماريشال هاردينج أنه يمكنه القضاء على منظمة «إيوكا» ، ورفض لإقتراح الهدنة ، الذى كان قد تقدم به رئيسها ، الجنرال جريفاس — ديجينيس ، وإستمر فى إستخدام القمع ؛ وحاول أن يصل بذلك إلى الروح المعنوية للشعب ، الذى ظل ، رغم كل ذلك ، سليماً ، وقوى العزيمة .

٣ - مشروع دستور لورد رادكليف .-

كان اللورد رادكليف قد زار جزيرة قبرص فى شهر يوليو ١٩٥٦ ؛ ثم عاد وزارها ثانية فى ٢٦ سبتمبر ، ومكث فيها حتى ١٥ أكتوبر من العام نفسه ، وذلك لدراسة الأوضاع هناك ، وإمكانية وضع دستور ، يمكن على أساسه تسوية مشكلة قبرص .

ولقد أعلن لينوكس بويد ، وزير المستعمرات البريطانية ، في مجلس العموم ، يوم ١٤ سبتمبر ١٩٥٦ ، أنه قد وضعت الأسس التي سوف يقدم على ضوئها اللورد رادكليف مقترحاته ؛ وكانت هذه الأسس تشتمل على وضع التوصيات بشأن شكل الدستور الجديد المزمع وضعه لقبرص ، والذي سوف يتمشي مع :-

أولا . أن تظل قبرص تحت السيادة البريطانية خلال فترة سريان الدستور؛
ثانيا . اعتبار استخدام قبرص كقاعدة ، ضرورة ملحة ، حتى تتمكن الحكومة البريطانية من الوفاء بالتزاماتها ، والدفاع عن المصالح البريطانية في الشرق الأوسط ، ومصالح الدول المتحالفة الأخرى أو التي ترتبط ببريطانيا ؛

ثالثا : أن يكون الدستور قائما على مبادئ الديمقراطية الحرة ، وأن توضع على عاتق ممثلي الشعب المنتخبين مسؤولية الحكم الذاتي في قبرص ، على أن يتضمن التحفظات والضمانات التي تتخذ لحماية الجماعات الخاصة في الجزيرة من ناحية الدين والجنس .

وقرب نهاية شهر ديسمبر ١٩٥٦ ، أعلن وزير المستعمرات البريطاني أمام مجلس العموم مشروع الدستور الذي وضعه رادكليف . وكان هذا الدستور يضع ، في ديباجته ، مبدئين هامين هما . أنه سيكون هناك حكم ذاتي في الجزيرة تلغى فيه جميع قوانين الطوارئ ، وتكون هناك إنتخابات برلمانية تعبر عن الرأي الشعبي ؛ كما أن قبرص سوف تكون خاضعة للسيادة البريطانية ، وإن يتغير هذا الوضع إلا إذا مارغبت بريطانيا في ذلك .

وكان هذا الدستور ينص على إنشاء مجلس تشريعي ، أو برلمان ، يشتمل على ٣٦ عضواً ، منهم ٢٤ من القبارضة اليونانيين ، وستة من القبارضة الاتراك ، وستة أعضاء يقوم حاكم الجزيرة باختيارهم .

كما كان ينص على إنشاء مجلس وزراء يتشكل من سبعة وزراء هم . رئيس

المجلس، ووزير الشؤون التركية، ووزير المالية، ووزير الداخلية، ووزير المواصلات، والأشغال العمومية، ووزير الخدمات الاجتماعية ووزير الموارد الطبيعية .

أما حاكم قبرص فيتم تعيينه بواسطة التاج، وله حق الاعتراض، في مسائل الدفاع، والأمن الخارجى، والعلاقات الدولية. كما سيتم إنشاء «محكمة ضمانات»، تتشكل من أحد اليونانيين، وأحد الأتراك، وأحد المحايدين، وستكون اختصاصاتها مشابهة لإختصاص «مجلس الدولة» فى فرنسا .

وعند تقديم هذا المشروع لمجلس العموم، أضاف الوزير أن الحكومة البريطانية فى حالة رفض شعب قبرص له، لن تتمكن من أن تجد حلاً آخر سوى إقتراح تقسيم الجزيرة بين القبارصة اليونانيين، والقبارصة الأتراك .

ورغم رفض المارشال هارينج للتفاوض مع رئيس الأساقفة مكاريوس، لم تردد الحكومة البريطانية فى أن توصل إليه خطتها، مع بعثة أرسائها خصيصاً لذلك إلى سيشل . ولكنه رفض المشروع، مثله فى ذلك مثل حكومة اليونان، وكذلك سكان قبرص، أما الأتراك، فإنهم رفضوا المشروع كذلك، وطالبوا بتقسيم الجزيرة بينهم وبين اليونانيين .

وأمام مطالب أبناء قبرص بأن تسبق عملية إطلاق سراح البطريرك أية مفاوضات، قررت الحكومة البريطانية، فى شهر مارس ١٩٥٧، وتحت ضغط من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ضرورة إطلاق سراح البطريرك والثلاثة الآخرين المنفيين معه إلى سيشل، وعلى شرط ألا يعودوا إلى جزيرة قبرص .

وفى أثناء ذلك الوقت، كانت الجمعية العمومية للأمم المتحدة، قد صوتت، فى ٢٦ فبراير ١٩٥٧ على قرار بشأن الطلب اليونانى : «بعد فحص مسألة قبرص، ونظراً لأن حلها يتطلب مناخاً من السلام وحرية التعبير، تبدى الجمعية العمومية رغبتها الصادقة فى إيجاد حل ديمقراطى، وسلمى، وعادل، طبقاً لمبادئ مولاها

ميثاق الأمم المتحدة ؛ وتأمل في عودة المفاوضات واستمرارها ، من أجل الوصول إلى هذا الهدف .

وجاءت أنباء إطلاق سراح البطريق ، لكي تملأ قلوب القبارصة فرحاً ، وإمتلات الجزيرة بالزهور وبالأعلام اليونانية . ولكن الماريشال هارينج عاد إلى الجزيرة في اليوم التالي، وأصدر أوامره من نيقوسيا بمنع كل المظاهرات، وذكر أهالي قبرص بأن حالة الطوارئ لا تزال معلنه . وبعد بضعة أيام من ذلك ، دخل الأساقفة ، مكاريوس إلى أثينا ، وسط هتاف وحماس الشعب اليوناني .

الفصل الثاني عشر

الاستقلال

١ - المرحلة الأخيرة للنظام الاستعماري (١٩٥٧ - ١٩٥٩) :

في شهر أكتوبر ١٩٥٧ ، ترك الماريشال هاردينج جزيرة قبرص ، الأمر الذي جعل أهل قبرص يتنفسون الصعداء . ولقد حاول خليفته ، السير هاج فوت ، وقت إستلامه السلطة ، أن يعيد التفاهم ، الذي كان قد إنقطع منذ شهور طويلة ، بين السلطات البريطانية وبين أهالي قبرص . ومنذ وصوله ، وعد بأن يبحث حالة المعتقلين في معسكرات الإعتقال ، وإن يطلق سراحهم تدريجياً . وكان أكثر دبلوماسية من سابقه ، وسرعان ما فهم أنه لا يمكنه أن ينجح دون أن يعمل أولاً على إبعاد مناخ عدم الثقة ، الثقيل ، والذي كان يخيّم على الأهالي اليونانيين ، ويضع حداً للإتهامات بالتعذيب ، تجاه المعتقلين . ومع ذلك فإن مهمته لم تكن سهلة ، وذلك نتيجة لتصلب الأتراك ، ووقوف بعض الوزراء البريطانيين ضد رئيس الأساقفة مكاريوس . وكان القبارصة الأتراك ، وبخاصة بعد أن أيدهم نظام هاردينج ، غير مستعدين للتنازل عن مصالحهم . وكانت مقابلة حاكم قبرص ، مع وزير خارجية تركيا ، في أنقرة ، في شهر فبراير ١٩٥٨ ، تمثل فشلاً واضحاً . أما القبارصة اليونانيون ، والمدين شجعهم وعوده ، فإنهم إستمروا في المطالبة بإلغاء حالة الطوارئ ، وإطلاق سراح المعتقلين ، وعودة البطريك .

وفي أثناء صيف عام ١٩٥٨ وقعت أحداثاً خطيرة بين القبارصة الأتراك ، والقبارصة اليونانيين . ذلك أن بعض القبارصة اليونانيون من سكان القرى تعرضوا ، في أثناء عودتهم لقراهم ، لهجوم قام به بعض القبارصة الأتراك وذلك

قرب نيقوسيا ، كما تم إحراق بعض المساكن وبعض الكنائس اليونانية . وأدى ذلك إلى إصدار الأوامر بمنع التجول في نيقوسيا ، وفي القرى الأخرى . وقامت السلطات بالقاء القبض على ما يزيد على ٢٠٠٠ قبرصى يوناني ، ووضعهم في معسكرات الاعتقال ، تفادياً لقيامهم بأعمال إنتقامية .

وفي ذلك الوقت ، أعلن ماكميلان ، رئيس وزراء بريطانيا ، خطته من أجل إيجاد حل مؤقت لمشكلة قبرص . وكانت النقطة الرئيسية فيه تنص على فترة سبع سنوات ، تظل خلالها جزيرة قبرص تحت السيطرة البريطانية ، مع نوع من الإستقلال الذاتى المحلى . أما المجلس التنفيذى ، الذى يرأسه الحاكم الانجليزى ، فيضم أربعة وزراء من القبارصة اليونانيين ، ووزيرين من القبارصة الأتراك . ويكون هناك مجلسان منفصلان ؛ الأول للأغلبية من القبارصة اليونانيين ، والثانى للأقلية من القبارصة الأتراك ، ويختص كل منهما بشئون طائفته . أما الوضع المقبل للجزيرة فلا يمكن دراسته إلا بعد إنقضاء فترة السبع سنوات .

ولقد رفض القبارصة اليونانيون هذا المشروع ؛ كما أن رئيس الأساقفة ، بعد إستشارته لعمد الجزيرة ، ولأعضاء المجلس ، رفضه كذلك .

وتدخل المستر سباك ، السكرتير العام لحلف شمال الأطلسى ؛ ولكن هذا التدخل لم يؤد إلى أية نتيجة . أما اليونان ، فانها رفضت ، وبناء على إصرار رئيس الأساقفة مكاريوس ، أن تشترك فى المؤتمر الذى إقترحه من أجل مناقشة المشروع الإنجليزى والتعديلات التى إقترح المستر سباك إدخالها عليه . وفضلت أن تطلب ، من جديد ، عرض المشكلة على الأمم المتحدة .

٢ - إتفاقيات زيوريخ ولندن (فبراير ١٩٥٩) :

أدى إلتجاه اليونان إلى الأمم المتحدة إلى صدور قرار ، من الجمعية

العمومية ، بالرغبة في رؤية « الأطراف المعنية تستمر في بذل جهودها ، من أجل الوصول إلى حل سلمي ، وديمقراطي ، وعادل ، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة » .

ومع ذلك ، فإن الحالة ظلت في قبرص في منتهى الخطورة ، وبشكل جعل كل البناء الدفاعي لحلف شمال الأطلسي مهدداً بالخطر ، بسبب سوء العلاقات بين اليونان ، وبين تركيا . وفي ذلك الوقت ، قررت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة العمل على التقارب بين اليونان وتركيا . وتحت ضغط منها ، وبذية البحث عن حل لمشكلة قبرص ، قام المندوبون اليونانيون ، والمندوبون الأتراك ، في شهر ديسمبر ١٩٥٨ ، بأول إتصالات دبلوماسية . وبعد تبادل وجهات النظر الأولية ، على أساس إستقلال جزيرة قبرص ، وإستبعاد أمر إتحادها مع اليونان ، وكذلك أمر تقسيمها بين اليونانيين والأتراك ، إتفق وزيراً خارجية اليونان وتركيا على إستمرار محادثاتها في أثينا ، وفي أنقرة .

وفي يوم ٥ فبراير ١٩٥٩ ، وبعد إتصالات دبلوماسية عديدة ، تقابل رئيسا الوزراء ، التركي واليوناني ، ومعهم وزيراً الخارجية ، في زيوريخ ، من أجل تسوية تفاصيل حل المشكلة . وبعد جلسات طويلة وصعبة ، إستمرت مدة ستة أيام ، إتفقوا أخيراً . يوم ١١ فبراير ، وقعوا على الوثائق التي تنشئ البليسان الاساسي لجمهورية قبرص ، وتقسم الوظائف الإدارية والحكومية بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين في الجزيرة .

ولقد إتفقوا في نفس الوقت على أن تحتفظ بريطانيا العظمى ، بالقواعد العسكرية في قبرص ، ووقعوا على مشروعات لمعاهد للضمانات ، وعلى معاهدة تحالف بين بلادهم وجمهورية قبرص المقبلة . وفي نفس اليوم ذهب أفيروف وزورلو ، وزيراً خارجية اليونان وتركيا ، بالطائرة إلى لندن ، لعرض الاتفاق على الحكومة البريطانية .

ولقد أعلن أفيروف ، عند وصوله إلى العاصمة البريطانية ، أن الاتفاق الذى عقده يسوى الخلافات بين حكومتى أثينا وأنقرة بشكل نهائى . ولقد كان إتفافاً يقوم على أساس التوافق ، والحل الوسط ، وصلوا إليه رغم الصعوبات الضخمة . وجدت الحكومة البريطانية نفسها أمام الأمر الواقع ، بهذا الاتفاق اليونانى التركى ، فلم تتكهن من التراجع ، واضطرت إلى الموافقة عليه ، بعد إبداء بعض التحفظات بشأن القواعد البريطانية ، والتسهيلات فى أمور المواصلات مع داخل الجزيرة ، وإستخدام مطار نيقوسيا ومطار فماجوستا .

وفى ١٥ فبراير ١٩٥٩ ، قدم رئيس وزراء المملكة المتحدة دعوة ، إلى زميليه ، اليونانى والقبرصى ، للحضور إلى لندن ، للمشاركة فى المؤتمر الذى سيقدر التسوية النهائية لمشكلة قبرص . ومن جانبها ، قامت اليونان وتركيا ، بدعوة رئيس الأساقفة ، مكاريوس ، وكذلك كوجوك ، ومستشاريهما ، لى يوقعوا على الاتفاق باسم طوائفهما . وفى يوم ١٩ فبراير ١٩٥٩ تم التوقيع على الوثائق الخاصة بميلاد الدولة الجديدة فى لانكستر هاوس ، من جانب رؤساء وزراء بريطانيا وتركيا واليونان ، وقبلها رئيس الأساقفة مكاريوس ، إيطيريك قبرص ، نيابة عن القبارصة اليونانيين ، وكوجك كممثل للقبارصة الأتراك .

وكانت الاتفاقيات التى تم التوقيع عليها تشتمل على :

أولاً : وثيقة أساسية بشأن جمهورية قبرص ؛

ثانياً : معاهدة ضمانات ، بين قبرص من ناحية واليونان ، والمملكة المتحدة ، وتركيا من ناحية أخرى ؛

ثالثاً : معاهدة تحالف بين قبرص ، واليونان ، وتركيا ؛

رابعاً : إعلان من جانب الحكومة البريطانية ، بشأن القواعد العسكرية

وضمنان سلامتها ، من جانب اليونان ، وتركيا ، وجمهورية قبرص ؛

خامسا : تشكيل ثلاث لجان تكلف باعداد :

أ — دستور الجمهورية .

ب — شروط نقل السلطات .

ج — الاحتفاظ بالسيادة البريطانية على القاعدتين العسكريتين البريطانيتين في قبرص .

ولقد نصت هذه التسوية على أنه لا يجوز ، بأى حال من الأحوال ، أن تزيد الفترة الانتقالية ، الخاصة بنقل السلطات ، بما فى ذلك وضع الدستور وتطبيقه ، على اثنتى عشر شهراً ، ابتداء من يوم ١٩ فبراير ١٩٥٩ .

٣ - الجمهورية :

حين وصلت أنباء التوقيع على الاتفاقيات إلى قبرص ، ساد الفرح ، وزينت المدن والقرى بالزهور والأعلام . واحتفل الشعب ، فى فرحته ، بالأفراج عن ٢٠٠٠ معتقل ، كانوا محتجزين فى معسكرات الاعتقال ، وخروجهم ؛ ولقد ساروا فى موكب شعبي حتى كاتدرائية نيقوسيا . وفى يوم أول مارس ١٩٥٩ ، قام أكثر من مائتى ألف شخص ، مجتمعين فى نيقوسيا ، باستقبال مكاريوس ، رئيس الأساقفة ، بكل حماس ، حين عودته إلى جزيرة قبرص ، بعد نفى إستمر لمدة ثلاث سنوات .

ومع ذلك ، فإن الفترة الانتقالية لم تكن أقل صعوبة من عملية ميلاد جمهورية قبرص . فلقد تبع إتفاقات لندن مفاوضات طويلة بشأن إمتداد إتساع القواعد العسكرية البريطانية ، على الساحل الجنوبي للجزيرة . وحتى يوم ١٩ فبراير ١٩٦٠ ،

وهو اليوم المحدد لإعلان الجمهورية ، لم يكن هناك أى شىء تمت تسويته سوى إنتخاب رئيس الأساقفة مكاريوس رئيساً للجمهورية ، وكوچك نائباً للرئيس . ولقد إستمرت المفاوضات بين الرئيس المنتخب وبين الإنجليز حتى شهر مايو ، وهو الوقت الذى تمت فيه أخيراً الموافقة على الدستور ، وتمت فيه تسوية مسألة إمتداد إمتاع القواعد العسكرية البريطانية .

٤ - دستور جمهورية قبرص :

تتمثل النصوص الأساسية لدستور جمهورية قبرص فيما يلى :-

أولاً : دولة قبرص جمهورية ، ذات نظام رئاسى ، يكون رئيسها يونانيا ، ونائب الرئيس تركيا ؛ يتم إنتخاب كل منهما على التوالى بواسطة الطائفتين اليونانية والتركية فى الجزيرة ؛ بنظام الإنتخاب العام ، ولفترة خمس سنوات .

ثانياً : يشرف على السلطة التنفيذية الرئيس ، ونائب الرئيس ، ويعاونهما مجلس وزراء ، يتكون من سبع وزراء يونانيين ، وثلاث وزراء أتراك .

ثالثاً : اللغات الرسمية هى اللغة اليونانية واللغة التركية .

رابعاً : يمارس السلطة التشريعية مجلس النواب ، يتكون من خمسين نائباً . منهم خمسة وثلاثون من اليونانيين ، وخمسة عشر من الأتراك .

خامساً : يكون للرئيس ولنائب الرئيس ، بشكل منفصل ، وسوياً ، حق الإعتراض النهائى على كل قانون أو قرار يتعلق بالشئون الخارجية ، إلا ، وفيما يتعلق بمشاركة جمهورية قبرص فى المنظمات الدولية ، ومواثيق التحالف ، التى تكون اليونان وتركيا كلاهما أعضاء فيها ، وبشئون الدفاع والأمن .

سادساً : يكون لكل طائفة مجلسها الطائفى ، يتكون عدد من الممثلين تقوم هى نفسها بتحديدده . ويكون من حق المجالس الطائفية فرض الضرائب والرسوم

الشخصية على أعضاء طائفتها ، وتكون مختصة في كل المسائل الدينية ، وسائل التربية ، والثقافة والتعليم ، وكذلك في الأحوال الشخصية .

سابعاً : تتكون الإدارة من ٧٠٪ من اليونانيين ، و ٣٠٪ من الأتراك .

ثامناً : سيكون للجـمهورية جيش من ٢٠٠٠ رجل ، يكون ٦٠٪ منهم يتحدثون اليونانية ، و ٤٠٪ يتحدثون التركية .

تاسعاً : يتم إنشاء بلديات منفصلة في الخمس مدن الكبرى ، بواسطة السكان اليونانيين ، وبواسطة السكان الأتراك في هذه المدن .

عاشراً : يتم عقد معاهدة ، تضمن الاستقلال ، وسلامة الأراضي ، والدستور ، بين جمهورية قبرص ، واليونان ، والمملكة المتحدة ، وتركيا . ويتم كذلك عقد معاهدة دفاع عسكري بين جمهورية قبرص . واليونان . وتركيا .

حادي عشر : أمور الاتحاد الكامل ، أو الجزئي ، لقبرص مع أية دولة ، أو الاستقلال الانفصالي ، ممنوعة .

ثاني عشر : تمنح جمهورية قبرص معاملة الدولة الأكثر ودأً للمملكة المتحدة ، واليونان وتركيا ، ولكل الاتفاقات ، مهما كان نوعها .

ثالثاً عشر : تتكون المحكمة العليا من إثنين من اليونانيين ، وأحد الأتراك ، وأحد المحايدين .

رابع عشر : القوانين والقرارات التي يعتبرها الرئيس أو نائب الرئيس على أنها تميز إحدى الطائفتين على الطائفة الأخرى ، تعرض على محكمة عليا دستورية ، يمكنها أن تنقض ، أو تصدق أو تعيد مثل هذا القانون أو هذه القرارات إلى إلى مجلس النواب .

خامس عشر : في حالة عمل إصلاح زراعي ، لا يترك توزيع الأراضي إلا على أشخاص من نفس الطائفة التي يكون منها الشخص الذي نزع ملكيته .

وبعد إنتخاب أعضاء مجلس النواب ، فى شهر يوليو ، تحدد موعد إعلان
الجمهورية بيوم ١٦ أغسطس ١٩٦٠ . وإنتهى الحكم البريطانى على جزيرة قبرص
عند منتصف ليل ١٥ أغسطس . وبعد بضع دقائق استلم رئيس الاساقفة ،
مكارىوس ، رسمياً ؛ وأمام ممثلى الشعب ، سلطاته كأول رئيس للجمهورية. ودخلت
قبرص فى شهر سبتمبر عضوا فى الأمم المتحدة ، ثم إنضمت فى شهر مارس ١٩٦١
إلى مجموعة الكومنولث البريطانى .

بعض المصادر لزيادة الاطلاع

ALASTNS; D.; Cyprus in History.

London, 1955.

BEUGNOT, Comte; Les Assises de la Cour des Bourgeois.

Paris. 1843.

CASSON, Stanley; Ancient Cyprus.

London, 1937.

COBHAM, Cl. D.; Excerpta Cypria.

Cambridge, 1908.

DESCHAMPS, E.; Au pays d'Aphrodite.

Paris, 1898

DENDIAS, M; La Question Chypriote.

Paris 1934.

DURRELL, L.; Citrons Acides.

Paris, 1961.

ENLART, C.; l'Art Gothique et la Renaissance en Chypre.

Paris, 1899.

GIERSTAD, E.; Studies in Prehistoric Cyprus.

Uppala; 1926.

GAVIERE, Jurien de La; La Guerre de Chypre.

Paris. 1888.

GROUSSET, R.; L'Empire du Levant,

Paris, 1949.

- HACKETT, J.; A history of the Orthodox Church of Cyprus.
London, 1901.
- HILL, Sir Georges; A History of Cypsus. (4 Vols).
London. 1940-1948.
- IORGA, N.; France et Chypre.
Paris. 1931.
- LEE, D. E.; Great Britain and the Cyprus Convention of 1878.
Cambridge, 1934.
- LUKE, H. C.; Cyprus under the Turks.
Oxford, 1920.
- MAS — LATRIE, L. de; Histoire de l'île de Chypre.
(Vol. 1-III).
Paris, 1855.
- NICOLSON, H.; Peace Making 1919.
London, 1923.
- ORR, C. W.; Cyprus under British Rule.
London, 1918.
- POLITIS, J.; Chypre.
Paris 1959.
- PERROT et CHIPIEZ; Phenicie et Chypre.
(Histoire de l'Art dans l'Antiquité.).
- RICHTER, O.; Kypros, the Bible and Homer.
London, 1893:
- SCHAEFFER, C.; Mission en Chypre.
Paris, 1936.

TOYNBEE, A.; The Western Question in Greece and Turkey.
1923.

VELLAY, Ch.; L'irrégentisme Hellénique.
Paris, 1913.

La Documentation Française; La République de Chypre.
(Notes et études documentaires, 28 Juillet 1961;
No. 2860, Secrétariat général du Gouvernement,
Paris.

القسم الثاني

مشكلة قبرص المعاصرة

دكتور

محمد نصر مهنا

البَيْتُ الْجَامِعُ

المشكلة

وتأثير الانقلابات العسكرية

الفصل الثالث عشر

معاهدة الضمان وتأثيرها على الأوضاع في قبرص

رأينا كيف اضطرت بريطانيا، بعد تطور الأوضاع في الجزيرة إلى منحها (١) الاستقلال وذلك في عام ١٩٥٩ بالاشتراك مع اليونان وتركيا، طبقا لمعاهدة زيوريخ عام ١٩٥٩ (٢) ولندن عام ١٩٦٠.

وفي ١٧ فبراير ١٩٥٩ كان قد عقد مؤتمر آخر بين رؤساء وزارات بريطانيا واليونان وتركيا والرئيس مكاريوس ممثل قبرص وقشد وتمت الموافقة على النقاط التالية :

- ١ - اعتبار مؤتمر زيوريخ قاعدة أساسية لتسوية المشكلة القبرصية .
- ٢ - عقد معاهدة تضامن بين بريطانيا وتركيا واليونان وجمهورية قبرص .
- ٣ - عقد تحالف بين اليونان وتركيا وقبرص .
- ٤ - السماح لبريطانيا بامتلاك قواعد عسكرية في منطقتين من الجزيرة .
- ١ - معاهدة الضمان سنة ١٩٦٠ :-

في ١٦ أغسطس ١٩٦٠ تم التوقيع على معاهدة الضمان في نيقوسيا بين جمهورية

(١) حمدي حافظ ، المشكلات العالمية المعاصرة ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة

والنشر ، ١٩٦٦ م ص ٤٣٨ - ٤٥٥ .

(2) Crawshaw, Nancy, "The Republic of Cyprus from the Zurich Agreement to Independent", in : the World Today, Vol. 16, No. 12 December 1960, p. 531. -

قبرص من جهة وبريطانيا واليونان وتركيا من جهة أخرى ، ووفقا لهذه المعاهدة ضمنت هذه الدول إستقلال قبرص وسلامتها ، وأهم ما جاء فيها :

أولا : تتولى جمهورية قبرص صيانة إستقلالها ووجودتها الإقليمية وأمنها وكذلك احترامها لدستورها . وتعهد بعدم اشتراكها كليا أو جزئيا في أى إتحاد سياسى أو اقتصادى مع أى دولة كانت ، ووفقا لذلك فإنها تعلن منع أى نشاط من شأنه أن يشجع بصورة أو بأخرى الاتحاد مع أى دولة أخرى أو تقسيم الجزيرة .

ثانيا . تتعهد اليونان وتركيا وبريطانيا بضمان إستقلال الجمهورية القبرصية الذى قرره المادة الأولى من المعاهدة الحالية وتضمنت الاستقلال والسلامة الإقليمية وأمن الجمهورية القبرصية والذى قرره المواد الأساسية فى الدستور . وتتعهد هذه بمنع أى نشاط مباشر أو غير مباشر يهدف إلى إتحاد قبرص مع أى دولة أخرى أو تقسيم الجزيرة .

ثالثا . تتعهد الجمهورية القبرصية واليونان وتركيا على إحترام المناطق الواقعة تحت الميادة البريطانية منذ تأسيس الجمهورية القبرصية وضمان إستخدام وتمتع بريطانيا بجميع حقوقها فى الجزيرة .

رابعا : فى حالة خرق نصوص هذه المعاهدة تتعهد اليونان وتركيا والمملكة المتحدة بالتشاور معها لضمان مراعاة هذه النصوص .

خامسا : تصبح المعاهدة سارية المفعول من تاريخ التوقيع عليها .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد وقعت فى نفس الفترة معاهدة التحالف (١) بين

(1) The Turkish Year Book of International Relations
1963, pp. 298—302.

اليونان وتركيا وجمهورية قبرص في نيقوسيا في ١٦ أغسطس ١٩٦٠ وكانت أهم نقاطها مايلي :

١ — تتمتع الاطراف المتعاقدة بالتعاون للدفاع المشترك والتشاور معا للمشاكل التي يطالبها هذا الدفاع .

٢ — تتمتع الاطراف المتعاقدة بمقاومة أى هجوم أو عدوان مباشر أو غير مباشر لاستقلال أو الوحدة الإقليمية للجمهورية القبرصية .

٣ — تنشأ قيادة عليا ثلاثية في الجمهورية القبرصية لتحقيق الاهداف من هذا التحالف .

٤ — يتولى القيادة العليا الثلاثية بالتناوب لمدة عام واحد : ضابط يوناني وتركي وقبرصي .

٥ — تصبح هذه المعاهدة سارية المفعول من تاريخ التوقيع عليها .

وقد اعتبرت تركيا أن هذه المعاهدات هي الأساس للملائم والسليم لتنظيم العلاقة بين الطائفتين التركية واليونانية ، كما اعتبرت تركيا أن معاهدة الحماية الموقعة وفقا لها تين الاتفاقتين تمثل ضمانا لها من جانبها في مواجهة أى عدوان من جانب القبارصة اليونانيين أو اليونان نفسها . غير أن تركيا في الفترة التالية للصراع أخذت تنادى بتقسيم الجزيرة ، أما اليونان فكانت تهدف إلى ضم الجزيرة لها في حين إن الجمهورية القبرصية أرادت أن تبقى مستقلة .

٢ - تأثير معاهدة الضمان على أوضاع قبرص :

ولقد رحبت الحكومة اليونانية بالاتفاقية لما لها من أثر في تخفيف حدة النزاع الذي استمر سنوات طويلة خاصة وأن الأسقف س مكاريو وافق عليها ؛

ونصت هذه المعاهدة والتي صدنت عليها كل من بريطانيا واليونان وتركيا -
على ضمان إستقلال الجزيرة بشرط ضمان وجود قاعدتين إستراتيجيتين لبريطانيا في
قبرص؛ ويرى أندرياس بابا ندرىو في كتابه^(١) Democracy at the Gunpoint -
بأنه على الرغم من أن بريطانيا كانت واثقة من أنها ستجلب يوماً ما من جزيرة
قبرص إلا أنها كانت تحرص على الإبقاء على قاعدة عسكرية في الجزيرة لمواصلة
التواجد العسكري السوفيتي^(٢) ولحماية مصالحها في الشرق الأوسط؛ وفي نفس
الوقت كانت بريطانيا تحرص على عدم قيام وحدة بين اليونان وقبرص لأن هذه
الوحدة ستقلب ميزان القوى في منطقة البحر المتوسط .

ونصت المعاهدة على الاعتراف بوجود جماعتين هما الجماعة اليونانية التي تضم
القبارة من أصل يوناني ولهم لغتهم اليونانية ولهم حق ممارسة شعار الديانة
الارثوذكسية؛ والجماعة التركية التي تضم القبارة من أصل تركي ولهم لغتهم
التركية وتقاليدهم المنبثقة من الإسلام؛ وأن يختار رئيس الجمهورية من بين الجالية
اليونانية؛ أما نائب رئيس الجمهورية فيكون من بين الجالية التركية؛ وتكون العلاقة
بين الرئيس ونائبة، لسيت مثل النظام الرئاسي المتبع في الولايات المتحدة
الأمريكية حيث يتولى نائب الرئيس السلطة في حالة وفاة الرئيس أو عدم قدرته؛
ولنما نص الدستور القبرصي على أنه في حالة وفاة الرئيس أو عجزه فإن مهامه
يتولاها الرئيس ونائب الرئيس في المجلس النيابي المنتخب المادة ٣٦ من الدستور

(1) Papandreou, Andreas : Democracy at Gunpoint "The
Greal Front" Penguin Books with Andre Deutsch, 1973
pp. 130—140.

(٢) راجع : دكتور اسحاق صبرى مقلد ، الوجود السوفيتي في البحر المتوسط ؛

في : السياسة الدولية ، القاهرة العدد ٤٨ ، أبريل ١٩٧٧ س س ٦ - ٢٥

القبرصي) ؛ ومما يوضح طبيعة نظام الحكم في قبرص من أن اختيار رئيس الجمهورية يتم مستقلا عن نائب الرئيس، فأرئيس ينتخب بواسطة القبارصة اليونانيين ونائب الرئيس ينتخب بواسطة القبارصة الاتراك وسلطات كل منهما تتم بالتعاون والتنسيق حيث يقوم الرئيس بانتخاب سبعة من الوزراء ؛ ويقوم نائب الرئيس بانتخاب ثلاثة من الوزراء (المادتين ٤٨، ٤٩ من الدستور القبرصي)؛ ويكون لكل من الرئيس ونائبه سلطة الاعتراض على القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء فيما يخص الشؤون الخارجية والدفاع والأمن (المادة ٥٠ من الدستور القبرصي) .

أما المجلس النيابي فيتكون من ٥٠ عضوا ينتخب القبارصة اليونانيون ٧٠٪ منه وينتخب القبارصة الاتراك ٣٠٪ منه ؛ ويتولى رئاسة هذا المجلس أحد القبارصة اليونانيين ؛ ويكون نائبه من القبارصة الاتراك ؛ وقد تعهد الاطراف الثلاثة (اليونان وتركيا وبريطانيا) بتنفيذ دستور سنة ١٩٦٠ وأن أى تعديل فيه يجب أن يتم بناء على موافقة جميع الأطراف المعنية ؛ وقد نصت معاهدة الضمان التي وقعتها كل من بريطانيا واليونان وتركيا عام ١٩٦٠ على أن هذه الدول الثلاثة تضمن سلامة وإستقلال الجزيرة وسلامة أراضيها وبالتالي يكون من حقها أن تتخذ لإجراء يتم تنسيقه بينها أو تقوم به إحدى هذه الدول عقب مشاورات مسبقة بين الدول الضامنة لاستعادة الوضع الراهن في دستور الجمهورية القبرصية ؛ ورغم هذا الإستقلال فإن التوتر والصراع بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك قد استمر .

وعموما فإن هنان ملامح رئيسية للراحل التي مرت بها المشكلة القبرصية منذ ظهورها على مسرح السياسة الدولية ؛ سواء قبل إستقلال الجزيرة أو في الفترة اللاحقة للاستقلال مباشرة .

ويمكن إبراز هذه الملامح -- وخاصة اتجاه وجهتي النظر المختلفتين بين اليونانيين القبارصة والاتراك القبارصة ؛ وعلى صعيد الصراع الطائفي ؛ وفي ردود

الفعل المختلفة عن الدستور والاطالبة بتعديله - يمكن إبراز ذلك في التفسيرات الآتية :

أن هذه الفترة قد اتسمت بأن السبب الأساس في الصراع الطائفي إنما هو العرض الذي كان قد تقدم به منذ أكثر من عشر سنوات (١) مضت - الملك بول -- ملك اليونان إلى الحاكم البريطاني من أجل إقامة اتحاد مع قبرص . وعلى الرغم من رفض بريطانيا لهذا الاقتراح ؛ إلا أن مكاريوس أعلن وقتئذ -- أى في عام ١٩٥٠ -- أن ٩٥٠٦ في المائة من القبارصة يفضلون الاتحاد مع اليونان ، ثم تكونت المنظمات السرية ؛ وعلى رأسها منظمة « ايوكا » للكفاح من أجل الانضمام إلى اليونان -- union with Greece مما دفع الأتراك القبارصة إلى إعلان معارضتهم لهذا الاتحاد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فضلاً عن مطالبتهم بتقسيم الجزيرة التي يشككون ١٨ في المائة من سكانها ؛ بينهم وبين اليونانيين القبارصة ؛ أى أن رفع شعار الاتحاد مع اليونان ؛ كانت له أثار تراكمية على المشكلة الطائفية . وتشدد الأتراك القبارصة في ضرورة وجود نوع من الاستقلال الذاتي لهم ؛ وجاءت إتفاقيتا زيورخ ولندن الموقعتان من فبراير ١٩٥٩ لتنظما العلاقة بين الجانبين داخل قبرص ؛ بالإضافة إلى تنظيم علاقة قبرص بكل من بريطانيا تركيا واليونان إذ بمقتضاها تم إعلان إستقلال قبرص في أغسطس ١٩٦٠ .

وعلى الرغم من أن إتفاقيتي زيورخ ولندن كانتا الأساس في إعلان إستقلال قبرص وتنظيم العلاقة بين الجانبين اليوناني والتركي داخل قبرص ، وكذلك علاقتهما في مواجهة الدول الثلاث المعنية بها ؛ إلا أنها كانت السبب الأساس في تفجير الحوادث الدامية بين الطائفتين ، وتوتر العلاقات بين كل من تركيا من

(١) كان ذلك على وجه التحديد في ٢٧ يوليو ١٩٤٧ .

جانب ؛ واليونان وقبرص من جانب آخر ؛ منذ عام (١) ١٩٦٣ .

٣ - وجهة نظر اليونانيين القبارصة -

١ - ترى وجهة نظر اليونانيين القبارصة أن هاتين الاتفاقيتين قد أوجعتا بحقوقهم لصالح الأتراك القبارصة فبينما تبلغ نسبة هؤلاء ١٨ في المائة من السكان ؛ إلا أنهم حصلوا على نسبة تختلف كثيرا عن حجمهم ؛ إلا وهي ٣٠ في المائة في الخدمات المدنية ، وعلى نفس النسبة في المقاعد البرلمانية ، بلا دافعة إلى ٤٠ من المائة في الجيش والشرطة ؛ وتعيين نائب رئيس للجمهورية من الأتراك مع تمتعه بحق الاقتراض مثل رئيس الجمهورية ؛ على أى قانون أو إقرار يتعلق بالشئون الخارجية أو الدفاع أو الأمن .

ب : يرى القبارصة اليونانيون أيضا أن هذه الاتفاقيات قد فرضت عليهم وأنهم لم يشتركوا في وضعها ، وبالتالي يمتد انتقادهم إلى الدستور الذى وضع طبقا لهما وخاصة فيما يتعلق بمعاهدة الحماية الموقعة بين قبرص وكل من بريطانيا واليونان وتركيا .

وقد تبرأ الرئيس مكارىوس عن هذا المبنى فى التصريحات التى أدلى بها فى يوليو ١٩٦٣ فأوضح أن جمهورية قبرص نشأت من اتفاقى زيورخ ولندن ، ولكنه مستقبلا يجب أن يتحدد طبقا لإرادة شعبها ؛ وبالمالى يجب أن يعدل الدستور بحيث تلقى المواد التى لا يمكن تنفيذها ؛ وبالفعل تقدم فى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٦٣ - ثلاثة عشر إقتراحا إلى نائب رئيس الجمهورية القبرصى لتعديل بعض مواد الدستور .

(٢) راجع فى تفصيل ذلك "The Cyprus Problem" Nicos Karanidiotis

C.M. Michalas S.A. Press 1975, Athens.

٤ - وجهة نظر الاترك القبارصة :

١ - اتصرفت وجهة نظر الاترك القبارصة إلى أن هاتين الانفاقيتين تمثلان الأساس الملائم والسليم لتنظيم العلاقة بين الطرفين ، كما أنها تقدمان أسس أية تسوية مستقبلية لمشكلة قبرص .

ب - أن اتفاقية زيورخ قد نصت صراحة على إستبعاد الاتحاد الكلى والجزئى لقبرص مع أية دولة أخرى ، أو انقسامها إلى دولتين . وبالتالي يرى القبارصة الاترك ، أن من حقهم المطالبة بالانفصال والاستقلال الذاتى ، فى مواجهة رفع القبارصة اليونانيين لشعار الاتحاد مع اليونان .

ج : أن معاهدة الحماية الموقعة طبقا لطايتين الاتفاقيتين تمثل ضمانا لهم من جانب تركيا فى مواجهة أى عدوان من جانب القبارصة اليونانيين أو اليونان نفسها . ولتلافى هذا الاختلاف فى وجهات النظر ؛ وحسماً للاشتباكات التى نشبت بين الطائفتين ؛ فإن مجلس الأمن قد رأى أن تتضمن مقدمة قراره الصادر فى ٤ مارس ١٩٦٤ الإشارة إلى معاهدة الضمان الموقعة عام ١٩٦٠ ؛ بالإضافة إلى المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التى تقضى بامتناع الدول الأعضاء عن التهديد أو إستخدام القوة فى مواجهة دولة أخرى .

وقد نص هذا القرار على إرسال قوات دولية لحفظ السلام لفترة ثلاثة شهور ، بالإضافة إلى تعيين مبعوث دولى . وقد وقع الإختيار على السفير الفنلندى لدى السويد أولاً ، ثم دكتور ديمالو بلازا من أكوادور بعد ذلك ؛ والملاحظ أن هذه الفترة قد تميزت بالنشاط الدولى الواضح من أجل إيجاد حل لمشكلة قبرص عن طريق قوات المنظمة الدولية وليس عن طريق قوات تابعة لحلف شمال الاطلسى كما اقترحت الحكومة الأمريكية .

الفصل الرابع عشر

حلف شمال الاطلسي ومشكلة قبرص

١ - الولايات المتحدة وتركيا والمشكلة :-

ارتبطت قضية قبرص بأثنين من أعضاء حلف شمال الاطلسي وهما تركيا واليونان ؛ غير أن هذا الحلف لم يتمكن من البت في فض هذا النزح ، كما أن إجراءات الأمم المتحدة قد فشلت هي الآخرى، في إيجاد حل لهذه المشكلة ؛ ولم يكن هناك أى تغيير في وجهة نظر تركيا تجاه حلف الاطلسي قبل إنفجار الحوادث في قبرص في عام ١٩٦٣ ، كذلك فإن العلاقات التركية الأمريكية كانت قد تأثرت إلى حد ما بالتغير النسبي في تركيا عام ١٩٦١ ، بعد صدور قانون الحريات من قبل المجلس الرئاسي التركي . الذى سمح للأفكار اليسارية بإبداء رأيها على الصعيدين الداخلى والخارجي .

أما من حيث العلاقة بين تركيا واليونان ، فقد كانت طليعية (١) قبل إنفجار الحوادث في جزيرة قبرص . إلا أن هذه العلاقات لم تدم طويلا نتيجة لقرار الرئيس مكاريوس بتعديل دستور عام ١٩٦٠ . وعقب ذلك صرح عصمت إنيونر رئيس الوزارة التركية وقتئذ قائلاً : « إن هذا القرار يخالف مبادئ

(١) ويمكن قياس هذه العلاقات الودية بين تركيا واليونان من تصاويع المسؤولين وقتئذ ؛ وعلى سبيل المثال فقد أعلن الجنرال جودت صوناي رئيس الأركان العام في مؤتمر حلف شمال الأطلسي وقتئذ في أثينا في مارس ١٩٦٣ بأن تركيا واليونان قرونا السعي معاً على طريق الحرية . راجع في تدوين ذلك The Turkish Yearbook of International Relations 1963, p. 312.

فيورينغ ولندن ، وإن تركيا سوف تأخذ على عاتقها حماية الإترك في الجزيرة .
وأضاف قائلا : ، إن تركيا لا تلجأ الى التدخل العسكري قبل المشاورة والمناقشة
مع الدول الضامنة للاتفاقيات الدولية .

كذلك فقد اقترح إنيونو إنشاء نظام فيدرالى لإدارة الجزيرة ، وأشار إلى
اختناق معاهدة لندن قائلا : ، إن هذه المعاهدة غير ملائمة في الوقت الحاضر لأنها
وجدت قبل إشاعة السلام والأمن في الجزيرة ، وأن الحكومة التركية تؤيد شرعية
المعاهدات الدولية التي أوجدت جمهورية قبرص وأن المعاهدات الدولية لا يمكن
إبطالها من جانب واحد .

أما رد فعل بريطانيا على ذلك فقد جاء في صيغة إرسالها فرقة عسكرية
تعزيزاً لقواتها في قبرص ، وصرح رئيس وزراء بريطانيا قائلا : ، إن تدخل
بريطانيا في المشكلة القبرصية هو لمنع انفجار الحرب بين تركيا واليونان ؛ وإن
بريطانيا غير مستعدة لتحمل هذا العبء مدة طويلة . وفي نفس الوقت أرسلت
بريطانيا مذكرة إلى مجلس الأمن للاجتماع فوراً لبحث هذا الموقف ؛ وقد خاطب
يوانات كلا من اليوناني وتركيا وقبرص لمنع أى عمل من شأنه أن يؤدي إلى
نشوب الحرب ، وقال رئيس الوفد التركي في لندن أن الرئيس مكاريوس تبني
وجهة نظر الجانب اليوناني في قبرص ، وأنه في حالة انسحاب القوات الضامنة
لاستقلال الجزيرة ، فإن الشيوعيين هم الذين سيسيطرون على الموقف فيها ، خاصة
وأن ٣٧ ٪ من اليونانيين فما ينضون تحت لواء الحزب الشيوعى ، فأن قبرص
مهده بان تكون كوبا ثانية (١) .

وبناء على طلب تركيا ، عقد مجلس حلف شمال الأطلسي إجتماعاً في لاهاي

(١) عمدي حافظ ، المشكلات العالمية المعاصرة ، مرجع سابق ص ٤٥٠ - ٤٦٠

في شهر مارس ١٩٦٤ ؛ وأعطى مجلس الحلف تعليماته الى سكرتير عام الحلف بأن يبذل مساعيه الجسيمة للتخفيف من حدة الحرب بين اليونان وتركيا بشأن جزيرة قبرص ؛ وعقب زيارته لكل من اليونان وتركيا ، صرح سكرتير عام حلف شمال الأطلسي قائلا : « إن جميع الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي ترى أنه يتعين على حكومتى اليونان وتركيا أن تؤيد وساطة الأمم المتحدة في قبرص ، وأن على الحكومتين أن تدركا بأن الخلاف القائم بينهما يضع الحلف في موقف خطير في منطقة حيوية له » .

وفي بيان مجلس الحلف ، أحالت الدول الأعضاء قضية قبرص إلى هيئة الأمم المتحدة ؛ وجاء في بيان الحلف مايلي : « إن دول حلف شمال الأطلسي مستكمل جهودها لحسم الخلاف بين الأطراف المتنازعة في الحلف ، وفقا للمادة الأولى من معاهدة الحلف ، وقرار مجلس وزراء الحلف في عام ١٩٥٦ في فض المنازعات بين الدول الأعضاء » (١) . وبما يجدر ذكره بهذا الخصوص أن نفس المادة الأولى من حلف شمال الأطلسي قد نصت على أن : « تتعهد أطراف المعاهدة بما ورد في ميثاق الأمم المتحدة بأن يعملوا على تسوية جميع المنازعات الدولية التي يكونون مشتركين فيها بطرق سلمية ، وبكيفية لا تؤدي الى تعزيز صفو السلم أو الأمن الدوليين ، ولاتنافض مبادئ العدالة ؛ وأن يمتنعوا في علاقاتهم الدولية عن التهديد أو استعمال القوة بأية كيفية لا تتفق مع أغراض الأمم المتحدة » . وهكذا عمل حلف شمال الأطلسي في هذه الفترة على أن تكون جهوده في تسوية مشكلة قبرص متوافقة مع الجهود الرامية الى إحالة هذه المشكلة إلى الأمم المتحدة .

(١) احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية

دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٧٥ ، ص ١٧٤ . The Turkish Yearbook of International Relations 1964 p. 213.

وفي إطار التطورات السياسية لمشكلة قبرص أيضا وفتنئد على صعيد حلف شمال الأطلسي — فقد ارسل الرئيس الأمريكي جونسون مبعوثه الشخصي إلى أنقرة في فبراير ١٩٦٤ ؛ واتفق المبعوث الشخصي للرئيس الأمريكي مع الرئيس عصمت اينونو على أن تتم المشاورة وتبادل الآراء فيما بين الدولتين (تركيا والولايات المتحدة) ؛ وكرر المبعوث الأمريكي قرار حكومته بشأن حل القضية القبرصية . وصرح ويليام فولبرايت ، عضو الكونجرس الأمريكي ، والذي كان من قبل الرئيس الأمريكي لتقصى الحقائق بين تركيا واليونان ، صرح قائلا : « أنه من المهم الذي لاشك فيه أن تنتهي أعمال العنف في قبرص ، غير أن ذلك ليس جزءاً من برنامج مهمتي ؛ بل إن برنامجي ينصب على علاقة دول حلف شمال الأطلسي بهذا الموضوع » . وبعد مقابلة بين فولبرايت ورئيس الوزراء البريطاني أذيع بأن وزارة الخارجية الأمريكية أخذت تؤيد وجهة نظر اليونان في قضية قبرص ثم زار فولبرايت تركيا وقابل رئيس وزرائها ، وأكد له بأن الكونجرس الأمريكي ينظر قلق إلى حلفاء وأصدقاء أمريكا ، الذين يهتمون بشؤونهم الخاصة ولا يراعون السلم في العالم الغربي ؛ وأشار فولبرايت إلى أن الولايات المتحدة اقترحت ترحيل السكان الأتراك الموجودين في جزيرة قبرص بهدف الحفاظ على السلم والأمن في حوض البحر المتوسط . وقد أحدث هذا الطلب قلقاً بالغاً في الأوساط التركية التي أجابت فولبرايت بأن الحل الذي تراه هو الفصل بين الجزء التركي والجزء اليوناني .

أما رد الفعل السوفيتي حول ذلك فقد جاء في تصريح خروشوف ، رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي وقتئذ ، بأن الدول الغربية هي التي وضعت قبرص في حالة متأزمه ، لأن من مصلحة هذه الدول تحويل الجزيرة الى قاعدة ذرية .

وفي مارس ١٩٦٤ زار عصمت اينونو ، رئيس وزراء تركيا ، زار

واشنطن ، واجتمع مع الرئيس جونسون ؛ وعقب الانتهاء من المحادثات صدر بلاغ مشترك جاء فيه : « يؤيد الطرفان تقوية الجهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة لإعادة السلم والأمن في الجزيرة ، ويؤكدان إحترامهما لجميع الإنفايات القائمة ، ولنفس الغرض ، أرسل الرئيس جونسون مبعوثه الشخصي إلى اليونان ، وقدم دين أنثيسون (المبعوث الشخصي) عدة اقتراحات لحل المشكلة القبرصية ؛ وقد جاء في هذه الاقتراحات :

١ — إتحاد قبرص مع اليونان .

٢ — أن تتخلى اليونان عن جزر الدوديكانيز لتركيا التي تعتبر قريبة لسواحل الأناضول التركية .

٣ — تعيين قاعدة عسكرية تركية في قبرص .

٤ — تعويض القبارصة الأتراك الذين يغادرون الجزيرة أو يريدون البقاء فيها .

غير أن الاشتباكات تجددت بين الطائفتين التركية واليونانية في الجزيرة ، في منتصف مارس ١٩٦٤ ؛ وعلى أثر ذلك اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي في لاهاي ، وصرح دين راسك عقب الاجتماع قائلاً : « إن نشوب حرب بين اليونان وتركيا أمر مستبعد ، وإن حلف شمال الأطلسي لن يتدخل في موضوع قبرص ، وأن هذا الأمر متروك لهيئة الأمم المتحدة ، وقد وافق وزيراً خارجية تركيا واليونان على أن يخض السكريتير العام لحلف شمال الأطلسي بالمسألة القبرصية ، فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بدول الحلف المتصلة بالمسألة . وفي أواخر مارس أصدر مجلس النواب القبرصي قراراً بدعوة الرجال للخدمة العسكرية في الحرس الوطني ، لإنشاء قوة مسلحة ؛ غير أن نائب الرئيس مكاريوس اعترض على هذا القرار بما دفعه مكاريوس إلى أن يعان بأن الدستور لم

بعد قائما وأن نائبه أيضاً لم يعد نائبا ، وعقب ذلك صرح رئيس وزراء تركيا قائلا : « إن دولتي ستحمي الأتراك القبارصة إذ لم يتيسر الاحتفاظ بحقوقهم بالوسائل السلمية والاعتمادات الدولية الجارية إتخاذها ، وإن قرار التجنيد المذكور مخالف لاتفاقات زيورخ ولندن » . وعقب ذلك أصبحت القوات القبرصية في حالة استسداد قصوى لمواجهة الأسطول التركي ، الذي كان مرابطا في الاسكندرونة على بعد ١٣٠ ميلا من قبرص . ونتيجة لذلك فقد دعا الرئيس جونسون رئيس وزراء تركيا إلى واشنطن للتحديث معه ، كما دعا أيضاً رئيس وزراء اليونان للغرض نفسه . غير أن الرأي العام التركي لم يكن راضياً عن هذه الدعوة ، لأنهم اعتبروها مؤامرة من الولايات المتحدة لمنعهم من التدخل لحماية معاهدتي زيورخ ولندن ، .

وفي نفس الوقت أبلغت الولايات المتحدة الأمريكية كلا من الحكومتين التركية واليونانية بأن الحكومة الأمريكية سوف تتخذ إجراءات معينة للحد من وقوع حرب بين دولتين من دول أعضاء حلف شمال الأطلسي ، وأعلنت بأنها سوف تضيق الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط لمحاصرة الجزيرة . وإزاء قرار تركيا بالتدخل في الجزيرة ، فإن الرئيس جونسون بعث برسالة إلى عصمت اينونو رئيس وزراء تركيا في ٥ يونيو ١٩٦٤ ، وقد اعتبرت هذه الرسالة بمثابة وثيقة رسمية في العلاقات التركية الأمريكية ، ونقطة تحول بين الدولتين منذ الحرب العالمية الثانية . وجاء في رسالة جونسون — التي كشف النقاب عن جزء منها عام ١٩٦٦ (١) — جاء ما يلي : « ومن جهة أخرى أيها الرئيس ، فنحن

(١) وتمت هذه الرسالة سرية حتى عام ١٩٦٦ عندما تسرب قسم منها إلى الرأي

مجبرون على أن نلفت أنظاركم إلى التزامكم في حلف شمال الأطلسي ، ويجب أن تدركوا جيداً بأن التدخل في قبرص سيؤدي الى وقوع حرب بين تركيا واليونان :.. وإن وزير خارجيتنا ديت راسك قد أوضح في إجتماع مجلس حلف شمال الأطلسي الأخير في لاهاي : بأنه يجب فهم عدم وقوع حرب بين تركيا واليونان بكل معنى الكلمة .. إن الانضمام الى الحلف معناه عدم قبول فكرة الحرب بين الدول الأعضاء فيه ؛ وكما أن كلا من ألمانيا وفرنسا قد دفنتا بعضهما الذي دام قرناً من الزمن ، لالتزامهما بحلف شمال الأطلسي ؛ فيجب أن ينتظر نفس الشيء من تركيا واليونان ، وأعضاء جونسون قائلًا في رسالته إلى عصمت اينو : د إن تدخلكم العسكري في جزيرة قبرص بدون موافقة الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي قد ينتج عنه تدخل سوفيتي في المشكلة ؛ وبهذا الخصوص فإن الدول الأعضاء في الحلف سوف لا تدافع عن تركيا .

وقد أجاب الرئيس اينو على رسالة جونسون قائلًا : « جاء في قسم من رسالتكم بأنه نتيجة لتدخل السوفيت في قبرص فإن دول حلف شمال الأطلسي لا تدافع عن تركيا ؛ ولكن المبادئ الأساسية للحلف تخالف ماذهبتم اليه ، لأنه في حالة وقوع عدوان على أية دولة من الدول الأعضاء من الحلف ؛ فإن الحلف سيكون مسؤولاً عن رد هذا العدوان » . وجاء في الرسالة أيضاً قول اينو لجونسون : « .. ولنبدأ من نهاية عام ١٩٦٣ ، فإن وجوب التدخل العسكري في

— Ulman, A.H., & Dekejian, 'Changing Patterns in Turkish= Foreign Policy 1959 - 1967', in : ORBIS. XI No. 3, 1967, University of Pensylvania, pp. 70-78.

راجع في تفصيل ذلك أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بمعد الحرب العالمية الثانية ، مرجع سابق ص ١٧٩ ، ١٨٢ .

قبرص مع هذه المناسبة يكون للمرة الرابعة ، ومن البداية فقد تشاورنا معكم في هذا الموضوع ، وعندما تجددت الاشتيكاكات في الجزيرة في ٢٥ يناير ١٩٦٢ أعلنناكم باتصالنا مع الدول الموقعة على المعاهدة المذكورة ، وكان جوابكم بأن الولايات المتحدة لم تكن طرفاً في هذه المشكلة ... وفي شهر فبراير عام ١٩٦٤ احتجنا أياماً قاسية ، وقد أخبرناكم بواسطة مبعوثكم الشخصى الذى كان يزور أنقرة

وفي مناسبة أخرى وصفت إينونو موقف الولايات المتحدة بأنها د غير راغبة في إتخاذ رأى إجراء يساعد على حل مشكلة قبرص ، وأن الموقف بين تركيا واليونان قد أصبح مظلماً ، . ويلاحظ أحد الباحثين أن الولايات المتحدة قد حرصت على إقامة حالة قريبة من التوازن في القوة العسكرية بين تركيا واليونان ، على الرغم من اختلاف حجم البلدين من حيث المساحة الجغرافية وعدد السكان ، ومن حيث مدى إتساع القطاع المواجه للاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا ؛ فاليونان التى يبلغ عدد سكانها ٨.٩٠٠.٠٠٠ نسمة لديها قوة جوية (كلها طائرات أمريكية) تقدر بنحو ٢٢٥ طائرة حربية ، فى حين أن تركيا بكل مساحتها الشاسعة وعدد سكانها البالغ ٨.٠٠.٠٠٠ ر ٣٧ لديها قوة جوية تقدر بنحو ٢٨٨ طائرة ؛ وقررت الولايات المتحدة بيع كل من البلدين ٤٠ طائرة ، « فانتوم » عام ١٩٧٢ ؛ واليونان مثلاً لديها ١٣ مدمرة ، وتركيا لديها بالمقابل ١٤ مدمرة ، واليونان لديها ٧ سفن حراسة ساحلية وتركيا لديها بالمقابل ٨ سفن من هذا الطراز .

وبطبيعة الحال لم يكن من الممكن للولايات المتحدة أن تتحكم فى توازن قوى الاحتياط البشرى لدى الدولتين الذى بلغ نحو ٨٠٠ ألف فى تركيا مقابل ١٨٠ ألفا لدى اليونان ؛ إلا أنها أستطاعت أن تضمن إلى حد كبير التوازن ن

كفية ونوعية التسليم ، وهو الأمر الأهم في غروب العصر المحدودة ، التي تسارع الدول الكبرى إلى إخمادها بسرعة حين تنشب بين الدول الصغرى ، خشية إهتزاز خريطة التوازن المرسومة لكل منطقة ؛ ومن ثم لإتاحه فرصة لاستثمار الاحتياجات البشرية على الوجه الأكمل وفقا لقوانين الحرب الكلاسيكية .

وفي تقييم رسالة جونسون إلى اينونو يمكن القول أن الرأي العام التركي قد وضعه اينونو في موقف حرج إزاء سياسته الداخلية ، وذلك عندما إهتمته الأحزاب السياسية بالجبهة في الدفاع عن مصالح تركيا في قبرص ؛ كذلك فقد ظهر في الفترة اللاحقة خطأ تقدير تركيا لموقف الولايات المتحدة من قضية قبرص ، وذلك من خلال المناخ السياسي الذي ساد في عام ١٩٦٤ . فتركيا لم تأخذ بالاهتمام الكافي أمر تغيير الظروف عام ١٩٦٤ ، إذ أن الولايات المتحدة تمكنت بنجاح عام ١٩٥٩ من أن تمارس الضغط الاقتصادي على اليونان — نتيجة لضعفها إقتصاديا — لقبول معاهدات زيورخ ولندن ، وبموجبها إستقلت جزيرة قبرص ؛ وقد تمكنت اليونان في عام ١٩٦٤ من تطوير إقتصادها وتقليل اعتمادها على الولايات المتحدة بعد تقوية علاقاتها بدول السوق الأوروبية المشتركة ؛ كذلك فإن ظروف معاهدة عام ١٩٥٩ قد تغيرت كثيراً بسبب متطلبات الأمن الأمريكي ؛ ولأن قبرص أصبحت دولة مستقلة فقد أصبحت حكومتها لا تتبع دائماً أوامر اليونان ؛ كذلك فإنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة تقسيم الجزيرة ، لأن ذلك يؤدي إلى نفس المصاعب ، مثلما هي الحالة في كوريا وفيتنام ، فضلا عن أن الولايات المتحدة ستعارض التدخل التركي المسلح في قبرص ، طالما أن ذلك يؤدي إلى إهتياز الجانب الجنوبي لحلف شمال الأطلسي .

وفي تقييم رسالة جونسون إلى اينونو في عام ١٩٦٤ يمكن القول - بالإضافة إلى الاعتبارات السابقة — إن العلاقات التركية الأمريكية قد مرت بمبنى هابط ،

ووصلت إلى أدنى حد لها ؛ فقد كشفت الرسالة من أشياء كثيرة كانت خافية على
الرأى العام التركى ، منها الإتفاقيات الثنائية ، التى وقعتها تركيا مع الولايات
المتحدة والتى يبلغ عددها ٥٥ إتفاقية عقدت خلال حكم الرئيس مندريس ؛ وهذه
الإتفاقيات الثنائية كان معظمها سرياً ، ولم يعلن للرأى العام التركى ؛ ووقع بعضها
وفقاً للمادة الثالثة من حلف شمال الأطلسى ، أما البعض الآخر فقد وقع خارج
الحلف ؛ وقد بدأ الرأى العام التركى مناقشة هذه الإتفاقيات فى الصحف ، وهو
ما أدى إلى إنتشار العداء للوجود الأمريكى فى تركيا ، والمطالبة بإزالة القواعد
العسكرية من الأراضى التركية ، وقيام المظاهرات الضخمة المعادية للولايات المتحدة ،
حيث هاجم المتظاهرون قنصلية الولايات المتحدة ، ومكتب الإستعلامات
الأمريكى فى ١٢ يناير ١٩٦٦ ، وقد أدى ذلك إلى أن تعدل الحكومة الأمريكية
من هذه الإتفاقيات بما يرضى الرأى العام التركى ؛ ومن التعديلات الجوهرية لهذه
الإتفاقيات عدم قيام الولايات المتحدة بأى عمل دون علم الحكومة التركية وأن
تؤدى هذا الإتفاقيات إلى التعاون المشترك بين الطرفين على أساس المساواة فى
الحقوق واحترام السيادة للدولتين .

وكان من نتائج ذلك أيضاً أن خفضت الولايات المتحدة عدد أشخاصها فى
الأراضى التركية من ٢٧٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ ، وأحيلت المطارات العسكرية وأجهزة
الرادار الأمريكية إلى القوات العسكرية التركية ، أما القواعد العسكرية الأخرى
فوصفت لها مبادئ جديدة . وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن وسائل إطلاق الأسلحة
النووية فى الوحدات الأمريكية المربطة فى تركيا أصبحت تحت تصرف القوات
المسلحة التركية ، باستثناء القاعدة الجوية فى أدنة ، حيث زودت هذه الأخيرة
بطائرات أمريكية ذات مدى قصير ، وبمجهزة برووس نووية ؛ وبموجب مخططات
حلف شمال الأطلسى الدفاعية ، فإن هذه الطائرات لم توضع تحت قيادة الجيش

التركي ، وإنما وضعت تحت القيادة العليا للقوات المتحالفة في أوروبا مباشرة (٢).

٢ - الولايات المتحدة واليونان والمشكلة :

حين جاءت حكومة بابا نديرو عام ١٩٦٤ ، سارت تجاه مشكلة قبرص على النحو التالي :

أولاً . إخراج المشكلة من أيدي بريطانيا والولايات المتحدة لعدم اختصاصها ، ورفض تدخل حلف الاطلنطي في هذا النزاع ، ومن الجدير بالذكر أن من أهم العقبات التي واجهت مكاريوس وهند هي المصغوط التي تعرض لها من جانب حلف الاطلنطي والولايات المتحدة بصفة خاصة . فقد كانت قبرص — منذ إنشاء الحلف — بمثابة الشرادة التي هددت باندلاع الحرب بين أطرافه وتفويض أركانه ؛ فخلال الخمسينات كانت مشكلة قبرص سبباً في الخلاف الحاد الذي نشب بين اليونان وبريطانيا ، وكانت الأخيرة تلقى تأييد واشنطن التام . ومنذ الستينات ، كان النزاع حول الجزيرة هو السبب الرئيسي في توتر العلاقات بين اليونان وتركيا اللتين تشكلان الجناح الجنوبي الشرقي لحلف الاطلنطي .

وفي ظل مخططات الاستراتيجية الأمريكية في منطقة البحر المتوسط ، الذي يستلزم بالطبع تدعيم الحلف ، وليس اضعافه — كانت وجهة النظر الأمريكية تنصرف إلى ضرورة حل مشكلة قبرص بأية وسيلة ومنها :

(أ) تأييد حل بريطانيا وتركيا واليونان في العمل طبقاً لمبادئ الحماية الموقعة في

(١) راجع في تفصيل ذلك :

دكتور محمود اسماعيل محمد ، استخدام الأسلحة النووية في العصر النووي ، في :
السياسة الدولية ، العدد ٢٤ ، أبريل ١٩٧١ ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ص ١٠٠ - ٩٥ .

لندن ، وهو ما رفضته قبرص بشدة وأعلن مندوبها أثناء مناقشة الأزمات أمام مجلس الأمن في فبراير ١٩٦٤ ؛ فقد أوضح أن أية دولة لا تملك الحق في العمل العسكري داخل بلاده وأن حكومة ترفض أى قيد على وحدة وسيادة دولة قبرص ، كما هو مفروض طبقا لمعاهدة الحماية . وهكذا لم يكتمل قرار مجلس الأمن الذى صدر فى ٤ مارس ١٩٦٤ متضمنا إرسال قوات دولية لحفظ السلام وتعيين مبعوث دولى — لم يكفل هذا القرار تحقيق السلام فى قبرص ، بالرغم من الجهود الدولية التى لبنت بهذا الصدد ؛ نتيجة تضافر عدة عوامل فى الجزيرة ؛ فقد أرسل الاستنف مكاريريوس فى الخامس من مارس ١٩٦٤ — أى بعد صدور قرار مجلس الأمن بيوم واحد — أرسل بياننا إلى الحكومة البريطانية ، أعلن فيه عدم إعتراؤه بخط الهدنة الذى يفصل الأحياء التركية عن الأحياء القبرصية ، وقام أيضا فى أبريل من نفس العام ؛ بإرسال خطابات إلى رؤساء حكومات كل من تركيا وبريطانيا ، يعلن فيها نبذه لمعاهدة التحالف الموقعة بين الأطراف الثلاثة ؛ غير أن الحكومة البريطانية أوضحت للرئيس القبرصى أن هذه المعاهدة لا يمكن أن تلغى ، لأن المادة رقم ١٨١ من الدستور القبرصى تتضمن هذه المعاهدة ، وأن الدستور لا يزال سارى المفعول . وقد أثارت هذه التحركات

أن مشكلة قبرص فى صميمها لم تكن تتعلق فقط بتوازن القوى الإقليمية الداخلى بين جاليتين متنافستين ، بل أنها نبعت أساسا من سمات النظام السياسى المشترك القائم فى الجزيرة منذ إستقلالها فى منتصف أغسطس سنة ١٩٦٠ والقى فرضة على بريطانيا وتركيا واليونان ؛ الدول الثلاث التى ضمنت إستقلال الجزيرة وتمهدت بحماية نظامها الدستورى بموجب إتفاقيتى لندن وزيورخ كما سبق أن تفصيل ذلك فى موضع لاحق . من الدراسة ؛ غير أنه يمكن القول أن المشكلة القبرصية فى تطوراتها ترجع أيضا الى محاولات الدول الأخرى ذات المصلحة فى إستغلال ثغرات المجتمع القبرصى والفاذ من خلال تلك الثغرات من أجل السيطرة على الموقع الاستراتيجى للجزيرة — راجع :

من جانب الرئيس القبرصي ، بالإضافة إلى تصريحاته عن سير قبرص تجاه «إينوسيس» حفيظة الأتراك القبارصة ، وكذلك تركيا .

(ب) ضرورة استجابة القبارصة اليونانيين لمطالب القبارصة الأتراك — طبقاً لوجهة النظر الأمريكية ، والتي عبر عنها حلف شمال الأطلسي — وذلك بالحصول على الحكم الذاتي في ظل دولة فيدرالية ؛ ولقد لقي هذا الاقتراح — هو الآخر — معارضة شديدة من جانب الأسقف مكاريوس ، الذي كان يرى أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى خلق دولة داخل دولة ؛ بالإضافة إلى أن نسبة ١٨ في المائة التي يشكلها الأتراك لاتعد مسوغاً لإقامة حكومة فيدرالية ؛ وقد انعكس الاهتمام الأمريكي في إرسال المبعوثين الشخصيين إلى العواصم الثلاث المعنية، وفي الاقتراح الأمريكي المقدم : - لال أزمة ١٩٦٣ - ١٩٦٤ الخاص بإرسال قوات أمريكية وأخرى تابعة لحفظ السلام في الجزيرة وقد أعلنت قبرص رفضها لهذا المشروع ، على الرغم من موافقة كل من تركيا واليونان عليه ، وتأييده من جانب بريطانيا ؛ ويضاف إلى ماسبق ، تلويح الحكومة الأمريكية باتخاذ إجراءات معينة لمنع نشوب الحرب بين الدولتين الأم ، ويعني بذلك قطع الماونة العسكرية واستخدام الاسطول السادس كأداة للضغط .

ثالثاً : سارت . حكومة بابا نديو بعد عام ١٩٦٤ على أن يكون الهدف النهائي هو وحدة قبرص مع اليونان مع عدم إنتهاك حقوق الأقلية التركية في الجزيرة ؛ غير أن الحكومة الأمريكية قد مارست ضغطاً على حكومة بابانديو في أثينا ، وكذا على الحكومة التركية بهدف التوصل إلى تسوية مشتركة تتم في ظل حلف شمال الأطلسي ، وأن حل المشكلة - في رأى خبراء الحلف - يكمن في تقسيم الجزيرة بين اليونان وتركيا . غير أن الرئيس القبرصي مكاريوس قد أصر على مخالفة هذه الآراء برمتها ، بالإضافة إلى عدم منح القبارصة الأتراك

حكماً ذاتانياً ؛ كما عارض بشدة معاهدة الحايه (١).

ثم : رأت حكومة باباندريو تقديم المعونة والمساعدة العسكرية لقبرص في حالة أي هجوم عليها من الأتراك .

غير أن هذه الاقتراحات لم تلق قبولا لدى الملك والعسكريين اليونانيين ، مما أدى إلى حدوث الصدام بين جورج باباندريو والملك ، وخاصة بسبب فضيحة Aspidia وهي التنظيم السري اليساري الذي كونه ابن رئيس الوزراء ، والذي كان يهدف إلى قلب نظام الحكم لصالح اليسار ، مع مساندة الرئيس القبرصي مكاريوس في صراعه الدائر مع الحرس الوطني ، الذي كان يطالب بالوحدة العاجلة .

ولقد استمرت ظاهرة الحلافات السياسية بين الملك والعسكريين اليونانيين ، وشهدت هذه الفترة أيضاً قيام إنقلاب عسكري في اليونان ، والذي كان لقادته من مشكلة قبرص ؛ هذا المرقف جاء مغايراً تماماً لما يتوقع الجميع .

(١) راجع في تفصيل ذلك :

- Dimitri. S. Bitsios "Cyprus — The Vulnerable Republic Institute for Balkan Studies — Thessalonik, 1975. pp. 30 — 40.
- Nicos Karanidiotis "The Cyprus Problem", op. cit. pp. 9 - 12.

(٢) راجع :

- Panandreu, Andreas : Democracy At Gunpoint "The Great Front" Penguin Books with Andre Deutsch, 1973 pp. 28-42.

— دكتور غسان العطية ، « حول الأزمة القبرصية » في : قضا عربية ، المدوان

١١ ، ١٢ ، بيروت ١٩٧٦ .

الفصل الخامس عشر

الانقلاب العسكرى اليونانى سنة ١٩٦٧ وموقفه من مشكلة قبرص

١ - الانقلاب العسكرى اليونانى سنة ١٩٦٧ :

عندما وقع إنقلاب أبريل سنة ١٩٦٧ ؛ إنزعج العسكرىون سياسة غير متوقعة تجاه مشكلة قبرص ، فرغم شعارات الحكومة العسكرية اليونانية ، التى أعلنتها فى البداية بإقامة دولة تقوم على أساس القومية اليونانية ، التى تعنى إتساع النظرة وشمولها على كل من ينطق اللغة اللاتينية^(١) — فإن مرقب الحكومة العسكرية اليونانية تجاه قبرص كان غير ذلك تماما ؛ فرغم الشعار المعلن للعسكرىين بالقومية اليونانية ، فقد إقتصرت نظرة العسكرىين تجاه مشكلة قبرص عن حصر المشكلة فى أضيق نطاق ، والإبتعاد عن الإنزلاق فيها . فقبل إنقلاب عام ١٩٦٧ ، كانت صرخة أو صيحة الوحدة تسمع فى أتيننا بقوة أكثر مما كانت تسمع فى نيقوسيا ؛ وكان التوتر خلال الفترة ١٩٦٣ — ١٩٦٤ بين تركيا واليونان ظاهرا بسبب قبرص ، فلقد أرغم الأتراك بواسطة الولايات المتحدة عن الإحتفاظ بالجزر ، ولكنهم قاموا خلال هذه الفترة بتوسيع رقعة القبارصة الأتراك فى منطقتى Tendas و Imbros التى يسكنها غالبية من القبارصة اليونانيين .

(١) وقد أعطت الحكومة العسكرية اليونانية على مفهوم القومية اليونانية لفظ « الهيلينية » — راجع فى تفصيل ذلك : عادل محمد زكى صادق ، «نظام السياسات فى اليونان خلال فترة الحكم العسكرى ، (٢١ أبريل ١٩٦٧ - ٢٤ مايو ١٩٧٤)» رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٧٧ س من ٢٩٠ - ٢٩٤ .

وحين تم الانقلاب العسكرى ، حاول العسكريون فى البداية علاج مشكلة قبرص بطريقة مختلفة ؛ وكانت الزوى السائدة هى عدم التسرع فى حل المشكلة ، إذ كان هدفهم الأساسى فى البداية هو تقوية حكمهم داخل البلاد، وترتب على ذلك أن خففت صرخة الوحدة بين اليونان وقبرص . وصرح بابا دوبلوس ، فى أول زيارة له لجزيرة قبرص فى أغسطس ١٩٦٧ ، عندما كان وزيراً للدولة لشئون مجلس وزراء ؛ صرح بأن اليونان وتركيا تسعيان إلى مواجهة عدوهم المشترك ، وهو الشيوعية ، وأن كل الخلافات بعد ذلك هى خلافات ثانوية .

وقد عقد إجتماع قمة بين الدولتين ، دون التمييز لذلك دبلوماسيا ؛ وتقابل رئيسا وزراء الدولتين على الحدود التركية اليونانية ، فى ٩ سبتمبر ١٩٦٧ ؛ ورأس الوفد اليونانى فى هذا الإجتماع الكولونيل جورج بابا دوبلوس قائد الانقلاب ، ورئيس الوزراء كوليس Kolias ، ووزير الخارجية إيكونومو Ekonomou ؛ ووافق الجانب اليونانى فى الإجتماع على كل الاقتراحات التى قدمها الجانب التركى ، والتى أغلقت تماماً حقوق الجماعة اليونانية فى إستنبول ، وتجميد مصير منطقتى Imbros-Tendos ؛ وبذلك أغلق الباب أمام نداء اليونانيين بالوحدة مع قبرص . وصرح رئيس الوزراء التركى ، ديميريل ، عقب عودته إلى تركيا ، بأنه تمكن خلال مباحثات هذا الاجتماع من « تجميع » إقتراح اليونان بالوحدة مع قبرص ؛ وأنه أصر على تنفيذ إتفاقية زيورخ ، والتى لا يمكن تغييرها إلا بالرجوع إلى تركيا واليونان وإيجلتر^(١) .

(١) راجع :

- Nicos, Karanidiotis : 'The Cyprus Problem' op, cit pp. 80-85.
- Dimitri, S. Bitsios 'Cyprus - The Vulnerable Republic Institute for Balkan Studies' op, cit, pp. 35 42.

وفي نوفمبر ١٩٦٧ ، وبعد أن حدثت إشتباكات في قبرص ، نتج عنها التهديد بغزو الأتراك للجزيرة ، قام سيروس فانس ، من قبل الحكومة (١) الأمريكية ، بزيارة كل من أثينا ونيويورك و أنقرة ، ونجح - بمساعده في إتفاقية سحب القوات اليونانية بأكملها ، وكذا القوات التركية ، من قبرص ، فيما عدا ما قرره إتفاقيتي زيورخ ولندن .

٢ - ردود فعل الانقلاب العسكري اليوناني على مكاريوس :

أولا . الضغط والأذار الموجه لمكاريوس :

جاءت ردود فعل مؤتلف حكومة الانقلاب العسكري اليوناني على الرئيس مكاريوس لتزيد من المشكلات التي تواجهه الأسقف مكاريوس بعد المشكلة الطائفية ، وتفسير ذلك أن الحكم العسكري في اليونان إذ أن يقيم علاقات وثيقة مع الحكم العسكري في تركيا ، بمؤازرة الولايات المتحدة الأمريكية . وقد تغيرت الأسباب التي إستندت إليها حكومة الانقلاب العسكري اليوناني في معارضتها الأسقف مكاريوس على مدى السنوات الخمس السابقة على وقوع الانقلاب العسكري في اليونان . فقد أصدرت الحكومة اليونانية بيانا رسميا ، في أول يوليو ١٩٦٧ ، نشر في كل الصحف اليونانية ، وطالب البيان بسرعة إبعاد كل الزعماء

(١) واجع :

- دكتور غسان المعايه ، « حول الأزمة القبرصية » ، مرجع سابق .
- « » ، « السياسة الأمريكية ، الأزمة القبرصية » في مجلة العلوم السياسية والفانونية ، العدد الأول ، بغداد ١٩٧٨ .
- أحمد نورى النعيمى : « الموقف التركي من أزمة قبرص » ، في : مجلة العلوم السياسية والفنانية ، العدد الثاني ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧ .

التباعدة الذين يخلقون الظروف غير الملائمة ، يضعون الشروط الهدامة التي تجعل من صيحه الوحدة غير ممكنة ؛ ودعا البيان هؤلاء الأشخاص الذين يضمون من يتولون أعلى المناصب في الدولة، إلى إفساح مكان إن يثق في الحكومة اليونانية الوطنية ، ويتمتع بالروح الواقعية ، المطوبة لإقرار حل نهائى للأزمة اليونانية .

غير أن السنوات التالية أثبتت أن حكومة الانقلاب العسكري اليونانى قد اتخذت موقفاً مغايراً تجاه المشكلة القبرصية . ف، منذ السبعينات ، مارست الحكومة اليونانية أسلوباً مخالفاً في ضغطها على الأسقف مكاريوس ، فقد أرسلت مبعوثاً شخصياً إلى قبرص لإقناع الجانب القبرصى اليونانى بتقديم مزيد من التنازلات للمطالب التي ينادى بها التباعدة الأتراك من أجل الاستقلال الأفليمى؛ بالإضافة إلى التخلي عن العناصر اليسارية المشتركة في الحكومة القبرصية ؛ ولهذا أرسلت الانذارات المتتالية إلى الأسقف مكاريوس ؛ ومنها الانذار الموجه في فبراير ١٩٧٣ ، والذي تضمن النقاط الثلاث الآتية :

١ — ضرورة إعادة الوحدة الوطنية الممزقة إلى الجزيرة .

٢ — منع وقوع أى مواجهة محتملة، الأمر الذي يزيد من احتمالات شحنات الأسلحة التشيكية ؛ وكانت هذه الشحنات إلى قبرص قد عزت لاستقرار الجزيرة عام ١٩٦٦ ، عندما تناقلت الأنباء نبأ إستيراد الرئيس القبرصى لهذه الشحنات من أجل تسليم قوات البوليس القبرصية التي تتلقى أوامرها من الحكومة القبرصية ؛ ذلك بعكس الحرر الوطنى ، الذي كان يخضع في هذه الآونة للجشال جريفراس ، أو يدين بالولاء لليونان ، كما حدث في سنة ١٩٧٣ ، مما أدى إلى توقف المحادثات بين مثل الطائفتين ، ومعالجة كل من تركيا واليونان بتسليم هذه الشحنات إلى قوات الأمم المتحدة . وقد إنتهى الأمر بتوقيع إتفاق في ١١ مارس ١٩٧٣

يقضى بتخزين الأسلحة في القيادة العامة للبوليس في أثينا ، مع الحرية التامة لقوات الأمم المتحدة في التفتيش عليها في أى وقت ، وبدون إخطار سابق ؛ وطبقاً للقائمة التي سلمتها الحكومة القبرصية إلى ممثل الأمم المتحدة في الجزيرة .

٣ — كذلك فقد تضمن الإنذار الذي كانت حكومة الانقلاب العسكرى في اليونان قد وجهته إلى مكاريوس في فبراير ١٩٧٢ — تضمن الإنذار مسؤولية اليونان في المحافظة على الأمن في الجزيرة ؛ وطالب بضرورة تعديل الوزارة القبرصية ، بحيث تتخفى منها العناصر اليسارية . وبالفعل قام الاستقف مكاريوس بإحداث هذا التعديل ، وإن كان لم يرضخ للمطالب اليونانية فيما يتعلق بمطالب القبارصة الأتراك .

ولم تكتف الحكومة اليونانية بالضغط والاذنارات الموجهة إلى الأسقف مكاريوس ، بل لجأت إلى تحريك العناصر الدينية ، كأداة مساعدة للضغط .

ثانياً : مطالبة الكنيسة القبرصية باستقالة مكاريوس :

تعرض الرئيس القبرصى مكاريوس ، خلال عام ١٩٧٢ ، لحملة شعواء من جانب الكنيسة القبرصية ، لكي يستقيل من منصبه ؛ وقد وجهت الكنيسة إنذارين إلى مكاريوس : أحدهما في فبراير والآخر في يوليو من نفس العام . ويلاحظ أن إنذارات الأساقفة القبارصة كانت تسير في خط متوازن مع الإنذارات اليونانية . وقد أرسل الأسقف مكاريوس في ٢٠ مارس ١٩٧٢ رده على المطالبة الكنيسة القبرصية له بالاستقالة من منصبه ؛ وإشتمل هذا الرد على عدم موافقة مكاريوس على طلبهم الخاص باستقالته من منصبه كرئيس للدولة ؛ وأنه قد يضطر إلى قبول هذا الطلب إذا وجد من الكنيسة القبرصية إصراراً على ذلك ؛ وهذا الموقف من جانب مكاريوس يعد انعكاساً من جانبيه على تجنب حدوث إنقسام داخل الكنيسة

لأنه لم يكن ولن يكون أبداً مرتداً عن الكنيسة ، ولم يحاول إنتهاك قوانينها التي نصب حارساً عليها . كذلك فقد أوضح مكاريوس في رده على الكنيسة القبرصية بأنه لا يوجد تعارض بين مهام رئيس الجمهورية والكتاب المقدس ؛ أو قوانين الكنيسة وتقاليدها ؛ ولذا ينبغي عدم إعتبار مهام رئيس الدولة مهاماً دنيوية .

وقد اتهم مكاريوس أساقفة الكنيسة القبرصية بأنهم يتصرفون بناء على تحريض عناصر من خارج الكنيسة ؛ غير أن الأساقفة أصرروا على موقفهم ، حيث قرروا في يوليو من نفس العام عزل مكاريوس عن منصبه كرئيس للجمهورية ، بل لأنهم اتهموه أيضاً بأن سياسته قد أسفرت عن إضطرابات وطنية ودينية وتقسيم الجزيرة . غير أن جلانكوس كلاديوس ، رئيس البرلمان القبرصى ، تقدم بإقتراح ينص على إستمرار الأسقف مكاريوس في منصبه كرئيس للدولة ، ريثما تنتهى فترته في فبراير ١٩٧٣ ؛ مقابل تعهد الرئيس القبرصى بالاستقالة من سلطاته المدنية بعد إنتهاء هذه المدة ، ثم جاءت إعادة تنصيب الأسقف مكاريوس والتأييد الواضح من جانب الشعب القبرصى — جاء ذلك بمثابة رد حاسم على الحكومة اليونانية ، وأنصارها في داخل قبرص .

ثالثاً : إنتخابات عام ١٩٧٣ ونتائجها :

غير أن الأزمة الداخلية الطاحنة ، التي مرت بها قبرص ، قد تجددت مرة أخرى ولمنعكس ذلك ليس على الصراع الذى إحتدم بين الأسقف مكاريوس والكنيسة فحسب ، بل على موجة الانفجارات التي سادت في الجزيرة أيضاً ؛ وذلك قبل مرور أقل من شهر على إعادة تولي الأسقف مكاريوس منصب الرئاسة لمدة خمس سنوات أخرى؛ وكذلك إفتخاب رموف دنكتاش ممثل الأتراك القبارصة نائباً لرئيس الجمهورية ، وفي كلتا الحالتين ، لم تجر الإنتخابات العامة التي

كان مقرراً لها الثاني عشر من فبراير ١٩٧٣ ، نظراً لعدم وجود مرشحين منافسين لها طبقاً للدستور القبرصي .

وعلى الرغم من أن فوز كل من الأسقف « مكاريوس » و« دنكنش » كان متوقفاً ، إلا أن الهدوء الذي تمت فيه إعادة التنصيب ، كان غير متوقع . فقد كانت الانظار في الفترة السابقة على فوز مكاريوس مركزة نحو جزيرة قبرص ، التي تتلاقى وتتصادم فيها تيارات وإتجاهات شتى ؛ فن سياسة عدم الانحياز ، إلى اؤلام ، لحلف الأطلسي ؛ ومن الشيوعيين الذين ، صلوا على ٤٠ في المائة ، ٤٣ في المائة في إنتخابات عامي ١٩٤٩ و ١٩٦٠ على التوالي ؛ إلى أقصى اليمين ، ممثلاً في أنصار منظمة « أيوكا » ؛ ومن ذروة الرخاء الاقتصادي ، إلى قمة التوتر السياسي الذي تمثل من موجة العنف والانفجارات التي إجتاحت الجزيرة من جانب أنصار الجنرال جريفاس ، والتي تدعو إلى الاتحاد مع اليونان Enosis ، في الأيام السابقة لإعادة تنصيب الأسقف مكاريوس رئيساً للجمهورية .

كذلك فإن هذه الإنتخابات جاءت بعد التحديات والضغوط التي تعرض لها « مكاريوس » من جانب عدة أطراف في الداخل والخارج ، وقد زاد من أهمية هذه الإنتخابات أن إستمرار الأسقف مكاريوس على مسرح السياسة في قبرص لم يقتصر أثره على نطاق الجزيرة ، وإنما تعدى ذلك إلى دوائر متعددة ، تشمل البحر المتوسط ثم منطقة الشرق الأوسط ، لكي تمتد هذه الدوائر أيضاً إلى الصراع الغربي والشرقي ، ثم إلى نطاق الاستراتيجية الدولية .

فعلى صعيد جزيرة قبرص ، كان للرئيس القبرصي دوره البارز في المحافظة على وحدة وإستقلال أراضي قبرص ، في مواجهة المنادين بالاتحاد مع اليونان ، الذين كان يتزعمهم الجنرال جريفاس أو المنادين بتقسيم الجزيرة من بين الأنراك القبارصة .

وعلى الصعيد الدولي كان للرئيس مكاروريوس مواقف محددة في المحافظة على الخط السياسى الذى إلتزمت به قبرص وهو عدم الانحياز، وعدم السماح بتحويل جزيرة قبرص إلى قاعدة لحلف شمال الأطلسى ، وبالتالى فقد كان إستمرار الأسقف مكاروريوس فى الحكم بمثابة عامل تهدئة فى منطقة البحر المتوسط الحافلة بالتوترات ، وتزايد حدة التنافس بين البحرية السوفيتية والأسطول السادس الأمريكى ، ولقد إنعكس إهتمام واشنطن بالمنطقة ، فى رضوخها للمطالب المالية لحكومة مالطة ، والاتفاق الذى عقد وقتئذ لتحصّل بمقتضاه البحرية الأمريكية على تسهيلات فى الموانئ اليونانية، وقد عد ذلك بمثابة إمتداد للاتفاق الذى وقع فى عام ١٩٥٣ ، فى إطار حلف الأطلسى (١) .

وقد حدد رئيس جمهورية قبرص، فى أعقاب إعادة تنصيبه ، الخطوط العامة لسياسته ، وتتلخص فيما يأتى :

١ — تنديده بالعنف والإرهاب، اللذين تستخدمهما قوات الجنرال جريفاس بهدف الاتحاد مع اليونان ، لأنهم يعملون دون تقدير للمسؤولية ، ويعدون العدة لحرب أهلية .

٢ — يجب على الحكومة اليونانية والحكومة القبرصية أن تدركا حقيقة

(١) راجع فى تفصيل ذلك :

— احمد نوى محمد النعمى ، تركيا وحاف شمال الأطلسى ، رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ١٩٧٩ ص ص ٢٢٥ - ٣٤٤ .

— نزيهة الأندى ، الطائفية وعدم الانحياز فى قبرص ؛ فى : السياسة الدولية ، المجلد التاسع ١٩٧٣ ص ص ٤٢٧ - ٤٤٣ .

عدم إمكانية تسوية مشكلة قبرص سليما ، إلا على أساس أنها دولة مستقلة ذات سيادة ، وأنها تمثل أمة واحدة، وعن طريق المفاوضات مع الأتراك القبارصة.

٣ — ضرورة موافقة الشعب القبرصي على أى حل لمشكلته ، حيث أن بلاده تهدف إلى حل مشكلاتها القومية ، وبالتالي لن تقبل أى حل وسط مع الأتراك يمكن أن يهدد مستقبل القبارصة اليونانيين .

٤ — التزام الجمهورية القبرصية بسياساتها القائمة على عدم الانحياز، وسعيها الدائم إلى إقامة علاقة الصداقة والتعاون مع جميع الدول، على أساس من المساواة وعدم التدخل .

الفصل السادس عشر

إنقلاب ١٥ يوليو ١٩٧٤ في قبرص

إنقلاب ١٥ يوليو ١٩٧٤ في قبرص (أسبابه ونتائجه) :

١ - الأسباب :

في صباح يوم ١٥ يوليو ١٩٧٤ ؛ انفجر الموقف القبرصي العام حين وقع إنقلاب عسكري ضد الرئيس الأسقف مكاريوس ؛ قام به قادة الحرس الوطني اليوناني القبرصي الذي يضم ١٢ ألف رجل تحت سيطرة ٦٥٠ من الضباط اليونانيين واستطاع مكاريوس أن ينجو بحياته ، وغادر بلاده بعد أن لجأ إلى القوات البريطانية التي تعسكر في قاعدة أكروتيري وديكيليا ، في جنوبي وجنوب شرق الجزيرة . وأعلنت سلطات الإنقلاب بياناً بسياساتها الجديدة يقوم على مبادئ معينة ؛ أهمها التوحيد الكامل للسكان اليونانيين في السلام وفي ظل السكتيسة ، ومواصلة البحث عن حل لمشكلة قبرص (١) عن طريق مفاوضات بين الجاليتين ، وتسوية المشكلات الحيوية للشعب ، وتنظيم إنتخابات عامة خلال عام لإقامة حكومة تعبر عن الرضا الشعبي ، والابقاء على العلاقات الودية بين قبرص والعالم الخارجي والحفاظ على سياسة عدم الانحياز .

وقد حرص قادة الإنقلاب على عدم إعلان نواياهم الحقيقية المستترة وراء حركتهم العسكرية العنيفة ، إلا وهي تحقيق حلم « وحدة جزيرة قبرص بأكملها

(١) راجع : نازلي معوض احمد ، الصراع التركي اليوناني في الجزيرة القبرصية ،

في : السياسة الدولية ، العدد ٢٨ ، أكتوبر ١٩٧٤ ، القاهرة ص ١٥٠ .

مع دولة اليونان . وكان من أغرب وقائع هذا الانقلاب ، تعيين نيكولاس سامبسون رئيساً لجمهورية قبرص خلفاً لمكاريوس . وسامبسون صحفي قبرصي يوناني ، انضم في فترة تالية إلى منظمة ايوكا «المنظمة القبرصية للمقاومة الوطنية» ؛ ولم يكن هو العقل المدبر للعملية ، كما أنه لم يكن في يوم ما من زعماء الحركة السياسية لليونانيين القبارصة في الجزيرة . كذلك فقد أحاط الغموض والتعقيد والتشابه الشديد — أحاط ذلك بالانقلاب العسكري القبرصي وبمقوماته الخفية والمعلنة .

وتحليل الغرابة في هذا الانقلاب يتضح من أنه قد تم في فترة من تاريخ قبرص كانت تحفل بدلائل ومؤشرات جعلت المراقبين الدوليين يستبعدون حدوث تغييرات جذرية في حياة الجزيرة . فحتى بداية شهر يوليو — أي قبل الانقلاب بأيام معدودة لم تهتز مكانة رئيس الدولة الأستاذ مكاريوس ، الذي تتمتع بشخصية فريدة متميزة ، فكان رئيس الدولة الوحيد في العالم الذي حمل عبء الدين والدنيا معاً ، ونجح إلى حد كبير في الموازنة بين واجباته كرجل يتراأس الكنيسة الأرثوذكسية القبرصية ؛ وكسياسي على قمة السلطة في بلاده ؛ كذلك فقد عمل مكاريوس بسياسته الخارجية على النحو السابق — على إيجاد رادع دولي قوي بالنسبة لحكومتى كل من اليونان وتركيا ، بمنعها من فرض تسوية معينة لصالحها من أجل إنهاء المشكلة الطائفية في الجزيرة بين الأتراك واليونانيين (١) .

وتجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى أنه قد ساد هدوء إجتماعي نسبي في العلاقات بين الطائفتين في السنوات السابقة على الانقلاب العسكري ضد الرئيس مكاريوس ؛ صحيح أن الطائفتين التركيتين واليونانية لم تفسيا الأحداث التي حفل

(١) نفس المرجع السابق .

بها تاريخ العداء بينها ، غير أن القبارصة الأتراك والغالبية اليونانية في الجزيرة ؛ كانوا قد وسلموا إلى التسليم بأن مصلحتهم تكمن في البقاء داخل إطار نظام الحكم القبرصي المستقل ، الذي أقامه مكاريوس ؛ ولذلك تضاعفت رغبة كل من الطائفتين في الارتباط بالدولة الأم ، سواء كانت تركيا أو اليونان . فالأولى تعاني من أزمات إقتصادية طاحنة ، وتسودها ظروف معيشية صعبة ، والثانية يفتقدت معها الدخلى إلى أية مقومات للحريات السياسية منذ إستيلاء المؤسسة العسكرية على الحكم في أئينا سنة ١٩٦٧ ؛ ولكن الاقتصاد القبرصي — بعكس الاقتصاد التركي والاقتصاد اليوناني — كان قد شهد في هذه الفترة — ونتيجة للهدوء الإجتماعي النسبي في العلاقات بين الطائفتين التركيه واليونانية — شهد تطوراً إنمائياً كبيراً في قطاعات الإنتاج الزراعي ، مما جعل المتوسط السنوي للدخل الفردي يبلغ حوالى ٣٥٠ جنياً استرلينياً ؛ وبذلك تمتعت قبرص في هذه الفترة بأعلى مستوى معيشة في منطقة البحر المتوسط (١) .

ومنذ شهر يناير ١٩٧٤ ، كان قد مات الجنرال جريفاس ، القائد العنيد المنظمة أيوكا ، والعدو الأول للرئيس مكاريوس بسبب رفض الأخير تنفيذ مشروعات تلك المنظمة الإرهابية لضم الجزيرة إلى اليونان ، وبذلك تخاض مكاريوس بطريقة طبيعية من عقبة كانت تقف حجرة عثرة في طريقه السياسي . ويعنى ذلك كله أن المجتمع القبرصي ، حتى بداية يوليو ١٩٧٤ ، لم يكن يعاني من مشاكل خطيرة تستوجب قلب أوضاعه السياسية الرسمية ، رأساً على عقب ، على النحو الذى حدث في منتصف الشهر في جزيرة قبرص . ومع ذلك فإنه يمكن إجمال الأسباب

(١) راجع في تفصيل أوضاع جزيرة قبرص الاقتصادية .

Meger, A. J., The Economy of Cyprus, Cambridge, Harvard University Press, 1962.

الكامنة وراء الانقلاب العسكرى لقوات الحرس الوطنى اليونانى القبرصى عند
الرئيس مكاريوس فيما يأتى :

أولا : مذكرة مكاريوس للحكومة اليونانية :

كان السبب المباشر الذى جاء الانقلاب رداً فورياً عليه هو مذكرة رسمية
شديدة اللهجة من ستة صفحات ، كتبها الأسقف مكاريوس بيده وأرسلها إلى
الحكومة العسكرية اليونانية فى ٥ يوليو ١٩٧٤ ؛ وكانت أهم فقراتها : « د . أننى
عجبت كثيراً لأن منظمة أيوكا الإرهابية غير الشرعية والى تمارس أعمال الأذى فى
كل مكان ، ويشير نشاطها حالة من الانقسام فى قبرص ، تحظى بتأييد حكومة أثينا
بل ومساعدتها . . . ولقد حاولت كثيراً أن أحصل على جواب شافى للأسباب
اللى تدعو حكومة أثينا إلى تأييد هذه المنظمة ، فلم أوفق فى ذلك ... وأنها حقيقة
لا تقبل الجدل وهى أن صحافة اليونان تهاجمنا وتؤيد خصومنا برغم أننى أعتبر
أنه من واجبى القومى أن أمد يد التعاون لكل حكومة يونانية ؛ هذا على الرغم
من أننى لا أستطيع القول بأننى أشعر بأى نوع من التطعاطف مع النظام الحاكمة
العسكرية ؛ وخاصة فى اليونان ؛ البلد الذى ولدت فيه الديموقراطية وترعرعت . .
وفى أكثر من مرة أشعر بأن يداً خفية تمتد نحوى من أثينا تريد تحطيم وجودى
الإنسانى ، ومع ذلك فأننى من أجل الصالح العام كنت ألزم الصمت ولا أنكلم . .
وأضاف مكاريوس فى مذكرته للحكومة اليونانية فى ٥ يوليو ١٩٧٤ قائلاً :
« . . ومع ذلك ، فإن الصمت لا يفيد عندما يؤيد الضباط اليونانيون فى الحرس
الوطنى ، وبايعاز من حكومة أثينا ؛ — يؤيدون منظمة أيوكا الإرهابية ، فى
نشاطها الإجرامى ، ومن بينه الاغتيال السياسى والذى يهدف إلى تصفية الدولة
القبرصية . . . » .

وأضاف مكاريوس قائلاً : « أنه تم ضبط وثائق توضح أنه يتم تمويل أيوكا

نفسها من أثينا ، وطالب مكاريوس بأسلوب حاد بانسحاب الضباط اليونانيين الذين يعملون في الحرس الوطني بقبرص ، وبأن تصدر الأوامر من أثينا إلى منظمة أيوكا وتضع حداً للنشاطها » (١) .

ثانياً : تصاعد أعمال العنف من جانب منظمة أيوكا :

يمكن أيضاً إرجاع الأسباب التي أدت إلى الانقلاب العسكري لقوات الحرس الوطني اليوناني القبرصي ضد الرئيس مكاريوس -- يمكن إرجاعها إلى سبب آخر وهو تزايد وتصاعد عمليات العنف من جانب أعضاء منظمة أيوكا خلال النصف الأول من عام ١٩٧٤ ؛ حيث لقي ثمانية من أنصار مكاريوس مصرعهم واختطف وزير الداخلية القبرصي ؛ غير أن مكاريوس قد ظل على ثقة بأن ميزان القوة السياسية يميل إلى صالحه ضد النظام العسكري في أثينا ، والذي كان هذا الأخير يفقد شعبيته باطراد في اليونان ، نتيجة للالتزامات الإقتصادية والتعسف الشديد في استخدام السلطة ضد الشعب اليوناني ؛ ولذلك كانت رسالة مكاريوس المذكورة سلفاً إلى الحكومة العسكرية اليونانية بمثابة تمذ صارخ لكافة القوى السياسية والعسكرية الداعية لفكرة الوحدة مع اليونان «إينوسيس» .

ثالثاً : عدم تمكن مكاريوس من تقدير أصحاب السلطة الحقيقية

في اليونان :

يستبعد مكاريوس أن يقوم الحكم العسكري اليوناني بارتكاب فعل جسيم الأثر في قبرص ، تترتب عليه حرب شاملة بين تركيا واليونان . وجاء تقدير

(١) نازلي موز أحمد ، الصراع التركي اليوناني في الجزيرة القبرصية ، مرجع سابق

مكار يوس سليما من الناحية الموضوعية . غير أنه كان بعيداً عن الصواب ، بالنظر إلى الحكومة التي كانت قائمة في ذلك الحين في أثينا ؛ حيث لم تكن القوة الحقيقية تتمثل في شخص الجنرال فيدون جيرنكيس ، رئيس الجمهورية اليونانية الذي أرسل إليه مكار يوس برسالته ؛ ولكن القوة الحقيقية كانت متمثلة في شخص أكثر صلابة ، وهو البريجادير ديمتريوس بوانتديس ، رئيس شرطة الأمن الحربي اليوناني ؛ وكانت وسائل التحقيقات الإرهابية الشديدة ، التي إتبعها شرطة الأمن الحربي في أنحاء اليونان منذ الانقلاب العسكري في أثينا سنة ١٩٦٧ هي التي أدت فيما بعد إلى طرد اليونان من المجلس الأوروبي ؛ كذلك تجدر الإشارة إلى وجود معتقدات معينة ظلت راسخة لدى البريجادير ديمتريوس بوانتديس - رجل أثينا القوي - وهذه المعتقدات تملخص في عدائه الشديد للشيوعية ، وإرتباطه العاطفي الشديد بفكرة الدور الحضاري للقومية الهلنستية - وهي القومية اليونانية التي تعنى إتساع النظرة وشمولنا على كل من ينطق اللغة اليونانية .

وهكذا حدث التخبط في أثينا ، ولانعكس ذلك على قبرص ودفع مكار يوس الثمن لسوء تقديره لطبيعة ردود فعل خصمه الأثيني إزاء نوعته الإستقلالية وتصميمه على إقامة دولة مستقلة غير تابعة لقوى خارجية ، على أراضي قبرص .

رابعاً : التقارب القبرصي السوفيتي :

هناك أسباب أخرى أدت في تراكمها وتفاعلها طويل المدى إلى حدوث الانقلاب العسكري في قبرص ؛ فمنذ سبتمبر سنة ١٩٦٤ إنجحه مكار يوس نحو الإتحاد السوفيتي طالبا معونته السياسية في المحافل الدولية . ومساعداته العسكرية من أجل موازنة النفوذ الغربي المتزايد في الجزيرة ، ولمواجهة ضغوط الأقلية التركية لتقسيم الجزيرة إقليمياً بين الطائفتين . ومع استمرار هذا التقارب القبرصي السوفيتي ، تضاعفت شناوف اليونان والمعسكر الغربي بصفة عامة .

خامسا : فشل مكاريوس في حل المشكلة الطائفية :

ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل التي أسهمت في الانقلاب العسكري لقوات الحرس الوطني اليوناني القبرصي ضد الرئيس الأسقف مكاريوس ، فلقد أخفق مكاريوس في حل المشكلة الطائفية (١) بالجزيرة وإعتقد أن مجرد إعلان استقلال الجزيرة ، ومحاولة التخلص من النفوذ العردي وإنتهاج سياسة القومية القبرصية الموحدة ، وغير المنحازة ، هو الحل الوسط التوفيق لمنازعات الطائفتين ؛ ويرى البعض أن موقف مكاريوس من المشكلة الطائفية كان يدور حول رفضه أن يصبح مجرد حاكم إقليمي لمقاطعة يونانية أو رئيس شرفي صوري السلطات ، في دولة فيدرالية يتبع جزءا منها الدولة التركية .

سادسا : الاوضاع اليونانية الداخلية وإنعطاشاتها :-

من الثابت أن المسألة القبرصية قد إستخدمت دائما ، حتى قبل أن يتولى العسكريون السلطة في أثينا — إستخدمت كحجة قوية لإقامة الوحدة الوطنية الداخلية في اليونان ؛ ولإخفاء المصاعب المحلية عن الشعب اليوناني . وفي سنة ١٩٧٤ بلغت الحكومة العسكرية اليونانية من الضعف في داخل البلاد ؛ حدّا قامت معه بطرد عدد من المراسلين الأجانب ، كان من بينهم مراسل الاذاعة البريطانية ؛ وذلك حتى لا تنكشف حقائق الأمور داخل اليونان أمام الرأي العام العالمي . وتلت ذلك موجات عنيفة من الاعتقالات ، ووقف صدور الصحف ، وإتهام طلاب الجامعات بالنشاط اليساري . وتؤكد وقائع التاريخ الحديث أنه عندما تكون قاعدة النظام الحاكم في بلد ما مهتزة وضعيفة ، فإن القائمين على ذلك

Nicos Karanidiotis "The Cyprus Problem" op. cit. pp. (١)
148—160.

النظام يتجهون إلى معارك سياسية أو عسكرية في خارج البلاد ، بهدف تحويل إنتباه الرأى العام المحلى عن الإضطرابات والمساوىء الداخلية .

٣ - ردود فعل انقلاب ١٥ يوليو ١٩٧٤ :

يمكن إجمال ردود فعل انقلاب ١٥ يوليو ١٩٧٤ على صعيد طرفى المشكلة فيما يأتى .

أولاً : أدى الانقلاب العسكرى الفاشل فى قبرص إلى انهيار الحكم العسكرى فى اليونان ؛ بحكم الجنرالات الذين إستولوا على السلطة فى إبريل عام ١٩٦٧ ؛ وبعد إنقضاء سبع سنوات على حكمهم ؛ أعلن العسكريون ؛ بعد الإخفاق الذى لحق بهم فى قبرص ، تخليهم عن السلطة لقيادة مدنية .

ثانياً : تصاعدت الخلافات بين تركيا واليونان على بحر إيجه ؛ بين الدولتين الحليفين داخل حلف شمال الاطلسى ؛ وتعود هذه الخلافات إلى اكتشاف اليونان البترول فى بحر إيجه ، وذلك منذ عام ١٩٧٢ ؛ كما أن اليونان قامت بتسليم جزر الدوديكانيز ، وقد إعتضت تركيا على هذا الاجراء اليونانى ، مؤكدة أن ذلك يعتبر خرقاً صريحاً لمعاهدة لوزان ، التى وقعت فى عام ١٩٢٣ بين تركيا واليونان ؛ ولقد أدى الأمر إلى أن تبعت تركيا فى عام ١٩٧٦ باحدى سفن البحث للقيام بهمليات التنقيب والبحث ؛ غير أن اليونان أحالت هذا الموضوع إلى محكمة العدل الدولية فى لاهاي ؛ وأعلنت المحكمة بعد إنقضاء ثلاث سنوات من عرض الموضوع عليها ؛ أنها غير مختصة بالنظر فى هذا الموضوع ؛ وبعد فشل كل الجهود التى بذلت من قبل حلف شمال الاطلسى ، نشب الصراع بينهما ، حيث إستخدمت الدولتان فيه جميع الأسلحة ، مما تسبب فى إحداث أكبر تصدح فى الحلف منذ قيامه ، حيث لم يسبق لأى دولة من أعضائه أن إشتبك فى حرب مع دولة أخرى من أعضاء الحلف .

ثالثا : نتج عن الصراع المسلح بين الدولتين — تركيا واليونان — الشكوك التي أصبحت بمثابة المعول الذي يمكن أن يهدم حلف شمال الاطلسي برمته ؛ ناهيك عن ضعف التضامن بين أعضائه ، حيث قررت الحكومة اليونانية الانسحاب من الجناح العسكري في الحلف ؛ ولقد بررت اليونان موقفها هذا بحجاء الحلف من أنه لم يمنع الصدام المسلح بين عضوين من أعضائه . ولقد اعتبر بعض المراقبين الدبلوماسيين خروج اليونان من الحلف على أنه بادرة خطيرة ، أكثر من انسحاب فرنسا من الجهاز العسكري للحلف ، وباعتبار أن اليونان تجاوز بلغاريا ، وهي — أى بلغاريا — أحد أعضاء حلف وارسو .

رابعا : وتجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى أن اليونان قدمت مجموعة من الاقتراحات إلى مجلس حلف شمال الاطلسي ، في يوليو ١٩٧٧ ؛ أكدت فيها على إبقاء القوات المسلحة اليونانية تحت القيادة اليونانية في وقت السلم ؛ غير أن الحلف رفض هذه المقترحات . والرأى العام في الأمانة العامة للحلف كان (١) هو أن قبول الشروط اليونانية سيخلق سابقة بالنسبة للبلدان الأعضاء الأخرى ؛ وبالرغم من أن الحلف قد رفض هذه المقترحات ، فإنه لم يناشد الحكومة اليونانية بالعودة إلى الحلف ؛ غير أن أحد أعضاء دول الحلف أوضح ضرورة أن تعيد اليونان النظر في قرارها ، عندما يتم التوصل إلى تسوية مرضية ومقبولة لمشكلة قبرص والنزاع اليوناني التركي ؛ وبهذا الخصوص فقد قبل أيضا أن انضمام اليونان إلى

(١) راجع في تفصيل ذلك :

أحمد نوري محمد النيمي : تركيا وحلف شمال الأطلسي . رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية — غير منشورة — كلية الاقتصاد والعلوم الإنسانية ، جامعة القاهرة ١٩٧٩ ص ٢٢٥ — ٢٥٤ .

السوق الأوربية المشتركة سيساعد على عودتها إلى الجهاز العسكرى للحلف ؛ أما رد الحلف للحكومة اليونانية فقد جاء مشتملا على عدة نقاط ؛ منها أن المشكلة المشكلة الرئيسية التي تواجه الحلف ، بانسحاب اليونان من الجهاز العسكرى هي مشكلة نظام الانذار المبكر. الذى ترفض اليونان الاشتراك فيه بصورة كاملة ، لكي لا تحصل تركيا على معلومات مباشرة عنه ، مثلما كان يحدث قبل عام ١٩٧٤. والنقطة الثانية هي ما يراه بعض المراقبين الدبلوماسيين من إحراز الحلف على إجراء مناورات في بحر إيجه ، من قبل قائد بحرى تركى ، يستهدف في حقيقته إغراء اليونان بالعودة إلى الحلف ؛ وبالتالي فانه إذا ساد بحر إيجه وضح طبعى ، فإن المسؤولين اليونانيين وقتئذ كانوا سيميلون إلى الموافقة على اشتراك القوات اليونانية في مناورات في تلك المنطقة ، مادامت ستكون تحت قيادة يونانية ، وذلك بدون أو يكونوا قد قرروا العودة إلى حلف شمال الاطلسى .

أما التبريرات التي أتمدت كذريعة من جانب المسؤولين اليونانيين تجاه هذا القرار ، فهل أنه في حالة استمرار إمتناع اليونان عن الاشتراك في مثل تلك المناورات ، فإن ذلك يدعو أن يقود المناورات قائد بحرى تركى. وبمقارنة ذلك بالامتناع السائدة قبل عام ١٩٧٤ ، فأننا نجد نظاماً مشابهاً لذلك ، حيث كان الأتراك يمتنعون وحدهم في المناورات التي كان يجريها حلف شمال الاطلسى في بحر إيجه ؛ وبمعنى آخر تكون تركيا هي الشريك الوحيد في الحلف ؛ ويدعم تلك الحجة اليونانية أن الذى كان يقود تلك المناورات ، كان قائدا بحريا تركيا .

وتجدر الإشارة بهذا الخصوص أيضا إلى أن المصادر الرسمية في مقر حلف شمال الاطلسى في بروكسل كانت قد أكدت صدق ظن المسؤولين اليونانيين ، بمعنى تولى الضباط الأتراك قيادة القوة الجوية التكتيكية ، والقوات البرية للجناح الجنوبي الشرقى في حلف شمال الاطلسى ، إعتبارا من النصف الثانى من عام

١٩٧٧؛ ونقل عن مصادر الحلف قولها أن قيادتي هذين التشكيلين تقعان في أزمير، في غرب تركيا، ويقودهما الضباط الأمريكيون.

أما رد فعل وزارة الدفاع اليونانية عقب ذلك، فجاء متضمناً أن وضع مقر الحلف في أزمير تحت قيادة تركية لن يؤثر في موقف اليونان من الحلف؛ بل أن ذلك يعنى اليونان في كثير أو قليل، لأن اليونان قد انسحبت من مقر الحلف بأزمير في صيف عام ١٩٧٤، وأنها لا تنوى العودة إليه وخاصة بعد إحداث قبرص في نفس العام (١).

(١) راجع: أحمد نوري النديم «الموقف التركي من أزمة قبرص بين ١٩٧٤ - ١٩٧٦ في: مجلة العلوم السياسية والقانونية» العدد الثاني، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٧ م ص ٢٣٥ - ٢٤٠.

الباب السادس

الغزو التركي لقبرص

الفصل السابع عشر

الغزو

١ - خلفية الغزو :

أولا : كانت الحكومة التركية قد تيقنت من أنها إذا لم تسارع بالقيام بعمل عسكري فعال في الجزيرة التي لا تبعد عن شواطئها بأكثر من ٤٠ ميلا ، ويكون فيها الاترك نحو ١٠ من سكانها ، فإن نظام الحكم الذي أقامته سلطات الانقلاب في الجزيرة ، سرعان ما يصبح شرعيا كأمرو واقع . كما أدركت تركيا أن المشكلة القبرصية لا بد أن تقع مرة أخرى في خضم التبعيدات الدولية ، التي لن تسفر إلا عن أحكام قبضة القبارصة اليونانيين الموالين لاثينا ، على شؤون الحكم في قبرص ؛ ولا شك في أن مسألة روديسيا ومشكلة إيرلندا الشمالية وغيرها من الأزمات السياسية ، التي لم تؤد لإطالة مدتها الزمنية إلى حلها ، كانت كلها في ذهن واضعي السياسة التركية تجاه الانقلاب القبرصي .

ثانيا : من جهة ثانية فقد تدهورت العلاقات اليونانية التركية بشدة منذ بداية عام ١٩٧٤ بسبب النزاع بين البلدين حول مناطق التنقيب عن البترول في بحر إيجه . وإنهيارات محادثات الحكومة التركية في العنف الانقلابي الذي تورطت فيه الحكومة اليونانية العسكرية منذ نظام مكاريوس في قبرص ، وكان ذلك يعتبر فرصة سانحة للتدخل العسكري في الجزيرة ، لكي يتوطد وجود تركيا الفعلي في منطقة الجزر التي ظهرت بها المؤشرات البترولية المذكورة (١) .

Nicos, Karanidiotis "The Cyprus Problem, op. cit. pp. (١)

ثالثاً : لم تنس الحكومة التركية ، والرأى العام التركى ، السوابق التاريخية للمعصب القومى اليونانى الشديد ، فى مواجهة الأقليات التركية ، سواء فى جزيرة كريت حيث ذبحت السطات اليونانية عدداً ضخماً من أنباء الجالية التركية بها ، وفى ظرف عدة شهور ، أدخلت الجزيرة تماماً من العنصر التركى ؛ وكان ذلك عقب الحرب العالمية الأولى ، أو فى جزر ساموس ليسبوس ، التى لا تبعد عن الشواطىء التركية بأكثر من خمسة كيلو مترات فقط .

رابعاً : يضاف إلى الاعتبارات السابقة ، والمتعلقة بالعداء التقليدى التاريخى بين اليونان وتركيا — ضمن خلفيات الغزو التركى لقبرص — عامل يرجعه إلى الموقف السياسى الداخلى فى تركيا ؛ فلقد شهدت البلاد فى الفترة السابقة مباشرة على غزو قبرص ، سلسلة من الازمات الاقتصادية والإضرابات التى شملت قطاعات متعددة ، مهنية وإنتاجية وتجارية . هذا بالإضافة إلى تقاعد عمليات العنف من قوى اليسار من بين الشباب والطلاب الاثراك ، وتكرار صدامات الحكومة معها . وبعد وفاة عصمت إينونو ، الرئيس السابق لجمهورية تركيا ، إفتقدت السياسة التركية الشخصية القوية التى تجمع حولها أغلبية الرأى العام فى البلاد . ولذلك جاء إختيار رئيس الوزراء بولنت إيجيفيت نتيجة لمشاورات ومساومات حزبية ، دامت ثلاثة أشهر كاملة ؛ وظل إيجيفيت يواجه متاعب تفكك الائتلاف الوزارى القائم . وقبل الغزو التركى لقبرص بأيام قليلة ؛ تخرج مركز إيجيفيت بعد أن نجح حزب العدالة ، بزعامة سليمان ديميريل ، فى جذب عدد كبير من النواب ضد مشروع قانون العفو الذى قدمته الحكومة للبرلمان ، وذلك حتى لا يشمل هذا المشروع مسائل العفو عن المتهمين السياسيين . وجلساً رئيس الوزراء إلى المحكمة الدستورية التى أصدرت حكماً لصالح الحكومة . وبعد أزمة قبرص ، إستطاع رئيس الوزراء ، بعد نجاح الغزو التركى للجزيرة ، أن يحصل

على شبهه إجماع الرأى العام التركى فى داخل وخارج البرلمان . (١)

خامساً : تدهور العلاقات بين تركيا واليونان إلى أدنى درجة لها فى عام ١٩٧٤ ، وقد بلغت هذه العلاقات المتوترة ذروتها نتيجة للأحداث فى المناطق المتنازع عليها من بحر إيجه . ولما كانت كل من تركيا واليونان عضوين فى حلف شمال الأطلنطى ، فإن التوتر فى العلاقات بينهما يؤدى على المدى البعيد إلى إنهيار الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلنطى . ويعود توتر هذه العلاقات بين الدولتين إلى الانقلاب العسكرى الذى وقع فى قبرص فى ١٥ يوليو ١٩٧٤ ؛ ولم يكن الانقلاب — فى حقيقته — مفاجئاً لأحد داخل جزيرة قبرص ، لأنه منذ عام ١٩٧٢ ، والخلاف يتصاعد بين الأسقف مكاريوس وبين حكومة اليونان العسكرية ، نتيجة محاولات الحكومة اليونانية المستمرة لقلب نظام حكم مكاريوس ، والذى كان يرغب فى الانضمام الى حلف شمال الأطلنطى ، واستخدام الأراضى القبرصية كقواعد للحلف .

وتجدر الإشارة الى ان قادة الحرس الوطنى فى قبرص ، وهم من الضباط اليونانيين ، قد حاولوا بتأييد من اليونان — الاطاحة بحكم مكاريوس ، وهو ماجعل مكاريوس يطالب وقتئذ أن يكون الحرس الوطنى فى قبرص تحت سلطات حكومته مباشرة ؛ وتلى ذلك صدور الأوامر لقادة الحرس الوطنى فى قبرص بمغادرة الجزيرة ، نظراً للدور غير الشرعى الذى مارسه الضباط

-
- Hamit, Batu, "New Development in Turkish Foreign Policy" The Atlantic Community Quarterly, Vol. 15, No. 3, 1977.
- Adam, T.W. "Cyprus — Reluctant Republic", The Middle East Journal, 1974.

اليونانيون العاملون في الحرس الوطني في دعم منظمة أيوكا السرية ؛ وعلى أثر ذلك عقدت قيادة القوات المسلحة اليونانية إجتماعا في ١٣ يوليو ١٩٧٤ لمناقشة أبعاد طلب الرئيس مكاريوس ، والخطوات الكفيلة بمواجهة الموقف المتأزم ، مما حدا ببعض الاوساط العالمية للتأكيد على إمكانية تدخل اليونان قبرص ، الذي بات أمرا محتملا .

ومن منظور تاريخي ، فقد كانت العلاقات المتوترة بين الرئيس مكاريوس والنظام العسكري في اليونان . لها جذورها ؛ فم منذ إستقلال قبرص والرئيس مكاريوس يرفض الاتحاد بين قبرص واليونان ، فضلا عن إتهام حكومة قبرص للحكومات اليونانية المتعاقبة بمساعدة منظمة أيوكا « السرية » ؛ كذلك فقد تأزمت العلاقات بين قبرص واليونان ، منذ بداية أغسطس ١٩٧٣ ، نتيجة لإزدياد نشاط منظمة «أيوكا» السرية؛ الأمر الذي جعل جورج بابا دويلولس، الرئيس الأسبق لليونان ، يطالب بوقف نشاطات منظمة أيوكا ؛ بل وأن تحل المنظمة نفسها ؛ وكان هدف اليونان من وراء ذلك هو التظاهر بعدم تأييد أو مساندة هذه المنظمة ، وقد سبق أيضا أن الرئيس مكاريوس كان قد طالب النظام العسكري في اليونان بسحب جميع الضباط العاملين في الحرس الوطني ، وكان يهدف من وراء ذلك إلى أن يسيطر تماما على القوات المسلحة في الجزيرة ، والتي كانت خاضعة لتوجيهات الضباط اليونانيين ، لم تدعن لخطوة الرئيس مكاريوس ، وتحركت في وقت مبكر؛ فنشبت إشتباكات بينها وبين القوات المسلحة ، في ٥ يوليو ١٩٧٤ ؛ أي في اليوم الثاني لطلب الحكومة القبرصية لسحب الضباط اليونانيين العاملين في الحرس الوطني .

سادسا : إستغل مكاريوس الاضطراب السياسي الذي كان يسود اليونان وقتئذ من أجل القضاء على كل ما يهدد حكمه في الداخل ، وأكد في مناسبات

عديدة أن الشعب القبرصى يعانى من إرهاب منظمة ايوكا ؛ وعلى الرغم من أن صحيفة « هارلفى » القبرصية قد كشفت المخطط الكامل لمنظمة « ايوكا » السرية وخطط الحرس الوطنى ، إلا أن حكومة قبرص لم تتخذ مايكفل القضاء على هذا المخطط . فقد أكدت الصحيفة أن منظمة « ايوكا » تريد تنفيذ مؤامرة قبل العشرين من شهر يوليو ، لاسباط مشروع الرئيس مكارىوس المتعلق بانتهاء الحرس الوطنى . وأضافت الصحيفة قائلة : « ان المنظمة قامت بتوزيع الزى العسكرى على أفرادها ، بهدف تنفيذ خطة تؤدى إلى صدام مسلح بين الحرس الوطنى والسلطات الأمنية ، كما تهدف خطة المنظمة إلى القيام بأعمال إغتيالات واسعة النطاق ، تشمل المسؤولين والسياسيين البارزين المعارضين لها ، وجذرت الصحيفة حكومة الرئيس مكارىوس من أن منظمة « ايوكا » السرية ، وبدعم من ضباط الحرس الوطنى ، تحاول القيام بحركة إنقلابية ؛ وقد حدث هذا بالفعل .

٢ - نتائج الغزو :

أولا : النظورات اللاحقة :

ترتب على الانقلاب العسكرى فى قبرص مجموعة نتائج سياسية وعسكرية ذات أهمية بالغة سواء بالنسبة للدولة (١) القبرصية ، محليا أو على صعيد منطقة البحر المتوسط — إفريقيا — أو على صعيد المجتمع الدولى — عالميا . ففى ١٩

Adam, T.W., Cyprus — Reluctant Republic”, pp, cit. (١)

وراجع أيضا فى تفصيل ذلك :

Crawshaw, Nancy, “Cyprus” Problems of Recovery, The World Today, Vol, 32, No. 2, February, 1976, pp. 25—30,

يوليو — أى بعد وقوع الانقلاب بأربعة أيام ، أنذر بولنت إيجيفيت ، رئيس وزراء تركيا ، فى محادثاته بشأن أزمة قبرص ، مع جوزيف سيسكو مبعوث الرئيس الأمريكى نيكسون ، فى لندن ، بالتدخل العسكرى فى الجزيرة ، إذا لم يتم تحقيق مطالب أساسية ؛ وهى سحب ضباط القيادة الانقلابية ، وضمان حماية الجالية التركية ، وإعادة حكومة مكاريوس . ثم طلبت تركيا من الحكومة البريطانية التدخل العسكرى فى أزمة قبرص ، غير أن جيمس كالاهاى ، وزير خارجية بريطانيا ، أعلن أن بلاده « تنوى البقاء خارج الأزمة القبرصية فى تطوراتها الحالية » .

وفى اليوم التالى مباشرة — أى فى ٢٠ يوليو ١٩٧٤ — بدأت القوات التركية تغزو جزيرة قبرص ، جوا وبحرا ، فى نيقوسيا وكيرينيا فى الشمال ، ولیماسول فى الجنوب ، ولقد إستتدت تركيا فى تدخلها العسكرى فى الجزيرة إلى نص المادة (٤) من معاهدة الضمان ، الموقعة بين تركيا وبريطانيا واليونان لعام ١٩٦٠ ، حيث جاء فى هذه المادة أنه يحق لتركيا العمل العسكرى ، فى حالة تدهور الأوضاع فى الجزيرة ، وتعرض إستقلالها إلى الخطر ؛ وبلغ مجموع القوات التركية التى نزلت الى الجزيرة ستة آلاف جندى ؛ وجاء رد الفعل اليونانى ، من جانب الحكومة اليونانية ، فى صورة إعلان التعبئة العامة ، وإستدعاء جميع الاحتياط ، كما قامت اليونان بإجراء حشود ضخمة من قواتها على حدودها الشرقية مع تركيا ، وتجمعت نذر الحرب بين الدولتين ، ووجه وزير خارجية اليونان إنذاراً إلى سفير تركيا فى أثينا بوقف عمليات الإنزال فى قبرص .

وفى رد رئيس وزراء تركيا على الإنذار اليونانى ذكر ما يلى : « إن الاجراء اليونانى فى قبرص من شأنه أن يؤدى الى إنتهاك إستقلال الجزيرة ، وأن الغرض الاساسى من عملية الانزال العسكرى فى قبرص ليس حماية الأتراك لحسب ، بل

أيضا حماية القبارصة اليونانيين ؛ ولقد إصطدمت القوات التركية بالقوات اليونانية في معركة بحرية بالقرب من يافوس ، على الساحل الجنوبي الغربي لقبرص ، وجاء ذلك بعد أقل من يومين فقط من إعلان تركيا انزال قواتها بالبحر والجو في قبرص ؛ ولكن الصدام توقف بعد الجهود الدبلوماسية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية .

أما وكالات الأنباء الغربية فقد جاءت تعليقاتها حول احتمال الحرب بين تركيا واليونان من أن هذه الأخيرة — أى اليونان — لودخلت الحرب مع تركيا صاحبة أقوى جيش في شرق البحر المتوسط فإنها سوف تلاقى تدميراً (١) وهزيمة كبيرة وعققة ؛ وربما إستندت وكالات الأنباء الغربية في آرائها هذه على مقولات من جانب المسؤولين اليونانيين ، من أن الظروف عند اليونان ، وكذا على ما ذكره رئيس وزراء اليونان وقتئذ بصفة خاصة ، من أن دخول اليونان في حرب مع تركيا يتطلب دخول القوات الجوية اليونانية الحرب ؛ ولأن المسافة بعيدة بين تركيا واليونان ؛ فإن الحرب مع تركيا كما أضاف كرافيلس رئيس الوزراء اليوناني — تكون غير ذى جدوى ؛ وربما كانت مثل هذه المقولات قريبة من الواقع ، لأن القوات لتركية المتحركة من قواعدها في الأناضول — والتي لا تبعد أكثر من ١٦٠ كم عن قبرص — بإمكانها الوصول إلى أهدافها

Ibid.

(١)

وراجع أيضا ، نازلي معوض احمد ، الصراع التركي اليوناني في الجزيرة القبرصية ،

مرجع سابق ، ص ص ١٦٠ - ١٦٢ .

— Nicos; Karaidiotis 'The Cyprus Problem', op. cit., pp.

بسمولة تامة. في حين أن أقرب القواعد الجوية اليونانية في جزر ردوس وكريت، كانت تبعد عن قبرص ٤٠٠ كم .

كذلك فقد دعمت وكالات الأنباء الغربية وجهة نظرها بشأن النفوق التركي على اليونان بأنه نظراً لقرب الجزر اليونانية من السواحل التركية فإن هذه الجزر تصبح تحت رحمة القوات التركية ، وإن بإمكان القوات التركية أن تلحق بالتالي الهزيمة بالقوات اليونانية في تراقيا ، خلال خمسة أيام ، وتفتح أمامها الطريق إلى سالونيك وعموما ، فقد أدى الانزال التركي في قبرص إلى سيطرة القوات التركية ، التي وصل تعدادها إلى ثلاثين ألف جندي على القطاع الشمالي من قبرص ؛ وبمعنى آخر فإن تعداد هذه القوات ، طبقا لبيانات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، يبلغ حوالي ثلاثة أمثال القوات المسلحة اليونانية. وتقول هذه البيانات أن مجموع القوات المسلحة التركية النظامية ٤٥٥ ألف جندي ، يضاف إليهم نحو ٨٠٠ ألف من قوات الاحتياط في حين أن مجموع القوات المسلحة اليونانية النظامية ١٦٠ ألف جندي، يضاف إليهم نحو ٢٠٠ ألف من قوات الاحتياط ؛ وهذه الاحصائية ، التي أوردها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، تفسر السبب الذي جعل الحكومة اليونانية تقبل إيقاف القتال، بسبب التفاوت الكبير بين حجم وفعالية إمكانياتها العسكرية ، وبين القوات المسلحة التركية .

ولقد قبلت تركيا إيقاف القتال ، كهدنة قصيرة لالتقاط الانفاس ؛ تعاود بعدها تحركها العسكري في قبرص ، لتوطيد وجودها في أنحاء الجزيرة ، حيث تمكنت تركيا بالفعل من السيطرة على حوالي ٤٠ ٪ من الأراضي القبرصية ؛ ويرى البعض أن هذه العملية العسكرية من قبل تركيا قد أدت من جانب آخر إلى خدمة الاستراتيجية التركية ، لأنها استطاعت إستخدام حوالي ٤٠ ٪ من مساحة جزيرة قبرص لصالح امتداداتها ، وخاصة أزاء أساس الدولة القبرصية المستقبلية كما تراها تركيا ، وكان من نتيجة الانزال العسكري التركي هو هجرة

١٦٠٠٠ يوناني من أماكنهم في القطاع الشمالى ؛ كما ترك حوالى ٠٠ ر٠٠ يوناني بيوتهم لأنها استخدمت كمكائنات للجيش التركى .

وتجدر الإشارة إلى خلفيات هذا العنف التركى الشديد والسريع فى مواجهة تطورات المشكلة القبرصية .

ثانياً : نتائج الغزو بالنسبة لقبرص :

لم تمر ثمانى وأربعون ساعة على بدء الغزو التركى لقبرص حتى ترتبت عليه تطورات خطيرة الأثر بالنسبة لكل من قبرص واليونان . فلقد قدم نيكولاس سامبسون ، الرئيس الذى عينته سلطات الانقلاب إستقالته ، بعد أن ظل ثمانية أيام فقط فى منصبه ، وخلفه جلافكوس كلاريديس ، رئيس المجلس الوطنى (البرلمان) ونائب الرئيس مكاريوس . وكلاريديس هو مؤسس وزعيم الحزب الديموقراطى الموحد ، اليمينى المعتدل ، الذى دافع دائماً عن سياسة الرئيس مكاريوس فيما يتعلق بمستقبل قبرص وكيفية حل المشكلة الطائفية عن طريق المفاوضات المباشرة ، فى إطار فكرة استقلال الجزيرة كدولة ذات سيادة ، وكان كلاريديس يحظى أيضاً باحترام الأقلية التركية ، بعد أن مثل الجانب اليونانى فى المفاوضات التى دارت بين زعماء الجاليتين ، فى أواخر أعوام الستينيات . وكان أول إجراء إتخذه كلاريديس ، بعد تعيينه رئيساً للجمهورية ، هو الاجتماع مع رموف دنكتاش ، زعيم طائفة القبارصة الاتراك ؛ بحضور قادة قوات الأمم المتحدة بالجزيرة ، لبحث وسائل تنفيذ وقف إطلاق النار . وهكذا

أنهى الغزو التركي سيطرة قادة الانقلاب العسكرى من سيطر الحرس الوطنى على مقاليد الحكم فى قبرص .

ثالثا : نتائج الغزو بالنسبة لليونان :

شهدت اليونان تحولا جذريا فى أوضاعها السياسية الداخلية على أثر الغزو التركى لقبرص ؛ فالحكومة العسكرية برئاسة أدامنتيوس أندرو تسوبولوس ، بعد أن أخطأت خطأ فاحشا فى أسلوب معالجة خلافاتها بالنظام السياسى القبرصى ، أذعنّت لضغوط الجيش الثالث ، بقيادة الجنرال ايدانىس ذافوس ، وهو الجيش الذى توجد مراكزه فى سالونيك ويشرف على منطقة الحدود بين تركيا واليونان ، واستقالت الحكومة العسكرية ، مع بقاء الجنرال فيدون جينيكس رئيسا للجمهورية . وأعلنت القوات المسلحة اليونانية أنها قررت التخلي عن الحكم فى البلاد ، وتسليم زمام الأمور إلى حكومة مدنية . واستدعى الرئيس جينيكس ، قسطنطين كارامانليس ، رئيس وزراء اليونان الأسبق فى الفترة ما بين عامى ١٩٥٥ ، ١٩٦٣ ، من منفاه بباريس ، ليترأس الوزارة المدنية الجديدة .

ولقد تمكن هذا السيامى المخضرم فى غضون ساعات قليلة ، من عودته إلى بلاده ، من تشكيل حكومة جديدة ، من أحد عشر وزيرا ، منهم خمسة من نواب حزب الاتحاد الوطنى الراديكالى السابقين ، وهو الحزب الذى كان كرامانليس قد أسسه قبل ذلك — ، وثلاثة من نواب حزب إتحاد الوسط ، الذى يتزعمه جورج مافروس وزير الخارجية ، وثلاثة من المستقلين . وقررت حكومة كرامانليس إصدار عضو عام عن جميع المسجونين السياسيين ، والغاء المعتقل الذى أقامته الحكومة العسكرية السابقة فى جزيرة ياروس ، فى بحر إيجه . كذلك أعلقت الحكومة المدنية الجديدة البريجادير ديمتريوس يوانيدس ، قائد الشرطة العسكرية من منصبه ، وأصدرت مرسوما دستوريا يفضى بإدخال ١٢ تعديلا

على دستور سنة ١٩٥٢، الذي أعيد العمل به منذ أول أغسطس سنة ١٩٧٤، وتشمل هذه التعديلات ضمان حقوق المواطنين ، واستقلال القضاء وإخضاع الجرائم الصحفية للمحاكم العادية ، وتوفير الضمانات لحرية التعبير، ونزاهة الانتخابات، وهكذا تسيبت أحداث قبرص في جعل رياح الحرية السياسية تهب على اليونان ، بعد سبع سنوات من الدكتاتورية العسكرية وتمتعت اليونان بحكم مدني يتسم بالديمقراطية التقليدية . (١)

(١) ناولي م. رض احمد ، المراع الفركس اليوناني في الجزيرة القبرصية ، مرجع سابق
في وقت. وغسان العطية ، « حول الأزمة القبرصية » ، مرجع سابق .
— Nicos Karanidiotis "The Cyprus Problem, op, cit.

الفصل الثامن عشر

التبريرات والمفاوضات .

١ - دوافع تركيا لغزو قبرص (التبريرات التركية) :

بررت تركيا انزال قواتها في قبرص بأنها تدافع عن حقوق الطائفة التركية في الجزيرة ، والتي يبلغ عددها ٢٠٪ من مجموع السكان .

ولقد استغلت تركيا الانقلاب العسكرى في قبرص كى تحسم الصراع على جزر بحر إيجه ، ولا سيما عندما استطاعت اليونان الحصول على البترول من قاع بحر إيجه ، وكانت تركيا قد فقدت هذه الجزر في العشرينيات من هذا القرن ، نتيجة للحرب التي قامت بين تركيا واليونان ؛ وترى تركيا أن هذه الجزر متاخمة للأناضول ؛ وبالمقارنة باليونان فإن هذه الجزر تبعد عنها بمئات من الكيلومترات ؛ وفي خضم هذه الأحداث ، قامت تركيا بإرسال سفينة بحث ؛ وردت اليونان بمذكرة احتجاج مطالبة فيها بسحب سفينة البحث التركية ؛ غير أن سليمان ديمريل ، رئيس الوزراء وقتئذ ، أعلن أن السفينة ستستمر في مهمتها في بحر إيجه (١) ، وتنفيذ برنامجها المحدد، بالرغم من احتجاجات اليونان .

وعموما فقد جاءت قضية جزر بحر إيجه لتخلق جواً من عدم الاستقرار السياسى في كل من تركيا واليونان ، وتزيد التوتر في العلاقات بينهما ، خاصة وأن

(١) يرجع في تفصيل ذلك إلى :

أحمد نور محمد النجدي ، الصراع التركي اليوناني على بحر إيجه ، في : مجلة الحقوق ،

العدد الأول والثاني ، ١٩٧٧ .

تركيا لم تنس الحرب الدامية التي كانت قد خاضتها مع اليونان في بداية العشرينات من هذا القرن .

وهناك أيضا الدور المؤثر للأحزاب السياسية التركية على الأزيمة القبرصية ؛ فالأتراك يعتبرون إحتلال ٣٨ ٪ من جزيرة قبرص بمثابة عملية تحرير لمواطنيهم ؛ والأحزاب السياسية التركية على إختلاف وجهات نظرها ، لاتقبل بعودة القبارصة الأتراك إلى وضعهم القديم ؛ وهذا يفسر السبب في تنافس الأحزاب السياسية الكبيرة - وعلى رأسها حزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل ، وحزب الشعب الجمهوري برئاسة بولند أجويد - تنافس هذه الأحزاب على إثارة المشاعر القومية التركية ، ثم تعهدوا بعدم الرضوخ لأي ضغط أجنبي من شأنه أن يؤدي إلى التنازل عن أى شبر من الأرض التي إستولت عليها القوات التركية ؛ بل أن حزب الشعب الجمهوري قد إستغل هذا الموضوع في الانتخابات النيابية ، التي كانت على وشك أن تجرى في تركيا ، في الحصول على أغلبية المقاعد في المجلس الوطني التركي ، وباعتبار هذا الحزب بمثابة المنتد ، الذي تمكن من تحرير الأقلية القبرصية التركية من سيطرة الأقلية القبرصية اليونانية .

وأدت هذه المنافسة الحادة بين الحزبين الكبيرين إلى إحداث انتخابات دامية ، لاسيما وأنها - أى هذه المنافسة - قد تطرقت إلى نقد السياسة الخارجية التركية ؛ فخليفة عصمت إينونو حمل شعار ونجوب التخليص من النفوذ الأمريكى ؛ فإما أن تكون هناك علاقات بين تركيا وأولايات المتحدة تقوم على مبدأ الذل للند ، وإما أن تنتهى العلافه مع أمريكا بانسحاب تركيا من الأحلاف العسكرية ، وإزالة القواعد العسكرية فيها . وعلى هذا الأساس ، فليس من حق الولايات المتحدة - من وجهة النظر هذه من جانب قادة الشعب الجمهوري - التدخل أو ممارسة

الضغط على تركيا ، لارغامها على تقديم تنازلات لليونان من قبرص (١) ؛ أما سليمان ديمريل ، خليفة عدنان مندريس ، فقد اضطر إلى المزايدة على أجويد بشأن مصير الازمة القبرصية ؛ ولم يكن باستطاعته التساهل في هذا الموضوع ، وإلا خسر ثقة الناخبين ، وقيادات الجيش التركي التي مازالت تملك بجميع خيوط الدبلوماسية التركية .

أما فيما يتعلق بحزب الإنقاذ الوطني ، الذي شكل الائتلاف الحكومي بزعامة أجويد ؛ فقد أكد هذا الحزب ضرورة سيطرة القوات المسلحة التركية على الجزيرة كلها ؛ وعلى ذلك فإن نجم الدين إريكان زعيم الحزب ، لم يؤيد خطة أجويد ، فيما يتعلق بالحكم الفيدرالي في جزيرة قبرص . وتجدر الإشارة فيما يتكون حزب الإنقاذ الوطني إلى أنه كان جناحاً في حزب العدالة ، لكنه انفصل عنه في يناير ١٩٧٠ ؛ ثم تكون هذا الحزب - حزب الإنقاذ الوطني - بقرار من المحكمة الدستورية و بعد تدخل الجيش في مارس ١٩٧١ ؛ كذلك تأتي أهمية ما اتخذته هذا الحزب من قرارات على صعيد الرأي العام التركي ، وإستقطابه لتأييده ، مما يدعو إليه هذا الحزب من إقامة توازن بين تركيا وحلف شمال الأطلسي ؛ وذلك لتحقيق مصالح تركيا ؛ وإعتنق الحزب أيضاً المبادئ الإسلامية ، وطالب بإعادة دروس الدين الإسلامي إلى المدارس ، ومثل شعاره « الله والأخلاق ، أملاً لدى الجماهير التركية ، مما جعل الحزب يمثل نفسه في المجلس الوطني التركي بـ ٤٨ مقعداً ، بموجب إنتخابات عام ١٩٧٣ (٢) .

(١) المرجع السابق ص ٢٤١ .

(٢) مرجع في تفصيل ذلك .

وعموماً — فإنه فيما يتعلق بوجهة النظر التركية (١) ، انبرير تدخلها في جزيرة قبرص ؛ فإننا نجد أن الحجة الأساسية لهذا التدخل المسلح جاءت تحت ذريعة نصرة القبارصة الأتراك المضطهدين؛ ولقد أرضت هذه التبريرات طبقات الجميع التركي ، التي سادتها البهجة نتيجة لإنهزام اليونان ؛ وحتى أوساط اليسار التركي ، إعتبرت التدخل التركي المسلح في جزيرة قبرص كوسيلة لزعة النظام العسكري في أمينا ، الذي كان الكولونيالات على قته ؛ أما بالنسبة لأجويد ، فإن التدخل كان بمثابة فرصة ذهبية لاستقطاب العسكريين والمعارضة النيمية إلى جانبه ، وبالتالي لتحقيق نوع من الوحدة المقدسة . ولقد أثار التدخل التركي المسلح في جزيرة قبرص ردود فعل مختلفة سوف تتعرض لها في موضع لاحق من هذه الدراسة ؛ ولكن ما ينبغي التركيز عليه هنا ، هو الموقف السوفيتي (١) حيث جاء

Israel", in : The World Today, Vol. 30, No. 4, April, 1974, p. 176.

— احمد نوري محمد النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، رجع سابق من ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

(1) Turkish Foreign Policy Report, Ministry of Foreign Affairs, Ankara, August, 1974 & No. 15, July 1, 1976.

(١) راجع في تفصيل الموقف السوفيتي وجدوره تجاه تركيا وقبرص :

— George, S. Harrie. The Origines of Communism in Turkey, Hoover Institution Publications, Stanford, California, 1967.

— Karpap, Kemal H., "Society Eonomic and Politics in Contemporary Turkey", World Politics, A Quarterly Journal of International Relations, Vol. XUII, No. 1, October 1964.

سفير الاتحاد السوفيتي في أنقرة ، ليؤكد لرئيس الجمهورية التركي تفهم الكرملين؛ وهكذا اعتبرت أكثرية الرأي العام التركي هذا التدخل بمثابة عملية عسكرية ناجحة ، فضلا عن أن إحتلال الجزء الشمالى من الجزيرة قد مثل حقيقة ، من وجهة النظر التركية ، وهى أن التقسيم بات هو الطريقة الوحيدة لحماية الأقلية التركية في قبرص .

٢ - المفاوضات المباشرة بين طرفي المشكلة :

أدى التغيير في نظام الحكم في كل من قبرص واليونان إلى ظهور إمكانيات التفاوض المباشر بين تركيا واليونان ، حول مستقبل قبرص . فقد قبلت كل من أنقرة وأثينا الدعوة البريطانية^(١) للتباحث حول الأزمة ، وخضعتا للضغوط المتضافرة ، التى قامت بها الدبلوماسية الامريكية ، والدول الأوروبية الاعضاء في السوق الأوروبية المشتركة ، من خلال جهود وزير الخارجية الفرنسى .

وفي ٢٥ يوليو ١٩٧٤ ، بدأ في جنيف المؤتمر الثلاثي للسلام في قبرص ، بين وزراء خارجية بريطانيا وتركيا واليونان [الدول الثلاث الضامنة لإستقلال قبرص وفقا لمعاهدة الضمان لسنة ١٩٦٠] ، وبحضور ممثل للأمم المتحدة ،

-
- Giritli, Ismet , "Turkish — Soviet Relations", Indain Quarterly : A Journal of International Studies, No. 1, Vol. XXVI, January—March, 1970.
 - Batu, Hamit, "New Development in Turkish Foreign Policy", The Atlantic Community Quarterly Vol. 15, No. 3, Fall, 1977.

(١) راجع :

Kurkcuaoglu, Omer, British Policy During 1974 Cyprus Crises" Dis Politica, Nos. 2 — 3 February 1975, Ankara.

كمراقب ، هو روبرتو جوير ، المساعد الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة .
وإتضح خلال أيام انعقاد المؤتمر مدى عمق وحدة التضارب بين وجهتي نظر اليونان
وتركيا ، بشأن تنظيم المستقبل السياسي القبرصى .

وفى اليوم الثالث للمؤتمر ، تقدم طوران جينيس ، وزير خارجية تركيا ،
بمشروع إتفاق شامل ، يتضمن إتخاذ إجراءات عاجلة لضمان إحترام وقف
إطلاق النار فى قبرص ، وإيجاد مناطق فاصلة بين القوات التركية واليونانية ، على
أن تشرف عليها قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، وأن تقوم بريطانيا
وتركيا واليونان بالإشراف على مطار فيقوسيا ، مع إحترام الحقوق والتسهيلات
التي تتمتع بها القوات البريطانية فى المنطقة ، وأن يستعيد نائب رئيس جمهورية
قبرص ، وهو تركى ، سلطاته ، كما تستعيد قبرص وضعها الطبيعى كدولة ذات
قوميةتين . وأخيرا طالب المشروع التركى باقامة إدارتين تتمتعان بالاستقلال
المذاق فى الجزيرة ، إحداهما تركية والأخرى يونانية . غير أن الجانب اليونانى
رفض هذه المقترحات ، بدعوى . أنها كانت تهدد إستقلال الجزيرة ، وأصر على
أن هدف مؤتمر جنيف هو تطبيق قرار مجلس الأمن بشأن قبرص ، والذى يقضى
بإفراز السلام والعودة للنظام الدستورى ، وإسحاب الجيوش الأجنبية أولا .
وأعلن جورج مافروس ، وزير خارجية اليونان ، أن تسوية المشكلة القبرصية
لا يمكن أن تتم على مائدة المفاوضات إلا باشتراك ممثلين عن الشعب القبرصى .

ولقد توصل المؤتمر فى ٣١ يوليو ١٩٧٤ إلى اتفاق بشأن قبرص ، وصفه
المراقبون بأنه يعطى تركيا قبضة (١) عسكرية حديدية على الجزيرة ، كما يكشف بقاء

(1) Ibid.

— Newweek August 26, 1974. وراجع أيضا :

— The International Herald Tribune, November 8, 1976

قبرص مقسمة إلى أجل غير مسمى ، إذ لم يلزم هذا الاتفاق تركيا بسحب قواتها الغازية ، وإنما قضى فقط بخفض هذه القوات ووقف إطلاق النار . كما تقرر إستئناف التشاور الدبلوماسي على مستوى وزراء الخارجية الثلاثة ، يوم ٨ أغسطس ١٩٧٤ ، لبحث المشكلات الدستورية لقبرص . وبناء على هذا الاتفاق ، أصدر مجلس الأمن قراراً بتفويض قوات الأمم المتحدة في قبرص سلطات إضافية للمحافظة على وقف إطلاق النار بين القوات التركية واليونانية ، وذلك بأن يتسع لإختصاص القوات الدولية في الجزيرة ، بحيث لا يقتصر على مهمتها الأصلية منذ سنة ١٩٦٤ ، وهي مجرد حفظ السلام بين القبارصة اليونانيين والأتراك في المناطق التي يختلط فيها سكان الجانبين ، بل يمتد كذلك ليشمل إستخدام هذه القوات في منطقة أمن عازلة . وتقام بين القوات التركية وقوات الحرس الوطني اليوناني القبرصي .

غير أن الإشتباكات العسكرية قد إستمرت في أنحاء واسعة من جزيرة قبرص ، حتى إستأنف وزراء خارجية تركيا واليونان وبريطانيا إجتماعهم في جنيف يوم ٨ أغسطس ، في محاولة لتدعيم النواحي التنفيذية الفعلية لقرار وقف إطلاق النار بين الجانبين . وإشتراك الرئيس القبرصي الجديد ، كليريديس ، في هذه الجولة الجديدة من المباحثات ، معلناً إيمانه بالمحافظة على إستقلال قبرص ووحدة أراضيها ، ضمن نسوية سيامية دائمة ، تكفل إقامة حكم ذاتي واسع النطاق لطائفة القبارصة الأتراك ؛ وقد أدت هذه التطورات إلى إنهيار مؤتمر جنيف الثاني ، بعد أن رفض الجانبان اليوناني والقبرصي مقترحات تركية ، تنص على منح الأقلية التركية في قبرص — وعددهم ١١٠ ألف نسمة ، ستة أقاليم مستقلة يحكمونها ذاتياً .

كذلك فقد أدت الاشتباكات العسكرية وتصاعدها في الجزيرة إلى انفجار الموقف العسكري مرة أخرى بصورة خطيرة ؛ فاندلع القتال على أوسع نطاق ،

وتمكنت القوات التركية في منتصف أغسطس ١٩٧٤ من السيطرة على نحو ٣٥٪ من مجموع مساحة الجزيرة، إذ قامت باحتلال قطاع رئيس من شبال قبرص يمتد فاما جوستا في الشرق إلى خليج مورفو ومدينة لنيكا في الشمال الغربي، ماراً بنيقوسيا العاصمة، والهضبة الوسطى للجزيرة، فيما سمي «بخط أتيلا»؛ وهو الجزء الذي يحدد القطاع التركي الذي تطالب أنقرة بإدارة مستقلة له، في إطار دولة فيدرالية؛ وانتقل الرئيس القبرصي كلاريديس ووزراؤه من نيقوسيا إلى ليماسول. ولقد اعتبرت تركيا أنها قد حققت الأهداف الإقليمية لطائفة الأتراك القبارصة؛ وقد أصدر بولنت إيجيفيت، رئيس وزراء تركيا بياناً يعلن فيه، بعد نجاح التحرك العسكري التركي في قبرص، أن بلاده قد بدأت وقف إطلاق النار، بعد أن تم إرساء الدولة القبرصية الاتحادية الجديدة^(١)؛ وسرعان ما جاء رد الفعل اليوناني؛ فأذاعت حكومة اليونان بياناً رسمياً تذكر فيه أنه نظراً لعجز حلف شمال الأطلسي عن منع تركيا عن إثارة نزاع بين عضوين في الحلف، فقد أصدر رئيس الوزراء أمراً إلى القوات المسلحة اليونانية بالانسحاب من الأجهزة العسكرية للحلف، وأن يقتصروا على اشتراك اليونان في الحلف على عضويتها في أنشطته السياسية فقط.

ولقد أثر قرار اليونان بالانسحاب من الحلف الأطلسي على الإنفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة^(٢) واليونان بصفة خاصة؛ فيما يتعلق بالتسهيلات البحرية للأسطول السادس في الموانئ اليونانية، ومنها ميناء بيريه، بالإضافة إلى

(1) Ibid.

(٢) واجـمـع

المنشآت الدفاعية لحلف الاطلنطي ، الموجودة على اراضي اليونان ؛ وفرضت الحكومة اليونانية فور انسحابها من الحلف ، قيوداً على الحركة في القواعد العسكرية الامريكية لديها^(١)؛ وانعكست هذه الاجراءات أيضاً على صعيد الرأي العام اليوناني ، حيث سادت موجة عنيفة من العداء الشعبي في أثينا ضد الولايات المتحدة، بسبب إمتناع هذه الأخيرة عن التدخل لوقف تقدم الغزو التركي لقبرص وإجتاحت العاصمة اليونانية مظاهرات صاخبة ضد السياسة الامريكية في أزمة قبرص ، ورفضت الحكومة اليونانية ، في أواخر أغسطس ١٩٧٤ ، نداءً وجهه إليها هنري كيسينجر ، وزير الخارجية الامريكي ، لاستئناف المحادثات الثلاثية من أجل تسوية الأزمة القبرصية نهائياً ؛ وأوضحت الحكومة اليونانية موقفها رسمياً من حلف الاطلنطي في مذكرة رسمية أرسلتها إلى الدول الاعضاء الأربع عشرة في الحلف ، تعلن فيها إنهاء إستخدام قوات الحلف لقواعدها في اليونان^(٢) ؛ ومنع إستخدام المياه الإقليمية والمجال الجوي اليوناني ، دون إذن مسبق من حكومة اليونان . وقد تمت اليونان في مذكرتها تفسيراً لقرارها بالانسحاب من حلف الاطلنطي ، على أساس وأنها لا تستطيع التعاون مع حلف الاطلنطي ، على تركيا ، خرقت الاتفاقات الدولية ، وتسببت في اضرار بالغة لليونانيين القبارصة ، باحتلال تركيا لأكثر من ثلث أراضي قبرص^(٣) .

(1) Ibid.

(2) Tashan, Seyti, 'Turkish—Us Relations and Cyprus', Foreign Policy, Nos — 2 — 3, Vol. 4, February 1975, Ankara pp. 160—175.

(3) Cyprus and Tarkey, Ministry of Foreign Affairs, Ankara, 1974.

وراجع أيضاً :

— Restón, James, "Cyprus Crises and Nato's Flank, in : International Herald Tribune, July 18; 1974.

— The New York Times, September 9, 1974.

الفصل التاسع عشر

ردود فعل الولايات المتحدة

١ - موقف الولايات المتحدة (١) :

هناك محوران رئيسيان تدور حولهما السياسة الأمريكية تجاه قبرص .
أولهما هو منع إنتقال الجزيرة إلى النفوذ السوفيتي ، فالجزيرة تتمتع بموقع
إستراتيجي فريد في شرق البحر المتوسط ، وبذلك تمثل الحلقة الأرضية المثلى
لربط الأحلاف الغربية الثلاثة : حلف شمال الاطلسي ، والحلف المركزي ،
وحلف جنوب شرق آسيا . وتضاعف أهمية قبرص الإستراتيجية بعد أن تزايد
الوجود البحري السوفيتي في المنطقة ، وبعد أن أنهت كل من مالطة ولابيا القواعد
العسكرية البريطانية والأمريكية التي كانت قائمة على أراضيها ؛ والمحور الثاني
للسياسة الأمريكية هو أن الأزيمة القبرصية وثيقة الصلة ببنيان حلف شمال
الاطلسي، وإحتالات تصدعه نظراً لكونها تحمل مقدمات دائمة للصراع العسكري
بين تركيا واليونان . وهذا يفسر الموقف الأمريكي المهاون للغزو العسكري التركي
لقبرص . فتركيا ، بالنسبة للولايات المتحدة ، ومصالحها السياسية والاستراتيجية
والاقتصادية في منطقة شرق البحر المتوسط ، هي الحليف الأقوى بكثير من الحليف
الآخر في نفس المنطقة ، وهو اليونان . وسيطرة الحليف الأقوى على زمام الأمور

(١) راجع في تفصيل ذلك :

- Tashan, Seyfi, "Turkish—Us Relations and Cyprus, op,
cit, pp. 174—178.
- The New York Times, July 18, 1974.

في الجزيرة ، كفيل بتحقيق المصالح والاهداف الأمريكية في ذلك الجزء الحيوى من العالم .

من هنا جاء التأييد الأمريكى لوجهة النظر البريطانية الرسمية ، التى ترى حل مشكلة قبرص على النمط السويسرى ، بإنشاء مقاطعات يونانية وتركية منفصلة ، تحت رئاسة حكومة فيدرالية .

ومن منظور تاريخى ، حاولت الولايات المتحدة ، منذ عام ١٩٦٧ ، إيجاد تسوية سلمية لمشكلة قبرص ؛ وقد تمت مباحثات بين وزيرى خارجية تركيا واليونان في يونيو ١٩٧١ لبحث المشكلة ؛ وأكد الجانب الأمريكى في هذه المباحثات على ضرورة إيجاد مقر دائم للأسطول السادس الأمريكى ، بهدف إقامة ثلاثة آلاف من الرعايا الأمريكين وعائلاتهم ؛ وقد نتج عن هذه الاجتماعات توقيع إتفاق بين الطرفين ؛ ويدل هذا الموقف الأمريكى على مدى إهتمام الولايات المتحدة بضرورة التوصل إلى حل للمشكلة القبرصية منذ البداية .

وهذا الموقف الأمريكى تجاه مشكلة قبرص قد أخذ أشكالا عديدة ، فضلا عن تطوره حسب تطورات المشكلة ذاتها ؛ وتفسير ذلك نجده في الشواهد التالية : فعند ما حدث الإنقلاب العسكرى في قبرص ، فإن التقارير التى تسربت من وزارة الدفاع الأمريكية تدل على أن الولايات المتحدة كانت لها اليد الطولى في الإنقلاب ، لأنها كانت راغبة في الإطاحة بحكم الرئيس مكاريوس ، لأنه إنتهج سياسة عدم الإنحياز ، وأقام علاقات صداقة مع دول المعسكر الاشتراكى كما أن مكاريوس رفض إقامة قاعدة بحرية للولايات المتحدة في الجزيرة ؛ وليس هذا فحسب ، بل أن مكاريوس وقف ضد المخططات الاستراتيجية الأمريكية

في شرق البحر المتوسط (١) وهو ما يستدعى وقفة لتفسير وتعليل موقف مكاريوس على النحو السابق. فقد كانت جزيرة قبرص مركزاً لحاملات الطائرات كما كانت قاعدة للقوات الانجليزية والفرنسية ، وقت الهجوم على السويس في سنة ١٩٥٦ ؛ ولقد عارضت اليونان في سيطرة بريطانيا على الجزيرة ، وشجعت الوطنيين اليونانيين فيها على طلب الانضمام إلى الوطن الأم بقيادة مكاريوس ؛ وعجزت بريطانيا عن الصمود أمام عمليات الفدائيين ، واضطرت إلى الموافقة على إتفاقيات زيورخ والندن سنة ١٩٥٩ مع اليونان وتركيا ، وبدأت بذلك سياسة حل وسط ، بإعطاها الاستقلال للجزيرة ، واحتفاظها بالقواعد العسكرية تحت السيادة البريطانية ، وبضمها بعض الميزات للأقلية التركية . ولكن مكاريوس — الذي أصبح رئيساً للجمهورية سنة ١٩٦٠ — كان يرغب في التخلص من القيود والاشتراكات والتحفيزات . وزادت حدة الصدامات بين الجاليتين ، اليونانية والتركية في الجزيرة ، ابتداء من سنة ١٩٦٣ . وزاد التوتر حدة سنة ١٩٦٧ ، وأظهرت الحكومة العسكرية التركية نيتها للدفاع عن الجالية التركية في الجزيرة ضد الحكومة العسكرية اليونانية غير المحبوبة ، والتي كان العسكريون قد قاموا بانقلاب واستولوا بها على السلطة في أثينا ؛ واضطرت هذه الحكومة إلى إعطاء الأوامر بسحب القوات اليونانية ، التي كانت قد وضعت بغير طريق شرعي إلى الجزيرة ، بقيادة الجنرال جريفاس ، ولكن العداء ظل مستمر بين الطائفتين ؛ وعجز الانجليز والأمريكيون عن أن يجدوا حلاً مرضياً

(١) راجع في تفصيل ذلك :

دكتور اسحاق صبرى مقلد ، الأمن الأوروبي والعلاقات بين العسكريين ،

في : السياسة الدولية ، العدد ٣٢ ، القاهرة ، أبريل ١٩٦٣ .

لكل من تركيا واليونان حايقيهما في حلف شمال (١) الأطلسي . وحين أثيرت مشكلة قبرص من جديد في سنة ١٩٧٤ بالانقلاب الذي تم فيها ضد مكاريوس من أجل الوصول إلى ضم الجزيرة لليونان ، واضطر مكاريوس إلى الخروج من الجزيرة محتفظا بالسلطة الشرعية ، اضطرت تركيا إلى التدخل ، وأرسلت ٤٠٠٠ جندي إلى الجزيرة ، والجزيرة ، واحتلت ثلثها الشمالي الذي تسكنه غالبية الأتراك ، وأظهرت عجز حكومة اليونان العسكرية عن الوصول إلى مواجهة ساخنة مع تركيا بشأن قبرص ، الأمر الذي أدى إلى فقدانها هيبتها وإلى سقوطها . وعاد مكاريوس إلى جزيرة ؛ وظلت القوات التركية في قطاعها الشمالي ، وكادت كل من تركيا واليونان وقتئذ أن تصل إلى حالة مواجهة ، وأنها عضوان في حلف شمال الأطلسي ؛ وقررت الولايات المتحدة عدم تزويد تركيا ببعض الأسلحة ، كما أعلنت اليونان إنسحابها من حلف شمال الأطلسي ؛ وحدثت الفوضى داخل الحلف (٢) .

٢ - معالجة الولايات المتحدة للزمة :

إن أهمية القطاع الجنوبي من حلف شمال الأطلسي لم تقب أبداً عن أذهان صانعي السياسة الأمريكية ، حتى مع تغير الموقف الأمريكي من الكتلة الشرقية وقتئذ ؛ وقد استأثرت اليونان باهتمام الولايات المتحدة ؛ وأصبح التفوذ الأمريكي في اليونان قوى جداً ، وإمتد إلى الأحزاب السياسية وجماعات الضغط

(١) راجع في تفصيل ذلك :

دكتور جلال يحيى ، العالم المعاصر ، دار الكتب العلمية ، الإسكندرية

١٩٧٦ م من ٤١١ - ٤١٦ .

(٢) المرجع السابق ص ٤١٣ .

ورجال الجيش ، وتنفيذ الإشارة بهذا الخصوص إلى قيام الضباط الأمريكيين بتدريب الضباط اليونانيين ، وكذلك ساد تلاحم بين المخابرات الأمريكية واليونانية ، وهذا التعاون تعود جذوره التاريخيه إلى ما قبل وصول الضباط اليونانيين إلى الحكم ؛ ولقد عمل بابا دوبولس في المخابرات الأمريكية لفترة طويلة .

وتبدو أهمية الفقرات السابقة حين نعلم أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت غير راضية عن تصرفات هنري كيسنجر وزير خارجية أمريكا - وقتئذ - لئلا يحكم مكاريوس (١) ، لأن تأييد مكاريوس من وجهة نظر الوزارة ، يعنى التخلص من الحكم العسكرى فى اليونان ؛ غير أن هنرى كيسنجر عارضه ذلك بشدة ، وبرر موقفه (٢) هذا أمام البتاجون ووكالة المخابرات الأمريكية بأن اليونان تعتبر مهمة للولايات المتحدة لأنها تستخدم المصالح الاستراتيجية ، خاصة وأن هناك قاعدة عسكرية أمريكية تعتبر مقراً للأسطول الأمريكى السادس ؛ وتحتل الولايات المتحدة - من وجهة نظر كيسنجر - عن النظام العسكرى فى اليونان يعنى معاداة اليونان لأمريكا ، وبالتالي تعريض المصالح الأمريكية فى

(١) راجع . احمد نورى النجى ، الموقف التركى من أزمة قبرص ١٩٧٤-١٩٧٦ ،

مرجع سابق من ص ٢٤٢ - ٢٤٤ .

— The New York Times, July 18, 1974.

Tashan, Sayfi, "Turkish—Us Relations and Cyprus", in: (٢)

Foreign Policy, Nos: 2—3, Vol 4, February 1975, Ankara.
p. 170.

راجع : دكتور ش-ان البطية ، السياسة الأمريكية والأزمة القبرصية ، إنقلاب

صابسون والفزو التركى ١٩٧٤ ، فى : مجلة العلوم السياسية والقانونية العدد الأول ،

بغداد ، ١٩٧٨ من ص ٨٨ - ٩٢ .

اليونان للخطر ؛ كذلك فقد أكد كيسنجر على الدور الأمريكي في منع قيام الحرب بين تركيا واليونان بشأن قبرص ، خوفاً من إنبهار الجناح الجنوبي الشرقى من حلف شمال الاطلسي .

والصحف الأمريكية ، هي الأخرى ، أشارت صراحة إلى تورط الحكومة الأمريكية في الانقلاب الذى حدث في قبرص ، ولمحت هذه الصحف إلى العلاقة الشخصية التى ربطت بين السفير الأمريكى فى اليونان وقسطنطين وبين أحد الرجال الأقوياء فى المجلس العسكرى ، وكيف كانت المقابلات تتم فيما بينهما ، وكتبت إحدى الصحف الأمريكية فعالة أكدت فيها أن الولايات المتحدة كانت تعرف الشئ الكثير عن المؤامرة ، ولكنها لم تحاول منع ذلك قبل وقوع الانقلاب فى قبرص ؛ أما الصحف البريطانية ، وعلى رأسها صحيفة الجارديان ، فكتبت تقول : « إن الطرف الذى يجب إرغامه هو اليونان ؛ ومن الثابت أن الولايات المتحدة قد تأخرت فى القيام بردها الصارم ؛ وأنها كانت تستطيع فى أى وقت تشاء أن تقوم بهذا الشئ ، وأن تمنع وقوع الأحداث المؤلمة » .

وكتبت جيمس ريستون ، وحدث صحفى أمريكى ذائع الصيت ، ويمثل الاتجاه الرسمى فى الولايات المتحدة ، كتب فى الميرالد تريبون تؤكد على النقاط التالية :

أولاً : من الممكن أن يتغير ميزان الاستراتيجية فى كل (١) من مائة وكريت

(١) Réston James, "Cyprus Crises and Nato's Flank", in :
International Herald Tribune, July 18, 1974.

وقد إمتدنا فى هذا الجزء من الدراسة على :

أحمد نورى محمد النعمى ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، مرجع سابق ..

وقبرص فيما إذا سيطرت عليها قوى معادية، إن موسكو وواشنطن يتساعمان في حالة حياد جزيرة قبرص، ولكنهما بالتأكيد يختلفان في حالة سيطرة إحداهما عليها. وهكذا نجد أن حكومة نيكسون قد واجهت مشاكل بجمعه ، منها التدخل في الشؤون الداخلية لليونان ، وبالتالي تحريض النظام العسكري فيها على الإحاطة بحكم الرئيس مكاريوس . إن الولايات المتحدة بحاجة إلى التعاون مع الحكم العسكري في أثينا ، لأسباب إستراتيجية للدفاع عن مصالحها في الشرق الأوسط .

ثانياً : تولى الولايات المتحدة إهتماماً كبيراً بالحوادث الأخيرة في قبرص، لتفادي وقوع صدام مسلح بين دولتين من أعضاء حلف شمال الأطلسي ، لأن وقوع ذلك سوف يؤدي إلى إخطار جسيمة ، من الناحية الإستراتيجية ، في شرق البحر المتوسط .

ثالثاً : تؤكد الآراء الرسمية في اولايات المتحدة أنه من الصعوبة بمكان دعم الأسطول السادس الأمريكي في شرق البحر المتوسط بدون وجود القواعد العسكرية في اليونان .

رابعاً : أن الولايات المتحدة تعاطفت مع حكم الرئيس مكاريوس ، وبالتالي تعهدت بالدفاع عن حكمه ، إلا أن الأخير إتجه نحو الإتحاد السوفيتي . ومن الأمور التي أقلقّت الساسة الأمريكيين أنه إذا إمتلك السوفيت قاعدة عسكرية في قبرص ، فإن ذلك سوف يكون له أثر سيء على الأوضاع الأمنية في كل من تركيا واليونان .

وهكذا يمكن أن نلاحظ أن هدف الانقلاب الذي حدث في قبرص كان هو الإطاحة بحكم الرئيس مكاريوس ؛ ثم العمل على منس قبرص إلى حلف شمال الأطلسي . ويتحقق ذلك بأسريين : إما بتوحيد قبرص مع اليونان

نحت سياسة الأمر الواقع وعندها المنطقة الدفاع الأمريكية . ولما بتقسيم الجزيرة ، وهو ما يقود إلى النتيجة ذاتها ، فالجزيرة بأكملها — في هذه الحالة — ستخضع لتركيا واليونان ، وكل من هاتين الدولتين تعتبر ركيزة لحلف شمال الأطلسي في شرق البحر المتوسط ؛ ويبدو أن الولايات المتحدة — طبقا لأحد (١) الآراء — وبعد أن تقسم الجزيرة إلى قسمين ، تركي ويوناني ؛ ستحصل على القواعد التي كان مكاربوس يرفضها بحجة حياد قبرص ، في كلا القسمين ؛ ولن تبخل الولايات المتحدة على الدولتين ، التركية واليونانية ، بالتعويض المطلوب في شتى المجالات العسكرية والاقتصادية وهكذا يكون الحلاف الطائفي ، الذي عصف بالجزيرة منذ سنوات ، قد انتهى بتقسيم الجزيرة ، والقضاء على وحدتها واستقلالها .

وتشير الدلائل إلى أن الولايات المتحدة وقفت عند التدخل العسكري التركي في جزيرة قبرص ، الذي تم بالإنزال التركي في الجزيرة في ٢٠ يوليو ١٩٧٤ ؛ ويمكن إستنتاج موقف الولايات المتحدة هذا من التقارير الصحفية (٢) التي بعث بها السفير الأمريكي في أثينا إلى وزارة الدفاع الأمريكية ، والتي ذكر فيها أن الأسطول السادس الأمريكي قد إنتشر ، وبشكل غير عادي في بحر إيجه بهدف مراقبة الخطط العسكرية التركية في قبرص ، وأن هذا التصرف من قبل الولايات المتحدة قد أدى إلى موجة من الغضب في تركيا .

أما من وجهة النظر الرسمية فقد انعكست على تصريح الناطق الرسمي لوزارة

(١) نفس المرجع السابق ص ٢٥٠ .

— The New York Times, July 18, 1974. (٢)

— * * * * September 9, 1974.

الخارجية الأمريكية ، والذي جاء فيه : « نحن نطالب تركيا — بصفة خاصة — بوقف إطلاق النار ، حيث أن إستخدام القوة ، فضلا عن أنه يعرض العلاقات بين تركيا واليونان للخطر ، فإنه يؤدي أيضا إلى تعريض المنطقة كلها إلى خطر ؛ وإن حل القضية القبرصية لا يمكن أن يكون عن طريق إستخدام سياسة القوة » . ومن الناحية الواقعية ، فقد كان بإمكان الولايات المتحدة أن تمنع تركيا من التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص ، كما فعلت عام ١٩٦٤ في عهد جونسون ، حين بعث برسالة تهديد شديدة اللمجة إلى عصمت إينونو ، رئيس وزراء تركيا وقتئذ ، يحذره فيها من خطوره التدخل في قبرص ، وأبلغ جونسون إينونو أنه في حالة تدخل تركيا في الجزيرة ، وقيام الاتحاد السوفيتي بصددها ، فإن الولايات المتحدة سوف تأخذ موقفاً محايداً من ذلك .

ومنذ تلك الفترة ، سادت العلاقات السيئة بين الشعب التركي والحكومة الأمريكية ؛ حيث طالب الرأي العام التركي بإلغاء بجموعه المعاهدات الثنائية التي تمت مع الولايات المتحدة ، وأن تشرف تركيا على القواعد العسكرية الأمريكية ، كما طالب قسم من الرأي العام التركي بانسحاب تركيا من حلف شمال الأطلسي ، غير أن الولايات المتحدة لم تحاول منع تركيا من ذلك . وربما يرجع السبب في ذلك إلى محاولة الولايات التخفيف من حدة الملهجة الفاسية في رسالة جونسون (١) .

(١) راجع في تفصيل ذلك إلى :

احمد نوري الزبيدي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٧٥ م ص ١٧٥ - ١٨٢ .

— Esmer, Ahmet Sukru, "Cyprus in the General Assembly"
Paris, 18 November 1976.

الفصل العشرون

ردود فعل أوروبا الغربية

١ - موقف بريطانيا العظمى :-

يمكن سبب إهتمام بريطانيا بالأوضاع في قبرص في أن بريطانيا تعتبر من الدول الضامنة لاستقلال الجزيرة ؛ حيث أنها وقعت على معاهدة الضمان مع كل من تركيا واليونان في عام ١٩٦٠ ؛ وبموجب هذه المعاهدة فإن كل طرف ملزم بالدفاع عن الجزيرة في حالة إنتهاك سيادتها أو العدوان عليها ؛ ومن ناحية أخرى فإن بريطانيا قد أخذت تؤكد باستمرار على أهمية قواعدها العسكرية في قبرص ، بعد أن فقدت قواعدهما في مالطة قبل ذلك .

وبعد الإنزال التركي في قبرص ، ونتيجة لتردى الأوضاع فيها ، فإن هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا ، قد عقد إجتماعا طارئا مع أعضاء حكومته ؛ وبعد الإلتئام من هذا الإجتماع أرسلت الحكومة البريطانية ٤٠٠ من أعضاء السكواماندوز لتعزيز القوات البريطانية في قاعدة تي اكريتوري Akrotori وديكيليا Dikelya في قبرص .

ولقد لجأ حوالي ١٧٠٠٠ مهاجر يوناني و ١٠٠٠٠ مهاجر تركي إلى القواعد البريطانية في الجزيرة ، بعد سيطرة القوات التركية على الجزء الشمالي من الجزيرة . ولقد طالبت تركيا بريطانيا بتسليم اللاجئين الأتراك ، لتوطينهم في الجزء الشمالي من الجزيرة . ولكن بريطانيا لم تسمح لهؤلاء اللاجئين بمغادرة قواعدهما في الجزيرة ، إلا بعد تسوية مشكلة المهاجرين بصفة عامة ؛ الأمر الذي أدى إلى ردود فعل قوية في الأوساط الرسمية في تركيا ؛ فقد صرح أجويد ، رئيس وزراء

تركيا وقتئذ ، قائلا : « إن عدم تلبية بريطانيا لنداء تركيا بالسماح للمهاجرين الأتراك بمغادرة قواعدها في الجزيرة يؤدي إلى الإساءة والضرر في العلاقات بين البلدين (١) » .

وفي مؤتمر جنيف ، الذي عقد بين بريطانيا وتركيا واليونان في شهر يوليو ١٩٧٤ ، أدت بريطانيا دوراً مهماً بتأكيدهما على اتباع الوسائل السلمية لحل القضية القبرصية ؛ ولقد تحدث جيمس كالاхан ، وزير خارجية بريطانيا ، معبراً عن روائه من أن بريطانيا لازال لها التأثير الفعال في القضايا الدولية .

غير أن العلاقات قد توترت بين تركيا وبريطانيا في الفترة اللاحقة ؛ ففي مؤتمر جنيف الثاني ، كان هناك تصلب في الرأي من جانب بريطانيا تجاه تركيا ، وأثيرت مناقشات حادة بين مندوبي الدولتين ، حتى أن وزير خارجية بريطانيا صرح قائلاً : « إن قبرص اليوم هي أسيرة الجيش التركي وسيكون الأخير أسيراً من قبل قبرص غداً » . كذلك فقد كتبت إحدى الصحف (٢) التركية قائلة بهذا الخصوص : « إن تركيا تقدم مفاتيح السلام في البحر المتوسط » ، وأضافت هذه الصحيفة قائلة : « من الممكن تفسير دور بريطانيا في مؤتمر جنيف بأنها تعتقد - أن بريطانيا - لازالت تتحكم في جزيرة قبرص من النواحي الجيوبوليتيكية والاقتصادية ، في عالم تغيرت فيه الظروف والأوضاع السياسية » ؛ وأضافت الصحيفة قائلة : « إن بريطانيا قد دخلت قبرص قبل مائة عام على أثر الحرب الروسية العثمانية ، لحماية مواقعها الاستراتيجية ضد التوسع الروسي ، وعلى الرغم من تغير الأوضاع الاقتصادية والظروف السياسية في العلاقات الدولية ، فإن بريطانيا تعمل على

(1) Daily News, January 27, 1979.

(2) Milliyet Meclisi Albumu, Donem.

إستعادة دورها المنقرض في شرقي البحر المتوسط ، وبشأن موقف بريطانيا تجاه تركيا في مؤتمر جنيف إنتقدت هذه الصحيفة التركية موقف بريطانيا قائلة : « إنه في لقاءات السلام في جنيف ، إصطدم المشروع التركي القاضي بإيجاد دولة فيدرالية (١) ، بعقبات واضحة من جانب بريطانيا »

وتجدر الإشارة إلى أن حكومتى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد بحثتا بمندوبيهما إلى مؤتمر جنيف، وهو ما جعل العلاقات بين بريطانيا (١) وتركيا لم تصل إلى نقطة حاسمة ، حيث كان هناك إهمال من قبل بريطانيا للاقتراح السوفيتي القاضي بأن قضية قبرص يجب أن لا تحل بين القوى الثلاث الضامنة للجزيرة فحسب؛ بل يجب حل ذلك عن طريق مؤتمر موسع ، يشترك فيه أعضاء مجلس الأمن ، بهدف إيجاد التقارب بين الدولتين .

أما عن موقف بريطانيا تجاه مكاريوس ؛ فالملاحظ أن بريطانيا قد أكدت على شرعية حكم مكاريوس ؛ كما أن بريطانيا هي التي أقلت مكاريوس بطاوة خاصة من إحدى قواعدها ، وأرسلته إلى جزيرة مالطة ؛ وجدير بالذكر أن المندوب البريطاني في مجلس الأمن قد أدى دوراً مهماً في صياغة قرار وقف إطلاق النار .

(1) The International Herald Tribune, November, 8, 1976.

(٢) في تفعيل موقف بريطانيا ، واجمع :

- Kurkcuglu, Omer, British Policy During 1974 Cyprus Crises, op, cit pp. 31-38.
- Newsweek, August 26, 1974, pp. 8 - 12.
- The International Herald Tribune, November 8 1976.
- Altug, Yilmaz, "The Cyprus Conflict", in Dis Politica Nos. 1 - 2 February, Ankara, 1977 pp. 130 - 132.

وبالطبع فإن مصالح بريطانيا هي الأسباب الكامنة في مواقفها هذه من مشكلة قبرص ؛ وتمثل هذه المصالح في معظمها ، في القواعد العسكرية البريطانية في قبرص ، حيث أن هناك مجموعة من القواعد البريطانية في الجزيرة ، تملكها بموجب معاهدة الضمان التي وقعت عام ١٩٦٠ ؛ وتعتبر هذه القواعد من أقوى القواعد العسكرية في شرقي البحر المتوسط . كذلك فإن بريطانيا تنظر إلى جزيرة قبرص وكأنها بمثابة نقطة شرطة لها في البحر المتوسط ، وخاصة منذ إستقلال باكستان والهند ، وتحاولات مصر الناجحة في سحب القوات البريطانية من قناة السويس ؛ ولهذا أخذت بريطانيا تعزز قواعدها العسكرية في قبرص ؛ أضف إلى ذلك حاجة أوروبا من البترول العربي ، وهو ما يجعل من قبرص نقطة ارتكاز ومركز قوة لبريطانيا ؛ ويستدل على ذلك أيضا من أحداث العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، حين قامت قوات مظلية بريطانية من جزيرة قبرص بالهجوم على منطقة قناة السويس ؛ ويفسر ذلك كله الأسباب التي جعلت تحاول تدويل الأزمّة القبرصية منذ إستقلال الجزيرة ، لخدمة مصالحها في منطقة البحر المتوسط .

٢ - موقف فرنسا :

من الملاحظ أن فرنسا قد تعاطفت مع اليونان ، حتى قبل مشكلة قبرص عام ١٩٧٤ ، بأكثر من عشر سنوات ، كما أن الحكومة اليونانية قد حدثت حذو فرنسا في الانسحاب من الجهاز العسكري لحلف شمال الأطلسي بعد الأحداث الأخيرة في الجزيرة ، ويفسر ذلك أيضا الموقف الفرنسي الذي يريد الابتعاد عن النفوذ الأمريكي ؛ وبالتالي فإن فرنسا وجدت نفسها بحاجة إلى دولة أخرى بحوارها ، تساندها في هذا المفهوم تجاه الولايات المتحدة . ويفسر هذا أيضا بالعلاقات التي توطدت ، خلال الاحدى عشر عاما الماضية ، بين ديستان وكرامليس ؛ وهذا

الأخير قد فتح الباب أمام فرنسا كي تقوم بدورها في منافسة الولايات المتحدة بشأن توسيع نفوذها في أوروبا ؛ وبالطبع فإن فرنسا لم تستفد سياسياً من اليونان فحسب ؛ بل أن البضائع والسلع الفرنسية قد غزت الأسواق اليونانية ؛ وعلى ذلك فإن فرنسا قد بنت موقفها من مشكلة قبرص على الاعتبارات السابقة، ثم قامت بتمويل اليونان بطائرات الميراج المقاتلة، والقوارب الحربية المتطورة، والمدافع المضادة للطائرات. وبالطبع فإن هدف فرنسا من ذلك كان كسر الإحتكار الأمريكي في تجهيز اليونان بالطائرات والمعدات الحربية .

وهكذا جاء رد الفعل الفرنسي المباشر لانقلاب ١٥ يوليو ١٩٧٤ بأن أعلن رئيس وزراء فرنسا جاك شيراك : «إن فرنسا قلقة جداً من الوضع المتدهور (١) في جزيرة قبرص ، وتخشى من إمكان حدوث مجابهة عسكرية بين تركيا واليونان، حليفنا فرنسا في حلف شمال الاطلسي، ومن إحتمال توسع نطاق النزاع» . وأكد شيراك إستعداد فرنسا لتقديم المساعدة إلى بريطانيا ، التي يقع على عاتقها عبء ومسؤوليات خاصة في قبرص ، والعمل على دفع الدول الأوروبية للتسح في السوق الأوروبية المشتركة للقيام بعمل مشترك ، يعطى بريطانيا إمكانية التحرك لتحقيق السلام في جزيرة قبرص .

ولم تفاجأ تركيا من موقف فرنسا تجاهها ، وعندما عين كرامانليس رئيساً للوزراء ، بعد إنهاء الحكم العسكري في أثينا ؛ وضع رئيس الجمهورية الفرنسية تحت تصرفه طائرته الخاصة ليتوجه بها إلى أثينا ؛ كما أعربت فرنسا عن تفهمها لموقف اليونان من سحب قواتها المسلحة من حلف شمال الاطلسي .

(١) أحمد نوري النيمى ؛ تركيا وحلف شمال الأطلسي ، مرجع سابق ص ٢٥١ .

وأثناء مناقشة مشكلة قبرص في مجلس الأمن ، قدمت فرنسا بياناً أكدت فيه على ضرورة انسحاب القوات التركية من القطاع الشمالى من الجزيرة. ونتيجة لذلك فقد عم الأوساط السيامية فى أنقرة الاستغراب والمرارة . وعلى الرغم من رفض أجويد ، رئيس وزراء تركيا ، للوقوف الفرنسى بصورة رسمية ؛ فإنه أبدى أسفه تجاه عدم التزام فرنسا الصمت ، كما سبق أن فعلت إبان الانقلاب العسكرى فى اليونان . وقد وصفت إحدى الصحف التركية السياسة الخارجية الفرنسية على أنها : « مستمدة من سياسة الإبحار بالمدافع » وهى تعنى بذلك صفقة الأسلحة المبرمة بين فرنسا واليونان (١) .

وفى الأمم المتحدة ، هاجم المندوب التركى ، بعنف ، موقف فرنسا وتساءل قائلاً : « هل هذه هى فرنسا الجديدة التى نراها أمامنا ، أم أنها فرنسا « الفرقة الأجنبية » وساقية « سيدى يوسف » . فرنسا المظليين وقناة السويس . . . هل فرنسا هذه هى التى تدعى بحق إدانة الأعمال التركية . . . وقد رد المندوب الفرنسى على المندوب التركى قائلاً : « إن كلام المندوب التركى هذا يشير المزيد من الشكوك حول الأسلوب الذى تسعى تركيا لاتباعه فى تطبيق قرار مجلس الأمن » (٢) .

أما ردود فعل الصحف التركية فجاءت معبرة عن أن إقتراب فرنسا من اليونان قد جاء على حساب تركيا ، وأن سياسة فرنسا بالتالى هى سياسة غير عقلانية ، بالإضافة إلى أنها تلحق الضرر بالمصالح الفرنسية فى تركيا ؛ وأن هذه السياسة ضد تركيا ، بالإضافة إلى موقف الارتياح من المظاهرات العدائية الأرمنية

في مرسيليا ضد الاتراك ، تدفع بالعلاقات الفرنسية التركية إلى أدنى حد لها. لذلك وجدت الصحف التركية في الموقف الفرنسي إزاءها أن هذا سيدفع تركيا إلى أن توازن سياستها في أوروبا ، وتبحث عن دولة أخرى لتتحل محل فرنسا. أما رئيس الجمهورية التركية فإنه قال : « إن أزمة قبرص عام ١٩٧٤ قد كشفت عن أصدقاء تركيا وأعدائها في آن واحد » — مشير بذلك إلى موقف فرنسا (١) — وأضاف : « إن وجود فرنسا على رأس الدولة التي عبرت عن سياسة عدائية في هذه الأحداث قد أثبت على الأقل عدم إمكانية الثقة بفرنسا من قبل تركيا ».

(١) في تفصيل موقف فرنسا ، راجع أيضا :

- Esmer, Ahmet Sukur "Mandate of the Cyprus peace", Bairs, December 21, 1976.
- Esmer, Ahmet Sukru, "Cyprus in the General Assembly" op. cit.
- Daily News, 20 August, 1974, Ankara.
- Turkish Foreign Policy Report, Ministry of Foreign Affairs, Ankara August, 1974, No. 15; July 1, 1976, No. 17, November 1, 1976, No. 18, January 1, Ankara, 1977.

البَابُ السَّابِعُ

الموقف السوفيتي

الفصل الجادى والعشرون

الأصول التاريخية للموقف السوفيتى .

١ - السياسة الخارجية الروسية تجاه المضائق عشية الحرب العالمية

الاولى :

بقى توجيه للسياسة الخارجية الامبراطورية الروسية عشية الحرب العالمية الاولى خاضعا لمشغوليتين : الوصول إلى البحر المتوسط ، والذي كان الدافع الرئيسى للعمل الذى قامت به فى الامبراطورية العثمانية وفى البلقان ؛ ثم التوسع فى الشرق الأقصى ، حيث كانت الاراضى السيبيرية مجاورة للامبراطورية الصينية ، وهو ما لايتعلق بموضوع هذه الدراسة !

أما فيما يتعلق بالمشغولية الاولى — موضوع دراستنا — وهى الوصول إلى البحر المتوسط والمياه الدافئة ، فالملاحظ أنه بعد خروج روسيا من الحرب الروسية اليابانية ، ومن الهزيمة العسكرية سنة ١٩٠٤ ، عادت السياسة الخارجية الروسية كي تركز على أوروبا . وزادت أهمية المشغوليات العثمانية ، ولكن الجيش الروسى وقتئذ كانت تسوده القوضى ، والاقتصاد الروسى كان فى أدنى درجاته ؛ وهذا الخسوف فى القوة الروسية قد إستمر طوال السنوات الست السابقة على الحرب العالمية الاولى . ومع ذلك لم تبدأ الحكومة القيصرية فى التفكير فى إمكانية إعادة محاولاتها فى المسائل العثمانية إلا ابتداء من سنة ١٩١١ فقط ، ولكن دون أن تمتلك الوسائل العسكرية اللازمة لتدعيم هذه السياسة .

ولما كانت السياسة الخارجية لأى دولة هى إنعكاس للأوضاع الداخلية ، فقد كانت السياسة الخارجية الروسية وقتئذ بحكومة بالأوضاع الداخلية ؛ فكانت روسيا

محتاجة لاستخدام رموس الأموال والتقنين الأجانب بدرجة أوسع، غير أن الحكومة الروسية لم تكن ترغب في المخاطرة بروية النفوذ الأجنبي يؤثر على الحياة السياسية الداخلية. ومع ذلك فهذه المحاولات لم تكن تستند إلى سرقة كبيرة في الرأي العام، فمثلا : كانت جماهير الفلاحين غير متأثرة بمجهود التوسع ، في حين كان العمال معادين له ؛ وأظهرت بعض أوساط البورجوازية موافقتها على التوسع .

هذه الأوضاع كانت لها نتائج طويلة الأمد في روسيا ؛ فالأوساط المسيرة للسياسة الروسية الخارجية (١) كانت قد إبتلعت ، كما ذكر أحد الساسة وقتئذ وجهة مرة ؛ وكانت روسيا ترغب في أن تقوم بالإنتقام في اليوم الذي تستطيع فيه ذلك ، ولم تكن تنتظر إلا سnoch الفرصة . ومنح الموقف البلقاني هذه الفرصة لروسيا سنة ١٩١٢ . وكان سبب هذه الأزمة الجديدة هو الشعور القومي للشعوب المسيحية في شبه الجزيرة ؛ ففي مقدونيا ، وحيث كانت موافقة روسيا والنمسا والمجر الضمنية قد إحتفظت بالسيطرة العثمانية على السكان البلغاريين والضرب واليونانيين في خلال أزمة ١٨٩٧ — ١٩٠٣ ، فإن هذه الأفيال القومية كان لها ، في سنة ١٩٠٨ ، أملا في الحصول على نظام أكثر صلاحية .

ولذلك فإن حركة الاجتماع تجاه التقاليد العثمانية بدأت في مقدونيا منذ سنة ١٩١٠ ، وكان من المنطقي أن تعمل الدول المسيحية في البلقان على تأييد هذه الحركات ، حتى يتم تحرير الأراضي الخاضعة . ولكن ، إذا كان الشعور المعادي للأتراك مشتركاً بين الأهالي المسيحيين ؛ فإن الحركات القومية الباغارية والصربية واليونانية كانت كذلك متنافسة فيما بينها ، وذلك بسبب الاختلافات بين التقاليد الثقافية ، وبين أشكال الحياة الاجتماعية ، وبين المذكرات التاريخية ؛ وخاصة

(١) يير ديموفان ، تاريخ العلاقات الدولية ، مرجع سابق ٧٤٠ .

بسبب الخدر والخوف ، الذى كان يفصل بين الكنائس الارثوذكسية؛ فى مقدونيا كانت الدعاية الدينية للكنيسة الصربية تتنازع الرايا مع الكنيسة البلغارية .

وكانت الحكومة الروسية قد فكرت ، فى خريف سنة ١٩١١ ، فى تأييد الامبراطورية العثمانية ، وفى إنشاء «إتحاد بلقانى» يضم الامبراطورية والدول المسيحية . وفى نظير ذلك كانت قد طلبت إلى الحكومة العثمانية أن تستعد لإعادة النظر فى وضعية المضايق ، الأمر الذى سيهدد حق المرور إلى سفن الحرب الروسية . ولكن سرعان ما وجدت أن هذا الحل صعب التحقيق ؛ لأن الدول العظمى لن توافق على إعادة النظر فى هذه الوضعية ؛ ولذلك فإن الحكومة الروسية القيصرية ضيرت أهدافها ، وقررت أن تؤيد تحالف الدول البلقانية ضد الامبراطورية العثمانية ، ولكي تحرر الشعوب المسيحية فى مقدونيا . ولاشك فى أن الحكومة الروسية كانت لاتجهل أن هذه المحاولة من طبيعتها أن تتسبب فى أخطار حرب عامة ؛ ولكنها اعتقدت أن فى وسعها أن تواجه هذا الخطر، إذ أن قواتها المسلحة، التى كانت غير كافية فى سنة ١٩٠٩ ، قد تحسنت الآن . وكانت الميزات التى فكرت فيها الحكومة الروسية تكمن فى الأهداف السياسية المتوقعة قبل أى شئ آخر : مثل إعادة النفوذ الروسى الذى كان قد تزعزع بأزمة سنة ١٩٠٩ إلى فكر الشعوب المسيحية ، وإضمار الامبراطورية العثمانية بطريقة تسمح لها، فى يوم من الأيام، بحل مسألة المضايق بشكل يتماشى مع المصالح الروسية . ولم تتدخل المسائل الاقتصادية إلا كوسيلة فى خدمة المخططات السياسية. فحين أيدت روسيا، بمساعدة رءوس الأموال الفرنسية ، مشروع السكة الحديدية التى ستعبر شبه الجزيرة

؛ راجع فى تفصيل ذلك : دكتور احمد عبد القادر الجال ، مكتبة الأنجلو المصرية،

القاهرة ، ١٩٥٥ ص ٣٥٠ - ٤٥٠ .

البلقانية من الشرق إلى الغرب، لكي تنتهي على ساحل البحر الإدياتي، كانت ترغب في غلق الطريق أمام التوسع النمساوي المجري، أكثر من حسابها لمكاسب الصادرات الروسية أو الأرباح المالية.

٢ - القوميات ومشكلات الحدود في البلقان :

وعندما فقد سادت المطالب الملحة للشاعر القومية في أوروبا في بداية سنة ١٩١٤، وانعكس ذلك على إحتجاجات الأقليات القومية ضد السيطرة الأجنبية. وهذه البقطة للإحتجاجات في المناطق التي كانت أكثر من مرة، مركزاً لحركات القوميات، أثارت الشعور في سان بيارسبرج ولندن وبرلين، نتيجة للصعوبات الداخلية. الممكنة أو المتوقعة، في حالة إشتباك الدول في حرب دولية كبرى. ولكن أياً من هذه التهديدات لم يبد على أن من طبيعته التسبب في التو واللحظة في صدام بين الدول العظمى.

وكانت الخصومات البلقانية تخضع لذكريات الصراخ الذي كان قد مزق شبه الجزيرة. وفي أوائل سنة ١٩١٤ نشرت لجنة كوفتها هيئة كارنيجي Carnegie للسلام الدولي، التحقيقات التي قامت بها في البلقان، والتي تجمع نوعاً من الشهادات التي تمثل، مرحلة بحيفة مفروعة، من القتل والاغتيال وإشعال الحرائق والمذابح، ليس فقط بين المسلمين والمسيحيين الذين تفصلهم الأحقاد الدينية والعواطف الدينية - على حد قول أحد الباحثين (١) - ولكن كذلك بين اليونانيين والبغار، وبين اليونانيين والصرب، الذين كانوا، بالأمس فقط، قد إبحروا إلى السماء سوياً، طالبين العون على حرب التحرير. وهذه الضغائن والأحقاد حافظت على

(١) بيير رينوفان، تاريخ العلاقات الدولية ١٨١٥ - ١٩١٤، مرجع سابق

حالة من عدم الاستقرار ، كانت تسبب في إمكانيات مباشرة لصدامات عملية ، خطيرة بالنسبة للسلم العام ، لأنها كانت تزيد من عدم الثقة الموجودة بين الدول العظمى .

وجاء ميلاد إمارة ألبانيا ليؤدي إلى نشوء صغوبات من نوع جديد، لم تشترك فيها الصرب واليونان وحدهما ، وهما جارتا الدولة الجديدة ، ولكن كذلك النمسا والمجر وإيطاليا ، الشريكان اللذان لا يثقان في بعضهما في داخل التحالف الثلاثي والمتنافستان فيما بينهما في البحر الأدرياتي .

وكان رسم الحدود ، بعد أن هدد في أكتوبر سنة ١٩١٣ بأن يؤدي إلى اشتباك بين ألبانيا والصرب ، قد وضع الآن ألبانيا في مواجهة اليونان؛ وحاولت الحكومة اليونانية أو تحتفظ «موقتاً» بأبيروس الشمالية ، حيث كانت أغلبية السكان تنحدر اللغة اليونانية ، وحيث كانت لجنة تحديد الحدود قد أعطت لألبانيا ، في ديسمبر سنة ١٩١٣ ، منطقة أجيرو سكاستروا وسانت كارانتا . حقيقة أنها كانت مستعدة للموافقة على أن تسحب موظفيها وجنودها من هذه المنطقة ، ولكن بشرط أن ترضيها الدول العظمى في الخلاف الخاص بتقسيم جزر بحر إيجه. وانتهت بأن نفذت هذا الإنسحاب .

٣ - الجزر والمضايق :

ومصير الجزر العثمانية في بحر إيجه بين تركيا واليونان ، في صدام دبلوماسي ، هدد بأن يصبح صداماً مسلحاً . وكانت معاهدة بوخارست قد تركت الدول العظمى أمر اتخاذ قرار فيها . وأخذ هذا القرار في فبراير سنة ١٩١٤ ، وأعطى لليونان كل الجزر باستثناء تينيدوس ولليمبروس ، التي تشرف على مدخل الدردنيل ، وكاستيلو ريزو ، القرية من الدوديكانيز ، والتي كانت إيطاليا تحتفظ فيها باحتلال

« مؤقت » . ولكن الحكومة التركية ، التي كانت ترغب في أن تحصل كذلك على خيوس وميتيلين ، رفضت الموافقة على ذلك ، ولم تنفق الدول على إرغامها على قبول قرارها . ودخلت الحكومتان اليونانية والعثمانية سويا في مفاوضات مباشرة ، ولكن بدون جدوى . وكان فشل هذا المحادثات يعنى نشوب حرب ؛ فإشترت تركيا بارجتين كانتا نعينان من الترسانات الإنجليزية ، وأعلن فنزيلوس Venizelos رئيس الوزراء اليوناني في يوليو سنة ١٩١٤ ، تصميمه على الدخول في حرب قبل أن يتم تدعيم الأسطول التركي . حقيقة أن هذه الإمكانية لوقوع حرب وقائية قد إختفت بعد بضعة أيام ، إذ أن الحكومة اليونانية نجحت ، عن طريق شراء بارجتين من الترسانات الأمريكية ، في إعادة إقامة توازن القوى البحرية . ولكن الأمر بدا على أنه مجرد تأجيل لما يجب أن يحدث .

كذلك فإن منافسات الاتجاهات القومية البلقانية لم تكن هي ودها التي تسببت سريعا في أشد الأخطار بالنسبة للسلم العام . فكانت إثارة «مسألة المضائق» تمثل تهديدا آخر . فمقرب المراتم التي لحقت بها في حرب البلقان الأولى ، وأمام الإمكانات التي كانت تخشى وقوعها في بحر إيجه أو في آسيا الصغرى ، كان من الطبيعي أن ترغب الحكومة العثمانية في إعادة تنظيم جيشها ، وفي أقرب وقت ممكن ؛ وكان من المنطقي أيضا أن تفكر في الاستعانة بألمانيا بهذا الخصوص .

وفي ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ ، نصت إتفاقية ألمانية تركية على أن تشرف بعثة من ٦٠ ضابطا ، برئاسة الجنرال ليان ، فون ساندرس Liman von Sanders على ممارسة سلطة التفيتش العام ، وفي كل الامبراطورية العثمانية ، على القوات ، والتحصينات ، والسكك الحديدية ، فضلا عن تعيين الجنرال ليان قائدا للفرق التركي الأول الموجود في القسطنطينية . فإذا كان إنعكاس ذلك على الحكومة الروسية .

لقد نظرت الحكومة الروسية بقلق إلى إمكانية وضع الجيش التركي في أيدي الألمان، ولكنها كانت مشغولة أكثر من ذلك بوضع حامية البوسفور تحت القيادة المباشرة للاحد الألمان. وبدون جدوى أكد السلطان ليان أن فون ساندرس لن يمارس أية سلطة وتتعارض مع إستقلال الامبراطورية العثمانية.

والواقع أن المسألة الخاصة بالقيادة المباشرة في القسطنطينية كانت مشار مناقشات بين ألمانيا وروسيا، وكانت كذلك موضوعا للضغط الدبلوماسي الذي قامت به روسيا، مدعمة فيه بفرنسا وكذلك بإنجلترا، وإن كان ذلك بموقف مرن، على الحكومة العثمانية، وبذلك بتهديدها بطلب تعويضات. وقبلت روسيا حلا وسطا تمثل في إكتفاءها بأن يظل ليان مفتشاً عاماً للجيش التركي، ويترك لقيادة المباشرة للفيلق الأول؛ وإن كان كل ذلك لم يمنع نشوب حرب أوربية عظمى فيما بعد. وفي روسيا كان هناك اتجاهان متعارضان بشأن الاستعداد للحرب؛ فأصحاب سياسة الكرامة والتوسع على حساب الامبراطورية العثمانية بدوا على أنهم يفكرون بضرورة إمكانية نشوب حرب عامة، تمنح روسيا، في إعتقادهم، فرصة تسوية مشكلة المضائق (١)، وإصلاح الموقف الذي كان مهدداً بزيادة النفوذ

(١) راجع في تفصيل ذلك :

- Ponomaryov, 13, Gromyko, A., Khvostov, History of Soviet Foreign Policy 1917—1945. Moscow, 1969.
- Soviet. Turkish Relations, Collection of Documents, Vol. 1 (1917—1926), Moscow, 1947.
- Royal Institute of International Affairs, Soviet Documents on Foreign Policy 1917—1924, Oxford University Press, 1957.
- Laqueur, Walter, The Soviet Union and the Middle East, London, 1969.

الألماني في القسطنطينية، وكذلك بإمكانية نشوب حرب يونانية تركية . وفي ٢١ فبراير سنة ١٩١٤ رأى المؤتمر الذى انعقد برئاسة وزير الخارجية وضم بعض الدبلوماسيين ورؤساء أركان الحرب ؛ أن الموقف الدولى للمضائق ، لا يمكن تغييره فى وقت قصير : فإذا كانت تركيا مهددة بفقدان المضائق ، فيمكن لروسيا أن تضطر إلى الاستيلاء عليها حتى تتفادى إستيلاء دولة أخرى ، عليها ؛ ولذلك لقد وضع برنامج عمل لكل احتمال . غير أن تبادل وجهات النظر بين الساسة والعسكريين أظهر أن روسيا لن تكون لها قبل عامين أو ثلاثة أعوام على الأقل ، الوسائل العسكرية والبحرية اللازمة لعملية إنزال .

٤ - تسويات الحرب العالمية الاولى :

وفى أثناء الحرب العالمية الأولى مفاوضات سرية بين وزراء خارجية كل من روسيا وبريطانيا وفرنسا ؛ عشية قيام ثورة أكتوبر الروسية عام ١٩١٧ . وكان وزير خارجية روسيا العنصرية قد لاقتنع من قبل بضم المناطق المتاخمة لتراتوبون وادسروم إلى روسيا ؛ غير أن هذه المحاولات قد فشلت لدى وقوع الثورة الشيوعية ؛ حيث أبرمت معاهدة برست — ليتوفسك Brast-Litovsk بين الاتحاد السوفيتى من جانب — وبين المانيا والنمسا والمجر وبلغاريا وتركيا من جانب آخر . وقد وقعت هذه المعاهدة فى ٣ مارس ١٩١٨ ، وفيها وعد السوفيت بإرجاع باطوم وقارص وارتوان واردة إلى تركيا ؛ ولكن السوفيت تمسكوا فيما بعد بباطوم ، وذلك بسبب وجود النقطة فيها (١) .

(١) راجع :

Royal Institute of International Affairs Soviet Documents
on Foreign Policy : 1917 — 1924, Oxford University Press,
1951 p. 50.

وفي مؤتمر الصلح الذي عند في باريس خلال يناير عام ١٩١٩ كان موضوع المضايق التركية هو الموضوع الأكثر أهمية ؛ وإقترحت الدبلوماسية الإنجليزية في أول الأمر إعطاء الأوضاع الخاصة بالبحر المتوسط وضعية دولية تحت إشراف عصبة الأمم. ولم تعد بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا إلى دراسة تسوية الصلح العثماني إلا في عام ١٩٢٠ ؛ ففي ١٠ أغسطس من هذا العام ، إفتنعت معاهدة سيفر من السلطان أربعة أخماس الأقاليم التي كانت تتكون منها الامبراطورية العثمانية السابقة وتركت له ، علاوة على القسطنطينية ، منطقة الأناضول الوسطى . وفي هذه التسوية تمكنت بريطانيا من إقرار نزع سلاح البوسفور (١) والدردينيل ، حيث تضمن حرية الملاحة في كل وقت ، تحت إشراف لجنة مشتركة من الحلفاء : حلا كان سيظهر على أنه مرفوض بالنسبة للسياسة الإنجليزية في التي كان في وسع السياسة القيصرية أن تحاول الوصول إلى البحر المتوسط ؛ ولكنه أصبح حلا يتفق مع المصالح البريطانية ، مادامت روسيا قد ضعفت . وأخيرا فإن بحر إيجة قد أصبح « بحيرة يونانية » ، يمكن لبريطانيا أن تأمل في أن تحتفظ بنفوذ كبير فيه . ولقد حصلت على هذه المميزات على حساب إيطاليا بنوع خاص ، وكذلك على حساب فرنسا . فكانت السياسة الإيطالية في بحر الادرياتيك، والسياسة الفرنسية في منطقة الراين ، في أشد الحاجة إلى التأييد الإنجليزي لها .

(١) راجع : هوبر رنوفان ، تاريخ العلاقات الدولية ، أزمنة القرن العشرين ١٩١٤ - ١٩١٥ تعريب الأستاذ الدكتور جلال يحيى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٩ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٢) المزج البهاق .

٥ - الحرب التركية اليونانية سنة ١٩١٩ وموقف السوفيت :

وبعد انهيار الخلافة العثمانية ، وميلاد تركيا العثمانية في عام ١٩٢٠ ، من قبل مصطفى كمال أتاتورك ، وجدت تركيا نفسها أمام مواجهة القوى الأوروبية . ونتيجة لهذه الظروف فقد تبنى أتاتورك سياسة مفادها التقرب من الاتحاد السوفيتي ، وإنعكس ذلك على تأليف الحزب الشيوعي التركي عام ١٩٢٠ . وما يجدر ذكره أنه عندما ظهرت الجمهورية التركية ، ونتيجة قيام ثورة أكتوبر الروسية ، فقد كان هناك في تركيا نشاط شيوعي ، وفي هذه الفترة كانت علاقة تركيا جيدة بالاتحاد السوفيتي ، خاصة وأن الدولتين كانتا متفقتان على بعض الأهداف في السياسة الخارجية ، وتركزت هذه الأهداف على أن الدولتين قد إعتبرتا الدول الغريبة عدوة مشتركة لهما .

كذلك فإن قوة التنظيمات الدينية في تركيا والتي تعود أساسا إلى عصر الأمبراطورية العثمانية كان هذا أيضا سببا شجع مصطفى كمال أتاتورك على قيام حزب شيوعي محلي ، وإن كان مصطفى كمال نفسه من المناهضين للحركة الشيوعية . غير أن هناك بالطبع تناقض في سياسة حكومة أتاتورك هذه ، فهي من جهة قد إدعت بأنها تسير في طريق الشعوب الغربية ، الرامية إلى فصل الدين عن السياسة ؛ ومن جهة ثانية فإنه تدخل تدخلها مباشرا

(١) راجع :

- Laqueur Walter, The Soviet Union and the Middle East, London, 1969 pp. 11 — 19.
- Royal Institute of International Affairs, Soviet Documents on Foreign Policy, op, cit.

في الشؤون الدينية ، كما سبق إيضاح ذلك . كل هذا يأتي في الوقت الذي أكد فيه أتانورك بأن هذا المفهوم كان يعنى عدم تدخل الدولة في أمور الدين .

ولقد رحب السوفيت بسياسة أتانورك هذه ؛ خاصة وأنهم اعتبروا ثورته ثورة تحررية ؛ وترتب على ذلك أن قد السوفيت كافة المساعدات للاتراك في صراعهم ضد الاستثمار؛ وتم إرسال العمال الاتراك إلى الاتحاد السوفيتي لتدريبهم هناك . كما إقترح السوفيت توثيق العلاقات أكثر وأكثر مع تركيا الكمالية ، وانعكس ذلك على إرسال الحكومة السوفيتية ، في ٢ يونيو ١٩٢٢ ، مذكرة إلى أتانورك ، جاء فيها : «إن الحكومة السوفيتية تؤيد بحرارة كفاح تركيا من أجل الاستقلال والسيادة ، وتوثيق عرى الصداقة بين الدولتين» .

ونتيجة لهذه التطورات ، فقد وقعت معاهدة التعاون والصداقة بين الدولتين ، في ١٣ أكتوبر ١٩٢١ . ونتيجة لذلك فقد أطلق أتانورك الحرية السياسية للحزب الشيوعي التركي . وقد إستمرت سياسة الصداقة وعلام الاعتدال بين تركيا والاتحاد السوفيتي إلى عام ١٩٤٥ ؛ وفي خلال تلك الفترة أعلن السوفيت إنهاء معاهدة عام ١٩٢٥ ، وأرادوا العودة إلى السياسة القيصرية من جديد ، حيث طالب السوفيت بالسيطرة المشتركة على المضائق ؛ كما طالبوا أيضا بقارص وأردمان ، وضمهما إلى جورجيا وأرمينيا ، بحجة أن هذه المناطق كانت خاضعة لروسيا القيصرية بين عامي ١٨٧٨ و ١٩١٧ ، وهي التي تخلى عنها السوفيت بمقتضى معاهدة الصداقة لعام ١٩٢١ . وبهذا الخصوص يجدر ذكر أن الرأي العام السوفيتي ، ممثلا في الصحافة والإذاعة قد قام بحملة واسعة النطاق ، لنشر نداء مطالبة أمباتزة «جورجيا» بنطاق ساحلي في الشمال الشرقي من تركيا يبلغ طوله

١٨٠ ميلا ، بحجة أنه كان داخلا في أراضي جورجيا منذ ألفى عام (١) .

٦ - أثر الحرب التركية اليونانية على تطوير تركيا :

وكانت سلطة تركيا لانزال مبسوطة فوق الاتاضول بعد الحرب العالمية الأولى ، ومع أن القوات البريطانية قد إنتزعت من الأتراك كل من سوريا وفلسطين والعراق خلال الحرب ، فإن كراهيتهم للمسيحيين المقيمين بآسيا الصغرى — التي هي تركيا الحقيقية — ومقتهم لإياهم ، بلغا درجة كبيرة . أضف إلى هذا أن الأتراك كانوا مسلمين ، وكانوا قد إتهموا بأزهاق أرواح الكثيرين من الأرمن خلال الحرب الأولى .

ولقد نال فينيزيولوس — رئيس وزراء اليونان وقتئذ — إذنا من رئيس وزارتي بريطانيا وفرنسا بانزال قوات يونانية في أزمير . كما أنه خشى أيضا أن تقع تلك المدينة في قبضة الإيطاليين ، إذا هو لم يبادر باحتلالها . وآمل فينيزيولوس في أن يجد فيها اليونانيون مكانا مأمونا إذا إشتد الخطر عليهم .

غير أن الأتراك قد إعتبروا أن رفع الراية اليونانية فوق أى مكان من آسيا

(١) راجع : احمد زوى النيمى ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، مرجع سابق ص ٣١٣ — كبرك جورج ، موجز تاريخ الشرق الأوسط من ظهور الاسلام إلى الوقت الحاضر ، ترجمة عمر الاسكندراني ، دار الطباعة الحديثة ، القاهرة ١٩٧٠ ص ٤٠٠ — ٤١٠ .

— East, Gordon, "The New Frontiers of the Soviet Union; in : Foreign Affairs, Vol. 29, No. 4, July 1951. pp. 600 — 605.

— Soviet. Turkish Relations, Collection of Documents, Vol. 1, (1917 — 1926), op, cit, p. 85.

الصغرى ، اعتبر الترك ذلك بمثابة إهانة بالغة. ولذا أثار نزول الجيش اليونانى فى أزمير ، فى ١٥ ابريل سنة ١٩١٩ ، فى نفوس الترك تصمما على اليونانيين . ومن ناحية أخرى ، فقد أتاح ذلك لمصطفى كمال أتاتورك — أول رئيس (١) لجمهورية تركيا الحديثة — الفرصة لخلق دولة تركية مستقلة جديدة من ركام الامبراطورية العثمانية المهزومة وسطامها المبعثرة ؛ فبعد أربعة أيام من نزول اليونانيين فى أزمير ؛ وصل مصطفى كمال إلى أرض وطنة الآسيوى يحمل تفريضا من السلطان. وكان قد حزم أمره على البقاء فى الأناضول إلى أن تظفر الأمة باستقلالها ، وكون جمعية نيابية ، وقعت فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩١٩ ميثاقا يقضى بمواصلة الحرب إلى أن تحرر أرض الوطن ؛ وانضوى تحت هذا المفهوم كل من دبت فى نفوسهم الحياة والحماس من الشعب التركى ؛ وصمموا على الوقوف وراء مصطفى كمال أتاتورك صفا واحدا .

وأقام مصطفى كمال حكومة فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٠ ، ولما اتخذ أنقرة عاصمة له ، وأعلن إنفصاله عن السلطان . وتلت هذه الحركة بضعة إنتصارات أوليه بمجاه اليونانيين الذين إصیبوا بالاضطراب فى الداخل ، وبتصدع الجبهة اليونانية العسكرية فى الخارج وقد متى الجيش اليونانى ، بقيادة قسطنطين ، بهزيمة ساحقة عند زحفه السريع على أنقرة فى الفترة ٢٣ اغسطس — ١٣ سبتمبر ١٩٢١ ، وعاد فى تقهقر سريع ، وفى فوضى شاملة منسحبا صوب البحر .

(١) مصطفى كمال أتاتورك ١٨٧٨ — ١٩٣٨ هو مؤسس الدولة التركية الحديثة وقد حارب الجيوش اليونانية والانجليزية والفرنسية فى الأناضول وأطاح بالخلافة العثمانية التى كانت عاصمتها فى الاسكندرية — إستندوا حاليًا — وشكل حكومة مؤقتة فى أنقرة .

— محمد زكى عبد القادر ، الحرية والكرامة الانسانية ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ٢٣٥ .

وهكذا واجه اليونانيون بمفردهم العاصفة ؛ وإنهاري صفوفهم أمام أول ضربة قاسية وجهت ضدهم في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٢ . ودخل الترك أزمير في أعقابهم ، وذبحوا جميع من صادفوه من الجنس اليوناني ، وأنقذت سفن الحلفاء أكثر من مليون مسيحي هاموا على وجوههم ، ونتج عن ذلك إنهاء نظامين للحكم هما . العرش اليوناني وعرش آل عثمان ؛ وكان الأول غريبا عن اليونان ، حكمها ما يقرب من تسعين عاماً ؛ وكان الثاني عريقاً في أصول الشعب العثماني وتقاليده ؛ غير أن اليونان صارت بعد هذه النكبة دولة أكثر غنى وأقوى وأكثر سكاناً مما كانت ، نتيجة لقدوم المهاجرين الآسيويين . وكذلك امتازت الجمهورية التركية التي أقامها مصطفى كمال على أنقاض السلطنة العثمانية بتركيز سلطة الدولة . وبذلك إنتهت مسألة الاقليات المسيحية في تركيا ، والتي أفلحت الأوربيين ، وصاغت سياسات الدول الغربية دهرًا طويلاً ، وكفت هذه المسألة عن أن تقضى مضاجع النظم السياسية الأوربية .

وإضطر الحلفاء ، في مؤتمر لوزان الذي عقد سنة ١٩٢٣ ، إلى أن يصدقوا على النتائج السياسية التي ترتبت على الانتصار التركي وعلى الصعيد التركي الداخلي ، مهد ذلك الانتصار السلسلة من الإصلاحات الجريئة ، والتي جعلت مصطفى كمال يلبع كعلم من أعلام الأتراك . وألغيت الخلافة من تركيا ؛ وحتى حينما أعرب بعض النواب عن شكوكهم تجاه ذلك ، رد عليهم مصطفى كمال بقوله : إن آخر الحلفاء الحقيقيين إغتيل سنة ٩٢٤م ؛ وإن السيادة تنال بالقوة والبطش والعنف ، فبالعنف نال خلفاء عثمان حق حكم الأمة التركية ، وبالقوة حافظوا على سلطانهم أكثر من قرون ستة . وقد ثارت الأمة على هؤلاء المعتصبين ، ووضعهم في مكانهم الصحيح (١) .

(١) من خطاب ألقاه مصطفى كمال أتاتورك في المجلس الوطني في ٢٠/١٠/١٩٢٧ .

وكان ذلك يعنى فى جوهره إعطاء تركيا مظهر الدولة المتمدينة الغربية ، ومظهر ذلك إنعكس فى إلزام النساء برفع النقاب ، وجعل المدارس تحت إشراف الدولة ، وصدور قانون سنة ١٩٢٨ الذى نص على إلغاء أن الإسلام هو الدين الرسمى للدولة ، أى للجمهورية التركية ، وإلزام الترك بإبدال الطرابيش بالقبعة ، كما أدخلت الحروف اللاتينية فى الكتابة التركية واقتبست القوانين الأوروبية .

وهكذا خاض الشعب التركى حرب التحرير الشعبية ضد الاحتلال الأجنبى بعد الحرب العالمية الأولى ، وإستطاع طرد الأوربيين من إستنبول؛ وعندما نجحت حرب التحرير التركية فى الحصول على الاستقلال السياسى للدولة ، وإيجاد دولة قومية وإلغاء الامتيازات الأجنبية وإنهاء سلطة الديون الأجنبية . إلا أن تركيا كانت وقتئذ بحاجة إلى تغييرات إجتماعية ضرورية ، المجموعات الاشتراكية وقتئذ هو محاربة ماسمى بالإفطاع العثمانى والإستعمار ، ومعنى أن محاولات الإصلاح لم تتجاوز البناء الفوقى ، ولم تفهم الثورة لإصطلاح علاقات الإنتاج ؛ وكان من شأن ذلك أن نشأ صراع بين البناء الفوقى والبناء التحتى أو السفلى (١) .

= ويرجع فى تفصيل ذلك إلى : ه . أ . ل . فيشر . تاريخ أوروبا الحديث ، مرجع سابق
ص ٥٨٥ — ٥٨٦ .

Ataov Turkaya, N.A.T.O. and Turkey, Since Printing (١)

House, Ankara, 1970 p. 80.

الفصل الثاني والعشرون

الموقف السوفيتي

في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين

١ - المضايق بين المنافسات الأوروبية ومؤتمر لوزان سنة ١٩٢٣ :

أثيرت مشكلة المضايق بين الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الأولى ، حيث كانت بريطانيا والدول الأوروبية الأخرى في وضع يسمح لهم بفرض الحلول على كل من الإتحاد السوفيتي والإمبراطورية العثمانية . وقد تم فعلا في معاهدة لوزان في ٢٤ يوليو ١٩٢٣ . وكان مؤتمر لوزان الذي إفتتح في ٢٠ نوفمبر ١٩٢٢ وإستمر حتى ٢٤ يوليو ١٩٢٣ ، قد حضره مندوبو كل من بريطانيا العظمى ، وفرنسا ، وإيطاليا ، واليابان ، واليونان ، ورومانيا ، ويوغوسلافيا ، وتركيا . وقد كانت المناقشات الخاصة بمضايق البحر الأسود تتم كلا من الإتحاد السوفيتي ، وجمهورية أوكرانيا السوفيتية ، وجمهورية جورجيا السوفيتية . وكذلك دعيت كل من بلغاريا ، والبانيا ، وبلجيكا ، وأسبانيا ، والبرتغال ، والنرويج والسويد للمناقشات حول بعض النقاط . وإنتهى المؤتمر بإبرام معاهدة صلح بين بريطانيا العظمى ، وفرنسا ، وإيطاليا ، واليابان ، واليونان ، ورومانيا ويوغوسلافيا من ناحية ، وتركيا من الناحية الأخرى . وبما يحذر ذكره أن مسألة وضع نظام لمضايق البحر الأسود قد إحتلت مكاناً هاماً في جدول أعمال المؤتمر ، إستثارت بإهتمام الوفد السوفيتي . الذي قدم مقترحات صاغها الزعيم السوفيتي لينين . غير أن مقترحاته لم تقبل ، وترتب على ذلك عدم موافقة الإتحاد السوفيتي على هذه المعاهدة وعدم التصديق من جانب إتحاد الجمهوريات السوفيتية عليها . وكان لينين

قـ صرح قبل ذلك ، وفيما يتعلق بالمضايق قائلا : « يتضمن برنامجنا إغلاق المضايق في وجه كل السفن الحربية في زمن السلم والحرب ، وهذا يخدم المصالح التجارية المباشرة لكل الدول ، وليس مصالح الدول التي تتأخم المضايق أراضيها فقط ؛ بل مصالح كل الدول الأخرى أيضا ، (١) » .

غير أن مؤتمر لوزان ، من ناحية أخرى ، جاء وكأنه بمثابة بلورة *crystalization* للسياسات المتنافسة بين الدول الأوروبية ، التي إقتنصت فرصا إستفادات منها كثيرا ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فقد كانت المواقع التي حصلت عليها أوربا مهددة في هذه الفترة ، بواسطة الاتجاهات الوطنية للسليين ، وهو ما لانعكس تأثيره على مشكلة المضايق وكذا على القرارات التي كانت معاهدة سيفر لسنة ١٩٢٠ قد أنت بها ، ثم على مؤتمر لوزان ، كما يتضح من العرض الآتي : فقلقة كانت حركات مقاومة سيطرة الدول الأوروبية تهدف إلى إقامة مجموعات سياسية في البلاد الإسلامية ، ولسكنها لم تحاول في ذلك الوقت إقامة تعاون فيما بينها . وظلت الحركات الوطنية للأتراك ، والحركات الوطنية العربية ، والاتجاهات الوطنية في إيران وحتى تلك التي وجدت في أفغانستان ، تتميز بصفات مختلفة .

ووجدت الحركة الوطنية التركية متنافسا لها في الحركة التي قادها مصطفى كمال ، والتي إحتجت على تقسيم الإمبراطورية العثمانية ، وكذلك على

(١) راجع - ايبن ف أ : في السياسة الخارجية للدولة السوفيتية ، ترجمة أحمد فؤاد إبراهيم ، مكتبة دار الشرق ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٤٤٠ - ٤٥٠ ، ٥٤٠ - ٥٦٠ .

راجع : بوبر وفوفان ؛ تاريخ العلاقات الدولية ، أزمنة القرن العشرين ١٩١٤ - ١٩٤٥ ، مرجع سابق ص ٣٢٨ - ٣٣١ .

الميزات التي منحتمها نصوص معاهدة سيفر ، في شهر أغسطس ١٩٢٠ ، لبريطانيا العظمى واليونان . وطالب مصطفى كمال بضرورة إعادة النظر في هذه المعاهدة ، وعلى الأقل فيما يتعلق بوضع الآمال الأتراك تحت سيطرة أجنبية ؛ ولذلك فإنه رفض الموافقة على حق الإحتلال الذي منح لليونان في منطقة أزمير ، وفرنسا في قيليقيا ، وإيطاليا في جنوب الأناضول حول أضاليا ؛ وطالب كذلك بسحب قوة الحلفاء ، والتي كانت تقريبا بريطانية فقط ؛ والتي كانت مكلفة بإحتلال القسطنطينية ، وبضمان تطبيق الوضعية الجديدة للضايق العثمانية . وأكدت الحكومة الكمالية نجاح هذه المطالب ، عن طريق الضغط المسلح ، وحتى عن طريق الحرب .

ودفع دخول القوات التركية إلى قيليقيا وإلى منطقة أضاليا ؛ كل من فرنسا وإيطاليا إلى قبول التفاوض . وتنازلت الحكومة الفرنسية ، باتفاقية ٢٠ أكتوبر ١٩٢١ ، عن إحتلال قيليقيا ، باستثناء لواء الإسكندرونة ، الذي كان الأتراك لا يكونون فيه إلا جزءاً من السكان ، وتخلت الحكومة الإيطالية عن منطقة أضاليا ، في الوقت الذي إحتفظت فيه ببعض المميزات لإستغلال موارد ما تحت الأرض .

ولم تنتظر القوات اليونانية الموجودة في أزمير الهجوم التركي ، بل قامت بعملية هجومية وقائية ، تحطمت بسرعة : ففتح يوم ٢٢ أغسطس ١٩٢٢ الطريق أمام جيش الكماليين إلى أزمير ، التي تم إحتلالها بعد أسبوعين ، دون أن يكون لدى الوزارة الإنجليزية أية نية لمعارضة ذلك . وعندئذ توجه الجيش التركي صوب الدردنيل ، حيث وجد نفسه أمام قوة فرنسية - إنجليزية ، مكلفة بالدفاع عن المضائق . ولقد تباحثوا الإصطدام ؛ غير أن هدنة مودانيا - في ١١ أكتوبر ١٩٢٢ - قد أعطت مصطفى كمال أتاتورك حق أخذ إدارة القسطنطينية ؛ وطرد السلطان ؛ وتم تحقيق الجزء الأول من هذا البرنامج يوم ٤ نوفمبر ، والثاني يوم ١٧ نوفمبر .

وبقيت بعد ذلك عملية تنويع هذه النتائج ، بإعادة النظر في معاهدة سيفر .
وعمل مؤتمر لوزان — الذى تقرر إجتماعه من أجل هدنة مودانيا — على إعادة
النظر هذه ؛ وذكر اللورد كيرزن Curzon ، رئيس الوفد البريطانى : « إن الاتراك ،
قد أظهروا أنهم « وقحاء » ولا يمكن التفاوض معهم » ؛ ولكن الوزارة
الإنجليزية (وكان بونارلو Bonar haw قد حل محل لويد جورج) كانت ترغب ،
مهما كان الثمن ، فى تحاشى الوصول إلى صدام . وفى ٢٤ يوليو ١٩٢٣ ، أعادت
المعامدة الجديدة لتركيا سيادتها على كل شبه جزيرة الأناضول ، وعلى القسطنطينية ،
وتراقيا حتى مارنيزا (أى بما فيها أدرنة) ؛ وأخيراً على جزر إمبروس وتينيروس ،
اللتين كانتا تحتكمكان ، من بحريجه ، فى مدخل الدردنيل ؛ وألغت نظام الإعفاءات
الذى كان الأجانب ، طبقاً لنظام الإمتيازات الأجنبية ، يتمتعون به فى الأرضى
التركية ، وسوت أخيراً وضعية المضايق (١) . فاعترفت الحكومة التركية بمبدأ
حرية المرور ، الذى وضعته معاهدة سيفر ، ولكنها حصلت على حق منع مرور
سفن المدولة التى تكون تركيا معها فى حالة حرب .

وفى هذا النجاح ، لم يكن التأييد الدبلوماسى الذى أعطته روسيا السوفيتية
للحكومة السكالية ، بالتأكيد ، عنصراً كافياً للتفسير . فلم يكن فى وسع الجمهورية
التركية أن تحطم اوضعية الدولية المفروضة فى عام ١٩٢٠ ، إذا كانت قد واجهت
مقاومة مشتركة من جانب بريطانيا العظمى ، وفرنسا وإيطاليا . ولكن الدول
المتصرة كانت قد إنقسمت على بعضها ؛ ذلك أن بريطانيا العظمى ، التى كانت
أكبر المستفيدين من معاهدة سيفر ، لم تجد معونة شركائها من أجل الدفاع عن
نصوص هذه المعاهدة ، إذ أن فرنسا وإيطاليا وجدا إستحالة العودة إلى السلاح ،

بعد أقل من ثلاث سنوات منذ الحرب العالمية ، للمحافظة على المواقع التي كانت أهميتها كبيرة بالنسبة المصالح البريطانية ، ولسكنها كانت ثانوية بالنسبة لاسكل منهما . وحينما وافقتا تقريبا على جميع النقاط — أمام ضغط مصطنع في كمال أناوروك — إحتجت الحكومة الإنجليزية بلا جدوى على هذه المفاوضات ، التي كانت تشجع — بالطبع — الأتراك على مواصلة تحقيق برنامجهم . وفي خريف عام ١٩٢٢ ، رفضت الحكومة الفرنسية أن تصدر الأوامر إلى قواتها بسد الطريق أمام جيش السكاليين .

ومن جانب آخر ، كانت السياسة الإنجليزية — كما سبق إيضاح ذلك — قد وضعت آمالها على يونان فينيزيوس . غير أن الملك قسطنطين ، الذي كان منفياً منذ عام ١٩١٧ ، كان قد عاد إلى عرشه ، منذ شهر ديسمبر عام ١٩٢٠ ، بعد إستفتاء . وكان فينيزيوس قد أبعد هو الآخر عن السلطة ، فلم يعد من الممكن الإعتماد على مرونة الحكومة اليونانية . وإذا كانت بريطانيا — رغبة منها في تسوية السلم مع تركيا — قد حاولت أن تلقى مسؤولية الهزائم التي أصابت سياستهما على تهرب حلفائها ، فإن هذه السياسة البريطانية ، من جانب لويد جورج ، قد إنهارت تماماً منذ أن عجزت عن لعب البطاقة اليونانية . فإذا كان تأثير هذه المنافسات الأوربية على مؤتمر لوزان في عام ١٩٢٣ ، وعلى قراراته المتعلقة بمشكلة المضائق ، ووقعها بين السوفييت وتركيا من ناحية ، وبين الدول الأوربية وتركيا ، من ناحية أخرى .

لقد تضمنت معاهدة لوزان ، في ٢٤ يوليو ١٩٢٣ : القرارات الرئيسية التالية ، فيما يتعلق بالاعتبارات السابقة :

أولا : البواخر التجارية : إعترف المؤتمر في لوزان بحق مبادئ حرية

المرور في وقتي السلم والحرب على السواء ؛ مع إستثناء هذا المبدأ عندما تكون تركيا في حالة حرب ، إذ بموجب ذلك يحق لتركيا إيقاف بواخر العدو ، مع حرية المرور للبواخر المحايدة .

ثانها : البواخر الحربية . يحق للبواخر الحربية المرور في المضائق التركية وقت السلم ، بشرط أن لاية تجاوز الحد الأعلى للقوة ، التي ترسلها إلى البحر الأسود أية دولة من غير دول البحر الأسود ؛ قوة تكون أقوى من أساطيله . وعلى الرغم من هذا الشرط ؛ فقد أصبح من من حق كل دولة من غير دول البحر الأسود أن تبحث إليه أساطيل بحرية لا تزيد على قطع ثلاث ، بحمولة لا تتجاوز العشرة آلاف طن ؛ أما إذا كانت تركيا من الدول المحاربة ؛ فإنه يسمح للدول المحايدة بحق المرور فقط . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد إتفق المؤتمر على تجريد منظمة المضائق من السمة العسكرية ؛ كما تم الإتفاق أيضا على أن تكون إدارة المضائق الفعلية عن طريق لجنة دولية . (١)

٢ - ردود الفعل السوفيتية :

لم تكن قرارات مؤتمر لوزان مبهمة رضاء الإتحاد السوفيتي ، ولقد رفض السوفيت التوقيع على معاهدة وزان . أما بالنسبة لتركيا ، فإنها تعهدت أمام نظام الأمن الجماعي لعصبة الأمم ، بأن تعمل جاهدة على نجاح قرارات هذه المعاهدة ، والعمل المستمر على تجريد المضائق من الصيغة العسكرية . غير أن الظروف

(١) النيبى : تركيا وحلف شمال الأطلسي مرجع سابق ص ٤٩ - راجع أيضا :

Mijid, Khadduri, Mejer Middle Eastern. Problems in International Law, Washington; D.C. 1975, p. 7.

تغيرت بمرور الزمن إلى حد كبير ؛ وضعفت (١) عصبة الأمم ، حيث قامت إيطاليا بالهجوم على الحبشة ، وإستأنف ألمانيا تسليح الراين . وفي مواجهة هذه الظروف ، فكرت تركيا في إنشاء وضع جديد في المضائق ، من شأنه أن يعيد تسليحها من جديد ، وتم هذا فعلا بتوقيع إتفاقية مونترو ، في ٢٠ يوليو ١٩٣٦ ، كبديل للنظام السابق للمضائق لعام ١٩٢٣ .

وعما يحد ذكره أن إتفاقية مونترو قد وقعت بين الإتحاد السوفيتي ، وتركيا ، وبلغاريا ، ورومانيا ، وبريطانيا ، وفرنسا ، واليونان ، ويوغوسلافيا واليابان ، ولقد رحب السوفيت بهذه الإتفاقية ، لأنها حققت لهم بعض الاهداف الإستراتيجية ، فحالت بينها كقوة بحرية هائلة في البحر الأسود ، وبين القوى الأجنبية ، ومنها ألمانيا الهتلرية ، التي كانت تشكل تهديدا عسكريا للإتحاد السوفيتي (٢) ؛ وعلى الرغم من ترحيب السوفيت بهذه الإتفاقية ، وتحقيق بعض الاهداف ، إلا أن أجهزة الإعلام السوفيتية عبرت عن إستيائها وتذمرها من هذه الإتفاقية ، حيث إتهمت تركيا بأنها إستسلمت لضغوط القوى الاستعمارية . ولقد أثبتت نصوص معاهدة مونترو أن السوفيت لابد وأنهم قادرون على تعديلها مستقبلا ، بالرغم مما حققته هذه المعاهدة من أهداف إستراتيجية للسوفيت . ولقد تم هذا بالفعل عقد الحرب العالمية الثانية ، وما أتت به أحداث هذه الحرب من إنتصار للسوفيت ، وهو ما يمكن تتبعه من نصوص إتفاقية مونترو .

(١) حول الأمن الجماعي وعدم كفايته في فترة ما بين الحربين - راجع :

بوير ونوفان ، تاريخ العلاقات الدولية ، أزمنة القرن العشرين ١٩١٤ - ١٩٤٥ ،

مرجع سابق ص ٣٧٨ - ٣٨٥ ، ٤٤٩ - ٤٨٠ .

(٢) دكتور إسحاق صبرى مقلد ، البحر المتوسط في الاستراتيجية الدولية ، القاهرة ،

يونيو ١٩٧٧ ص ١٥٠ - ١٦٠ .

لقد تضمنت هذه الاتفاقية، بعض الشروط ، منها أنه يحق للسفن التجارية المرور في وقت السلم دون أن يكون هناك أى تحديد للزمن ، أما في وقت الحرب فإذا كانت تركيا من الدول المحاربة فإنه يحق للسفن التجارية غير المشاركة في الحرب المرور فيها ، شريطة أن لا تقدم المعونات للعدو . وبالنسبة للدول الواقعة على البحر الأسود ، فإنه يصبح من حقها إرسال سفن أجنبية كي تمر من المضائق ، وتزيد حمولة هذه السفن على خمسة عشر ألف طن .

كما تقرر تمتع تركيا بإبقاء السفن الحربية الأجنبية أو أن تسمح لها بالمرور عبر المضائق عند تعرضها لخطر نشوب الحرب ؛ وبمعنى آخر ، فقد منحت إتفاقيه مونترو تركيا حق الإدارة الفعلية وتحصين المناطق ، كما نصت على إلغاء لجنة المضائق ، التي نصت عليها قبل ذلك نصوص معاهدة لوزان .

وعموماً فإنه قد عاد إلى تركيا لإشرافها العسكرى على المضائق ، بمقتضى معاهدة مونترو ، كما قوى مركزها في البحرين ، الأسود والمتوسط . كما عقدت تركيا معاهدة مع بريطانيا وفرنسا في أكتوبر ١٩٣٩ ؛ وتمهدت تركيا بتقديم المساعدة إذا ما انتقلت الحرب إلى منطقة البحر المتوسط . ولقد تضمنت الإتفاقيه شرطاً يكون طسا بمتنضاه إلا تضطر لأى نزاع ضد الاتحاد السوفيتى . ذير أن السوفيت لم يرحبوا بهذه المعاهدة فيما بعد ، وإنشدها بشدة ، وأعلن مولوتوف

راجع : أنور النشاشيبي ، من ميونخ إلى وارسو أو السياسة العالمية ، المطبعة

النيجارية ١٩٣٩ م س ١٣٥ - ١٤٥ .

— احمد نورى النعيم ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، مرجع

سابق م س ٢١ - ٢٥ .

إستهجانه لعمل تركيا في هذه الشأن (١) .

٣ - موقف السوفيت من معاهدة مونثرو :

ولقد حقق السوفيت إنتصارات كبيرة في الحرب العالمية الثانية ؛ ولم يقدم الأتراك مساعدة تذكر السوفيت وقتئذ. أما الولايات المتحدة ، فقد كانت بعيدة عن أوروبا وعن تركيا أيضاً ؛ وهكذا أصبح للسوفيت ثقة كبيرة في استراتيجيتهم . وقد هموا طلباً منهم إلى الحكومة التركية ، وتضمنت هذه المطالب : تعديل إتفاقية مونثرو ، والمذكرات المتبادلة بين الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي إلى الحكومة التركية بين عامي ١٩٤٥ (٢) — ١٩٤٦ وهي التي كانت من حصيلة قرارات بوتسدام ، لتعديل معاهدة مونثرو .

ولقد حرصت الحكومة السوفيتية برغبتها في إنهاء المعاهدة التي عقدتها تركيا عام ١٩٢٥ . وذلك في المذكرة التي بعثها إلى الحكومة التركية في ٧ أغسطس ١٩٤٦ . وأشار السوفيت فيها إلى عديد من الحوادث التي وقعت خلال الحرب العالمية الثانية ، في المضائق التركية ، وهي حادثة مرور زورق الدورية الألمانية seefalke ، في ٩ يوليو ١٩٤١ ، عبر المضائق إلى البحر الأسود . وقد إحتجت السلطات السوفيتية على ذلك ؛ وأيضاً على مرور الباخرة الإيطالية

(١) راجع في تفصيل ذلك :

— Royal Institute of International Affairs, Documents on International Affairs : 1917—1924. op, cit. pp. 118—125.

(٢) لعل من أفضل الدراسات التي تعرضت بصورة وثائقية لهذا الموضوع :
« راجع : أحمد نوري النيمى : « السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية » ، مرجع سابق من ص ٨٠ - ١٢٠ .

Tarvisio ، عبر المضائق في أغسطس ١٩٤١ إلى البحر الأسود ؛ وكذا سماح السلطات التركية بمرور السفن التجارية الألمانية في ٤ نوفمبر ١٩٤٢ ، والتي كانت تحمل ١٤٠.٠٠٠ طن من المواد الأولية ، وهي في طريقها إلى البحر الأسود ، ومرور بمجموعة بواخر ألمانية عبر المضائق إلى البحر الأسود في يونيو ١٩٤٤ ، من طراز **Ems** ، يقدر عددها بثمانية ، وخمس بواخر من طراز الناقلات الحربية **Kriegstransport** للقيام بأعمال ببعض الأعمال في البحر الأسود .

وفي شهر أبريل ١٩٤٦ ، بينما كان السوفيت يركزون على أن تركيا سمحت لبريطانيا بإنشاء قواعد عسكرية على مقربة من المضائق ، قدمت الحكومة السوفيتية مذكرة ثانية رفضوا فيها ما اقترحه الأتراك من عقد مؤتمر من الموقعين على إتفاقية « مونتره » ، ومعهم الولايات المتحدة ، وأذرت المذكرة بأن كل محاولة لإدخال الولايات المتحدة أو بريطانيا في الأمر ، تعتبر وكأنها موجبة ضد مصالح دول البحر الأسود .

غير أن تركيا قامت بتنفيذ المزاعم السوفيتية ، وجاء في إحدى المذكرات التركية الرد التالي : « السامدينيين بأج واحد من أقاليمنا التركية ، ولنا ملزمين بالتنازل عن الأرض التركية ، وسوف نعيش ونموت شرفاء ... » . كما لم يسمت الدبلوماسيه التركية — على قول أحد الباحثين (١) — بالدبلوماسية في هذه

(١) المرجع السابق ، وقد أورد الباحث المذكور تقريراً كاملاً كان قد تمخض عن مباحثات **S. Saracoglu Wilson E.C.** رئيس وزراء تركيا — بسكس آراء هضمت أنوفو بشكل قاطع حول هذا الموضوع .

راجع في تفصيل ذلك أيضا : أحمد نيزدي النقيب ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، مرجع سابق ص ٥٣ - ٥٤ .

الفترة بأن جعلت من القوى العظمى شريكا لها في هذه المشكلة ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، التي ركزت تركيا على ضرورة مساندتها — أى مساندة الولايات المتحدة — لها ؛ باعتبار أن السوفيت لا يشكلون — على حد الزعم التركي — تهديداً على تركيا ودول الشرق الأوسط فحسب ؛ بل العالم بأكمله .

وعموما يمكن إجمال الدوافع الحقيقية من وراء مطالبة السوفيت بتعديل إتفاقية مونترو ، فيما تضمنته هذه الإتفاقية من قيود تتعلق باستخدام السفن الحربية السوفيتية للمضايق التركية ، وقد حرمت هذه القيود الاتحاد السوفيتي من منافع كثيرة ، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار التوسع الهائل في الاسطول البحري السوفيتي ، وهو ما يعتبره السوفيت دليلا على عدم صلاحية هذه الإتفاقية بالنسبة لهم . وإذا كان السوفيت قد رحبوا بهذه الإتفاقية عند توقيعها لاعتبارات تتعلق بالأمن السوفيتي في تلك الفترة ؛ إلا أنهم قد اعتبروها فيما بعد عقبة تحول دون الدفاع عن المصالح السوفيتية ؛ فلم يسمح للاتحاد السوفيتي سوى بمرور مدمرة واحدة أو طراد واحد للعبور يوميا ، في حين أن الحكومة التركية كانت تسمح بمرور مدمرتين في اليوم لدول أخرى ؛ وهو ما اعتبره السوفيت إلزاما موجهاً ضدهم ؛ كذلك لم يكن هناك نص صريح يشير إلى استخدام الاتحاد السوفيتي لحاملات الطائرات ، وكأنها من السفن الحربية ، التي تمر في المضائق التركية ؛ أما الغواصات السوفيتية فإنه نادرا ما تغوص في البحر المتوسط عبر البحر الأسود والمضايق ؛ إذ أنه بموجب إتفاقية مونترو يسمح للسوفيت بمرور غواصاتهم في هيئة مجموعات أو قوافل ، بمعنى أنه يجوز مرور الغواصات السوفيتية في هذه الممرات المسائية بصورة فردية فقط ، وبشرط أن تطفئوا على السطح .

وعلى الصعيد جعل الولايات المتحدة كشرىك كامل لتركيا فى مواجهة الإتحاد السوفيتى، نجد أن الولايات المتحدة إستغلت النزاع بين تركيا والإتحاد السوفيتى، فقامت بتوقيع إتفاقية مع تركيا ، منحها بموجبها ١٠ ملايين دولار ؛ كما قامت الولايات المتحدة وقتهئذ بتعزيز موقفها فى تركيا بإرسال البارجة الحربية Missouri إلى مضيق البسفور ؛ وهى بارجة مزودة بالأسلحة المتنوعة . وكانت الغاية من إرسالها إلى تركيا بصوره رئيسية هى إنذار الإتحاد السوفيتى الذى كان يحاول التوسع فى منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، ولاسيما أن السوفيت قد خرجوا من الحرب وهم متصرون ؛ إذ سيطروا على ثلثى الأراضى فى أوروبا الشرقية وشمال آسيا بأجمعه ، وإستطاعوا بالتالى نشر النظام الماركسى فى هذه الدول . وتحت هذه الظروف أعلنت الولايات المتحدة فى مناسبات عديدة بأن تبقى المضائق وحدها تحت الحماية التركية ، وأن الإتحاد السوفيتى يجب أن لا يتدخل فى هذا الأمر .

وفى هذه الفترة أيضا أرسلت تركيا مذكرة رسميه إلى الكونجرس الأمريكى ناشدته بدعم الإقتصاد التركى ؛ وكانت عبءه النقلة المهمة هى التى حالت دون تقدم تركيا مستقلا فى السياسة الاقتصادية ، وبالتالى كانت عاملا فى عدم الإستقرار الإقتصادى فى تركيا فيما بعد .

راجع فى تفصيل ذلك :

- Manisali, Erol, "The Effects of the U.S. Military Embargo on the Turkish Economy, Foreign Policy, Ankara 1975, pp. 85—89.
- Howard N., Harry, "The Bicentennial in American — Turkish Relations", in : The Middle East Journal, Vol 30, No. 3, Summer 1976 pp. 300—310.
- The Economist Vol. 259, No. 6919 April 3, 1976,

الفصل الثالث والعشرون

تطور السياسة السوفيتية منذ الخمسينيات

١ - تطور السياسة السوفيتية تجاه تركيا :

بدا أن السوفيت قد تخلوا عن سياسة ستالين تجاه تركيا ؛ منذ منتصف الخمسينيات (١)، فبعد وفاة ستالين ، قامت الحكومة السوفيتية بإرسال مذكرة إلى الحكومة التركية أكدت فيها على أن الحكومة السوفيتية سوف تقوم على تعزيز علاقاتها مع جيرانها ، وأنها قد تخلت أيضا عن مطالبتها الإقليمية في تركيا . وفي مناسبة لاحقة ، أكد السوفيت أيضا تخليهم عن إقامة قواعد عسكرية على المضائق ، والعودة إلى السياسة التي إتبعها كل من لينين وأتاتورك بشأن تقديم مساعدات إلى تركيا (٢) .

غير أن الأتراك قابلو هذه السياسة السوفيتية بفتور ، بل إنهم اعتبروا السياسة التي إتبعها نخرشوف بعد وفاة ستالين ، والتي عرفت بسياسة التعايش السلمي — بمجرد مناورة سياسية . ولقد فسر الغرب ذلك بأن الموقف السوفيتي يتسم بالإبهام والغموض ؛ ومن ناحية ثانية ، فإن السوفيت لم يكونوا على وفاق مع حكم عدنان مندريس ؛ الذي إستمر لمدة عشر سنوات ؛ أي من عام ١٩٥٠ — ١٩٦٠ ، لأنهم

(1) Laqueur, Walter, *The Soviet Union and the Middle East*, London 1959 pp. 200 — 210.

(2) Giritli, Ismet, "Turkish — Soviet Relations" *Indain Quarterly : A Journal of International Studies*, No. 1, Vol. XXV₁ 1970 p. 17.

وضعوا المسؤولية الكبرى على تأزم العلاقات السوفيتية التركية على مندريس ؛ وتلى ذلك قيام الحركة الانقلابية بالإطاحة بعدنان مندريس ، في ٢٧ مايو ١٩٦٠ . وبالطبع ، فقد أيد السوفيت هذه الحركة الانقلابية ؛ وكان يراقب باهتمام التطورات السياسية في تركيا بعد إنقلاب ٢٧ مايو ١٩٦٠ . ولكن الإستياء والتذمر عم السياسة السوفيت بعد ذلك ، وخاصة بعد البيان الأول للانقلابيين في تركيا ، عندما أكد هؤلاء إرتباطهم بحلف الأطلنطي . وقد جاء رد فعل السياسة السوفيت في الرسالة التي بعث بها خروتشوف إلى القادة الأتراك ، وذلك في ١٨ يونيو ١٩٦٠ ، قائلا : « إذا كانت الحكومة الجديدة في تركيا تتبجح بمبادئ أنا تورك في السياسة الخارجية ، فإن العلاقات بين البلدين سوف تصل إلى مستوى عال من علاقات حسن الجوار والصداقة » . كما أكد خروتشوف في رسالته هذه أن تطوير العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي لا يتعلق بعضوية في حلف شمال الأطلنسي والمعاهدة المركزية . كما بعث خروتشوف برسالة أخرى إلى جمال كورسيل ، في ٢٨ يونيو من نفس العام ، إقترح فيها على كورسيل إتباع سياسة الحياد كوسيلة لتخفيف عبء الأسلحة الملقاة على عاتق تركيا . إلا أن كورسيل رفض هذا الاقتراح ، مؤكدا أن هذه الأسلحة تستخدم لأغراض دفاعية في إطار حلف شمال الأطلنسي . وأكد جمال كورسيل - قائد الحركة الانقلابية في رسالة بعث بها إلى خروتشوف ، في ٨ يوليو ١٩٦٠ ، مؤكدا أن حكومته تقف مع الأحلاف ، طالما أن لها طبيعة دفاعية . غير أن مؤتمر الأحزاب الشيوعية ، الذي عقد في موسكو في نوفمبر ١٩٦٠ ، هاجم الحكومة الجديدة ، وقامت حكومة كورسيل ببناء محطات إذاعة في شرقي تركيا ، للرد على الدعاية السوفيتية .

راجع : أحمد نوري النجمي ، تركيا وحلف شمال الأطلنسي ، مرجع سابق

ويرى بعض الباحثين بهذا الصدد أن التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه الاتحاد السوفيتي قد بدأ فعلاً بعد محاولة عصمت إينونو غزو الجزيرة القبرصية في عام ١٩٦٤، كما أن هذه الفترة تسجل فترة الفتور في العلاقات بين تركيا وحلفائها في حلف شمال الأطلسي، بسبب الموقف السلبي لظولاه من تركيا بشأن الأزيمة القبرصية، وتعود هذه التطورات جميعاً إلى الرسالة التي وجهها جونسون إلى إينونو، في ٥ يونيو ١٩٦٤، والتي حذره فيها من مغية التدخل في الجزيرة القبرصية، كما سبق إيضاح ذلك. وهذا التحول في السياسة الخارجية التركية لم يبد واضحاً للعيان إلا في هذه الفترة - أي عام ١٩٦٤ - وذلك بمناسبة الأزيمة القبرصية، حيث إختبرت تركيا حليفاتها في حلف شمال الاطلنطي . وفي هذا الخصوص أرادت تركيا من تقريبها من الإتحاد السوفيتي تحقيق مكاسب عديدة ؛ منها الرغبة في الحصول على دعم الكتلة الاشتراكية لها في الأمم المتحدة ، فيما يتعلق بالقضية القبرصية، بعد أن أصبح واضحاً عدم قبول تركيا لحلول حلفائها في حلف شمال الاطلنطي . كذلك فقد إعتقدت إينونو ، رئيس وزراء تركيا وقتئذ ، بأن التقارب التركي السوفيتي سوف يحرم الرئيس مكاريوس من إمتياز التهديد ، وذلك لوقوف السوفيت إلى جانبه ، وهو الأمر الذي كان متوقعاً لممارسة الضغط على الولايات المتحدة والغرب ، لأنها كانتا يؤديان دوراً فعالاً في إجبار اليونان على قبول حل يتوافق مع مصالح تركيا . ومن المكاسب التي أرادت تركيا أيضاً تحقيقها من تقاربها من الاتحاد السوفيتي الرغبة في الحصول على المعونة الاقتصادية من الاتحاد السوفيتي ، بعد إنتفاء مصلحة الولايات المتحدة والغرب في تركيا .

وكان من نتائج الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في تركيا والاتحاد السوفيتي .

أن أعلن الطرفان إلزامهما بقرارت مجلس الأمن، فيما يتعلق بالقضية القبرصية (١).

٢ - موقف السوفيت من مشكلة قبرص ١٩٦٤ - ١٩٧٤

ساند السوفيت حكم مكاريوس في قبرص في الفترة الواقعة بين ١٩٦٣ - ١٩٦٤؛ وذلك بسبب معارضة مكاريوس للانضمام للحلاف العسكرية، واتباع سياسة عدم الانحياز؛ في حين خسر الايراك المساندة السوفيتية بسبب ارتباطهم بالحلاف العسكرية الغربية. غير أن الاتراك إقتربوا من السوفيت في هذه الفترة بالذات، بسبب إمتناع الولايات المتحدة عن مساندة تركيا في الازمة القبرصية في عام ١٩٦٤ وبالتالي فقد دفع هذا الموقف تركيا للتقرب من الاتحاد السوفيتي بعد حرب باردة بينهما إستمرت أكثر من عقد من الزمن.

ولإزاء إحتتمالات فرض تسوية لمشكلة قبرص من جانب حلف شمال الأطلسي (٢)، في الفترة اللاحقة، فقد أكد الاتحاد السوفيتي مساندته لجزيرة قبرص من أجل

(1) The Turkish Year book of International Relations 1965, pp. 190 — 196.

(٢) في عام ١٩٦٣ - ١٩٦٤ إبان أزمة قبرص إقترحت الولايات المتحدة الأمريكية إرسال قوات أمريكية وأخرى تابعة لحلف شمال الأطلسي لحفظ السلام في الجزيرة. وقد أهملت قبرص رفضها لهذا المشروع على الرغم من موافقة كل من تركيا واليونان عليه وتأييده من جانب بريطانيا. كذلك فقد عمدت الولايات المتحدة إلى فرض تسوية للمشكلة القبرصية على كل من اليونان وتركيا في إطار حلف شمال الأطلسي عام ١٩٧١ وهو المشروع الذي نادى به « دين أنشتون » ، وبالفعل تمت في اجتماعات المجلس الوزاري لحلف الأطلسي التي عقدت في يونيو- ١٩٧١ بالشبونة، وكذلك فإن معظم الدبلوماسية اليونانية قد رأوا أن الضغط الذي مارسته اليونان كان مصدوره الرئيسي حلف شمال الأطلسي.

المحافظة على إستقلالها ووحدة أراضيها ، كما قام الرئيس مكاريوس بزيارة للاتحاد السوفيتى فى يونيو ١٩٧١ وصدر فى أعقابها البيان المشترك متضمنا تأكيد الجانبين بأن قبرص ، بصفتها عضوا كاملا فى الأمم المتحدة ، لها الحق ، ويجب أن تتمتع بالسيادة التامة والاستقلال الكامل بدون أى تدخل أو غزو خارجى. وأوضح البيان تأكيد الاتحاد السوفيتى لمعارضته الإيجابية لأى تدخل أو غزو أو استخدام للقوة أو التهديد بها فى مواجهة قبرص . وقد جاءت إعادة تنصيب مكاريوس فى عام ١٩٧٣ لتتفق وإهتمامات ومصالح الاتحاد السوفيتى إذ أن سياسته تحول دون وضع قبرص تحت سيطرة حلف الاطمنطى . ولذلك كان للاتحاد السوفيتى — دائما — موافقه المؤيدة لسيادة قبرص منذ إعلان إستقلالها فى عام ١٩٦٠. وخلال إنذلاع القتال فى قبرص عام ١٩٦٣ أعلن الاسقف مكاريوس ، فى حديث وجهه إلى الأمة ، دعوته إلى مقاومة التدخل الأجنبى. وأوضح عدم إستعداده للتسليم إزاء أى تهديد أو ابتزاز، لأن الشعب القبرصى ليس بمفرده، ولكنه يملك تعاطف القوى الأخرى فى كفاحه . وقد اعتبرت هذه التلميحات بمثابة تحذير لحلف الاطمنطى بشأن تهديده لقبرص ، وما يترتب عليه من رد فعل سوفيتى . وبالفعل ، أصدرت وكالة ناس فى أعقاب ذلك بيانا رسمياً حذرت فيه الغرب من التدخل فى الشؤون الداخلية لقبرص.

وقد أكد الموقف السوفيتى من خلال سلسلة المذكرات والخطابات التى أرسلتها الحكومة السوفيتية إلى حكومات كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وتركيا واليونان، خلال الفترات الحرجة للمشكلة القبرصية، مطالبة إياهم بالإمتناع عن التدخل فى شؤون قبرص ، لأن مثل هذه المحاولة ستكون مصدراً لتعقيدات دولية. وذات نتائج مشحونة بالخطر . ويضاف إلى ذلك كله مساندة الاتحاد السوفيتى للشعب القبرصى داخل الأمم المتحدة والاتفاق الموقع بين الطرفين فى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٤ ، لتقديم المساعدة العسكرية السوفيتية من أجل سلامة ووحدة

قبرص ، وفي مواجهة بعض دول حلف الاطلنطي ، التي تحاول فرض حلول سياسية غير مقبولة من جانب الشعب القبرصي ، بما في ذلك إقامة قواعد عسكرية أجنبية . وإن كانت العلاقات بين البلدين قد تعرضت لهزات طفيفة عام ١٩٦٥ ، نتيجة تصريحات أدلى بها أندرية جرميكو ، وزير الخارجية السوفيتي ، لصحيفة إزفستيا ، أشار فيها إلى ضرورة احترام حقوق الطائفتين في الجزيرة ، مع إمكانية إقامة حكومة فيدرالية . كما تعرضت تلك العلاقات لهزة عام ١٩٦٧ ، نتيجة لاستبعاد فصل السفارة السوفيتية في قبرص بتهمة التجسس .

وعندما وقع الانقلاب العسكري في اليونان عام ١٩٦٧ ، فإن السوفيت لم يؤيدوا هذا الانقلاب ، لأن النظام العسكري في اليونان قد ضرب وأخمد الحركات اليسارية بشدة ، كما إقترب هذا النظام من الولايات المتحدة . وعلى ذلك رفض السوفيت رفضاً قاطعاً سياسة Enosis التي أعلنتها الحكومة العسكرية في اليونان بشأن قبرص .

وتجدر الإشارة إلى أنه كان قد تم توقيع إتفاقية بين الاتحاد السوفيتي وتركيا في ٢٥ مارس ١٩٦٧ ، والتي أكدت على التزام الاتحاد السوفيتي بأقامة خمسة مشاريع ضخمة في تركيا في الاسكندرونة وأزمير وبانديرما ، وسيدى شير ؛ كما قدم السوفيت مساعدة إقتصادية لتركيا بلغت قيمتها ٣٥٠ مليون دولار . وفي عام ١٩٧٢ ، وقع السوفيت أيضا على إتفاقية تجارية تمهدوا فيها بتقديم معونة مالية لتركيا بلغت حوالى ٣٠٠ مليون مارك . غير أن العلاقات التركية — السوفيتية قد سادها نوع من الفتور ، وذلك في أعقاب التدخل التركي في قبرص في ٢٠ يوليو ١٩٧٤ . وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن السوفيت كانوا يؤكدون ، ومنذ أكثر من عشر سنوات مضت على الإنزال التركي في جزيرة قبرص أن مناقشة الأزمه القبرصية ينبغي أن تكون في إطار العلاقات الدولية ؛

و بمبنى آخر فإن الاتحاد السوفيتي لم يكن يعترف بالمعاهدات بين تركيا واليونان وبريطانيا ، والتي سميت بمعاهدات الضمان . كذلك فإن المركز السياسي التركي ، الذي إرتبط بالغرب باستمرار ، كان ينظر إليه برؤية من جانب السوفيت ، وقد حاولت الحكومات التركية المتعاقبة تبني مفهوم جديد للسياسة الخارجية ، وأصبح هذا الإتجاه واضحا منذ الانزال التركي في قبرص عام ١٩٧٤ ، وردود الفعل الغربية ، والتي بلغت ذروتها في حظر الأسلحة الأمريكية والموقف السلبي لحلف شمال الأطنطى تجاه ذلك ، والتدهور في علاقات تركيا مع دول السوق الأوروبية المشتركة . وكل ذلك كانت له ردود فعل سيئة من جانب بعض أعضاء حلف شمال الأطنطى تجاه تركيا ، وخاصة من مواقف هذه الأخيرة إزاء الأزمة القبرصية ، وأزمة بحر إيجه .

ففيما يتعلق بمشكلة قبرص أكد بودجورني خلال زيارته لتركيا قبل ذلك بأن الاتحاد السوفيتي يعارض محاولات التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص ، وأضاف قائلا : « إن الوصول إلى حل جذري للقضية القبرصية يكون عن طريق إتفاق بين الطائفتين التركية واليونانية في الجزيرة ، وبدون تدخل من الخارج ، وكان رد الفعل التركي على ذلك ما أعلنته الصحف (١) التركية وقتئذ ، بأن القادة السوفيت يستخدمون لغة خاصة عند إتصالهم بالاسقف مكاريوس ، ولغة أخرى عند إتصالهم بالمسؤولين الأتراك . وعموما فقد ساند الإتحاد السوفيتي مكاريوس والنظام الدستوري القائم في قبرص قبل الإقتراب العسكري ، ضد الاسقف مكاريوس ، في ١٥ يوليو ١٩٧٤ ، وطالبت موسكو ، في بيان رسمي ،

(1) Daily News, No. 4092, 13 April, Ankara, 1972. pp.

بتطبيق قرار مجلس الأمن الذى ينص على إعادة حكومة مكارديوس الشرعية .
كذلك إنهممت مومسكو وأوساط حلف شمال الاطلسي بأنها تجعل من موضوع
وحدة أراضى قبرص المستقلة مادة للمساومة ، رغبة فى تعزيز المواقع
الاستراتيجية لحلف الاطلسي شرقى البحر المتوسط وطالبت بانسحاب كل القوات
الأجنبية التركية واليونانية والبريطانية من الجزيرة .

وفور عرض المشكلة القبرصية على الأمم المتحدة ، لعب المندوب السوفيتي ،
جاكوب ماليك ، دوراً هاماً فى صياغة قرار وقف إطلاق النار بين الطرفين
المتنازعين . ومن ناحية أخرى ، استخدم المندوب السوفيتي حق الاعتراض
(الفيتو) فى مجلس الأمن ضد إقتراح يدعو إلى تفويض الأمين العام للأمم
المتحدة إتخاذ الاجراءات المناسبة التى تمكن القوات الدولية فى قبرص من تنفيذ
إتفاقية جنيف ، المتعلقة بوقف إطلاق النار فى جزيرة قبرص ؛ كما عبر المندوب
السوفيتي عن عدم إرتياحه من تورط العالم الغربى وحلوله الانفرادية فى حل هذه
الأزمة . كما أوضح السوفيت موقفهم من التطورات الأخيرة فى قبرص ، فى
البيان الذى أصدرته الحكومة السوفيتية فى ٢٢ أغسطس ١٩٧٤ ، والذي إحتوى
على النقاط التالية :

أولاً : وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٣٥٣ فإنه يجب على القوات العسكرية
والأجنبية الإنسحاب فوراً من جزيرة قبرص .

ثانياً : إن ما يسمى بمعاهدات الضمان^(١) التى فرضت على الجزيرة ، هى

(١) وقعت معاهدات الضمان هذه بين الدول الثلاث : تركيا واليونان وبريطانيا فى
فترة سابقة ، راجع : احمد نوى النعيمى : الموقف التركى من أزمة قبرص بين
١٩٧٤ - ١٩٧٦ ، مرجع سابق ص ٢٥٠ .

مماهدات عاجزة تماماً عن تأدية دبرها في إستقلال الجزيرة كما يجب أن يكون ؛
وبمعنى آخر فإنه ، وفقاً لوجهة النظر السوفيتية فإن هذه المعاهدات لا تعتبر قائمة ؛
وبالتالى فإنه لا يحق لتركيا أو اليونان أو لبريطانيا حتى التدخل في الجزيرة .

ثالثاً : إن عدم انسحاب القوات الغازية من قبرص لا بد وأن يؤدي في
المستقبل إلى التوتر في العلاقات بين الدول الكبرى .

وقد جاءت ردود فعل هذا البيان قوية ومثيرة للجدل بين الرأى العام
التركي رسمياً كان أم شعبياً ؛ وردت تركيا بصورة رسمية على البيان السوفيتى
سالف الذكر بصورة رسمية ، في مذكرة في ٢٨ أغسطس ١٩٧٤ ، ومضمونها
يدور هو الآخر حول النقاط التالية :

أولاً : أن إحترام سيادة قبرص واستقلالها التام يكون عن طريق الدول
الضامنة للمعاهدة ؛ وبمعنى آخر فإنه لا يحق لغير هذه الدول — مشيرة بذلك إلى
الاتحاد السوفيتى — التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص .

ثانياً : أن الحكومة التركية قد قررت تخفيض قواتها في جزيرة قبرص على
مراحل زمنية .

ثالثاً : ان تورط أية دولة في الأزمة القبرصية لا بد وأن يؤدي أيضاً إلى
أن يقرر الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن السياسات والأوضاع الراهنة
للاقطار الأخرى ، كما هى الحالة عليها الآن .

وبالتالى فإن هذه الحالة تقود إلى إضعاف سيادة هذه الأقطار وقد برهنت تجارب
الماضى القريب أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لا يعملون بصورة حيادية
في فض المنازعات الدولية .

رابعاً : ترى تركيا أنه بالإمكان حل أزمة قبرص عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية ، أو بالشكل الذى يتوقع قرار مجلس الأمن رقم ٣٥٣ وإعلان جنيف فى ٣٠ يوليو ١٩٧٤ .

وعندما أبرمت إتفاقية جنيف لإفراز السلام فى قبرص بين الدول الضامنة لاستقلال الجزيرة فى ٣٠ يوليو ١٩٧٤ ، كان هناك إستياء من قبل الأوساط الرسمية فى الاتحاد السوفيتى وهوما تستبدل عليه من البيان الذى أصدرته الحكومة السوفيتية عقب ذلك والذى تضمن النقاط التالية :

أولاً : إن قرار مجلس الأمن رقم ٣٥٣ نص على انسحاب القوات العسكرية الأجنبية فوراً من جزيرة قبرص ؛ فى حين أن إعلان جنيف كان لا يشير إلى تخفيض عدد القوات الأجنبية فيها .

ثانياً : إعترف إعلان جنيف بوجود إدارتين مستقلتين ، تتمتع كل منهما بالحكم الذاتى . إلا أن هذا الإعتراف الذى كان مطلباً أساسياً للحكومة التركية ، مرفوض أساساً من قبل الاتحاد السوفيتى ؛ ويعين ذلك أن الاتحاد السوفيتى قد وقف إلى جانب إستقلال وسيادة ووحدة أراضي قبرص ، وإلى جانب عودة حكومة مكاريوس ؛ ووضع حدّاً للتدخل العسكرى الأجنبى فى قبرص ، طالب وبسحب جميع القوات العسكرية الأجنبية من الجزيرة ، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٣٥٣ ؛ أى أن السوفيت إعتقدوا أنه من الضرورى إشترك بمثل الحكومة القبرصية الشرعية فى جميع المحادثات الدولية المتعلقة بالقضية ، ومن بينها محادثات جنيف ؛ وأنه ينبغى الحفاظ على سياسة قبرص المستقلة والى تعتمد أساساً على مبدأ عدم الانحياز .

ولقد سبقت الإشارة إلى أن الاتحاد السوفيتى قد أدان النظام المسكرى فى

اليونان بالانقلاب العسكري الذي وقع ضد حكومة مكاريوس . ودعى السوفيت إلى إتخاذ الإجراءات الفورية الرامية إلى وقف التدخل اليوناني في الشؤون الداخلية لجزيرة قبرص ؛ لأن هذا الموقف يمكن تفسيره بأن النظام العسكري في اليونان كان على علاقة قوية مع الولايات المتحدة ، حيث قام النظام العسكري في اليونان ، بمنح الولايات المتحدة قاعدة عسكرية ؛ وبالتالي فإن الإطاحة بحكم مكاريوس لابد وأن يؤدي إلى تحقيق سياسة إينوسيسيس ، وهذه السياسة تحول جزيرة قبرص برمتها فيما بعد إلى قاعدة عسكرية تابعة لحلف شمال الأطلسي .

غير أن السوفيت كانوا مدركين تماماً لحقيقة نوايا الولايات المتحدة في إقامة سلسلة من القواعد العسكرية في اليونان ؛ وقد صمدت السوفيت ، من جانبهم ، حرصاً على عدم هدم سياسة الوفاق الدولي بين الدولتين العظميين ؛ ولكن السوفيت قد أكدوا بأنهم لا يعترفون بأية حكومة خارج حكومة مكاريوس وعلى ذلك فإنهم اعتبروا الانقلاب الذي وقع في قبرص بمثابة خدمة للاغراض الدفاعية لحلف شمال الأطلسي .

وقد أدت هذه التطورات إلى فتور العلاقات بين الدولتين : الاتحاد السوفيتي وتركيا ، ومع ذلك فقد قام مساعد وزير الخارجية السوفيتية ، في ١٣ سبتمبر ١٩٧٤ ، بزيارة إلى أنقرة ، ولكن الجانب السوفيتي أصر على موقفه تجاه مشكلة قبرص . كذلك فقد إتضح للأتراك خلال زيارة رئيس المجلس الوطني التركي الكبير مع وفد برلماني إلى موسكو ، في ١٨ أكتوبر ١٩٧٤ ، خلال مقابلتهم لبودجورني ، من أن القادة السوفيت كانوا ضد الإقتراحات التركية ، الخاصة بأقامة اتحاد فدرالي ، قائم على الناحية الجيوبولتيكية لقبرص ؛ وأعلنوا احتجاجهم على ذلك ، مؤكدين بأن النظام الفيدرالي يؤدي إلى تقسيم الجزيرة ، وأيدوا

رغبتهم الملحة في إقامة نظام مركزي للجزيرة (١). وبمعنى آخر، فإن السوفيت قد عارضوا أى تغيير يحدث في الهيكل الديموغرافي للسكان ؛ وأكدوا السوفيت على ضرورة إعادة المهاجرين اليونانيين إلى أماكنهم ، كما وأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٣١٢ ، في أول نوفمبر ١٩٧٤ ، يعكس وجهة النظر السوفيتية ؛ وبعد هذا القرار ، كانت هناك دلائل تشير إلى تقارب السوفيت من اليونان ، بعد إنهميار النظام العسكري فيها . فمن ناحية إنتقد اليونانيون الولايات المتحدة لفشلها في مواجهة الازمة القبرصية ، وقامت مظاهرات صاخبة شهدتها اليونان ضد الوجود الأمريكي ، كما -نضع كرامنليس لتأثيرات المعارضة السياسية فيما يتعلق بالتزامات اليونان بالدفاعات الغربية ، الأمر الذي دفع كبسنجر إلى أن يقول في مؤتمره الصحفي الذي عقده في واشنطن والذي ذكر فيه أن الولايات المتحدة لا تخضع لتهديدات اليونان بانسحابها من حلف شمال الأطلسي .

غير أن حكومة كرامنليس قررت فعلا الانسحاب من الجهاز العسكري لحلف شمال الأطلسي ، وقد رحب الاتحاد السوفيتي بقرار الحكومة اليونانية ؛ لأن ذلك يؤدي إلى إنهاء الجناح الجنوبي الشرقي لحلف شمال الأطلسي .

كذلك فإن عملية الإنزال العسكري التركي في قبرص ، والتي أدت إلى الاستيلاء على نحو ٣٨ في المائة من الأراضي في الجزء الشمالي من جزيرة قبرص ، قد أوجد قناعة لدى السوفيت بإمكانية تقسيم الجزيرة بين التائفتين التركيتين والقبرصية ، مما يتعارض ومصلحة السوفيت . وهذا الموقف من قبل الاتحاد السوفيتي قد أدى إلى الفتور في العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي الذي حاول تخفيف وطأة موقفه بزيارات متعاقبة إلى تركيا في عام ١٩٧٦ . وقد نجحت

هذه الجهود في التقارب بين الدولتين ، في زيارة وزير الطاقة التركي إلى موسكو في شهر ديسمبر ١٩٧٦ ؛ ونتج عن هذه الزيارة توقيع إتفاقية إقتصادية جديدة بين البلدين ، تعهد السوفيت بمقتضاها بـ ٢٠ مشروع في تركيا ، وبلغ إنجاز ذلك مبلغاً حوالي ٣٣ بليون دولار (١) .

٣ - موقف الموفيت من مشكلة قبرص ١٩٧٤ - ١٩٨٠ :

حاول كوسيجين ، رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي ، تحسين العلاقات مع تركيا ؛ وقد إستغل كوسيجين الخلافات التركية الامريكية ، على أثر قرار حظر الاسلحة عن تركيا ، لتوقيع معاهدة الصداقة وعدم الإعتداء . غير أنه قد فشل في ذلك ، بسبب إصراره على إنسحاب تركيا من حلف شمال الأطلسي ، وأكد كوسيجين إستعداد الإتحاد السوفيتي لإمداد تركيا بالاسلحة السوفيتية ، فيما إذا قطعت تركيا علاقاتها مع الغرب .

وخلال زيارته لتركيا ، إتفق كوسيجين مع الساسة الأتراك على وثيقة سياسية تستند إلى مقررات هلسنكي ، وقد عبر الرأي العام التركي عن إرتياحه عن البلاغ المشترك عقب إنتهاء زيارة كوسيجين ؛ حيث أن البلاغ لم يشر إلى إنسحاب القوات التركية من قبرص ، أو جعل مشكلة قبرص مشكلة دولية ؛ ولكن البلاغ المشترك أشار إلى ضرورة إجراء المزيد من المفاوضات لحل مشكلة قبرص ، والتأكيد على إستقلال الجزيرة ، وإتباعها سياسة عدم الانحياز ، ومنح الحقوق الشرعية للطائفتين التركية واليونانية في قبرص .

(1) Turkish Foreign Policy Report, Ministry of Foreign Affairs, Ankara, No. 18, January 1, Ankara, 1977, pp. 18 — 24.

وفي تقييم زيارة كوسيجين إلى تركيا يمكن القول بأنه على الرغم من أن كوسيجين لم يحاول دفع حكومة ديمرئيل إلى مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة ، إلا أن تأكيد كوسيجين على انسحاب تركيا من حلف شمال الأطلسي كان يعنى أن السوفيت قد حاولوا إستغلال الفجوة القائمة في العلاقات التركية الأمريكية . كذلك يمكن القول - في تقييم هذه الزيارة - أن تركيا قد إهتمت كثيراً بزيارة كوسيجين إلى أنقرة ، لأنها كانت بحاجة ماسة إلى أصدقاء جدد بعد تآزم علاقاتها مع الولايات المتحدة ، على أثار خطر الأسلحة العسكرية إليها ، على الرغم من أن الساسة الأتراك لم يرغبوا في تحرك السوفيت حول الحدود التركية .

ويمكن القول أيضاً بأن هناك عاملاً آخر دفع تركيا إلى التقرب من الإتحاد السوفيتي بصورة خاصة ، والممسكر الاشتراكي بصورة عامة ، وهو مفهوم الوفاق الدولي بين المسكرين ، حيث أنه ، منذ التوقيع على إعلان هلسنكي ، في ٣١ يوليو ١٩٧٥ ، تم تقارب بين تركيا والكتلة الاشتراكية ، وذلك عن طريق العلاقات الثنائية . وقد أكدت حكومة سليمان ديمرئيل ، والتي جاءت في إبريل عام ١٩٧٥ ، على سياسة الوفاق الدولي . وجاء في برنامج الحكومة : " تأخذ الحكومتنا عل عاتقها المساهمة في نتائج الوفاق الدولي في العالم ، وسوف تستمر جهودنا في مؤتمر الأمن الأوروبي ومؤتمر التعاون ، لأن ذلك يؤدي إلى تقوية السلم في أوروبا ، .

وبالفعل ، قامت تركيا بتطبيق سياسة الوفاق الدولي ، ووقعت مع رومانيا " إعلان صياغة المبادئ الجديدة " ، في ٢٩ أغسطس ١٩٧٥ . وقد أكد هذا الإعلان التقارب بين الدولتين ، فنتج عنه مزيد من الزيارات ، وعلى مستوى عال ، بين تركيا ورومانيا . كذلك فقد إجتمع وزير خارجية تركيا ووزير خارجية بلغاريا في أدرنة ، بالقرب من الحدود البلغارية ، في يوليو ١٩٧٥ ، لتنظيم

التبادل في القوة العسكرية بين الدولتين ، كما قامت تركيا بتوسيع علاقاتها مع الدول البلقانية ، وكان من نتائج ذلك إبرام مجموعة من الاتفاقيات الثنائية بين هذه الدول .

وعندما نجح حزب إيجويد في إنتخابات عام ١٩٧٧ ، حاول تطبيق سياسة الوفاق الدولي والإستفادة منها في السياسة الخارجية . وقام إيجويد بزيارة رسمية إلى موسكو في ٢٣ يونيو ١٩٧٨ ؛ وأدت زيارته إلى توقيع وثيقة معيانية ، أكدت على إحياء روح علاقات الجوار والصداقة والثقة المتبادلة ؛ والذي أرساها كل من لينين وأتاتورك (١) .

ولقد إتفق الطرفان على برنامج التبادل العلى بين ١٩٧٨ — ١٩٨٠ ، وإلتزم الجانب السوفيتى بتقديم المساعدات لتركيا في المجالات الاقتصادية والفنية ، وذلك لبناء مشاريع ومحطات كهربائية . وصرح إيجويد في الكرملين قائلا : « إن حكومتى تؤمن بأهمية هذه المنطقة في صيانة السلم والأمن الدوليين ... وإن علاقاتنا مع الاتحاد السوفيتى تستند إلى الثقة المتبادلة ، والمنفعة المشتركة ، في إطار مفهوم الوفاق الدولي والسلم العالمى » .

أما كوسيجين فقد قال : « إن إختلاف الأنظمة الاجتماعية بيننا وبين تركيا لايعتبر عقبة في العلاقات بين الدولتين ؛ وإن علاقتنا مع جارتنا تركيا تقوم أساسا على سياسة الوفاق وقة هلسنكى » .

أما رد فعل الدول الغربية على ذلك ، فقد إنعكس على الولايات المتحدة بصفة خاصة ، حيث إعتراها القلق ، واعتبرت أن من شأن تدعيم العلاقات بين

السوفيت والأتراك أن يتسع النفوذ السوفيتي في شرق البحر المتوسط . وفي هذا الخصوص كتب أحد أعضاء الكونجرس الأمريكي تقريراً إلى لجنة العلاقات الخارجية ، جاء فيه : « إن تركيا دولة حاضرة حاسمة بين الاتحاد السوفيتي ومناطق إستراتيجية عبر الشرق الأوسط أما اليونان فإنها هي الأخرى هامة لأمن ومصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ... » إن التأثير العسكري في الشرق الأوسط من الممكن أن يقلب الموازين ، فيما إذا قامت تركيا بالتقرب من الاتحاد السوفيتي ... وفي وقت نرى فيه الكرملين يهتم على زيادة قوته البحرية وتأثيره السياسي في شرق البحر المتوسط . »

وهكذا كان موقع تركيا وأوضاعها الجيوسياسية لها أهمية كبرى بالنسبة للدولتين العظميتين على السواء ، إذ أن جميع الطرق المائية ، والأرضية والجوية ، من البحر الأسود إلى البحر المتوسط ، ومن البلقان إلى الخليج العربي ، لا بد أن يكون المرور منها وإليها عن طريق تركيا وبواسطة المضائق التركية ؛ وهذا يعني أن تركيا لها القابلية في حماية شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط ضد الاتحاد السوفيتي ، وأن هذا الموقع الجيوسياسي يساعد تركيا في الدفاع عن الشرق الأوسط من كل تهديد قادم من الشمال . كذلك فإن الحدود الطويلة لتركيا مع الاتحاد السوفيتي ، والحدود القصيرة مع بلغاريا ، والتي تقدر بـ ٧٠٠ ميل بحري على ساحل البحر الأسود ، لا بد وأن تساعد تركيا في السيطرة على التأثير والنفوذ السوفيتي في المنطقة .

وعموماً ، فإنه من إستعراض العلاقات بين السوفيت والأتراك ، في الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، والتي سادتها الزيارات المتبادلة بين قادة الدولتين ، فإن ذلك قد انعكس على نظرة كل منهما إلى مشكلة قبرص . وإذا كانت مشكلة قبرص

قد وضعت على الرف ، وإذا كان الطرفان ، السوفيتي والتركي قد دعيا إلى مزيد من إجراء المفاوضات لحل مشكلة قبرص ، إلا أن النظرة السوفيتية تجاه قبرص ومشاكلها ظلت كما هي ، وهي التأكيد على إستقلال الجزيرة ، ومنح الحقوق الشرعية للطائفتين ، التركية واليونانية في الجزيرة . وإذا كانت مشكلة قبرص قد وضعت على الرف بين الدولتين في هذه الفترة ، فإنما يرجع ذلك إلى أن السوفيت أرادوا أن يستقطبوا تركيا إلى جانبهم ، بكافة الاغراءات الاقتصادية والسياسية ، وذلك بسبب أهمية الأوضاع الجيو يوليتكية لتركيا بالنسبة للاتحاد السوفيتي . وكان هذا هو المتغير الأساسي في العلاقات السوفيتية التركية ، سواء في عهد روسيا القيصرية ، أو في عهد روسيا الثورة ، وصولا إلى الوقت الحاضر .

محتويات الكتاب

صفحة

٥ مقدمة

القسم الاول

٩ . التطور التاريخي لجزيرة قبرص

الباب الاول

١١ قبرص حتى فجر العصور الحديثة

١٣ الفصل الاول : الجزيرة والسكان :

١٣ ١ - جزيرة قبرص

١٥ ٢ - السكان القدامى

١٨ ٣ - من الاستقلال إلى الحكم الأجنبي

٢٣ ٤ - حكم اليونانيين

٢٨ ٥ - حكم البطالمة ، ثم الرومان

٣٤ الفصل الثاني : قبرص تحت حكم البيزنطيين :

٢٤ ١ - تأسيس الكنيسة

٢٧ ٢ - قبرص أحد أقاليم الإمبراطورية الشرقية

٤٢ ٣ - المرحلة الأخيرة لحكم البيزنطيين

٤٦ ٤ - إحتلال ريتشارد قلب الأسد للجزيرة

٤٩ الفصل الثالث : مملكة قبرص :

٤٩ ١ - إقامة النظام الجديد

٥٠ ٢ - الأوضاع الاجتماعية

٥٢ ٣ - النظام الإداري

صفحة

- ٤ — إنشاء الكنيسة اللاتينية والصراع المذهبي . . . ٥٣
- ٥ — الحياة الاقتصادية والثقافية ٥٦
- ٦ — التطورات السياسية ٥٨
- ٧ — حملة بطرس الأول وضعف المملكة ٦١

الباب الثاني

٦٥ قبرص تحت الحكم العثماني

- ٦٧ الفصل الرابع : ضعف قبرص ونفوذ الممالك والبندقية : . . . ٦٧
- ١ — إحتضار مملكة قبرص (١٤٥٨ — ١٤٨٩) . . . ٦٧
- ٢ — نظام حكم البنادقة (حتى عام ١٥٧١) . . . ٦٩
- ٣ — إستيلاء العثمانيين على الجزيرة (١٥٧١) . . . ٧٢

٧٥ الفصل الخامس : العهد العثماني (١٥٧١ — ١٨٢٨) : . . . ٧٥

- ١ — التنظيم الإداري ٧٥
- ٢ — إعادة إنشاء الكنيسة اليونانية ٧٧
- ٣ — التطورات السياسية ٧٩
- ٤ — التجارب مع الثورة اليونانية ٨٤
- ٥ — فترة الإصلاحات ٨٥

٨٩ الفصل السادس : الضغط الروسي للوصول إلى البحر المتوسط : . . . ٨٩

- ١ — الضغط الروسي ومعاهدة كيجك قيناردجي . . . ٨٩
- ٢ — حملة دكويرث وفشل إنجلترا في إقتحام المضائق . . . ٩٤

صفحة

- ٣ — معاهدة انكيار أسكسلى ٩٨
 ٤ — إتفاقية المضائق عام ١٨٤١ ١٠١
 ٥ — حرب القرم والوقوف في وجه روسيا ١٠٥

الباب الثالث

- ١٠٩ قبرص تحت الحكم البريطاني
 الفصل السابع : حصول بريطانيا على قبرص (١٨٧٨) : ١١١
 ١ — روسيا وحرب البلقان (١٨٧٥) ١١١
 ٢ — معاهدة سان إستيفانو ١١٧
 ٣ — مؤتمر برلين ١٢٦
 ٤ — الإتفاق الانجليزى التركى عام ١٨٧٨ ١٣٠
 الفصل الثامن : بداية الاحتلال البريطانى : ١٣٥
 ١ — إقامة النظام الجديد ١٣٥
 ٢ — الوضعية الدولية لقبرص ١٣٦
 ٣ — النظام الإدارى ١٣٧
 ٤ — الجزية ١٣٨
 ٥ — الأحداث السياسية ١٤٠
 الفصل التاسع : قبرص في أثناء الحرب العالمية الاولى وما بعدها : ١٤٣
 ١ — ضم قبرص إلى الإمبراطورية البريطانية (١٩١٤) ١٤٣
 ٢ — عرض قبرص على اليونان (١٩١٥) ١٤٤
 ٣ — قبرص ومعاهدات الصلح ١٤٥
 ٤ — قبرص مستعمرة للتاج ١٤٦

صفحة

الباب الرابع

١٥١

إستقلال قبرص

الفصل العاشر : الحركة الوطنية في قبرص : ١٥٣

١ — إزدياد الأهمية الاستراتيجية لقبرص ١٥٣

٢ — الاستفتاء الوطنى عام ١٩٥٠ ١٥٧

٣ — عرض القضية على الأمم المتحدة ١٦٠

الفصل الحادى عشر : الكفاح من أجل الاستقلال : ١٦٧

١ — الكفاح ١٦٧

٢ — نفي البطريك إلى سيشل ١٧٠

٣ — مشروع دستور لورد رادكليف ١٧١

الفصل الثانى عشر : الاستقلال : ١٧٥

١ — المرحلة الأخيرة للنظام الاستعمارى (١٩٥٧ — ١٩٥٩) ١٧٥

٢ — إتفاقيات زيوريخ ولندن (فبراير ١٩٥٩) ١٧٦

٣ — الجمهورية ١٧٩

٤ — دستور جمهورية قبرص ١٨٠

بعض المراجع لزيادة الإطلاع : ١٨٣

صفحة

القسم الثاني

- ١٨٧ مشكلة قبرص المعاصرة
د. محمد نصر منها

الباب الخامس

- ١٨٩ المشكلة وتأثير الانقلابات العسكرية

الفصل الثالث عشر : معاهدة الضمان وتأثيرها على الأوضاع

- ١٩١ في قبرص :
١ — معاهدة الضمان سنة ١٩٦٠ ١٩١
٢ — تأثير معاهدة الضمان على أوضاع قبرص ١٩٣
٣ — وجهة نظر اليونانيين القبارصة ١٩٧
٤ — وجهة نظر الأتراك القبارصة ١٩٨

الفصل الرابع عشر : حلف شمال الاطلسي ومشكلة قبرص : ١٩٩

- ١ — الولايات المتحدة وتركيا والمشكلة ١٩٩
٢ — الولايات المتحدة واليونان والمشكلة ٢٠٩

الفصل الخامس عشر : الانقلاب العسكري اليوناني سنة ١٩٦٧

- ٢١٣ وموقفه من مشكلة قبرص :
١ — الانقلاب العسكري اليوناني سنة ١٩٦٧ ٢١٣
٢ — ردود فعل الانقلاب العسكري اليوناني على مكاريوس ٢١٥
أولاً : الضغط والإنذار الموجه لمكاريوس ٢١٥
ثانياً : مطالبة الكنيسة القبرصية باستقالة مكاريوس ٢١٧
ثالثاً : إنتخابات عام ١٩٧٣ ونتائجها ٢١٨

صفحة

٢٢٢	الفصل السادس عشر : إنقلاب ١٥ يوليو ١٩٧٤ في قبرص :
٢٢٢	١ — الأسباب :
٢٢٥	أولاً : مذكرة مكاريوس للحكومة اليونانية
٢٢٦	ثانياً : تصاعد أعمال العنف من جانب منظمة أيوكا
	ثالثاً : عدم تمكن مكاريوس من تقدير أصحاب السلطة
٢٢٦	الحقيقية في اليونان
٢٢٧	رابعاً : التقارب القبرصي السوفيتي
٢٢٨	خامساً : فشل مكاريوس في حل المشكلة الطائفية
٢٢٨	سادساً : الأوضاع الداخلية اليونانية وإنعكاساتها
٢٢٩	٢ — ردود فعل إنقلاب ١٥ يوليو ١٩٧٤

الباب السادس

٢٢٣ الغزو التركي لقبرص

٢٣٥	الفصل السابع عشر : الغزو :
٢٣٥	١ — خلفية الغزو
٢٣٩	٢ — نتائج الغزو
٢٢٩	أولاً : التطورات اللاحقة
٢٤٣	ثانياً : نتائج الغزو بالنسبة لقبرص
٢٤٤	ثالثاً : نتائج الغزو بالنسبة لليونان
٢٤٦	الفصل الثامن عشر : التبريرات والمفاوضات :
٢٤٦	١ — دوافع تركيا (التبريرات) لغزو قبرص
٢٥٠	٢ — المفاوضات المباشرة بين طرفي المشكلة

صفحة

الفصل التاسع عشر : ردود فعل الولايات المتحدة : ٢٥٥

١ — موقف الولايات المتحدة ٢٥٥

٢ — معالجة الولايات المتحدة للأزمة ٢٥٨

الفصل العشرون : ردود فعل أوروبا الغربية : ٢٦٤

١ — موقف بريطانيا العظمى ٢٦٤

٢ — موقف فرنسا ٢٦٧

الباب السابع

٢٧١ الموقف السوفيتي

الفصل الحادي والعشرون : الاصول التاريخية للموقف السوفيتي : ٢٧٣

١ — السياسة الخارجية الروسية تجاه المضائق عشية الحرب

العالمية الأولى ٢٧٣

٢ — القوميات ومشكلات الحدود في البلقان ٢٧٦

٣ — الجزر والمضائق ٢٧٧

٤ — تسويات الحرب العالمية الأولى ٢٨٠

٥ — الحرب التركية اليونانية سنة ١٩١٩ وموقف السوفيت ٢٨٢

٦ — أثر الحرب التركية اليونانية على تطور تركيا ٢٨٤

الفصل الثاني والعشرون : الموقف السوفيتي في الفترة الواقعة

بين الحربين العالميتين : ٢٨٨

١ — المضائق بين المنافسات الأوروبية ومؤتمر لوزان

سنة ١٩٢٣ ٢٨٨

صفحة

- ٢ — ردود الفعل السوفيتية ٢٩٣
٣ — موقف السوفيت من معاهدة مونثرو ٢٩٦

الفصل الثالث والعشرون : تطور السياسة السوفيتية منذ

الخمسينات : ٣٠٠

- ١ — تطور السياسة السوفيتية تجاه تركيا ٣٠٠
٢ — موقف السوفيت من مشكلة قبرص ١٩٦٤ — ١٩٧٤ ٣٠٣
٣ — موقف السوفيت من مشكلة قبرص ١٩٧٤ — ١٩٨٠ ٣١٢

محتويات الكتاب : ٢١٧

رقم الإيداع : ٤٤١٣ / ١٩٨٠
الترقيم الدولي : ٧ - ٩٠ - ٧٣٣٤ - ٩٧٧



المطبعة المعصرية

ه شارع كافور الحضرة القبلية - اسكندرية